



هذا كتاب في...



مكتبة...

1

باب الخيض
٢٩

عنه...



يعقوب...



١٨٥

١٧٩



Suleyma

Kism

AMCA ZADE

Yonikay

HUSEYIN PASA

EskiKaminc

179

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا يستفتح الكتب الا بحمده ولا يستفتح النعم الا بوسيلة كرمه ورفده
والصلوة على سيد الانبياء ومحمد رسول الله وعبدته وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين
من بعد **كتاب الطهارة** قوله كتاب الطهارة المذكورة في
الشرح ان الكتاب والكتابة في اللغة بمعنى الجمع والمراد هنا المكتوب وهو طهارة
من المسائل الفقهية اعترفت بمسئلة شملت انواعا اولها يشمل واضافه من قبل اضافة
خام ففئة وحكم ان يكون بمعنى اللام كما لا يخفى وفان في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب
يعني هو اسم من الاسماء المشبهة بالصفات كالامام والاله وليست بصفة والطهارة في
اللغة النظافة وفي الاصطلاح ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية بمنزلة طهارة كالماء او
شرعا كالنراب وتجديد الوضوء ليس بطهارة حقيقة وانما سمى بها باعتبار النور الظاهر به
ووقع في المستصفى مسكنا وفي الشرح عبارة عن غسل اعضا مخصوصة بصفة مخصوصة وفي كلام
وهو ان الطاهر كونه توفيقا للوضوء دون الطهارة مطلقا كما لا يخفى وانما قدم الطهارة لان العباد
انهم مكسوا بالصلوة افضل العبادات واعلانا والطهارة شرط مقدم عليها مخصوص بين
شرورها المتقدمة بكنزة المباحث فزيادة التأكيد حيث لا يسقط اصلا والفتاوى وان كانت
كذلك لان الطهارة اقدم منها في الوجود واخص بالصلوة لانسواء نسبة النية الى جميع العبادات
فلسا **قوله** لان الاصل في المصدر ان لا ينشئ ولا يجمع وان قصد الانواع فالقبي جبريا
على هذا الاصل كقول الطهارة اسم جنس فتعريفه كونهما تعريفا لا كونهما تعريفا اعتبارا فليكن قوله
لان الاصل كما لا يخفى فتدبر وما وقع في البداية ونحوه فاملفظ الجمع لا يشاء بتعدد الانواع وهو
مطلوب في ابتداء الكلام تنبيهها للطالب على وجوب صرف الاستتمام لان الامام الترمذي في بيان الجملة
كما في التلويح ان هذا الجمع والمفرد سواء لاننا نقول سدا عند امتناع الاستغراق وعدم التمييز
كما في المثال المذكور واسماء الامر من اسمائهم وكوكتهم وكنواهم هذا الجمع والمفرد مع لانه لفظ الجمع

هذا هو الوجه في قوله كتاب الطهارة
لان الكتاب في اللغة بمعنى الجمع والمراد
هنا المكتوب وهو طهارة من المسائل
الفقهية اعترفت بمسئلة شملت انواعا
اولها يشمل واضافه من قبل اضافة
خام ففئة وحكم ان يكون بمعنى اللام
كما لا يخفى وفان في التلويح ان الكتاب
في اللغة اسم للمكتوب يعني هو اسم
من الاسماء المشبهة بالصفات كالامام
والاله وليست بصفة والطهارة في اللغة
النظافة وفي الاصطلاح ازالة النجاسة
الحقيقية والحكمية بمنزلة طهارة كالماء
او شرعا كالنراب وتجديد الوضوء ليس
بطهارة حقيقة وانما سمى بها باعتبار
النور الظاهر به ووقع في المستصفى
مسكنا وفي الشرح عبارة عن غسل اعضا
مخصوصة بصفة مخصوصة وفي كلام
وهو ان الطاهر كونه توفيقا للوضوء
دون الطهارة مطلقا كما لا يخفى وانما
قدم الطهارة لان العباد انهم مكسوا
بالصلوة افضل العبادات واعلانا
والطهارة شرط مقدم عليها مخصوص
بين شرورها المتقدمة بكنزة المباحث
فزيادة التأكيد حيث لا يسقط اصلا
والفتاوى وان كانت كذلك لان الطهارة
اقدم منها في الوجود واخص بالصلوة
لانسواء نسبة النية الى جميع العبادات
فلسا

هذا هو الوجه في قوله كتاب الطهارة
لان الكتاب في اللغة بمعنى الجمع والمراد
هنا المكتوب وهو طهارة من المسائل
الفقهية اعترفت بمسئلة شملت انواعا
اولها يشمل واضافه من قبل اضافة
خام ففئة وحكم ان يكون بمعنى اللام
كما لا يخفى وفان في التلويح ان الكتاب
في اللغة اسم للمكتوب يعني هو اسم
من الاسماء المشبهة بالصفات كالامام
والاله وليست بصفة والطهارة في اللغة
النظافة وفي الاصطلاح ازالة النجاسة
الحقيقية والحكمية بمنزلة طهارة كالماء
او شرعا كالنراب وتجديد الوضوء ليس
بطهارة حقيقة وانما سمى بها باعتبار
النور الظاهر به ووقع في المستصفى
مسكنا وفي الشرح عبارة عن غسل اعضا
مخصوصة بصفة مخصوصة وفي كلام
وهو ان الطاهر كونه توفيقا للوضوء
دون الطهارة مطلقا كما لا يخفى وانما
قدم الطهارة لان العباد انهم مكسوا
بالصلوة افضل العبادات واعلانا
والطهارة شرط مقدم عليها مخصوص
بين شرورها المتقدمة بكنزة المباحث
فزيادة التأكيد حيث لا يسقط اصلا
والفتاوى وان كانت كذلك لان الطهارة
اقدم منها في الوجود واخص بالصلوة
لانسواء نسبة النية الى جميع العبادات
فلسا

من الاشياء بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف هذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد وغايته انه
يصدر في كل واحد والكثرة بخلاف المفرد في الكلام منه وجه افراد لفظ الصلوة والزكوة والشكوة
فه ان حقيقة الصلوة متحدة ومن الاركان الخاصة واختلافها الى الفرض والنظر والواجب
وغيره بالعوارض وانما يقتضي بالامام عند الضرورة اقامة لبعض الركوع والسجود
مقام الكل وصلوة الطهارة مجاز لانها بعض الصلوة المطلقة وذكر في كتاب الصلوة
كذلك سجدة التلاوة فيه وكذا الزكوة متفقة في تمام حقيقتها التي هي انباء جزء من المال و
الاختلاف بالعوارض بخلاف الطهارات فانها حقائق مختلفة من الوضوء والعسل والتميم وغيره
ذكر وانما خبر بان هذا مبني على ان اتحاد الطهارات في معنى الطهارة ليس كما في الصلوة
والزكوة فيما ذكر وان اختلافها ليس كما في الطهارات وفيه كلام فليكن **قوله**
اذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة من باب ذكر المسبب وان السبب
اطاقت فان الفعل الاختيار لا يوجد بدون الالزام كذا في جميع شروح الهداية وغيرها
وفيه كلام ومواءمة لاحاجة اليه لانه يقال قام الى الشيء اي توجه اليه وقصد نحو فتدبر
وقالوا ظاهر الالام بوجوب الوضوء على كل قائم الصلوة نظر الى عموم الذين امنوا من غير
اختصاص بالحدادين وان لم يكن في اللفظ دلالة على تكرار الفعل وذكر من خارج والا
على خلافه فليكن المراد اذا قمتم الى الصلوة وانتم محدثون بقرينة ان التيمم الذي يدل
من الوضوء مفيد بالحدث فينبغي ان يفيد الوضوء حال الحدث ايضا وقيل المراد بالحدث
قد حدثت خاصة بسبب القرينة التي ذكرت ولا يخفى ان هذا اولى من الاول لانه لا دلالة
في اللفظ على عموم الاحوال ليخص كذا في كتابه الكافي ولولانا سعد الدين رحمه الله فليكن
فيه لا يقال ان الحدث مناف للوضوء فلا يصح ان يكون سببا له لا كما ذكر ابن المكارم ان
المنافاة بينهما لا بين الحدث ووجوب الوضوء ونحن فالتوفيق في الاول لان المطلوب
بالوجوب هو الوجود فحيث ان يلزمه بوجوب الوضوء اليه بالضرورة بل ان المراد ان
سبب الوضوء القيام الى الصلوة حال ثبوت التيمم محدثا فلا اشكال كما لا يخفى فتدبر
قوله ادخلوا التعقيب يعني دخلت على المدلول بعد ذكر الدليل لا على ان اية الوضوء

اللام

جماع

مدنية بالاتفاق والصلوة فرضت فكل من لم يزل يركع الصلوة بلا وضوء الى حين فزولها
لانا نقول ما يدل عليه الآية فرضية الوضوء لا انقضى الوضوء فيجوز ان يعلم الوضوء
بالاخذ من الشرائع السابقة كما يدل عليه ما روي انه من حين توضع ثلثا ثلثا
قال بهذا وضوءه ووضوء الانبياء من قبله فليست امل **قوله** فرض الوضوء الغرض بمعنى
المفروض وهو ثابت بدليل قطعي واضافته للبيان اذا الفرض قد يكون من غير
قوله ان من قصاص من شر الكولس هذا باعتبار الغالب لان حد الوجه في الطول من بوا
كل الجبهة الى الذقن سواء كان عليه شعر او لا **قوله** كما هو مذهب ابي حنيفة ومالك هما
في فرض غسله وعند ابي يوسف رحمه الله ليس بدخول وغسله ليس بفرض له ان البشرة
التي تحت الشعر في العذار اذا لم يحسها او لم يمسها او لم يمسها او لم يمسها او لم يمسها او لم يمسها
ولها ان ما تحت الشعر اذا لم يحسها او لم يمسها او لم يمسها او لم يمسها او لم يمسها او لم يمسها
حتى يحسها كالشارب والحاجب والملتصاف فيما وراء العذار يجب غسله وسد الخلل
اذا شتر اللحية وحال وامان الامر والكعج فنج الفصل اتفاقا كذا في شرح الجمع **قوله**
وذكر في التلويح في حاشية ابن عيسى على قوله في يوسف 2 وقصوه المسئلة في الامر
والكعج كما لا يخفى فليست امل لكن قيل تاويله انما جرت بالقياس لانه قد صرح في اكثر
الفتاوى بان التقاطع ايضا ليس بشرط عند ابي يوسف 2 **قوله** ان كانت الغاية
بحيث لو لم يدخل آه هذا يشك بقوله في حاشية ابن عيسى على قوله في يوسف 2 **قوله** ان كانت الغاية
المسجد الاقصر فان مطلق الامر لا يستلزم دخول في الغاية واجيب بانه قوله في يوسف 2
المسجد الاقصر ثبتنا لاحاديث المشروعة لا بموجب هذا الكلام ويمكن القول بوجه آخر
وهو ان الظاهر ان المراد من قوله في الارض من كذا الى كذا والمسجد الاقصر داخل في الارض فليس
قوله وان كانت بحيث يستلزم لها المصدره لا باعتبار هذا ايضا في ما في التوضيح من ان نحو
اكلت السمكة الى راسها لا يدخل فيه الغاية لانا نقول كلامه ههنا في الغاية للعلية الحقيقية
او الاصل كما لا يخفى نعم لا فرق بينهما عند الجمهور في انها ان تناو لها المصدر يدخل في مسئلة
السمكة لا يتناول الاكل الكولس حذره ويتناول حذره **قوله** الثالث اكثر من احتمال

فيلم

ان يحمل الاشتراك على المعنوي واما الاشتراك اللفظي فان ثبت فتركه لعدم الاحتداد او الاشتراك
في الحكم اعني ايجاب التمسك بالمعنوي وحتم ان يحمل على الاصل كما لا يخفى وهذا يندرج تحت
صاحب التلويح بانه نقل المذهب الضعيف وترك ما هو المختار وهو انه لا يدخل في الوضوء
ولا على عدمه بل كل منهما يدور مع الدليل ولهذا يدر في مثل فرائد الكتاب من اوله
لا آفره خلافا لقولنا اقراثة على باب القيس مع ان الغاية في المثالين من جنس المغنيان
وما قبل من دفعه من المذهب المختار الذي ذكره هو المذهب الرابع بعينه غايته
ان اعتبر الدليل من نفس اللفظ وهو متناو والصدر وعدمه لان الادلة الخارجية غير
مضبوطة ليس تمام لان القائل بالمذهب المختار لم يحصر دليله في قوله وعدمه في تناو
الصدر وعدمه كما في المذهب الرابع فكيف يصح ان يقال انه عينه كما لا يخفى فليست امل
قوله هذا هو المذهب الرابع بواقع ما ذكرنا يعني ان معنى ما ذكرنا ومعنى ما ذكرنا هو
في المذهب الرابع يعني واحد وانما الاختلاف في العبارة فقط فان قول النحويين ان الغاية
ان كانت من جنس المغنيان معناه ان لفظ المغنيان كان متناو لا للغاية كذا في التوضيح
وقوله كلامه وهو ان مساق كلامه على ان المراد بالتناو والتناو القطعي بان يدخل قطعا
دخول المرفق في اليد في لام ان ما ذكره معنى كلام النحاة فان قوله صحت ايتا ما من السبعة
ينبغي ان يدخل الجميع على قولهم لان الجملة من جنس الايام ولا يدخل على قوله لان الايام لا يتناول
الجملة عارضة القطع فيكون للمد فلا يدخل فليست امل **قوله** والاول يعارضه الثاني فيه
فان القول بكونه حقيقة في الدخول فقط مذهب ضعيف لا يعرف له قائل فكيف
يعارضه القول بعدم الدخول واليه ذهب كثير من النحاة كذا في التلويح وقوله كلامه وهو انه
لا يلزم اشتراط المساواة بين المتعارضين كيف وقد صرحوا بان شرط المتعارض ان يكون
الدليلان متساويين في القوة او متقاربين ظاهرا اما ان يقع التعارض ايضا لكنه بعيد
وقوله لا يعرفون فليكن فان الشيخ عبد القاهر من القائلين به فليست امل **قوله** فوقع الشك في مواضع
استعماله يعني بالنسبة الى المذهب الضعيف واحاطه ان الاخذ بالمذهب الرابع على سبيل
المذهب الرابع لان تعارضه لا يلزم او جيب الشكاه وصرح بهذا في التوضيح حيث قال وانما

ان

ان

اختارنا المذهب الرابع لان الاذنه محل ينتج المذايب الاربعة اه ولا يخفى ان مراده انا افترناه
في الغاية للجمعية واما الغاية الاصلية والدليل على كونها كذلك ان المذايب الاربعة انتابتها
في الجملة وقد فصلت على وفق المذهب الرابع لان الاذنه اه فلا يرد اعتراض
صاحب التلويح بان ما ذكره يستلزم في مسألة السمكة دخول الكس في الاكل على ما هو مقتضى
المذهب الرابع وهو محتمل لان الصدر يتناولها وقد احتار اولاه لا يدرى فليست امثل
قوله وما ذكرناه من الغاية الاسقاط مشهور عن ان التوجيه المشهور من المتأخرين هو
ان الى الغاية والغاية لا يدرى تحت الغاية مطلقا لكن الغاية منها ليست للفعل بل
للاسقاط فلا يدرى تحت الاسقاط فيدفع تحت الفعل ضرورة وقد ذكرنا ان اليد لما كانت اسما
للجميع لا تكون الغاية غاية للفعل بل هي على المرفق كالمرفق في قولنا لا المرفق
بغير منه سقوط البعض ومعلوم ان البعض الذي سقط عنه هو البعض الذي ليس
الابطال في قوله لا المرفق غاية لسقوط ذلك البعض فلا يدرى تحت السقوط كذا في
التوضيح وقد قال لان الدليل المذكور منقوض بقصة السمكة لان السمكة اسم للجميع واكمل
الجميع الى الكس في فاني توجيه وجهته به وجهته به وفي بحث وهو ان غرض الجميع
لا المرفق انما تحقق عند كون المرفق اخر الاجزاء لامتداد الفعل اليه وينتهي عنده
على ما يدرك على وجهه وهذا التوجيه لا يستلزم لدليل بقصة السمكة كما لا يخفى على ان
مسألة السمكة لا يدرى عليها واما صاحب التوجيه فكلامه هذا التوجيه قد يرد به ههنا
كلام اخر وهو انه يمكن ان يقال ان الاسقاط على الجميع الى المرفق على ان المراد غسل اليد
وهذا هو الصحيح لبعض السمع ايضا فالغاية للمد فلا يدرى تحت اكله فليست امرا والى التلويح
ولفظة الامام ههنا جنة وسواء اذا قرن بالكلام غاية او استثناء او شرط لا يعبث
بالمطلوع ثم خرج بالقيود والاطلاق بل يعتبر مع القيد وحده واحدة فالفعل مع الغاية كلام
واحد للاجواب اليها لا للاجواب والاسقاط لانها ضدان فلا يشبهان الا بتعيين النفس
مع الغاية نفس واحد مكذا كلامه **وقيل** هذا البحث مدفوع بان السمع لا ان الكلام
بل باعتبار الغاية للاجواب معه للاسقاط او الغاية وحده للاسقاط بل مراده انه بعد سقوط ما

سبيل تنقيصه

ما يصلح كونه غاية لطرفه تحمل غاية لاصرها بعينه وقار في فصول البداية هذا
تحقيق لما وضع له مجموع القيد والمقيد وضعا نوعيا باعتبار معاني مفردية لانه
اعتبر كونه مفردا ولا وجه لبحث التنقيص الامام ولا يخفى ما في الدفع وما في الفصول
فليست امثل **قوله** فاريدها بل الجمع بالجمع اذ فان **قوله** تنقيص انتقام الاحاد ينبت
يد ورجل واحدة لكل مخاطب والعرض البدان والرجلان قلت الثابت بالعبارة
يد واحدة والاخرى ثابتة بالنفس او فعل الرسول عليه السلام المنقول عنه بالتواتر لا
الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول عليه السلام والاجماع بعده كذا قيل ويمكن لطرف بوجه
وهو ان الشارع اوجب على جميع المخاطبين غسل جميع الوجوه والايدي والارجل وحسن
توضيع الجميع باجمع ينقسم الاحاد في الوجوه والاشرف في اليد والرجل ومراد الشارع
بالاحاد الاجزاء فتدبر فانه دقيق ومن ههنا انه يمكن ان يعبث الكعبان بالنسبة
الى ماله ومن جنس الرجل وسواء ثلثه فحجة ان يكون الكعبان اثنين كل منهما
في كل من الرجلين ولعل هذا توجيه رواية ما شتم وعلى ما ذكره لا يرى لها وجه
صحة ولفظ الاصح ينسب لاصحها كما لا يخفى لكن يقع الكلام في وجه احتياط لفظ الجمع
في المرفق ولفظ المثني في الكعب فليست امثل فان قيل فراءة اجزاء رجليه
متواترة ايضا فنقتصر لجمع بين الرأيتين التوجيه بين الفعل والسمع كما قاله البعض فليست
قراءة الحظاير ما من وزر بالاجماع لان من قال بالسمع لم يجعل مخطيا بالكعبين وقال
عليه السلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوء لا يغسل الله مع الصلوة الابن والجار
كعوله مع وضوء عين على قراءة الحروف فراءة اجزاء التنبيه على انه ينبغي ان يغسل
صبيها عليها ويعمل لا غسل حقيقة شيئا بالسمع لا يقال لغيره باجوارم على مع
الاكس ههنا مذهب لان القول بغير الغاية يعوله لا الكعبين برفع الاكس كما ذكر
آثافا فليست امثل **قوله** او بلكا باقيا في اليد وقيل لا والصحيح ما ذكره لان البطل الذي على
كفيه غير مستعمل لانه لم يقر به فزينة لان الفعل يتأدى بانما دون البطل فجعل المسح
ببلة غير مستعملة على البطل السابق لانه مستعمل لعام الغرض لان المسح يتأدى به ويحذف البطل

مصادف

بدلالة النفس

يظهر

الماخوذ من العضو لانه جزء من المال المستعمل الا ان الماء لا يظهر حكم استعماله مادام على العضو ولا
يظهر حكمه **قوله** واعلم ان المفروض في مسح الواسط الخ والكسبي القدر المذكور من قبيل ما يتسويج
الاجتهاد فيه وعدم ثبوت بدليل قاطع يكره جاحده لان المفروض سيمافرض الشيء يطلق على ما
يلزم عملا وان جاز ان كالف اجتهادا وهذا ما قال صاحب النهاية ان المفروض على نوعين قطعي وظني
على غير المحذور والشارع لما مندا بقوله عند الشارح في وعندنا كما لا يخفى ثم يجوز صاحب النهاية
ان يكون بمعنى المفروض به منافع الواجب لا التفاضل ما في معنى الدوم كما ان الواجب يكون على المفروض
في قوله الزكوة واجبة وقية كلام ومبناه محال لما اتفق عليه اصحاب الحنفية مثلا من انه
لا يجوز للمسجد دون قدر الناصية فان هذا ليس حكم الواجب لنا حكمه اطوار مع التفضل
بل محال لما اتفق عليه جميع الاصحاب من انه لا واجب في الوضوء اصلا ولا في الجمل وفي بين
المفروض العملي والواجب ان لا يكون في ثبوت بدليل ظني فليست اهل **قوله** وعند ما رجع
الكسبي في بعض الروايات قد ذكر اصحابنا بطلان اصابع لانها اكثر ما هو الاصل في آلة
المسح كذا في شيخ الهداية المصححة ولا يخفى ان الصحيح بثلاث اصابع لان الاصبع مؤنث وقيل
في طاهر الرواية لانها المذكورة في الاصل ومصرح به في الكافي حيث قال وذكر في الاصل
الفرض قدر ثلث اصابع لان الباء دخلت في الحذف فتوجب لالة وهي خمس عشرة
عادة وصيغة غير اذ اكثر في الاصل في اليد الاصابع اذ لو قطعها بلكل في نصف اليد
كما لو قطعها مع الكف ولم يجب حكومة القدر للكف كما لو افرد في الثلث اكثر فافقام الكل
التقدير مقام الكل الحقيقي وذكر في شرح الزيلعي انه قال في حجة الواجب قدر ثلث اصابع
اعتبار لالة المسح وهي اليد والاصل فيها الاصابع وهي العشرة فربما اثنان
ونصف والواحد لا يجزئ فكل واحد من اصابع المسح واجبة عليه حديث الحنفية وسوان
البيهي عليه السلام انه شاطة قوم فبارك ووضاء ومسح على ناصيته وخفيه اذ لو كان اقر من
ذكر لفعله عليه السلام تعليل الخوازم **قوله** فلا يثبت استيعاب الحبل لانه لا يتأخر حال
الوسيلة عند حصول المعصود بذاته وسواء مناجرة حصول الغرض في الحبل ولا يخفى
ان هذا مبني على ان الباء الداخلة في الحبل هي باء الاستعانة التي هي في قوله على لالة فليست اهل

نصفه

لا يثبت في

قوله ويمكن ان يجاز عنه لما مندا على ظاهر الرواية وهو صحيح من فتاوى قاضي خان وبما معه
وفي رواية الحسن بن علي حنفية وانه يوسف رحمه الله تعالى لم يثبت شرط لكن بشرط مسح الكثرة
من كل عضو وقال شيخنا في المصنف ان لا يثبت في يمينه ان يحفظ رواية لطيفة الكثرة البلوى فيه
قوله بل بالاحاديث المشهورة الخ وسواء مناجرة وسواء ان الزيادة على الكتاب في
كما صرحوا به وقوله عليه السلام المائدة آخر القرآن نزولا فاجلوا صلاها وحرموا حرامها
يذكر على ان جميع الاحكام ثابتة غير منسوفة لا بالكتاب ولا بالسنة الا ان يقال
بحوان ان يكون هذا الحديث نفسه ايضا منسوقا فليست اهل **قوله** حكم الحلف في المقدار
حكم الاصل فان قيل يشك من ان المسح على الحلف فانه صلف الفصل مع انه لم يافذ حكمه في
المقدار اجيب بان المسح على الحلف والاصل بالسنة لا يروى انه عليه السلام مسح
على ظهر خفيه فظروا بالاصابع والتحقيق في الحلف ان المسح على الحلف بدليل في الحلف
لا صلف الفرض ان البدر مشرووع مع امكان المبدل منه بشرط المصير الى الحلف بقدر الاصل
فكان البدر مستمرا بمنزلة وظيفة ابتدائية شرعت التخفيف فلا يلزم فيه مراعاة صفة البدر
منه خلا واطلف فليست اهل **قوله** وايضا الحديث المشهور الخ بسنا كلام وسواء
المراد بالحديث حديث مغيرة وهو مصرح في شروحه الهداية بانه خبر واحد فلا يكون حديثا منزها
كما لا يخفى الا ان لا يراى المشهور المصطلح وكونه خبرا واحدا لا ينافي في قوله ما ذكره وكونه بيانا
لعمل الكتاب كما صرحوا فليست اهل **قوله** المسح في النقرة امور اليد وفارغ التلويح المسح هو
الاسترخاء في النقرة لا يخفى ان الاقرب ما في الشرح لان الباطن والكف ليس بظن اجمالا
قوله ولكن ان كلمة الالة الخ من هنا كلام من وجهين الاول ان الخصم ان ينع عدم تسمية
الكلمة المذكورة مسحا وقد مر ان المسح اصابة اليد المستتلة وهي محصل بالالة الا ان يقال
المقصود عدم التسمية وما ذكره تسمية اصطلاحية لكن في الكلام في انه يكون المراد
بالمسح الالة المعنى اللغوي اعني الامرار لا الشري اعني اصابة اليد مع ان اقامة الفرض
حصول بدون الامرار كما لا يخفى الا ان يقال انه يحذر ان يستند حوازم المسح بدول الامرار
بطريق الدلالة او يثبت مشهور التلوة انه لا حاجة الى منع تسمية كلمة الالة شريحا

الاصابع

ونزله

الرواية وهو قد مرثلت اصابع فذوق بان اخلافا الرواية في قدر المسوح لافي قدر الالة
كما لا يخفى فلست امل **قوله** لانه كلفنا ان نفع كلفنا الفل نفسه وجب شرحنا ان لا
لست اعلم في المسوح المفروض فقد بالرس وذكرا لعل في ان هذا رواية الحسن
عن الشيخ حفيظ وفي رواية بشر عنه بحسب كل الحجة **قوله** وعند انه يوسف في مسوح كل ما هو
بعض الرواية عنه انه سقط بالكلمة الى الجب غلبه ولا سمح كذا في شرح الزليعي **قوله**
كذا ذكر في الايضاح وفي المحيط والبدائع ايضا وفارغ معراج الدراية وسوال الصبح وفي الفتاوى
النظرية وبه يفي **قوله** واذا مسح ثم خلق الشعر سواء كان في الرأس او في الحية والجمجمة
عليه بانه ينبغي ان يحل الاشارة كمن مسح على الحف ثم نزعها ويمكن للملح عنه بان يقران الحف
مانع عن سرية الحف والرجل المستور لا يصر فيه كما الآن وطيفته انتقلت الى الحف
والذوالبية على حديث لا يحذف المسح عليه وبالبرقة يتنقض باليد السابق لزوال السر
المنازع ومنها قد اقيم الغرض في بدله ولا مقتضى لانتقاضه فكيف يعاد لمثل **قوله**
وسنة المستيقظ الى السنة ما فعله ثوبك وفي تركه عتاب لا عقاب وقار في العناية
السنة تسمى الطريقة المسلمة في الدين وحكمها ان يشا بسطة الفعل وسحق اللامة بالتر لاخيه
وقيل كلهم وسوان التعريف المذكور يستلزم لدخول الغرض والواجب المندوب الا ان جعل قوله
وحكمها لم يقدما معتبرا في التعريف لكنه طواف الظاهر كما لا يخفى والظاهر ان اضافة السنن
الى الوصوه او الى الطهارة كما وقع في الهداية بمعنى اللام لا بياينة كما توهمه شراح الهداية
فتدبر **قوله** وانما اثر الجمع بيننا والافراد في الغرض لان المفروض وان كثرت في حكم الواحد
لا ينفيد بعضها عند موت البعض الآخر خلافا لسنن اذ كل واحد منها يبعد فضيلة وان لم
توجد الاخر وهذا اولى مما ذكر في العناية وسوان الغرض في الاصل مقدر في وجوه ذكره في
خاطب خلافا لسنن اذ كل واحد واجب ووقع في بعض النسخ وسنة بالتاء في لاجابة البيان الفرق
واعلم ان الاستيقاظ في هذا المعنى لا يترتب ذكره بركا بلغة الحديث كما قال في المحيط غلبه
في ابتداء الوصف سنة وذكر في الكفاية ان هذا الفصل المسنون ينوب عن الغرض المفروض كالنحية
فانها واجبة وينوب عن الغرض حتى لو اقتصر عليها جاز الصلوة وينبغي ان لا يترتب عنه حد في رج

كما لا يخفى

لان الترتيب فرض عنه وحتم ان يكون شرطا كما نقل عن شيخنا الكرمي في ان اصحابنا
اليد كان المستيقظ لان معراج العرب اليوم بلا استنجا حتى لو نام مستنجا بالاحجار او بالمال
لا يستنجا **قوله** الى رغبته لانه ينبغي في حصول المقصود وسوتنظيف الالة لا تعال
منه لتقليل في مقابل النص لان المذكور فيه اليد وهو اسم للمجموع لانا نقول كون الغرض فيه
تنظيف الالة التطهير معلوم بحيث يستغنى فيه المجتهد وغيره وبشله جاز ان يصرف في الحقيقة
الى الجار يستنجا والمعمود في الغرض مني عنه هذا القدر مع انه قد ساء على اليد في الكف
في العرف والسعي الى اليد في الكف واراد في الشرح ايضا كما في السرة فليست **قوله** وبه يصبه
على الكف يعني ان كذا في جميع شروح الهداية والظاهر ان المقصود من الصب على الكف يعني ان على
اليدين رعاية التيامن والافلا حابة لا الصب على كل واحد من يديه على صفة لانه يمكن غسل
الكفين بالماء التي حبت على الكف يعني كما هو العادة ونقل عن شرح تاج الشريعة ان نقل
الماء في باب الوضوء من اليد الى اليد او الى الارض في الاخرى لم يجر وجاز في الفصل لان
اعضاء الوضوء مختلفة وعرفا اما حقيقة فطاهر واما عرفا فانها لا يغلبه
واحدة ومضوء واحد كما نظر الى الدفوع في طلب واحد فيعارض الاختلاف لطيف مع الا
الحكمي فرج الاختلاف بالعرف والاكمل الفصل فان جمع الاعضاء متحد حكميا وعرفيا في
الاتحاد الحكمي بالعرف ومعلوم من هذا انه لا بد من الصب على كل من يديه واما وعادة الغرض ليست
بصورة غيبية **قوله** محمول على ما اذا كان اه وحاصل ان النهي على التقدير من اصل
على التقدير الاخر من المبالغة فيه ولا يخفى ان هذا مبني على ان كون الغرض حقيقة متصورة
على قدر ما يندفع به الضرر من غير ان يكون له في نفسه حقيقة متصورة
استعمال واحد لا يحل معنيين فليست **قوله** وتسميه الله بابتداء في محل التسمية
بني الشيخ والعرض هم سيم قبل الاستنجا وقال بعضهم بعد الاستنجا وقال بعضهم
سيم قبله بقلبه وبعد بلسانه كذا في الحاشية **قوله** والسواك منادى حذف المضاق
لان الالباس الى استعماله كذا في شروح الهداية ولا يخفى ان منادى تسمية السواك
وهو يعود وذكر ابو ظفار في كتابه المسح على السواك انما ياتي بمعنى المصدر اي مضافا
حاجة

الشيخ الكرمي في شرح
الهداية في باب الوضوء
في قوله لا يستنجا
في قوله لا يمسح
في قوله لا يمسح
في قوله لا يمسح

لا يتبع
الفرض

الا تقدير **قوله** وتخليد المحبة وقيل بموتنة عند ان يوصف 2 وجايز عند ما
اي لو فعل لا يتبع ولا يكره لانه عدم فعل مرة ودر ذكر على الطوار لا على السنة
ولان السنة كما في محله وباطن الشر لا يجب ايصار الماء اليه فلم يسن تخليد كثر
الركن كذا في الكافي وذكر في الشرح ان دليل ان يوصف 2 ما روى ان
انه يوم كان باخذ ماء فوجد حلة تحت حذائه فخلل به طمسته فيقول هكذا امينة
ولا يخفى ان قوله كان ياخذ يدل على التعدد فلا يتم الدليل الاول ثم لا يخفى ان آثار
الفرض في محله لا تنصحه في بعض السن كالنية في الوضوء وخبره من السن الغير
التابعة لفرض ولا يظهر في كثير منها الا بشكك بعيد ولا حاجة في نبوت المطال اجراء
لفظ السنة على اطلاقه بل يكفي ان يراد السنة المعينة في شئ له فخر كالحل في تلك السنة
والقربة على التقييد كون الكلام في ايصار الماء الى داخل المحبة ولو حص بال المعينة
في الوضوء الحاشية لفرض فيه كانت القربة على التقييد ادراك الكلية في الاطلاق
لا يقال فاللزام من هذا الدليل عدم كونه سنة مخصوصة في الوضوء لعدم كونه سنة فيه
مطلقا لان كونه سنة بدون خصوصية ممنوع لكونه مخصوصا لازمة له فلم يكن سنة
مخصوصة في الوضوء لم تكن سنة فيلزم صلاحي لا يخفى واعترض بان الكلية منقوضة
البيد في ابتداء الوضوء فانه محصل للفرض لا يمكن ان يكون زائدا على الاصل
لا محالة وبالله استجاء والمصنف في الاستشاق ومسح الاذان والوجوب في الاستجاء
اليديز ابتداء فهو ان غلب في نفسه فرض والسنة عابدة في قند الابتداء فانه
تقديم غلبا و هو لا يخفى فرضا وقولهم ان غلبا ابتداء سنة يتصور في الفرض لا يخفى
عن صاحب واما الاستجاء فهو انه يتطهر في البيت والمفروض في الوضوء تطهير لغيره لا محالة
واما ما يلي في بيان المراد من الفرض محله في الجملة وباعتبارهما داخل الغمر والائف كذا
لكونهما داخلين في حدود الوجبة ظاهر من وجه وكذا اذا كان لكونهما من الركنين في الحديث
كذا قبل وفيه كلام وهو ان داخل المحبة محله للفرض هذا المعنى لانه محله حقيقة
قبل الاتجاء وهو يكفي في محليته في الجملة وباعتبار ما بعده كيف والنية للفرض ليس في محليته

داخل الغمر والائف ان لم يكن فوقها لا لا يخفى فتدبر و ههنا كلام آخر وسواء ان اراد ان
اي الفرض في محله ما سمي السنة لمخصوصه حتى يكون انتفاؤه انتفاها كما في تخليد المحبة
وبتوبة نبوتها كما في تخليد الاصابع فهو مبركون السن بامر متحدة بالما سنة مختلفة
بالعوارض من الطوار الى اخرى مجرى القطعيات وان اريد انه لازم للسنة لمخصوصه
حتى يلزم من انتفاؤه انتفاؤه فلا دليل عليه غاية الامر ان كل ما تقرر في سنة لمخصوصه
كثلاث الغسل واستيعاب الركن بالمسح وخبره من سنة الصفة وان ما روي في الصفة
فلم يركب كسائر الاحكام كتحليل شعر الركن وخبره من عدم سنة ومما يمتد دلالة
بين الزوم والانتفاء كما لا يخفى ولعل السنية القليلة اشار الى اضعف هذه الرواية
والدليل فليست **قوله** والاصابع لقوله عليه السلام فخللوا اصابعكم حتى لا يتخللها نار
جهنم وينبغي ان يكون واجبا نظرا الى الامر الا انه لا مدخل للغير الوضوء لانه شرط الصلوة
فيكون تبعا لها فلو قلنا بالوجوب من اكمل في الصلوة لتساوى التسبيح الاصل كذا
في الكافي وفيه كلام وهو ان لزوم المسح اشارة بمعنى الاستقلال بالنبوت والسقوط
من غير نظر الى الاصل ممنوع لان الظاهر ان الامر بالتحليل في الوضوء لا جبر الصلوة
واما لزوم المسح اشارة بمعنى الاستقلال على الفرض والواجب السنة فلم يكن الاستحالة فيه
كما لا يخفى فتدبر وذكر في شروح الهداية ان المراد من تحليل الاصابع المبالغة في ايصار الماء
لان التحليل ان يكون سنة بعد وصول الماء وقبله فرض وان قوله عليه السلام فخللوا اصابعكم
الترغيب او الوجوب وان كان مفعولا بالوجوب لكونه بعض افعال الوضوء عنه مع
لزوم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لو جعل فرضا والوحيد مصر وفيه بركة ايصار الماء
الى ما بين الاصابع وههنا كلام وهو ان كون التحليل قبل وصول الماء فرضا وبعد سنة قول
صاحب المحيط ولا يخفى انه على ذلك التقدير لاحابه الى اخراج الامر عن ظاهره بل ينبغي ان يقع
على حقيقة ويكون التعليق ملايا واما على ما نقله شيخنا في اللؤلؤ 2 من انه سنة مطلقا
لان الماء للطائفة وقوة سيلا لا يصل الى ما بين الاصابع وان لم يحلل فكيف في طرفه من
الهداية بهذا الظاهر وان رد باحتمال كون الاصابع مضمومة خصوصا اصابع الرجل فكون

الامر للسنة متعين للدليل المذكور فلا بد من التأويل التعليل لان المتبادر منه الوحيد
 بتجليل النار على تقدير ذكر التحليل وسو لا بلام السنة وهو اما حمل التكرار على سنة
 عدم رويته سنة كما اورد به قوله عليه السلام فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى
 وظلم واما حمل على مجرد الوجدان فحمل الاصابع لكونه عملاً بالسنة يدفع ما يقتضيه
 الخطئيات المكتوبة بها من تجليل النار اذ منطوقه الكلام ليس الا في تجليل النار
 على تقدير التحليل فليست تأمل وتعي كلام آخر وسوان المفهوم من قولهم والوحيد مفروض
 بترك ايصار الماء الى ما بين الاصابع ان وصول البلل ببعض حصون من اعضاء الوضوء
 المفصولات وان لم يسئل كاف في سقوط الفرض وهو كقولهم في صحة ومحمد بن رواية
 عن ابي يوسف كما سبق فلا يتم على قولهما كما لا يخفى الا ان حمل ايصار الماء على الاتصال
 على وجه السيلان لكنه لا يناسب معنى التحليل كما لا يخفى فليست **قوله** وتبليت الغسل
 لانه عليه السلام توضع مرة مرة وقيل هذا وضوء لا يقبل الله به الصلوة الا به وتوضوء
 مرتين مرتين وقيل هذا وضوء من تفضا حلقه الجار وتوضوء ثلثا ثلثا وقال محمد بن وهب
 وضوء الانبياء من قبلي فتد على هذا ونقص فقد تعدى وظلم ولما جاء به الروايات
 المعتمدة عليها ان النبي عليه السلام توضع مرة من غير ذكر المرتين والثلث انه عليه السلام
 توضع مرتين من غير ذكر الثلث وكان في الزيادة لظمانه القلب وبنيه وضوء آخر تكرر
 ما يبد به الى ما لا بد به وذكر واذا تأويل الوحيد المشار اليه بلفظ التقوى والظلم
 انه باعتبار عدم رويته الثلث سنة ولا يخفى انه يظهر من هذا ان الثلث ليس سنة الا في
 والافتراكها لا يخفى على فلا حاجة الى التاويل الا ان يقال المفهوم من اطلاق التقوى
 والظلم نوع كما في الامم فلا سائل **قوله** اي جاء الرئيس لقوله عليه السلام الاذنان من
 الرئيس واذ بيان الحكم لانه عليه السلام لم ينعف لبيان الخلقة فثبت انهما من اجزاء
 الرئيس حكمي ولا يكون ذلك الا ان سمع بما سمع به الرئيس فان قيل على هذا ينبغي ان يجري
 مسماهما عن الرئيس يجب بان يكون الاذنان من الرئيس ثبت خبر الواحد فلا يقع عما ثبت
 بالكلام كمنية سمع كل الرئيس الاذنين بما واهد ان يضع كفيه وادابعه على مقدم راسه

لا يثبت

حيث قال في
 سنده

ويترتب الى قضاة على وجه استوعب جميع الرئيس ثم مسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستقلاً
 لان الاستيعاب بما واحد لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجازي كفيه
 خزاعه استعمال لا يفيد اذ لا بد من الوضع والمدة فان كان مستقلاً بالوضع الاول
 فلماذا بالثاني فلا يفيد تأخير كذا قال الربيع رحمه الله كلام آخر وسواء انهم قد اتفقوا
 على ان الماء ما دام في العوض لم يكن مستقلاً فليست **قوله** وكلامهم ان وضوء
 عنده فيل هذا يشك في ان ام لا يخفى عليه معونة اصابه بلائيه منه **قوله**
 ان عقد الرقعة دليل النبوة ففيه شبهة كما لا يخفى **قوله** اما الغنية فليست عليه
 السلام اما الاعمال بالنيك والثلث فيجب ايضا العكس على النبي جامع انهما
 طهارتان حكيتان فترد بان مقتضى لا ينفكا النبي على النبوة اما ان يكون التراب
 غير مطهر الا في حالة ارادة الصلوة وهي حالة النبوة لكونه مطهراً بالشرع
 لا بالظن كالماء والشرع اظهر من غير رتبة في تلك الحالة كما ثبت في غيره اذ
 الثابت نصاً خلاف العكس في جميع ما مر وفيه النص واما كون لفظ
 التيميم مشتقاً من القصد اذ معنى تيميم قصد واعتراض على الاول لانه بعضى ان
 لا حجة التيميم بنية العهدة في غير حالة ارادة الصلوة وليكن كذا على الثاني بان
 المشروط في التيميم قصد رفع الحدث واستبابة الصلوة ولفظ التيميم يبنى عن
 مطلق القصد وبالحسنار فعلقه بالصعيد في الآية وقصد الصعيد فلا انباء
 فيه من قصد المشروط على ان الغسل في آية الوضوء ايضا يبنى عن القصد لكونه
 عبارة عن فعل اختياري وان لم يوضع للقصد كالتيميم ولكن ان يقال ان المراد قصد
 الصعيد لاجل الصلوة بقرينة قوله فلم يجدوا ماء ففعل الانبياء عن الشرط كما لا يخفى
قوله واما اعتراض صاحب العناية بان الاول مذكور اللفظ والثاني فعل القلب
 ولادالة لاصد هما على الآخر فدفعه ظاهراً لا يخفى فليست تأمل فيهما كلام آخر وسواء
 ان الدليلين المذكورين للثبوت في يد لاني على من ضمة النبوة في الغسل ايضا كما لا يخفى
 ولكنه لم يجد النص عليه فكتبنا فليراجع الكتب الشرعية بهذا وذكر في التلويح ان المراد

هذا المعنى عليه السلام من بعد هذه الاحكام

في حالة ارادة الصلوة فقط

لا يبنى

فجرت الى الله والى رسوله

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بالنية قصد لا طاعة ولا تقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل واخرض عليه بان هذا
التفسير كما يستقيم في العبادات المترتبة عليها التوابع دون المنهيات المترتبة
عليها العقاب ايضا اذا حمل النية على هذا المعنى لم يأت التفسير في من كانت
موجته الى الله تعالى فموسوكة عليه السلام والى من كانت موجته لا فنيا يصيبها
او امرأة يتزوجها فانه تفصيل للحال السابق والصواب ان ينسب النية بتوابع القلب
مخارج الفعل وتركه موافقا لغرض من جعله في دفع او دفع ضيقه لا او مالا لا فنيا
عنه بان التفصيل كونه نية على حمل الاعمال على العبادات كما اختار البعض وحاصله
من جعله النية وجعله التوابع من لا فنيا وموجته وهو ان يذكر بعد ان نفس
الكلام يدحفظا على عدم ايراد حقيقة اذ قد حصر العزم من غير نية بل المراد بالاعمال
كلها باعتبار اطلاق الشيء على اثره وموجبه لكم نوعان نوع يتعلق بالآخرة وهو التوابع
في الاعمال المتعلقة الى النية والام في الاعمال المحرمة ونوع يتعلق بالدنيا وهو
الجواز والفساد والكرامة والسياسة ويؤخذ في الاخير ان قوله والام في الاعمال المحرمة
يأتي اطلاق المذكور وحمله على بيان حكم القسم الاخرى مطلقا بدون الكثرة الى عموم
الاعمال في الحديث المنهيات بعيدا كما لا يخفى على ان الطوابع المذكورة لا يدفع الاعتراض
الثاني كما لا يخفى فتدبر في مذهبنا اعتراض آخر وهو ان قوله يدحفظا ثم طوار ان مؤثر
المتعلق فعلا خاصا او طوار على حذف المتعلق من النية اي الاعمال معتبرة بالنية
او محسوبة بها او الاعمال كائنة بحسبها وهو انه مراد عدم ايراد حقيقة الظاهر ما ذكر
حمل على خلاف الظاهر ايضا كما لا يخفى **قوله** فلا بد ان يقدّر التوابع على هذا النوع بحيث
ان يكون م وسوان كون التوابع منوطا بالنية لا سعة مراد بل فقط هذا الحديث كما لا يخفى اللهم
الا ان بيني على الاتفاق بان ذكر استناد من هذا الحديث لا يخفى ما فيه فيستلزم **قوله**
وهو نوعان دينوي كالصحة واخرى كالشوا ب قال في التلويح والنوعان مختلفان
بديلان من النية على صدق العزم وخصوص النية فان وجد وجد التوابع والافلا
ومبنى الاول على وجود الاركان والشرايط المعبرة في الشرع ولو وجد شرع والافلا

على عدم ايراد حقيقة

بغيره

بدون

هذا كلامه

سواء شملت على صدق العزم او لا واذا صار اللفظ محازا عن النوعين المختلفين كان
مستتراكا بينهما كوضع التوابع فلا محذور اريدتهما جميعا اما عندنا فلان
المشترك لا عموم له واما عندنا الثاني فلان الحاز لا عموم له بل كحمله على احد
النوعين فحمله الثاني على النوع الاول بناء على ان المقصود الاثام من غير
النية عليه السلام بيان اطلاق لامة والصحة والفساد ويؤخذ في قوله ان النية تكون
المعنى ان محال الاحمال لا يكون الا بالنية فلا محذور الوضوء الا بالنية وحمله ابو حنيفة
على النوع الثاني اي قول الاحمال لا يكون الا بالنية فيجوز ان قوله سواء
شملت على صدق العزم او لا يدور على تحقق الصحة اذ لم يمتثل على صدق العزم كانه
مناط التوابع مع انه ليس كذلك كما عندنا الثاني فظاهر واما صدق الحقيقة فلما ذكرنا
في الشرح من ان انتفاء التوابع لا انتفاء النية يستلزم انتفاء صحة العبادات وايضا هذا
كيف يصح من الثاني في هذا المعنى الاول الا ان قال مراد ان معنى الثاني على صدق العزم وان
لم توجد الاركان ومبنى الاول على وجود الاركان والشرايط معني لا حكم بالصحة بدون وجودها
وهذا لا ينافي اعتبار قيد آخر من اعم منه ومن عدمه كما لا يخفى ومع قوله سواء استلزم اذا
لم توجد الاركان والشرايط لا حكم بالصحة سبب الاستحالة على صدق العزم بل وجوده وكذا
سواء فلا محال اصلا لكنه بعيد لا يخفى فليست امل **قوله** والاخرى مراد بالاجماع او كونه
مناطين على صحة التفرع السابق كما لا يخفى وقد ذكر ما فيه من كونه اسما ان حاصلا ما ذكر
في هذا الشرح ان ظاهر قوله على السلام الاعمال بالنية غير صحيح اذ نفس الاعمال توجد
بلا نية فلا بد من تقييده بالتقدير او جعله محازا لطلال انه يكفي في تقييده ما هو متفق عليه الاول
على ما اختلف فيه فلا يصح تقديره حجة علينا فلا بد مما قيل من ان الحكم من تركه معنوي ليس
والتوابع محذور اريدتهما مقامه كما لا يخفى فمدبر واما الاعتراض بان الحكم ان يقول لتدبر
اعتبار الاعمال بالنية ووجهه بان الحكم يشمل الفاد ايضا ولا يلزم النسبة
في ثبوت خلاف الاعتبار فليست كذلك لان الاعتبار ايضا نوعان حكم الحكم ونسب
الى هذا قوله في الشرع كونه حكم كافي وان ذكر في هذا الشرح اولى محال في النوعين من ان

والاخرى

سواء

للغرض فلو قلت بان الواو واجب الترتيب والوان كان تكراروا لو قلت بانها بوجوب الجمع
 مطلقا من غير تعرض باحدهما في اصل الوضع كان كل منهما موصوفا لمعنى خاص وهو الامل
 اذا التزاد في الاصل والاصول وكلامه وسوان الواو جوده هو الترتيب او امكانه
 فان ثبت في العلم وتبين فيه اربع لحظات فقد وجد امكان الترتيب كما نقل عن بعض الكتب
 على طرطاطا فوالا فلام انه جزيه اتفاقا وايضا ما ذكره من المعقول على تقريره الدليل
 الذي نقلناه فمما سبق وقد عرفت ما فيه فليست **قوله** وان سلم الى معنى حين استدلنا في
 لم يكن الاجماع منعقد بل انما العقد بعد تقريره من حيث الشافعي ثم ان الاستدلال واما في حين
 الاستدلال فلا اجماع وفي كلامه وسوان هذا مبني على ان هذا الاستدلال من حيث اجماع لانك
 لكم في ابتداء الاجتهاد والافحوة ان يستدل بما بعد ما تقر منه للتأييد والتقوية او لمجرد
 الزام لطيف فليست **قوله** وقد رايت في كتبهم الاستدلال وقد قيل ان الشافعي اخذ من
 سياق الكلام وتأليفه وذكر ان الله به ذكر الوجوه وقوله فقول كذا وكذا
 وقوله فاعمل كذا فاعمل واذا علمت سو حائرين معولين وقطع النظر عن النظر فلو لان الحكمة ذكر
 الترتيب على الترتيب كان الاصل بالبلاغة ان يقال وايدكم واجلكم واسحوار فوسم
 كما عاين رايت زيدا وعمرا ودخلت الحمام ولا يقال رايت زيدا ودخلت الحمام ورايت عمرا
 ولو قيل ذكر لكان محجته في الكلام ومن احسن من الله شيئا ووحش وسوان الخفية
 والشافعية جهم لا متفقون في ان تأخير الارجاء المفسر في الالسن مسوح الترتيب على وجوب
 الاقتصاد في حيث لا عليها كما صرحوا به في كتب التنبيه فلا دلالة في سياق النظم
 كما لا يخفى فليست **قوله** وقد كان هذا الوصف مرتبا محتملا ان لا يكون ذلك الوصف مرتبا
 بترتيب نفس عليه لان الترتيب عندنا سنة والسنة ما تكرر عليه السلام مرة او مرتين لان
 المواظبة بلا تكرر وليد الوجوب فحتم ان يكون كذلك الصفة صور الترتيب الا ان يدعى معلومة
 كونه مرتبا بالتواتر فليست **قوله** والدليل على كون الامور المذكورة لا يخفى مع الترتيب انما
 لانهم قد صرحوا بان المواظبة بلا تكرر وليد الوجوب مع الترتيب مرة او مرتين وليد السنة
 وقالوا في بيان ان الله المواظبة بدون الترتيب على الوجوب انه لو لم يكن واجبا لتركه الله عليه السلام مرة او مرتين

فرضية
الترتيب

وجه

تعليل

تعليل للجواز لانه بعثنا رعا ومبينا فلا يصعبه الاضلال بالبيان في موقع الحاجة وفيه
 كلام وسوان الجواز معلوم حكم الاصل ان الاصل في الاشياء عدم الوجوب فلا يتم التعليل
 المذكور لا يقال الاصل معارض بالمواظبة لان معارضتها اياه مبني على كونها دالة
 على الوجوب وسوان المسئلة فان قيل يكفي كونها موجهة للوجوب قلت لا يثبت المدعى
 اذ المعنى الذي لا يكون وليد عليه غاية ما يمكن ان يقال ان المواظبة على فعل مدة مديدة فهو
 لوجوبه فليحقق الحاجة الى بيان عدم الوجوب عند التمسك على الفعل وعدم البيان بالترك
 مع انفاء بيان ان نصيب الموصوم مطلقا يجب العمل به فتدبر وقال ابن الملك في شرح الجمع
 واما ان الله به ذكر احصاء الوصف في الآية بالواو وذاليد على الواو لا في شرط زائد على
 النصيب الواحد وفي كلامه وسوانهم قد صرحوا بان الواو عند الوجوب وان لم يند
 الفرضية بكونها الفاحية فلا يثبت السنة ما ذكره كما لا يخفى فليست **قوله** ولم يند واحد الله بوا
 نهال ان لا يعارض فينبغي ان يكون واجبا لان المواظبة بدون الترتيب دليل الوجوب كما سبق
 اتفاقا لان اللزوم مما ذكره الشافعي كون المروت المواظبة المطلقة لا المواظبة المعينة بعدم
 الترتيب يكون دليل الوجوب كما لا يخفى فليست **قوله** فان كانت المواظبة المذكورة لا يخفى عن
 بين سنن الله وسنن العادة يكون المواظبة عليه عبادة وعدمه والتمسك بعبادة
 فيكون مرادها ولا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون مرادها سنة لانه عبادة كما لا يخفى في الوصف
 فليست **قوله** ومع الرتبة مع رتبة الواو لا الخلقوم فان سنة بدعة كذا في فتاوى
 الظاهرية **قوله** وناقضه لاج النقص في الجسم فذكر تأليفه وفي غيره اخراجه من افادة ما مر
 يطلب به كاستنباط الصلوة في الوصف وفي قوله ما خرج مفضل بخذوا في خروج ما خرج
 لان ذات الخارج لازمة للامان فلو لم يعينه صفة الواو لا يكون ناقضا كما لا يخفى وعبادة
 الهداية هكذا المعاني الناقضة للوصف ما خرج من السبيل والظاهر انه اراد بالتمسك
 حقيقة ما هو ما يقابل الاعيان واخاد التاثير والعلية بصيغة الناقضة فلا حاجة
 الى ما ذكره في العناية من ان المعاني بمعنى العقل مجاز كما لا يخفى فليست **قوله** والدود
 معنى بالنسبة الى الدود واما الدود الطاهرة من الطرح فيغير ناقضه اتفاقا **قوله** وفيه

ونام

الترتيب

قوله

مفقود ههنا ويمكن الطول عنه بان المراد اقامة سبب الخروج من كل وجه مقام السبب
السبب ترجيحاً لجهة الخروج النابتة للقيء باعتبار جهة طبعه الفم ولا ان هذه الآفة
من رطوبة بآدم كبريل المتراكم في موقع لا يكون السبب بدون اعتبار ولام السبب
مقامه جهة وهو اطلاقاً لا يخرج فندبر ومازحه بعض الافاضل دفعاً للاعتراض المذكور
وجعل ضميره لانه في قوله لانه خرج طاهر ارجعاً الى النجس وجعله دليلاً لتحقيق خروج النجس طاهر
الفم في القئ لان النجس الكثرة للنجس لانه من فم المعدة خلافاً للقليل لانه من اعلى المعدة
في غاية الخروج عن الكتاب كما لا يخفى فليتنامل **قوله** لانه لا يندخل في الخلة
وما يتصل به قليل والقليل في القئ غير ناقض كذا في الهداية ولا يخفى انه على هذا
ينبغي ان ينقض الوضوء بقئ البلغم اذا نكس جدامع احاد الحاصل والسبب ببلغم بالبلع
هذا الكثرة فيجب ان يكون مراد الشارح من الكثرة في قوله سواء كان قليلاً او كثيراً الكثرة
حيث لا يتصل ما يتصل به الى مرتبة الكثرة فندبر وفي الهداية كلام كثر وهو ان قوله
ما يتصل به لا يكفي في المقصود اذ ما يتصل بالماء والطعام المدفوعين على الفور
قليل قطعاً مع كونهما حديثين بل ينبغي ان يحكم بالقلية على مجموع ما يتصل به ويجاوزه ذلك المتصل
كما لا يخفى الا ان يقال المراد بهذا لكنه بعيداً فليتنامل **قوله** عند ذلك يوسف لا ودليل
انه نجس بجاذبه ما في الجوف من النجاسة والحديث لا يجب ان يكون نجساً بل كفي كونه نجساً بالاطا
كما في الدعوى الخارجية من البر والماء والطعام المدفوعين بطريق القئ بل ترجيحاً وهذا الاول
ما يقال ان نفس السبب نجس عنه باعتبار انه احد الطمايع الاربع لا يظهر الفرق
ح بين النازل والمرتفع كما لا يخفى فليتنامل **قوله** لكن النازل من الرسل لان الرسول
لموضع الحكمة كذا في الهداية فلا يخفى انه ينبغي ان يعقيد الحكمة بالنجس بماز منه
اذ لا يخفى ان فيه ماء ووطوءاً بخسنة لكن لا تستلزم بالاشبهة وفي الطائفة ان
الماء السائل من النائم طاهر في الصحيح وعندنا يوسف بن جعفر والمقدري في كونه النجس
بناء على مسألة البلغم **قوله** ولنا ما ذكره في المتن قوله انه يوسف وفي التعقيب لئلا يكون
افصح كما لا يخفى **قوله** ثم لم يرد غير المسفوح الخ لا يخفى انه ينبغي ان يكون هذه الجملة متعارفة حتى ينادى

فيه

اشارة

بلع بينهما وبين الآفة او محل الحرام في الآفة على الحرام للكرامة فليتنامل **قوله** اما في
القئ القليل هو الماء الذي في صورة ماء القليل هو الماء الذي في اعلى المعدة
وكذا القليل من المرة والطعام والعلق في اعلى المعدة وليس مقصود حصر في القليل
في الماء كما لا يخفى فندبر **قوله** او مستند الى ما لو ان يد وفي طائفة لومال الشام حالسنا
فان انشبه قبل ان يندول مقعد من الارض لا ينقض وان انشبه بعد ما زال اسفل من قسط
او لم يقط **قوله** او سجدة التلاوة ذكرها ههنا تشبيهاً بالصلوة وان لم يكن صلوة حقيقة
قوله فمهمة لا يفسد الحرام وكذا لا ينقض الوضوء المتعطل بالقيء لانه حصل في
ضمن الاشتغال وليس بوضوء قصدي مع الاستتابة بالصلوة والوضوء في الحديث مذكور
مطلقاً فيصرف على الحال **قوله** حتى لو نام في الصلوة على اي هيئة كانت عنى من البيئات
المتصرفة في الصلوة **قوله** والفتحا ان هذا حسب الاصطلاح والافاضل في اللغة احم
مر التهمة وهي من افراد **قوله** ودون خرجت قيد بالدودة لان الزباب اذا طار ودخل
في الدبر وخرج من غير ثمة لا يفسد وكذا ان ادخل العود وطرفه بيد افام لم يكن عليه ثمة فلا يؤثر
كذا في النهاية **قوله** ولا من امرأة والذكر اي من بشرية المرأة ومن الذكر سبط الكف وانما
فتنه انه قد ذكر لان من الشعر والظفر او السن ومن الذكر بقية الكف او بالاصابع لا ينقض
اتفاقاً وقد ذكر من الحكة بشرة الرجل بعض عندنا **قوله** اي جمع طاهر البدن اي مما
يتصل من جرح والمراد من طاهر البدن الطاهر من كل وجه فلا حاجة الى توجيه كذا المفضضة
والاستنشااق مستقلاً مع دخولها من غسل البدن بانه للتصريح بموضع الطلاق لا الخي
وعدم كونه داخل القلفة في حكم طاهر البدن من كل وجه لا ينافي اذ ما ذكره لانه قول البعض
وليس يرضى لانه ليس بموافق للصيغة المبالة التي لا يتبدل بها على فرضية المفضضة والاستنشااق
بل الاحوط والافصح لها كونه في حكم الطاهر من كل وجه كما هو قول البعض الآخر فليتنامل
قوله ويرى الخ ان كان وضوءه عامة من الهداية الخامة معرفة وفي بعض ما فوته
وما في الشرح الاصح كونه مانوثة لان لام التعريف فيه اما للتعريف او للنجس في الطبيعة في
حيث من او كلسفات عن كونه او للتعريف الذي عنى فرداً او كلساً طاهراً اما الاول او الثاني

في

يكون

الهند يقتضي المقرر وكذا او علموا ان الشك المثار اليه بقوله ان كانت حيا فيه فوحيته
وسوان الشك في الوجود والعين وسوالنا في التفرع في الذكر والعلامة بل ينبغي ان يعلم امتناع
الهند بانه لا معهود من سائر بلاد واما الثالثة فلان الحكم بالارادة على نفس الطبيعة من حيث
غير معقولا واما الثالث فلما امتنع ان يكون كل جاسه على كذب ان كمالا فيفيد الحكم بالارادة
ولا يصح الشك المثار اليه بقوله ان كانت واما الرابع فلانه سنا والاول من فقه من سائر بلاد
او لا بل لا يه التعليل لكثيرا زاد باصابة الماء فان هذا القدر من الحكمة يتجوز باصابة الماء ولا
يزداد بديل قول بعض المشايخ ان مثل رؤس الاربع الحجة لو اصاب من صغائر اصابة الماء
لم يتجوز ولكن لو اصاب من سائر الاربع وحمل الحجة بوجه وقوله معقول بل على ما يفيد
ان الله عز وجل والاول من فقه من سائر بلاد واما الرابع فلانه سنا والاول من فقه من سائر بلاد
سنا في الاسواق حتى لو اشرك في العبد مقدار دية منه لم يفتد بمثلها ولو سلمتيا كقولنا في الحجة
هذا القدر فلان ان الذرة لا يزداد باصابة الماء ودلالة المسألة المذكورة على حجة من طراز
ان يكون عدم التجسس لعدم الاحتداد بالقدر المذكور على انه لو صح ما ذكر في ابطال هذا القسم
لم يصح تنكير الحجة ايضا حيث يتناول النكرة فزاد ان فرد كان كما لا يخفى فليسا **قوله**
الارضية لا تمنع من جمع الماء المستعمل فلا عند الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤثر كذا في الدابة و
ومعنى عدم افادة غسلها انه لا يغني عن الغسل مرة ثانية بل لا يفيده اصلا لافادة روال الجنابة
وما يترتب عليه من ازالة فراه القرآن في مسطح مثل على كلا الروايتين من ارجح حجة في ارجح روايه
تجزي الجنابة ورواه عدم تجزئها اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلهذا فانه التطهر عند
غسل البدن اذ ليس هو الماء والرفعة الواحدة شرطا كما لا يخفى ومن سائر بلاد فاد ما ذكره ابن كثير
في شرحه من ان عدم الغاية على رواية عدم التجزي مسئلة الكتاب على تلك الرواية سنا وسمنا كلام
وسوان رواية التجزي يشكروا الجنابة بصب الماء من المراس كما هو العاقل كما لا يخفى وعلى رواية عدم
التجزي تكون كعضو واحد فلم ينفصل الماء عن جميع الاعضاء لا يعطى له حكم الاستفعال كما هو جوابه
فلا حاجة لغسل الرجل ثانيا وان كان في جميع الماء لعدم الانفصال عن الجميع وان قلت اذ غسلها
اولا فاما النازل جين من الماء المنسوز الجنابة بعد انفصاله عن الذكر الموضع يظهر مقعلا

باللغة
انه

في
مثلا

كله

علم
البدن

فمن

قلت بعد التسليم هذا المعنى فليم في صورة اللوح والجر ايضا كما لا يخفى فندبر وكلام اخر وهو
ان ما ذكره انما يتم على مدسب ان حينه وانى يوسف في الماء المستعمل حيث جعل
نجى واما على مذمب محمد و هو يكونه طاسرا خيرة طاسره فلهما يغني عن غسل اخر فينبغي
ان يكون التاخير على مذمب محمد والتفرد كما لا يخفى فليسا **قوله** بفصل الرطوب من سائر
بعض ان لم يغسلها قبل **قوله** وموجبه انزال المني الى الجهر على ان المعاني المذكورة شرطا
لا سبب لنا فاتها الطهارة فغنى قوله موجبه ان لا يغسل فندبر وعبارة الهداية هكذا
انزال المني على وجه الدقيق والشهوة واعترض عليه بان هذا لا يستقيم على قولها لانها
مما شرطه الدقيق عند الفروج واجيب بانه لا حصر في كلامه فيستقيم على قولها لانها مما
غايه يلزم من بعض موجباته عند معاني موضع بيانها كذا في العناية وفي كلامه وسوان
يحمل ان يكون قوله على وجه الدقيق مستقلا محذوف عن المعنى الحاصل على وجه الدقيق
فلا يلزم الشك المذكور كما لا يخفى فندبر وفي القنية لو انزل المني مع الدقيق فكان سبب
بلوغه فالظاهر انه لا يلزم الغسل ولا يخفى انه لا بد على من من موحيه المتوفى فليسا **قوله**
لا يغسل عند الاغتسال **قوله** فلهذا **قوله** على السلام الماء من الماء ان الغسل من المني ولنا
ان الامر بالتطهر يتناول الجنابة في اللغة فزاد المني على وجه الشهوة والحديث
محذوف عن الفروج من شهوة كذا في الهداية وهو كلام من فقه الاول ان طاهر ليس
لهند لا بمفهوم الشرط او نفى للدلول ما شفا ذليل خاص ولا يخفى ما فيها الا ان يقال انه
نفى للدلول ما شفا ذليل القوي وهو الالة مع وجود الناق في الاضعاف العكسي
على القول وخوجه ولم يذكر القيلين لظهوره ولا يشير الى هذا في بعض الكتب الشان فغير
الجنابة بما ذكره من سائر والمراد اطالة الحاصلة به وان هذا التفسير اوفى بقول يوسف وهو
اشترط الشهوة عند الفروج ايضا الا ان يقال بالاصح ان السابق او يرد يكون الفروج
على وجه الشهوة ان يكون للشهوة وظل في الفروج سواء كانت مقارنه له او سابقة عليه
مقارنه لما انفصل ومن سائر بلاد فاحال آخر كما سبق كما لا يخفى الثالث قد ذكره الشراح
في تعليل قوله والحديث محمول على الفروج من شهوة مواد اجامع فليسا في غير ما ذكره او لا يخفى ان

ينبغي
لان المتأخر من
مستلزم للموجب والشرط لا يتحقق
المعترض هو صاحب النهاية وهو صاحب
غاية البيان وفي العناية اخبر
اجواب وجوبه على

الدليل

بوجه

انما حمله على العموم لا على
الشرط والبدن
لان الشرط لا ينافي
في الالة

هذا المشكل لو كان اوفى لقول ابي يوسف لان اخص للخصوص الذي ارى بالاجماع ما يكون
 من شهوة عند الخروج والانفصال جميعا والاولى حمل الحديث على صفة الاضلال لما قال
 ابن حنبل رضي الله عنهما انه في الاضلال كما نقل عنه في بعض الكتب فليست امل **قوله** وولدت
 الحرف في العالم قبل ووقت الخروج وانفصاله مع انه يشترط الشهوة في الحالتين كغناء بكلام
 وجوده عند الخروج وجوده عند الانفصال كما لا يخفى **قوله** وان اغتسل قبل ان يبول وفي
 المحيط لو بال وخرج من ذكره متى ان كان منشرا ففعله الغسل لان ذلك دلالة على كونه عن
 شهوة وان كان منكرا ففعله الوضوء **قوله** ويحبوبه خشعة وكذلك حبوبه مقدار الشدة
 من طويها واما الغسل والتقاء الحلتين من غير انزال كما وقع في الهداية كشارة الى ان
 المراد بالتقاء الحلتين هو حبوبه الشدة لان التقاء الحلتين لا يشترط حبوبه حتى لو
 التقاء ولم تغلب الشدة لا يجب ولو غلبت خشعة بدون التقاء كما هو اوضح في الدبر
 بحسب انه لا حاجة لا فسد من غير انزال لانه لا وجه لكونه قيد الحكم وكونه مقصودا من تعليم
 من السياق كما لا يخفى وزاد بعض شراح الهداية قيد مع حبوبه الشدة ثم قال وانما نردنا
 هذا احراز ان قول الشافعي انه يفرق بين الحلتين في الغسل مع عدم حبوبه
 الشدة في كلامه ومما ان الشافعي لا يوجب الغسل بدون الانزال لقوله عليه السلام
 اما من طأ طأ فان وجد الانزال مع التقاء او الغيبة يجب الغسل والا فلا فليست امل **قوله**
 يحترز به القيد عند مخالفي فليست امل **قوله** ورؤية المستيقظ المني والمذي المذي
 يكون الزوال المحج ما روي في بعض خارج عند ملازمة الرجل اسلمة والودى يكون الدار
 المملة ماء عليه فخرج بعد البوار وانما قيد بالمستيقظ لان المغشي عليه او السران
 لو افان او حاتم وجب بطلان غسله الغسل اتفاقا كذا في الخلاصة والمراد من المذي الذي
 يحتمل ان يكون من ماء فانه لو ثبت ان مذي لا يجب عليه الغسل اتفاقا ومذا في صفة
 عدم تذكر الاضلال حتى لو تذكره وكثره من مذي او مذي او يتيقن باحد ما فعله الغسل
 اتفاقا وان يتيقن انه اودى فلا غسل عليه اتفاقا كذا في شرح الجمع والافيرة **قوله**
 وفي خلافه يوسف لان الاصل بطلان الذمة فلا يجب لا يتيقن وهو العكس مما افترآه

ع

بالاضطراب

بالا حنيط **قوله** وانقطاع الحيض لا يشترط الى ان مراد صاحب الهداية من قوله والحيض
 وانفكس الحرف من ماله او اعطاهما اولا في الغسل مادام باقيتين لعدم الغاية فلان
 الحيض والعكس لهما ان لهما من خصوصياتهما ولو لم يكن سببا للمنع وصرح بهذا
 في النهاية والعناية وفي الكفاية ان الغسل عند الانقطاع لا اجل الحديث السابق الذي
 هو لخص هو العكس اذ الانقطاع طهارة فلا يوجب الطهارة والاولى طهارة في الخارج
 منها ولو انقطاعه بسبب والتابع ان نفس كسب وكل منها منظوم فليست امل **قوله**
 ولما كان الانقطاع سببا له وعلى ما نقلت من الكفاية ايضا لا يجب الغسل في الصورة
 المذكورة كما لا يخفى **قوله** وهو الصحيح احراز ان قول الحسن في انه للموم ووجه الصحة ان
 الصلوة افضل من الوقت ومرة الا لا يخل فيمن اغتسل يوم الجمعة ثم احدث وتوضأ
 وصلى الجمعة لا يسن غسله عند ذلك يوسف في خلاف الحسن وعطف العبد من طهارة ياتي
 المني على الصحيح كما لا يخفى فليست امل وفي الكفاية لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نأى
 فضل الغسل عند ذلك يوسف عند الحسن لا وهو من كذا لانه لا شرط وجود الاضلال في
 الاغتسال لاجله وانما يشترط ان يكون فيه وهو منظر طهارة الاغتسال الا الذي
 ان ابا يوسف لا يشترط الاغتسال في الصلوة والى شرط ان يصلي بها طهارة
 الاغتسال فكذا ينبغي ان يكون منظرها من طهارة في ساعة اليوم عند الحسن
 لان يتيقن الغسل فيه كذا في شرح الزيلعي وفي كلامه لظهور الفرق بين اليوم والصلوة
 لا مكان انشاء الغسل فيه دونها كما لا يخفى فلا شك في فليست امل **قوله** ويكون
 الوضوء ينبغي ان يغسل الغسل لكنه التقى بذكر ما هو اكثر وقوعا **قوله** او غير احد
 او صافه شيئا طاهر كذا في الهداية ايضا وتوهم بعض الشراح ان لفظ الاضلال قرار
 على اوجه حتى قالوا اذا غير الوضوء لم يجر الوضوء وليس كذلك كما قال في السباع
 لو نفع لم يمس او البقاء فغير لونه وريحه وطعمه كغير الوضوء وفي النهاية انه هذه الوضوء
 بالمستغنى بطاهر وان تغيره كذا او صافه وهذا كما يتوضئون من جوف صغرة
 تغير لونه وطعمه وريحه من وراق الاشجار وقت الحزن من غير تكبير ولكن بشرط ان يكون

من

في الحديث
 في الحديث

باقيا على رقة اما اذا غلب عليه غيره وصار به ثجنا فلا يحسن بل الظاهر المراد الاقار
 بالظاهر عن الجنس يعني اذا خيز بجنس احد او صفة كان نجسا كما يستوفى فليس كذلك
قوله وبما مات فيه اهل العلم ان قد فيه اكثر لان الحكم فيما ملك في الخارج والى
 في الماء كذا في الصحيح وكذا لا فرق بين الماء وخيزه من المباحات وصريح هذا في صحيح
 الزيلعي **قوله** انما يقطر من الشجر فحجرة الوضوء وفي المحيط لا وضوءا بل يكتفى
 من الكرم لكمال الامتزاج **قوله** نظير ما احتصر من الشجر والتمتع فلهذا في عموم
 الاشربة اشكال بل سعي ان يعيد بالاشربة المتخذة من الشجر او الكرم في الماء **قوله**
 نظير ما غلب عليه غيره بالطبع الاول ان يعول نظير ما اراد بطبعه بالطبع المقطوف
 على قوله يغلبه غيره اخراجه الى الحق فليتنامل **قوله** واما الذي يغلبه كونه الاول
 هنا كلام من جهين الاول ان الظاهر من قوله حتى اذا وقع في الكف نظيره
 لون الاوراق كغاية تغير اللون في عدم الجوار ومقتضى قوله لانه كما بالافلا
 اشتراط زوال طبع الماء الى الدقة والسيلان كاشتهر اهل فيه كما لا يخفى من الوجوه
 والتعليق فنذكر الثاني ان الافرار من الاشياء التي لا مصدرها بالمطهر وقد
 سبق بيان حكمها بان في روايته بشرط عدم حواز الصلوة غلبتها حتى يزول رقتها
 وسيلا في روايه لا بشرط فلا حاجة الى ذكره هنا فليسا مل **قوله** الا اذا كان
 عشرة اذرع المراد بالذراع ذراع الكركس وهي ذراع العامة ست قبضات
 اربع وعشرون اصبع كما يجب ولو كان الماء طويلا لا عرضا بحيث لو جمع كان
 عشرة في عشرة فاما كونه الكسب لانه حجة التوضي منه وفي المحيط هذا سوالهم لان
 احتيا الوضوء نجسه واعتبار الطول لا نجسه فلا يخفى بالشك في الثاني فانه كالموض
 اذا كان اقل من عشرة في عشرة لكنه عميق فوقع فيه الجحالة حتى نجس ثم انبسط
 وصار عشرة في عشرة فهو نجس ولو وقعت فيه النجاسة وسع عشرة في عشرة اجمع
 الماء فصلا في عشرة في عشرة فهو طاهر والموض المدقة معتبر فيه ستة وثلاثون ذراعا لم
 الصحيح لان هذا المقدار اذا وقع كان عشرة في عشرة لان الدائرة اوسع من الكمال ويؤيد

كذلك

الماء

التوضي

اقل

لان قوله بالظن

فلا بد

منه

عند الحيات كذا في الظاهرة **قوله** ولا يخدر فيه بالغفر اي لا يكشف امره فبا
 الماء للتوضي وقيل للاختار والاول هو المختار ومن انج يوسف انه يعتبر باليد
 من غير احتياط ولا وضوء **قوله** اقول اصل المسئلة ان هذا كلام من جهين الاول
 ما سيجي من ان الاصح هو ان الارض اربعون ذراعا من كل جانب الثاني ان حمام الارض
 اضعاف قوائم قياسية عليه في مقدار عدم السرايه غير مستقيم كما لا يخفى فلهذا
 وصريح في الثاني ثابته وغير ثابتة اذا كان بين البئر والساحة ذراع واحد وكان
 لا يوجد فيه البالوعة في البئر فاقطع ظاهر واعتبار عشرة اذرع على اعتبار حال الارض
 والماء يختلف باختلاف صلاحه الارض ورفاوتها ويعلم من هذا كلام اخر فليتنامل
قوله ولما جاء استعمال الوضوء بالماء المستعمل وكذا في الغسل وروي عن محمد
 ان الماء المستعمل يطهر الجالس كما نقل في بعض شروح الهداية وفي التواور وغيره
 للطعام او منه صار ماء مستعملا لانه اقام به قربة **قوله** بناء على اشتراط النية في الوضوء
 هنا كلام وهو ان الحدوث مع الحدث الاكبر اخذ الجبابة واشترط النية منه عند الثاني
 محل بحث ولا يخفى به في كتبنا وان اقصى دليله اشتراط في الوضوء ولو ثبت فقل
 في الوضوء محل كلام كالاخوه فليتنامل **قوله** وعند محمد ظاهر غير طهره وهو رواية عن
 حنيفة وعليه الفتوى كذا في المحيط واكثر الفتوى وقال الشيخ وعليه الفتوى لعدم
 البلوى الا في الجنب وبه اخذ الفقهاء ابو الليث **قوله** لا يراى القوض صارا مستعملا
 لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة تعود ولا يخفى ان هذا هو ظاهر
 على قول ان صفة وان يوسف من ان الماء المستعمل نجس وكس طاهر قد ثبت
 سفيان الثوري وبعض مشايخنا في ظهير الدين المرحوم في رحمهم الله تعالى لانه لا يهيه
 مستعملا ما لم يستتر مكانه كذا في المحيط وفي الخلاصة ان المختار انه لا يصح مستعملا
 ما لم يستتر مكانه وسكن عن الشك **قوله** وعند مالك والشافعي وعند زفر طاهر
 وطهران كان مستعملا طاهرا او طاهر غير طاهر ان كان مستعملا محدثا وهذا احد
 قول الشافعي **قوله** طاهر الا اذا دمي الى معنى جاز استعماله بشرط الاجل للحنفية

الماء

والباعث

عن

ولا ضرر

الحنفية

للجسمه وظهر الادى كرامته فلا يد ما قبل ان الاستنساخ من الطهارة خاصة وبذلك
 جلد الخنزير فإنه لا يظهر بالديار وما قبل الادى فقد ذكر انه اذا دبح طهر وكفى
 لا يحسن الاستنساخ به كسائر اجزائه فكيف يصح هذا الاستنساخ فتدبر وقيل جلد الادى
 والخنزير لا يقبلان الدباغ لان اهما جلود امراة بعضهما فوق بعض وعلى هذا
 يكون الاستنساخ منقطعاً كما لا يخفى وانما قدم الخنزير لانه اقوى في عدم الطهارة وهو ان
 الاستنساخ اولى به لوجود ضده فانه وهو نجاسة العين خلا من الادى اذ عدم القبول لهما
 جلده وجوان استنساخه ضرورة احترامه حتى لا يجرى احد على سخطه ودفعه واستعماله وان كان
 في الحكم بعدم الطهارة امانة له ولذلك قد يقال تأخيره به هنا منه افرس بالتعظيم كونه
 موضع الامانة وذكر في الطهارة عن انه يؤمنه ان الخنزير اذا دبح يظهر جلده بالديار
قوله وما طهر جلده بالدباغ طهر بالزكوة خلافاً للشافعي فيما لا يؤكل لحمه وبعض
 اصحابنا فيما يكون سفره نجساً وكذلك يظهر لحمه بالزكوة خلافاً للشافعي وكثير من اصحابنا
 اذا لم يكن ما كوله والضمير المستتر في طهر عايد الى الجلد لا الى كلمة ما بدليل التعرض بطهارة
 اللحم بعينه ولا شاع فيه كما توهم البعض فان قيل لم يجعله عايداً الى كلمة ما حتى
 لا يحتاج الى هذا التعرض والتصرح قلت لان الحيوان بجميع اجزائه لا يظهر بالزكوة
 اذ فيها ما سقى نجساً كالفضلات التي في الامعاء ومنها ما لا مدخل للزكوة في طهارته اصلاً
 كالشعر والعظام على ان التصريح بكل من الحكيم مطلقاً بما فيه من الاختلاف المحال في ذلك
 في الآخر على ما ذكرنا اننا قد تدبر وقوله وان لم يؤكل لحمه ما ذهب اليه الشافعي وكثير من
 اصحابنا رحمه الله في الحيوانات الغير المأكولة فالأحسن تعليق هذه الشبهة من حيث المعنى
 بالكلامين الدالين على حكمي الجلد واللحم لان طواف الشافعي فيها جميعاً وان كان خلافاً من
 اصحابنا في اللحم فقط واعلم ان رواية طهارة اللحم بالزكوة فيما لا يؤكل منه كونه في البداية
 ايضاً وقع في بعض نسخها وهو الصحيح وذكر في الكافي والكفاية عن الحسن ان الصحيح
 عدم الطهارة لانهم قد صرحوا بان حرمة الاكل فيما سوى الادى دليل النجاسة وانما طهر
 جلده بالزكوة لان بين الجلد واللحم جلدة رفيقة تمنع نجس الجلد باللحم وانما العناية ان الجلد

في قوله
 لا يظهر
 اسم الله تعالى

نقله

الرفيعة على تقدير تحققة اما متصل باللحم والجلد اذ لا يحسن عند السليح بين الجلد واللحم
 امر ثالث لا محالة فان كانت متصلة باللحم فليس يصح ان يكون طاهرة والحكم
 نجس فيكون نجساً والجلد الغليظ متصل به فلا يكون طاهر الكن الغرض انه طاهر
 وان كانت متصلة بالجلد فليس يصح ان يكون نجساً والجلد طاهر فيكون طاهرة
 واللحم متصل به فكيف يكون نجساً وذكر واضح لا يخفى وهذا هو الذي حمل صاحب الكتاب
 على نظيره رواية طهارة اللحم واللحم عن قتادهم ان الحرمة فيما يصلح للاكل لا للكرامة
 دليل النجاسة انه مسلم ولكن علة النجاسة هو اتصال الدم المسفوح باجزائه
 عند الموت وهي علة متعينة قد انتفتت من هنا بالذبح فينبغي هذا كلامه وفيما
 ذكر من السبب اجمالاً لصحلية البداية كلام لا يخفى فليست بمسألة **قوله** وشعر الميتة وعظمها
 وعصها وما والاها في نجس لان من اجزاء الميتة ولانها لا تجوز في العظم والشعر والادى
 لا يتألم بالقطع فلا يحلها الموت اذ الموت زوال الحصة وكذلك الهداية فان قيل قوله
 فلا يحلها الذي انشأنا او امره يد على صفة العظام فلا يتم قوله انه لا حصة في العظم و
 الشعر قلت هذه الدلالة ليست بقطعية طوان ان يرد باصحابنا مرة فلا اما
 كانت علة نجسيتها رطوبة صالحة لعودة البدن كما في الكشاف او يرد بالعظام
 النفوس كما في الحيا وح يعود الضمير في من ميم الى العظام الحقيقية على طريق
 الاستخدام او يكون الكشاف محالاً لان الهمزة الميم للمعظم البالي او يرد باصحابنا
 العظام على تقدير المضيق كما في العناية وقد حال المنعوم من الاله ايماناً في الاخرة
 وحواله لا يضاهي احوال الدنيا ولا يخفى ان هذا بعيد جداً اذ سوق الكلام صريح
 في الرد على من انكر اعادتها في الآخرة الى ما كانت عليه في الدنيا بعد ان صارت
 بالية خالية عن استعداد العود اليها في زعمهم وان قيل الموت صفة وجودية تخلتها
 الله عن الجسد وموضحة للحيوة بدليل قوله مع حلول الموت والحيوة الى وجدتها اذ لو
 كانت الموت زوالاً للحيوة لما دخل تحت الاجادة مرة كونه امرأه عدياً ومن
 البين ان اتصاف الجسد بالعدمين لا يستلزم اتصافه بالعدم الاخر قبله طوان وجود

نه الهداية

ولا يلزم ان لا حصة لها

البياض مثلا في محل لا تقدم السواد فيه فلما تم قوله فلا حكمها الموت اذ الموت
 زوال الحيوية قلت لا نزاع في ان الموت يكون بعد الحيوية اذ ما لم يسبق له حياة لا يوجد
 بالموت حقيقة في اللغة والعرف وهذا قاله الشرف في شرح المواقيت بعد تبيين
 الموت بعدم الحيوية فالحق انه ان يكون حيا والظاهر ان يوارى عدم الحسوة عما تصف
 بهما ثم كتاب ح لا التاويل في قوله ثم وكنت اموانا فاصبحكم كما لا يخفى ولما قلنا
 في انه زوالها او امرار وجودي ستر من زوالها فالمقصود حاصل على القولين
 الآن الهداية اجتناب كون من زوالها اذ صدور زوالها حالة الموت معلوم ضرورة
 ولادليل على ثبوت امر وجودي يستتبع ذكر الزوال ويكون هو الموت والاحتجاج
 بالآية لا يتم لكون ان يكون الطلق فيها معنى التعديل لظاري في الوجوديات والعقليات
 دون الوجودات ولو سلم كان ان يكون اسناد الاتحاد الى الموت محازا باعتبار
 اتحاد مقدماته والسبب كما لا يخفى فتدبر واما قول صاحب الغاية ان زوال الحيوية وجودي
 لانه لو لم يكن وجوديا لكان حيوة لان عدم زوال الحيوية هو الحيوية فليس في ان الموت
 نفس زوال الحيوية لعدم زوالها ولا يلزم من كون بعض الشيء عدميا ان يكون عدمه
 حتى يكون نفي النفي فيكون النباتا كما لا يخفى فليست امل واعلم ان الطريقة المذكورة في الهداية
 الاخرى في عصب الميمنة كما لا يخفى بل الطريقة الثالثة ما ذكر في بعض الكتب من ان
 الموت لا يتجسد بذاته بل يافضاته الى اصلاط الطولوت الخفية بالاجزاء ولا يتصور
 ذلك في العصب لانه شئ صغير وكذا في العظم والشعر فليست امل **قوله** وكيفية صلوة من
 اعاد سنة انا فندس في نفسه لانه لو كان سنا غيره بعد اتفاقا وبالاخلاق لانه
 واحكامها في مكانه لانه اذا جعلها معه ولم يضع في موضعها بعد اتفاقا والعدم امل
فصل في بيان ما يتبعه ان يتجدد دون عشرة في عشرة لاهلها لو كانت
 عشرة في عشرة لا يتجدد ما لم يتغير لون الماء او طعمه او اثره وصرح به في التاثيرات
 وغيره **قوله** وانتقم او لتقم يعني ان انتقم الحيوان او تقم في جمع الماء صغر
 الحيوان او كبر لانتقامه بالبل الخ في اجزاء الماء وان لم يوجد في شئ من افعاله التفصيل

صلى

المذكور

المذكور ولا يخفى انه ينبغي ان بعد الحيوان بالدموى لانه قد صرح بان ما لا دم له
 اذا انتقم او تقم في الماء لا يتجدد فليست امل **قوله** او ملك آدمي او شاة او كلب
 في النسخ **قوله** ونسخ الهداية ايضا قوله عدم ذكر الحسوة لانه في الهوى فليست امل
 موته بل يجب حين ما ح حيا وكذا الكلب عند من يقول بخالسه عينه وفي القنية و
 والذي صرح عندي من الروايات ان الكلب يسحق العين عند من يحس العين عند ما وصرح
 الزمعي انه لا يفسد عالم يدرى فاه لانه ليس في العين لوان الانتقام به حاسة اصليا
 واصارة ويبعا في فتاوى انه الليث الكلب اذ دخل الماء وخرج واسفص فاصح ثوبا
 ان انفسه ولو اصابه ماء مطر وبلغ المسئلة كالهالم يفسد لان الماء في الاوراق
 جلده وجلده خشب وفي التاثيرات شعره وشعره ظاهر ووقع في بعض النسخ كوادي رخ
 لاحاجه الى العذر عن عدم ذكر الحسوة كما لا يخفى **قوله** الاصح ان يوجد وهو السبب
 بالغة لان الاصل الرجوع الى اصل العلم عند ابتلاء بامر قال الله فليسلوا اصل الركود
 ان كنتم لا تعلمون **قوله** منذ يوم وليلة يعني في الوصف حتى يلزمهم اعاد الصلوة
 اذا توفوا امنها وامانة في غيره فحكم كاستمالة الخا من السناد لانه من باب وجود الحكمة
 في النوب حتى اذا كانوا اعلموا الشيك عاها لم يلزم الاشارة على الصحيح كما في شرح
 الزمعي ومعراج الدراية **قوله** ان انتقم الاول ان يقول او تقم لان النسخ اكثر اذ الماء
 من الانتقام فكان ينبغي ان يكون ما قدر من المدة اكثر مما قدر للانتقام فيستوفى من الانتقام
 ان النسخ يقتضي مدة اكثر من مدة الانتقام مع انه ليس كذلك وتوكل النسخ والكمية ليوم
 ان الانتقام يقتضي مدة اقل من مدة المدة فاما سبب الجمع بينهما من امانة صدر الخ
 الذي جمع بينهما فالكلمة بالانتقام لانه يعلم منه حكم النسخ بطريق الاولوية كما
 لا يخفى فعباران المصالح من قصصه ولسان **قوله** وسورة الادمي والفرس لا يفسد **قوله** ان
 يتجدد سبعون سنة ليعتقوه الغرض به لانا نقول في الصح الروايتين عن انه صرح به ان الغرض
 لا يفسد به وفي رواية سقط لكن لا يصير الماء مستقلا **قوله** والحمار والبغل مشكور ذكر في غاية
 البيان ان الاصح من الروايات ان سبعة مما طاهر **قوله** والعرق معتبه بالسعر لا بالدم لانه لو كان

اصلي

غير

العصر

سواء أجازوا البقل كسوا كعام ان عرق الحار طاهر لان حكم العرق يثبت باطريق الخاف للعيان
ففي الحكم في غيره على اصل العيلى فليست **قوله** كان قبل ان لا يكون بين
سواء أجازوا البقل كسوا كعام ان عرق الحار طاهر لان حكم العرق يثبت باطريق الخاف للعيان
الفرق بين اللجائز لان ما يؤكل طاهر بخلاف السباع ويرد على القول بظاهرة
ولكن لا يتم جواب الشارح لان الحجة ليست بآية الحكمة على هذا القول ولذا قالوا
بظهوره مع دمة الكه غايته ان الحجة على ما في مجملها النجاسة لان دمه لا اكل
فدكون لفساد الغذاء كزباب وتراب وغير ذلك وقيل كلامه وهو ان حاصل الجواب
دعوى كون السباع نجس قبل الزكوة لا ضماع الامرين وكونه طاهر بعد الزكوة
لعدم اعد الامرين والقائلون بظهوره في السباع اما يقولون بها بعد الزكوة
كما هو المعلوم من الكتب لا بظهوره حال الحيوة وبعد الزكوة كما توهمه ذكر الفاضل فلا بد
ما اورد من على الجواب كما لا يخفى فتدبر ثم قال بناء على ما توهم قد تغرر اختلاف الشارح
في طهارة السباع فينبغي للتأويل بظهوره ان يقول بظهوره طاهر لان المعنى
في باب السعد هو الحكم على ما هو عليه من ان يكون طهارة سبعة ما خلفها فيها طهارة
طهارة والظاهر عدم الاختلاف والالكان مدعى ان الكتب المذكورة اوردت شروحا
ومما ذكرناه نظرا لفساد هذا القول ايضا كما لا يخفى ولا يخفى ايضا انه يظهر من التمرير
الذكره دفع ما اورد في معراج الدرر اية على القول بان لها نجس قبل الزكوة وطاهر
بعد ذلك فانه حكى العيين قبل التحليل طاهر بعده ان دمه الاكل لا للكرامة مع صلابه
الغذاء آية الخامسة وهي باقية بعد الزكوة فلا يصح القول بظهوره مع بقاء الحرمة
المذكورة فليست من هذا ويرد على الشارح منع كون اصطلاح الدم بغيره على ضعفه
غيره موجب للتخصيص بغيره على تقدير الحكم بحكمتها كما لا يخفى فليست **قوله** وليس كذلك فان
قلت هذا معنى القطع بان النجاسة للاختلاف ومبني الكلام على الشبهة قلت
يعارضه ان حرم طهارة الزكوة والحرمة آية الحكمة فليست **قوله** فان عدم الانبيد
التمران في غيره من الانبيد يتيم اتفاقا لان نبذ التمر مخصوص من القيلس بالانزاع فلا يملك

حينئذ

عليه غيره وشتره النينة عند التوضي بنبيذ التمر كالتيتم ثم اختلفوا في حوز الفصل به
قال في المبسوط كحفة الاختال به على الاصح لان ما فيه من النض على خلاف
العيلى ملحق به ما هو مشكوك في طهارة حدث كغيره من الاحداث وقار في المعيد والاصح
انه لا كحفة الاختال به لان لجنازة اعطى الحد يثنى والصبر مدم في طهارة
دونها في الوضوء ولا يمس عليه **قوله** واختلف في نبذ تمر موصوفين وقال
صاحب الهداية وان غيرته النار فمادام حلوا موزع على هذا الاختلاف وان استند
فعند ان صفة كحفة التوضي به لانه كحفة شر به عند ومذاقنا قضى ما ذكره هو
بنفسه بالمال الذي كوز به الوضوء فانه قال استأثر وان تغير بالطح بعد ما خلط به
غيره كحفة التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزلة من السماء اذ النار غيرته كذا في شرح
الزيلعي **قوله** وذكر في المبسوط ان كان مطبوخا فالصحيح انه لا يوضوء به اذ النار
قد خربت حلوا كان او مشتا المطبوخ الباقلا، وسوا اختيار طاهر الذي قل
صاحب المحيطة وسوا الاصح وعلم من هذا اصلا في الروايتين فحق ان يكون مراد
صاحب الهداية نقل الدر واين في الموضوعين كما لا يخفى فليست **قوله** الزيلعي
عن المعيد ان النبيذ اطلق الرقيق كالماء كحفة به الوضوء فلا خلاف بين اصحابنا
والمتأخرين فيه هو المطبوخ الذي ذكره ال عند اسم الماء ولا يخفى ما فيه فليست
قوله التيمم في اللغة القصد وفي الشرع عبارة عن القصد للصلاة التطهير
كذا في الكافي والكفاية وقال الزيلعي وفي الشرع عبارة عن استعماله من
الارض في اعضائه مخصوصة على قصد التطهير وبخبر وسواء لا بشرط
استعماله في الاعضاء كحفة بالحرر الامس كما صرحوا به وليست **قوله**
لم يغيروا على الماء ان على استعمال الماء سواء كان فاسدا او في خارج المص
افدا المص وانما فسرنا بذلك ليعلم قوله ليعلم ميلا او لمض كما لا يخفى وهذا أولى
من عبارة الهداية وهي ومنه بحد الماء وسواء في المص لا احتياجا
لا التوجيه بان عدم الماء في المص نادى في المص على عادة الامصار واعترض

باب التيمم

عن الشذوذ كما ذكر في شروحه فليتنامل **قوله** اي على معنى تطهارة لان الممار
من المانة الآتية ماء كل به الصلوة لا يرى ان وجود الماء لا يمنع وان تناوله
الشكر المذكور فيها واكمل موقف على ما ينبغي بالاتفاق **قوله** طلاقا للصلوة
له ان الضرورة لا تحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكفيه ولما انه اذا لم يطهر
عن الجنابة باستعماله يكون تصنيعا كذا في الكافي **قوله** واما اذا كان مع الجنابة
حدث جوف الصلوة يعني اذا نيم الجنابة ثم احدث فوجد ماء مكفي للوضوء فالنيم
الذي قبل طهرت مما يشترطه او بالنيم الاخر كذا في وجود ما يكفي لطهارة فالاول
عدم الزكوة من هنا فليتنامل **قوله** او رد ان استعمل بوضوء يبرأ منه كونه للحديث
ايضا حيث لم يشترط ان يكون جنبا وسوق قول بعض المشايخ والصحيح انه
لا يجوز له النيم كذا ذكر الزيلعي رحمه الله في صلب الهداية بالجنب على الصحيح هذا
ونرى من كلام آخر وسوان توازن النيم في العصر للحرف عن البرد قول انه حصة
وقال يجوز لان تحقق هذه الطائفة نادرة في العصر فلا يعتبر كما صرح به في الهداية والنسوح
ومد صرح في المجموع وغيره بان النيم في العصر لعدم الماء وان كان هذا نادرا في العصر
جائز بالاتفاق معهما من المستقلين مشكوكا في الاخي فليتنامل **قوله** وهذا اخذ في
حسنة 2 ودليله ان توقف الوقت قائم اذ اليوم يوم زهرة فلم يؤمن لو رجع الى الماء
ان يعتبر ما يغتسل به او لا يغتسل به الى الماء حتى يزول الشك فتقوته بغير الوقت
كذلك الكافي وفيه كلام وسوان قد صرح نفسه في هذا المحل بان الخلاف فيما اذا لم
يخت الزوال واما اذا خاف نيم اتفاقا فلا وجه لقوله ولا يغتسل الى الماء حتى يزول
الشك كما لا يخفى **قوله** فقوله هو مجرد مبتدأ في العبارة مساحية لان المبتدأ هو سد
ومحدث متعلق بالمبتدأ كمتعلق في الابتداء واللبس في لغية الولى كما لا يخفى وهذا كلام
وسوان ينبغي ان يذكر هذا التفسير في غير قول المحقق ضربة كما لا يخفى فليتنامل ذكره في
موضع الشروع الاولى ان هو مبتدأ ومحدث مع المحرر ولك الباقية المعذرة متعلقة
بشروع او مباح مما يليق بالمقام وضربة قوله ضربة وفيه كلام وسوان ليس بخبرية

في حقه 2

هذا هو الوجه في قوله لا يغتسل الى الماء حتى يزول الشك فتقوته بغير الوقت

ضربة تقدير مشروع او مباح وجه ظاهر كماله الا ان يوجه كونه ضربة انا فليتنامل
مع بعده حسب المعنى بانه ضربة كما لا يخفى فليتنامل **قوله** لغز الوضوء فليتنامل
الا انه لا يكون للوضوء وسورة رواية الحسن عن ابي بصير 2 وهو الصحيح لان الوضوء هو الا
فلا فوك كذا في البداية والكافي وفيه كلام وسوان بهذا يصح على قول انه يكون للوضوء
على قول انه ضربة ومحدثا نه ما يقتضيه ان السلطان ثم الفقيه ثم امام لم يكون في الصلوة
لهم ولا لا للولى فلا يكون للولى حق الاعانة اذا صلى واحدهم فلا يناسب التعليل
المذكور لقول انه ضربة الا ان يدعى وجود الروايتين عنه في النعمان او عدم الوضوء
كمنه بعيد لا يخفى فليتنامل **قوله** والاحسن من سحر الزنا حتى اذا كان في السجود او
الوضوء كما في سحر الكس لا يخفى في باقي الاجزاء وان اعتبر ان الكس عضو واحد فالحاجة
لا ما ذكره الشافعي فليتنامل الاحتياط ولذا ذكره في الاحسن **قوله** فليتنامل الاحتياط
كذا في الكافي ايضا وفي كلام وسوان على هذا يكون اصابع يده اليمنى مستعملة فلا يناسب
الاحتياط المذكور اللهم ان لا يضرب يده اليمنى او لا يضرها بعد مسح كمنه بعيد
عن قوام وضربة ليدية كما لا يخفى والاولى ان يقال في الكس في وقوعه في الغنابة وسنرى
الزيلعي رحمه الله فليتنامل ان كل اصابعه اذا كان على ما ذكره من اشبه ان الاستيعاب واما
على رواية الحسن عن ابي بصير وهي ان الاستيعاب ليس بشرط والاكثر يقوم مقام الكس
فلا حاجة الى التحليل وعدم دخول الغبار اجم من ان يكون فيه غبار لم يدخل او لا يكون
غبارا فلا حاجة في وضوء النيم على كل حال على قول انه ضربة ومحدثا نه فليتنامل
من ان ما ذكره الشافعي لتسوية اجزاء العنق فيها ففعل بها والافصح اصل النيم لا يقع غبارا
كما سيجي ثم قيل ولعل من الشافعي بناء على ما ذهب له يوسف في اصداء الروايتين
عن محمد بن فليتنامل وفي الاصل لو شئت كلابية يسر وانه من راحية على الحاريط
قوله ولا يكون بالرماد هذا اذا لم يختلط بالتراب او اختلط وكان التراب مغلورا
واما اذا كان التراب خاليا فيجوز وصرح هذا في المحيط **قوله** وعليه انما ذكر هذا مع
انها مباحة مما سبق فليتنامل ان يوسف 2 لان النيم بالغبار غير خاير عندنا لانه تراب

في حقه 2

قوله خبرية

فلا تخفى اذا خرج من الزاوية والدرج وما يجزى بالعبارة مطلقا لان الغبار يربى رقيق
فما جاز التيمم باطنين منه جان بالرفق منه **قوله** بنية اداء الصلوة فيه كلام وهو
انه قد صرح في الهداية والكافي وغيرهما بان بنية رفع الطلوع والجنابة كافيه بلا خلاف
والصحيح ان بنية السجدة الصلوة او الطهارة كافيه وانما في لفظ المتن قصور لا في
اللام الا ان جعل الصلوة محال فاستلزم **قوله** ينبغي ان ينوي عند السجود ان يولي على
التفصيل ان يولي الطهارة او السجدة الصلوة لان الصحيح كفايه ذلك كما قلناه
قوله فان نوى عن وجهه لا يقع من الاثر هذا قول الجصاص ودليله ان السجود لما يقع
على صفة واحدة فلا يميز احداهما عن الاخر الا بالنية كصلوات الفرض والشاذل وليس
يصح لان الطهارة لا النية ليقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز له ان يؤدي قماشاء
لان الشروط اربع وجودها لا غير الا ان يولي الله لو يميز للصحة كما ان يؤدي به الظاهر
بخلاف الصلوة حيث لا يتبادر الا بالنية كذا في شرح الزيلعي **قوله** فلا تخفى كافر
للسلامه فبذلك السلام لان الكافر لو تيمم للصلوة لا يجوز له ان يولي الله لئلا يسلم
لها والمكاتب كد محل الخلاف فليس بغير الكتاب لشارة الى الكافر لو نوى بالتيمم
مرة لا ينجح بدون الطهارة كان متبعا كما يحرم صاحب الزاوية واعتبر بان الامر
ليس كذلك فان الكافر اذا تيمم للصلوة ثم اسلم لا تخفى الصلوة بذلك نقص على ذلك
شيخ الاسلام في مبسوطه فليست **قوله** فلا تخفى الصلوة في او الوقت في التفرغ
بجس وهو ان خدم الجوار قبل الوقت لا يقتضي عدم جواز الصلوة بالتيمم في او الوقت
كما لا يخفى نعم المبنى المذكور معني ذلك ايضا فليست **قوله** خلافا له يعني عند من يحرى
فيتوضأ بما عليه على طهارة ولا يتيمن ببناء على ان التيمم خلف ضروري ولا ضرورة
من اكد في التفرغ وقال في التلويح لا يخفى ان عدم صحة التيمم قبل التحري عند الشافعي
ليس على انه لا صحة للتيمم بدون العجز عن الماء سواء كان خلفا ضروريا او خلفا مطلقا
ولا يجزى مع امكان التحري وكذا جاز التيمم فيما اذا عجز فتفرغ هذه المسئلة على كون التيمم
خلفا ضروريا يعني انه انما يكون بغير ما يندفع به ضرورة السقاط الغرض ليس كما ينبغي وان

يتم

يكونه ضروريا انه لا يكون الا عند ضرورة العجز عن استعمال الماء فهذا لا يتصور فيه
نزاع اجيب عنه بان ههنا امرين يمكن بناء عدم صحة التيمم عند التحري عند الشافعي
على كل منهما على عدم صحة بدون العجز عن الماء وكون التيمم خلفا ضروريا ولا يستلزم في بناء
على عدم صحته بدون العجز عن الماء سواء كان خلفا ضروريا او خلفا مطلقا اشكالا لا وهو
جواز العزمين بنية واما في بناءه على كونه خلفا ضروريا فلا لان بناءه على كونه خلفا ضروريا
ستلزم العجز عن الماء بلا عكس فبناء على الاول يكون بناء على الثاني في الحكم لا في الواقع
يكون تفرغ من هذا المسئلة على كون التيمم خلفا ضروريا عما ينبغي وفي حجة وسواء لا يلزم
من البناء على عدم الصحة بدون العجز اجتناب فقط حتى يرد الشك الجواز الفرضي بتميم كما
لا يخفى فليست **قوله** اذا اعطى بتميم المثل او يغني يسر وانما لم يذكر لان الشراء يغني
يسر في حكم الشراء بتميم المثل عند الجواز كما صرحوا به في مواضع فالتفريع واما اذا اعطى
بغني فليس فلا حاشا وان كان قادرا عليه وهو الصحيح كما ذكر في الهداية وغيره
ووقع في الجمع هكذا **قوله** شراء الماء بان من من المثل واخر من عليه ان الملك في شربه
بانه كان عليه ان يقول ولا يشترى الماء بالغني العكس لان شراء الماء بالغني اليسير
واجب عليه وهو اكثر من من المثل ولا يخفى ان جوابه مطر ما ذكرناه وهو ان المهراد من اكثر
من من المثل الغني الفاضل لوصول الغني اليسير من المثل حتى اقتدير ونظر في شربه الهداية
عن النوادر ان المهراد بالغني العكس في ضعف القيمة ولا يخفى انه كالف بغير المهراد
المذكور في الكتاب المشهور فيتميم ان يكون هذا رواية في تفريع الغني العكس في سائر
المواضع ايضا وتحتل ان يخص بالماء لان ثبته عليه فلا بعد ما دون ضعف القيمة
ضرر لكن الاول اولى لان الاستدلال بقله التيمم لا يعطى الا بصاحبه بالماء كما لا يخفى
فليست **قوله** معلى ما ذكر في المبسوط الى سطل صلوة لا يكمل لصحة الشارع
بان غلته الظن قائم مقام الحقيقة بغيره فينبغي ان لا يبطل في صورة طن المنع لان
كهن الماء مبذول لاحادة عادته فانه عليه لانه على سطل لا يتم بصرح الشارع
كما لا يخفى لان هذه الاقامة فيها لا يمكن العمل بالحقيقة وههنا يمكن فليست **قوله**

بعض يتم بنومه وقيل لا بعض اتفاقا لانه لو تم وبقره ماء لا يعلم به حان يتم
 اتفاقا كذا في الكافي في شروح الهداية وسهنا كلام كوسوانهم قد جعلوا المرض
 والعطش عذرا من قبل الحق لان العباد والفرق بينهما وبين النوم الذي لا يقبل
 الرفع تكلف لا محليتا **قوله** لا ردة هذا في لقولنا في فقهنا ينقضه عند لان
 الكفرين في فستوى فيه لا ابتداء والتفاوت ان الطهارة حصلت فاحترضا
 الكفر لا ينافيها كالوضوء فان قيل الردة كخط العمل لقوله يوم ومن يكفر بالامان فقد
 حبط عمله ووضوؤه وثمة من عمل فكيف بقي بعد الردة كخط العمل اجيب بان الردة
 حط ثواب العمل وذلك لا يمنع من والحدث عن نوضاء رياء فان لم يزد
 به وان كان لا يتا على وضوؤه كذا في شروح الهداية واعترض عليه بان من صلى
 ثم ارتد ثم اسلم في الوقت بعد ولو ضبط الثواب لا العمل لما عاود الصلوة اذ لا فرق
 في ثبات صلواته ووضوؤه ولكن ليجوب بان الردة كخط ما سوح عاود لا خير الصلوة
 عبادة محضه فحبطت ثوابا وعلا فلهذا عاودتها واما الوضوء فطهارة مخصوصة
 شرطت للصلوة وليست بعبادة لكن يصير عبادة بالنية وشرط الصلوة لها
 لا عبادة فالردة كخط كون الوضوء عبادة لا كونه طهارة وسبق الوضوء والتيمم
 من حيث انها طهارة وان يصحهما الصلوة كما لا محليتا **قوله** ولو نسيه وكان غافلا
 عادة وانما قيد بالنسيان لانه لو ظن ان ما نسيه فني فتم وصلته لم يبين بعيدا
 وانما قيدناه بقولنا وكان غافلا عاود لانه لو كان غافلا في اناء على ظهره فني
 فتم بعيدا اتفاقا لانه مما لا ينسى عادة **قوله** كذا في الهداية كذا في جميع النسخ وهو
 من قلم الناسخ والصلوة ان يقال كذا في الكافي كما لا يخفى على الناظر المتأمل فيها
 فليتا مل **قوله** ويجوز في السجدة والابويوسف لا يحل على المحبوس الاعادة لانه صلى
 باذن الشرع ليجوز استعماله فلا يعيد كما لم يقض ولما ان المنع من جهة العباد وهو
 ليس معتبة فغدر سماوي طاهر من قبل من الحق كذا في بعض الشروح وسهنا كلام من
 الاول ان قول الاربعة فيكون مع ماء فنفسه يستعمله فانه بعيد اتفاقا ولا فرق بينهما

واما المرضي

فينبغي ان يقول بالاعادة فيها او بعد ما فيها كما لا يخفى لا يقال ان من ماء واحد للماء
 خلاف المحبوس اذ الغرض انه لا ماء له لان المراد بالوجود هو القدرة فله الماء واذا
 منع استغنى القدرة فتدبر النسيان فلهما بشكل بصورة فوق العدو والفرق بين
 خوف العدو والمحبوس وقول القائل ان توصات فتلك شكل لا يخفى الا ان يقال لا
 في صورة خوف العدو ايضا كما اشير اليه في النهاية ولا يخفى انه ينبغي ان يكون الكلام
 السابق في اول الفصل فيما يسهل النسيان فلهما بشكل بصورة فوق العدو والفرق بين
 كون المانع من جهة العباد واذ لم يكن المنع في السفر واما اذا كان في البيت اتفاقا
باب المسح على الخفين فان موجب على الرجلين فلهما بشكل بصورة فوق العدو والفرق بين
 البعض ان ثابت بالكتاب على قراءة الخفين ليس بجيب لان قوله في البعض يمنع
 اذ المسح غير مقدر بهذا الاجماع **قوله** وفي صورة حجب يسمي ثم احدث في هذا التقرير
 زيادة لاحابه اليها لان مال هذه الصورة راجع الى ما ذكر في الكفاية حيث قال صورة
 مساح ليس خفيه على الوضوء فاجنب ومعه ما يكفي للوضوء ويتم وصلي فان احدث بعد
 ذكر ومعه ذلك الماء لزمه غسل رجله ولا يحسن المسح كما لا يخفى ثم ان ما وقع في الكفاية اولى
 مما وقع في النهاية والعناية وسوان صورة رجله نوضاء وليس الخف ثم اجنب من
 ماء يكفي للوضوء ولا يخفى للاختلاف فانه يتوضأ ويغسل رجله ولا يمسح ويتم للجماعة
 لان ذلك المعتبر بغير قول الشافعي وهو وجوب استعمال الماء فيما يكفي كما لا يخفى
 فتدبر ولا يخفى ان كلام التقي في لايضا وضع المسألة لان الظاهر من الكتب انه
 في بيان عدم جواز المسح للرجل في الفيل والاولى في التصديق ما ذكر في بعض الشروح
 وهو انه يتوضأ برجل وليس خفيه ثم اجنب لسان يشد ثوبا ويغسل ساير جسده مصطفا
 ويصح عليه ما لم يستل **قوله** على ظاهره خفيه بدل من قوله على الخفين على ما وقع في الترجيح
 وهو هو على الخفين جازي بالنية واما على ما وقع في قول البعض وهو جازي بالنية
 متعلق كان وهذا اصح من غيره لما ذكرنا في وجهه وعندنا المسح يغسل الخف مع اخلاص
 كذا في بعض الشروح وقال صاحب النهاية عند الشافعي المسح على ظاهره فرض على باطنه

عادة

المسح على الخفين

قوله الخف ما يستلصق كان لهما هذا بيان جواز المسح على الخف لا لنفسه
لانه اسم للمخ من الجلد اسائر الكعبين فضا حدا وما الخف به كما هو جواب **قوله**
اما لو ظهر قدر ثلث اصابع يعني طولا او عرضا بان سقطت جلده مقدار
طول ثلثة اصابع وعرضها وذكره بعض الكتب ان هذا اذا كان الخف موضع
الاصابع واما اذا كان في القدم فانه لا يمنع جواز المسح ما لم يكن اكثر القدم طاهرا
كذا قاله الفقيه ابو الحسن الخافق **قوله** او ج موقه خلافا لسان في الكافي
ان خلافة الخف الصالح للمسح واما اذا كان غير صالح للمسح فموضع المسح على الجرم موقوف
الذي هو في اتفاقهم منه ان ما يلبس من الكبر ليس يجوز تحت الخف لا يمنع صحة
المسح على الخف لان الخف الغير الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا ما نفا فلان لا يكون
الكبر ليس فاصلا اولى وتقل من الفتاوى ان اذا كان ما يلبس من الكبر ليس تحت
الخف يمنع المسح على الخف وقطعة كبر ليس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود
باللبس كذا في شرح الجمع لابن الملك وفي كلامه وهو ان ما سئل عن الكافر ليس يهود
في النسخ التي رأيناها معهم جواز المسح على الخف الذي تحت الكبر ليس المحذور كما صرح به
في الهداية والكافي في بيان جواز المسح على الخف موقوف الذي هو في الخفين من الخف موقوف
على الرجل لا على الخف وان كان تحت خف كانه ليس على الرجل الا الخف موقوف
وهذا لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة سحر من اعضائه الوضوء
فصير الخف موقوف بدلا ما نفا سرية الحدث الى وظيفة بل يمنع السراية الى وظيفة
الرجل كما لا يخفى فليتنامل **قوله** اي خفين يلبس ان الاولى ان يقول اي
ملبوسين يلبس ان فوق الخفين كما لا يخفى الا ان جعل الخف مجازا فليتنامل
قوله الا ان يكون بحيث يصلح للمسح ولو كان الجرم وواسعا فادخل يد
تحتة ومسح على الخف لا خف كذا في الخلاصة وفيه كلام وهو انه لو نزع الجرم
ومسح الخف فمستحب ان يحذفه بادخال اليد ايضا كما لا يخفى الا ان حاله ان ظاهر
الخف ما دام الجرم موق عليه في حكم الباطن فلا خف المسح فليتنامل **قوله** منعلين

او مجلدين المنفل بالتخفيف وسكون العين ما وضع الجلد على الخف كالمغفل والمجلد ما
وضع الجلد على اعلاه ولعله **قوله** حتى اذا كانا خنيتين غير مجلدين هذا نسخ
منعلين بدون لفظ او يكون مسئلة الكتاب على قول ان حنيفة كما هو قاض
لكن الظاهر على هذا النسخ من التقييد بالخنيتين عدم جواز المسح على الجرم
الغير الخنيتين المنفل او المجلدين مع ان المفهوم من الحديث وسائر الكتب جواز
ملاخاف كما لا يخفى واما على نسخة او منعلين وهو الواقع في الاكثر فلا يؤمن فلا
المفهوم من الهداية وسائر الكتب كمن يكون مسئلة الكتاب على قولها فليتنامل
قوله على طهر تام وقت الحدث قيد بالطهر التام احتراز عن الطهر الناقص
كوضوء المعذرة اذ البس الخف ثم خرج الوقت لا خف المسح عليه كالوضوء بنيت الخف
فلا خف المسح على خف عليه لتقصاته وقيد بوقت الحدث احتراز عن قول
الشافعي لان عامه مشروطة بخذه بان يكون عند اللبس **قوله** فعلم ان قوله ملكوني
احسن من عبارة اتم هي هنا كلام وهو ان معنى عبارة اتم ان شرط طهر وقت اللبس
على طهارة في الجملة عند اللبس شرطان يتيم نكح الطهارة عند الحدث وهو ان لا ينفذ
ظاهرة كما سبق بعضها ولوم يقيد التام بوقت الحدث لتبادر تقييده بوقت اللبس
ووصول الطهر التام قبله كما هو مقتضى على وبعد ما قيد بوقت الحدث لم يبق
احتمال بتقييده بوقت اللبس ثم قوله ولا يصح ان يقال ليس بها على طهارة كاملة و
وقت الحدث كما لا يخفى فتدبر فان سئل المفهوم من الكتاب عدم الجواز عند كون
اللبس طهر تام وقت اللبس مع انه ليس كذلك فقلت التام وقت الحدث اعلم
من التام فيه فقط والتام فيه وعلله ايضا والتام وقت اللبس يكون تاما وقت
الحدث كما لا يخفى فليتنامل **قوله** واللبس ما لا يخلو الدوام اي دال على مجرد الشئ الذي
يخلو مع الدوام واللبس ان فليتنامل **قوله** واللبس ما لا يخلو ايام وليا لها وفي بعض
الشروح نقل عن جوامع الفقه ان المسافر بعد ثلثة ايام مسح على خفيه بخوف الرد
للضربة **قوله** ومضى المدة ونحوه اذ انقضت مدة مسحه في الصلوة ولم يجد ماء

فالأصح انه يفيض مدته على صلوة لانه لو قطعها باسم ولاحظ للرجلين من التيميم
قوله وينبغي ان يكون في خلاف ما ذكرنا قد صرح في الهداية والكافي وغيرهما خلاف
الشافعي فقصود الشافعي بيان ان المناسك كغيرها من المباحات في شأها على ما
واعلم انه ينبغي عندنا ان يسن على الثاني ايضا مراعاة للسنة اعني الولا
وكن طبار لا يغيد كذا لا يخفى فتدبر **قوله** وفروا كثر العقب على الساق
نزع وذكر في المحيط اذا كان صدره في موضعه والعقب يحج ويدخل لا ينقض
مسحه وكذا لو كان الحنف وسعا اذا مر مع القدم حتى يخرج العقب اذا وضع
العدم عاد العقب الى موضعه لا ينقض ذكره ابو علي وقافي كذا في الكافي و
وينبغي على هذا ان يكون مسألة الكتاب فاما اذا اراد نزع الحنف قصدا فنزع
من بعض القدم ثم بدله فتركه وحمل ان يكون على رواية اخرى **قوله** وما اشارة
المذكورة في شرح المجمع وغيره ان اعتبار خروج كثر القدم قول لا يوجب رجوع
وذكر في الكافي ان ابا يوسف مع انه حنفية والنظام ان يكون على شيء يوجب وايضا ان
فليتأمل **قوله** قدر ثلث اصابع اصغر ما يقع اذا وقع الحرق في الحنف غير مقابل
للاصابع فاذا غاب عن المسح اذا كان تحت طهر منه قدر ثلث اصابع
صفار كما لها واما اذا وقع الحرق في مقابل الاصابع والمعتبر فيه طهر
ثلث اصابع مما وقع في مقابله الحرق لا طهر مقدار ثلث اصابع صفار لان كل
اصل في موضعها فلا يقدر بغيره **قوله** والماخوذ انه لا حجة عندنا ايضا كذا
وقيل بان تركه عندنا في حنفية لان سحرها يقوم مقام غسل ما تحتها ولا يغسل
ما تحتها فكذا المسح فيه كلام وهو ان هذا التعليل بعضه صواب ترك المسح
الحج عندنا في حنفية كما هو رواية عن ابي يوسف فليتأمل **قوله** وان سقطت
عن يدك وان كان السقوط في الصلوة استقبلها ولا يبقى لانه قد روي في الامم
قبل حصول المعصود بالبدر كذا في الهداية واخره عليه في بعض النسخ
بان المسح على الجبهة كالغسل ما تحتها وليس للمسح على الجبهة يد عن الغسل

ولهذا لا يسح على الخف في احدى الرجلين والرجل الاخرى يغسل لانه يؤدي الى الجمع بين الاصل
والبدل ولو مسح على الجبهة في احدى الرجلين يغسل الرجل الاخرى ولا يكون الجمع بين الاصل
والبدل ولو مسح على الخف في الاخرى تكون خفا بينهما فلا حجة ويجب غسلها فثبت
اي المسح على الجبهة مادام العذر قائما اصل لا بد من مسح كلام وهو ان حوز المسح
على الجبهة عند عدم القدرة على غسل ما تحتها ونزل منه لانه لعدم القدرة عليه
ولهذا التوجه بينه وبين الغسل لا يلزم الجمع بين الاصل والبدل ولا ينافي الهداية
في نفس الامر كما لا يخفى والمسح على الخفين جائز عند القدرة على الغسل فلم يعط له حكم
الغسل وجعل بدلا محضا ولذلك ذكر ان جمعه بينه وبين الغسل او بين المسح على
الجبهة يلزم الجمع بين البدل والاصل حقيقة وحكمي كما لا يخفى والله اعلم **باب**
الطهارة وهو دم سبعة رحم امرأة بالغة المراه بالدم مهنا ما يملح اللون كلها
كما لا يخفى **قوله** لا دامها الى بالرحم لان مرض المرأة السليمة الرحم لا يمنع كون ما تراه
في عادة مثلا ايضا كما لا يخفى ومن هذا ظهر ان تعريفه بانه دم سبعة رحم المرأة السليمة
من داء وصغر كما وقع في الكافي وشرح الهداية لا يصح الاستقييد الداء بقاء الرحم وهو
خلاف الظاهر كما لا يخفى فليتأمل **قوله** احتراز عن التعارض في العناية وبعض الشرح
ان قولهم السليمة داء احتراز عن التعارض لان النفقة في حكم المرضية ولذا
يعتبر قصرها من الثلث وفيه كلام وهو ان المعتبر مرض الرحم ذات الرحم الا
ان يدعى كون الرحم مريضة بسبب العلق لكنه بعيد وان تم هذا لانه كلام الشافعي
كما لا يخفى من هذا وسنرى ان لا يتوهم من قول الشافعي ان قولهم السليمة احتراز عن التعارض
احتراز اخره فقط كما توهمه بعض شرح المجمع واخره عليه بعدم الاحتصاص فليست
قوله والخيار انما ان رأت دما فوما اخره عليه في بعض شرح المجمع بان فيه
تفاوتا لانه جعل الراجح انه موقت بالاكيس ثم جعل الخيار ان الكسود والاحمر حيض
على انه مخالف لما ذكره في اطلاقه ان لون التيقين من بنت سبع وخمسين حيض اذا
استمر وبما نقل صاحب النعمانية عن النوادر روي ان الدم في الكبيبة حيض وفيه كلام

النساء

وهو ان مراد الشارح من الاصح من الروايات العارضة في المذهب وجه الروايات
والنقل عن الامام مثلاً لا ينافي كون جرد ذكر المروي مختاراً للعنف كما لا يخفى فلا ينافي
على انه يحمل ان يكون قوله ثم الاصح ان الحيف موت بالنسبة الى غير الدم القوي والامر
القائى وانما ذكره من الحافة كما ذكرناه في الخلاصة والنهاية فيلزم ان دعوى
الشارح كون ذكره مختاراً وما عداها من الروايات فلا يخالف كما لا يخفى فليتنا مل
قوله حيف ظهر من هذا الحيف مطلق على الدم حقيقياً او كماً فليتنا مل
اجماعاً بمعنى ان مقتضى اجماعهم لا ينافي **قوله** على هذا القول فقط فان قيل معناه
لغيره بنحو او لا ينافي رأت قبل الوقت يوماً وما ظهر يوماً ثم رأت غايته ثم طهر
غايته ثم طهرت يوماً ما في هذه الصورة ينبغي ان لا انفصل الاظهار بالاتفاق لانه
لا فضل في الاقل اجماعاً فحكم العادة بهذا الحيف وينتهي بالظهر ملت الاقل الغير المتكامل
ما كمل بين يمين في مدة الحيف بل ليل ان محذور في هذه الصورة ان الحيف من
النمائية المتوسطة كالحالة جعل الطهر حيفاً تبعاً لا يحجب فليتنا مل **قوله**
ولا يقرأ القرآن المناسب لسوق ان يقول وقراءة القرآن كما لا يخفى وذكر الرا
انه لو تضمن الحيف غسل يديه يروي عن ابن حنيفة انه لا تكس بان يقرأ
القرآن لو يمس **قوله** او ما دونها من المكاتبات لا المفردات لانه صور كلها
المعلة عليه كلمة كلمة **قوله** فان لم يقصد ما نحو ان يقرأ في غير الزمان
العيون انه اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا يمس به وذكره في التوبة
والاجابة في التوبة والاجابة ما شئت تلاوة فتراته حرام مطلقاً قلت
معنى نسخ التلاوة ان لا يترتب على تلاوته حكم من جواز الصلوة به ولا يقرأ الحيف
والطاهر ختماً وهذا لا ينافي الكرامة ولو سلم فنفس الآية حرام والمكشورة
بها من طاهر مكره فليتنا مل **قوله** بخلاف المحدث لان الجنابة حلت في غير دون
المحدث فيعرفان في حكم القراءة كذا في الهداية والشرح ولا يخفى انه يعلم من هذا انه ينبغي
في عدم جواز قراءة الجنب خلاف الشافعي لانه يعتبر الغم داخله وجعل المصنفه سنة

في الفصل كما في الوضوء، فليتنا مل **قوله** بحيث لا يمس مكتوبة لا بد من زيادة
قيد ولا يكتفى لاجل الكتابه بالنظر الى الجنبة والطاهر والنفس كما لا يخفى
قوله واقل الطهر يعني الذي يمس لطيفين **قوله** فيكون طهر عشرة بين
يومين من كلامه وسواء من هذا الشكل على ما حطه ان اقل الطهر خمسة يوماً
فمن اين علم ان ما زاد على خمسة طهر لا يمس الا ان عار ان الغالب ان
النساء الحائض في كل شهر مرة فهذا بناء على ما قبلنا مل **قوله** وما رأت
حامل اح مكره او وقع في اكثر النسخ المعجزة ولا يخفى ان قول الشارح في قوله وما
نقص مبني على ان هو كذا خاصة خبره لا يناسب هذه النسخ بل هو مناسب
او ما رأت حامل كما وقع في بعض ما قبلنا مل **قوله** ثم يبين حكم الجنابة واما حكم نوب
المعذرة فقد ذكره في التبيين انه لا يجزئ له ما دام العذر قائماً وقيل اذا اختلف
خارج الصلوة بغيره لانه قادر على ان يشترط نوب طاهر في الصلوة لا يكتفى بغيره
اعتبار **قوله** ومن لم يمس عليه وقت فرض اح هذا تعريف لصاحب العذر كذا يبين
لبقائه لا لا بد منه ويشير الى هذا ما ذكره غاية البيان من ان المعذرة في النسخ
هو الذي سرق عذره من سبلان الدم وخوجه وقت الصلوة في الابتداء ولا يخلو
وقت صلوة عنه في النسخ **قوله** وينقصه خروج الوقت الى المستحاضة اذا افاضت
في الوقت ولب الحيف في الدم سبيل في الوقت ولا يمس بعد الوقت خلافاً للفرقة ولو
توضأ، والدم منقطع عيش قام المدة كذا في الطائفة والله اعلم **باب الايجاس **قوله****
برفأ العين قبل شرط العمل بعد زوال العين ثلثاً لا يستحق بغيره في غسل مرتين
لانه الخي يخس غير مرتين غسل مرة **قوله** شق زواله بالماضي والمنة بان يحتاج
الى شيء آخر نحو الصابون والاشنان **قوله** بشرط ان يبالغ في غسله ولو لم يبالغ في غسله
صيانة للشعوب لا يطر كذا في الطائفة وعلى الكفاية والمحيط في ذلك يكون محذور
الماضي في غسل مرتين ثم غلب على ظنه انه طهر جان بلا عصر **قوله** هذا اذا كان طهر الذكر
طاهر من كلامه وسواء يجوز ان لا يكون رأسه الذكر طاهر الا ان كان في المحرم فيصير

في المباح

كما لا يخفى فتدبر واعلم انه ينبغي ان يقيد المسئلة بما اذا خرج المني قبل الخزي لانه لو خرج
 المني ثم خرج المني ينبغي ان لا يظهر بالفرز لان الذي لا يظهر بالفرز الا ان عاينه فليس
 فيحمل بتبعه كما يشي الله في النهاية ولو اصاب المني شيئا له بطلانه تصدق به البطانة بغير ما
 وهو الصحيح كذا ذكره الزبيدي **قوله** والابوة كغيره من قيد بالفرز لان الموضع على الارض
 لا يظهر الا بالفرز **قوله** وذات الارض يعني ان لم يكن يابساً وصعب عليها ما، حيث لم يبق
 للخاصة ان يظهر **قوله** وبول خارج الارض ما لا يترك له ولو طرأ فيها قبله قوله كقول
 لكان احسن كذا في شرح ابن المكي وكلامه وسواء فرق بين ما يؤكله للكرامة وما
 لا يؤكله للخاصة كما صرح به ولما وقع في الكتب المصرح حكم كل منهما على حدة فليست
قوله اي يظهر فيه ندوة كسبح الظاهر ان هذا التفسير على نسخة لا يقرئ شيئا لو عصار
 واما على نسخة لا كما يقرئ شيئا لو عصار سمي ان قال اي يظهر فيه ندوة كسبح ما يقرئ
 شيئا لو عصار كما لا يخفى **قوله** اي خارج من احد السبلين سواء كان معتاداً او غير معتاد وقيد
 فيه بالدوة وكذا لكن كسنة الاستحسان في خروج الدوة محل كلامه فليست **قوله** لان فيه
 مظنة لخروج من السبلين ولا يخفى ان الاتحاد والجنون مثل النوم في هذا المعنى بل اقوى منهم
 من سبلين النوم استثنى ما فليست **قوله** ومنه الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث
 شيئا هكذا وقع في اكثر النسخ ووقع في بعضها وبطل الرجل بالاول والثالث شيئا ولا يخفى ان
 نزل الشارح لا يوافق ما وقع في اكثر النسخ الا ان يعطف الثالث على الاول لكنه كلف بعيد
 لا يخفى وقول ابن المكي يدبر مدبرين يحين للمبالغة يشام ايضا لان المبالغة في التنفث
 شيئا بالاصبال لا بالادبار كما لا يخفى فليست **قوله** في الللاء الخلاء بالمد المتدنيا كذا في
 الصحاح فيكون اعم من ان يكون في البيت او في الصحراء ويظهر من هذا ان ما ذكره ابن المكي
 في شروحه من ان الللاء بالمد بيت التغوط وانما ذكر مع ان استقبال القبلة مكروه في الصحراء
 ايضا لان فيه خلاف الشارح وهو يقول الكرامة تحتها بالصحراء على ما ينبغي
 كما لا يخفى وذكر صدر الاسلام ان استدبار القبلة فيما اذا كان زليلا فقط على الارض
 جائز وفي الاحكام المكية والتنباه للتغوط والله اعلم **كتاب الصلوة**

الموسوع

الصلوة

والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال قال ابن المكي هذا ساج والمراد قبيل
 في الزوال ويمكن ان يكون هكذا اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح وسهنا كلام
 وسواء ذكر في الصحاح ان الغي ظل بعد الزوال فلا يكون ظل الذي في ذلك الوقت فليست
 كما لا يخفى الا ان يكون من قبيل الماطلاق المحاذي فليست **قوله** وللوثر على العشاء
 هذا عند ما ينبغي للمصنف ان يتعرض بكونه قولاً كما هو دأبه في هذا الكتاب اما
 عند اني حنيقه فالوقت لوثر اذا غاب الشفق الا انه لا يقدم على العشاء مع
 الركعتين لوثر قبل ان يصل العشاء وهو ذكرها لم يحذره وهذا الخلاف فرع الحكم
 في صفة فالوثر واجب عند الوقت اذ اجمع واجبين فهو وقتها وان امر بتقديم
 احدهما وعند ما نقل في خبر وقته بالفرع عن الزبيدي وفائدة الخلاف ان من
 صلى العشاء على غير وضوء ثم احدث فتوضأ وصلى الوتر ثم تذكر انه صلى العشاء
 على غير وضوء بعيد العشاء عنده دون الوتر لانه صلوة في وقته والترتيب يسقط
 بالبيان وعند ما يعيد بها لانه صلوة قبل وقته صلوات الاعان **قوله** لا يخفى ان
 اي العشاء والوتر فيه كلام وسواء لا حاجة الى قوله لهما بعد قوله والعشاء
 والوتر الا ان تعال قصد دفع نومهم صرفا الى الخلاء الوتر فقط وان يعيد كما لا يخفى
 فليست **قوله** لا تلث الليل وقيل الى ما قبل ثلث يمكن التوفيق بالاول والثاني
 والثالث في الصنف لغلبة النوم **قوله** ولا تعذر صلوة وسجدة ملاوة لا يخفى لا تعذر الصلوة
 المفروضة والواجبات الغائبة لسجدة ملاوة وجبت في وقت غير مكروه وسجدة
 او حضرت جنازة فيها وصلاها جعوز مع الكراهة لانهما وجبت ناقصة فادامتا
 وجبت في حتم ان يكون المراد مطلق الصلوة ويكون المعنى لا ينبغي ان يصلي في هذه
 الاوقات فليست **قوله** ان الجراء المقارن للاداء سبب لوجوب الصلوة وينبغي
 ان يعلم ان سببية الجراء المقارن بطريق انتقال السببية من الجراء الاول الى ما يليه
 فما يليه لان الوجوب لا يحق عند الاول والاخر ان يتقدم وجوب الاداء في الجراء
 المصنف على الوجوب فيمنع بعد ذلك الجراء وقام تفصيله في الاصول **قوله** وهو قوله عليه السلام

المشاحة
المقارن

من ادرك ركعة من الفجر لا يخفى ان الظاهر طرقت اركاه بالبطون او بالسلام وصرح
الكرما في هذا في شرح صحيح البخاري فليتأمل **قوله** وفيه خلاف الشافعي فانه جمع بين
الطهر والعصر وبين المغرب والعشاء السرا ومطرا فاجمع فهو مجيب على الجميع في
وقت اولها وبين الطهر في وقت اخرها وفي الحقايق المطر المعبر عنه عند حلول
الوقت حتى لو دخل الوقت ثم امطر لا يحل للمسلم ان يركع الصلاة في ذلك الوقت
والظلمة والمرض لا يحل اتقا فاد الله اعلم **باب الاذان** **قوله** بلا حن
وتجميع المذاهب من شرح الجميع ليس سنة الاذان لان السنة عدمه كما
هو الظاهر من الكتاب فليتأمل **قوله** وكلم من البواني هذا اذا قضى الغوايت
في جدران وضام في جبال شجر ط الكراذان واقامة كذا في الكافي **قوله** كاذان المرأة
لانها ان رفعت صوتها فقد بكت مثل الان صوتها عورة وان لم يرفع فقد
خلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذا انها نذبا كذا في الكافي والاول ان
يقال لان رفع صوتها عورة لان الظاهر ان مطلق صوتها ليس عورة والا يلزم
ان يكره تكلمها مع الاجنبي برفع صوت كما لا يخفى فليتأمل **قوله** والمصلحة بيته يكن
اذان المسجد واقامة لا يخفى انه لا حاجة الى هذا بعد قوله حكم المصلحة فيها كما مر فليتأمل
باب شروط الصلوة **قوله** ويسر عورته ستر العورة عن الغير شرط
بلا خلاف في اما السر عن نفسه فالصحيح انه ليس بشرط حتى لو كان محلول الجلب مسطر لا عورة
لا يفسد كذا في البيان **قوله** واستقبال القبلة بمعنى حال الامن والنجاة مع العلم بها
حتى ان الحائض من العدة والمرضى من القادر للاستقبال ولا احد عنده نحوه نحو القبلة سقط
عنهما وجوب استقبالها وقيل انها جهة قدرتها وكذلك قبلة الغير العالم بجهة حرة ويختار
ان يكون المراد من القبلة اعم من الحقيقية والحكية كما لا يخفى فليتأمل **قوله** الاصل ان كشف
ربع العضو الذي هو عورة واعلم ان انكشف ما دون ربع عضو اذا كان في عضو
واحد وان كان في عضوين او اكثر وجمع وبلغ ربع اربعة عضوا يمنع تعازي الصلوة
كما لو انكشف ثنتين من ثياب عورة او نصف من ثياب عورة او نصف من ثياب عورة وبلغ ربع الاذن

30
يكون مانعا كذا في شرح الزيارات **قوله** وعدم من ثياب اخرى واذا احصر ولم يسأله
وتحري وصلي فان اصل القبلة جان لان السؤال كان لاصابة القبلة فاذا كان احصا
سقط فرضية السؤال والا فلا ولو سأل ولم يجز تحري وصلي ثم اضره بانه لم يصيب
لا اعادة عليه كذا في الخلاصة وفي الحنفية لو كان يعرف الاستدلال بالبحر في القبلة
لا يحل له التحري لانه فوقه وذكر في الثانية انه اذا اشتبه على المصلي استواء القبلة فالتبا
اول من التباسه وعن بعض العارفين انه قال قبله البس الكعبية وقبله اسر السجدة
البيت المعمور وقبله الكروبيين الكرسي وقبله حمة العرش العرش ومطلوب الكلام وجه الله
فلو كان في مكان اخر للرجلان الى جانب عرا فاذ بقولها ان كانا من اهل ذلك الموضع
والالا وكذا ذكر ان اضره مسأله واحد عدل لان استقبال القبلة من الدبانات فيقبل
قول الواحد العدد وصرح بهذا في النهاية **قوله** وبهم صله الظاهر المذموم من المتن
والهداية ان شرط الصحة نفس كونه خلفه لا العلم به والمذموم من الشرح عكسه
وما ذكر من وجه التباسه من عليه كما لا يخفى نعم على تقدير كون الشرط نفس كونه
خلفه تاسيس ايضا لكن وجهه انه على تقدير كونهم خلف الامام يكون جهة الكل
واحدة والكافة اقتضاها جهة كل واحد كما لا يخفى فلا بد ان يكون المراد عدم تقديرهم
على الامام كما يشترطه قوله او تقدمه فليتأمل **قوله** فكيف يعلم انه خلف الامام كما يقال
يكون ان يعلم بعض الصلوة بعد ما صلي بان يطلع القمر او بان يستشعر عصبان لكن بعض
الصلوة ليس كذلك كمن مع الجوان فلا بد من توقيف كلام الشرح لان المراد من العلم العلم في
حال الصلوة لا بعد الفراغ فلا وجه لما ذكره كما لا يخفى فليتأمل **قوله** واما انه يعلم ان الامام
امامه فينبغي ان يقول والمراد العلم بعدمه على الامام لان تقدير الامام فيما فوق الاثنين
سنة فليتأمل **قوله** لا يضر حرمانهم امامهم حملهم قد جامع علم الخالفه لان الخالفه
بجهايت شي محذور ان تحمله حصو صيته جهة الخالفه كما لا يخفى **قوله** هذا لقب النية وذكر
في الثانية انه لو سجد في الفرض بالجماعة فدخل في الصلوة ولم يذكر النية ولا الوقت
بالتان جازت صلوة ومن اصحابنا من قال اذا كان عند التحريمة بحيث لو قيل له ان صلوة

منه أمكنه ان يجزى على الهامة في بيته صحيحة والافلا وقال بعضهم اذا انقضت بنية
الصلوة ولم يستعمل فيها بين ذلك شي من اعمال الدنيا يكفيه تلك النية وجازت
صلوته **قوله** بشرط تعيينه من انه ظهر او حضر لاختلاف الفروض ولو توفى الظن ولم
يقطع ظهر الوقت لا يجزى لانه ربما كان عليه ظهر آخر فلا يتعين ومنهم من يقول جزيه لان
النية بصرف الظن الوقت لانه اصلي والغايه عارض وانما يطلق ينصرف على
الاصول دون العارض ولو توفى فرض الوقت كونه الا في الجملة لان العلم اختلفوا في كونها
فرض الوقت **قوله** وعند الشافعي مكن وفائدة الظن في جواز بناء النفل
على حكمة الفرض بعد انما من غير حكمة مبتدأة فانه غير جائز عنده لان كنه الفرض
لا يكون ركنا للنفل وعندنا جائز لان شرط الفرض يكون شرطا للنفل كما لو وضعا
للفرض وادى به النفل كذا في الكافي ولا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون بناء الفرض على حكم
النفل والفرض ايضا كما يصلي الفرض بوضوء النفل فان قيل ينبغي ان لا يكون في
النفل لانه كبناء القوي على الضعيف قلت اسند وجهه ولكنه لا يخفى من المناقشة وذكر
ان بناء النفل على كنه النفل كنه واما بناء الفرض على كنه الفرض فنفل كنه وقيل لا وكذا
بناء الفرض على النفل فيلحقه وقيل لا وذكر ان اداء صلوة كثيرة بتكسية واحدة كونه
حتى لو بني على الطلركعتيه او العصر او فائتة اخرى جاز فلتأمل **قوله** والسجود
وتكرار السجدة ليس من باب التكميل بل كلا السجدين ركن على صفة حتى لا تكون الصلوة برؤسها
كذا في بعض الشروح وذكر في الكافي ان القوم كلوا في تكرار السجدة فقلت انه بقدر
لا يطالب فيه المعنى بعد الركعت وقيل ان الشيطان امر بالسجدة ولم يفعل فخير مرتين
توخاه **قوله** فان مراعات الترتيب في الامكان التي هي من كلام وسوان هذا وان كان
موافقا لما في المذخبة ولكنه مخالف لما صرح به الكافي وشهد الهداية من ان الترتيب بين القنات
والركوع وبين الركوع والسجود فرض فلا بد من التوفيق بين الكتب ايضا لادم التوفيق
بين جميع الكافي حيث صرح في هذا الباب بفرضية الترتيب بين القيام والركوع وبين الركوع
والسجود وصرح في باب سجود السهو موافقا للمذخبة بان مراعات الترتيب واجبة عند احبابنا

الركوع
الركوع
الركوع
الركوع

الثلاثة خلافا لغيره المفهوم من كلام جميع القوم في باب سجود السهو هذا فليتنا مل
في التوفيق واما ما قال من ان وجوب السجدة في سجود ركن على كنه الركوع قبل القراءة
لتأخير الركن عن محله اذ الترتيب واجب فانه لما ركع قبل القراءة تأخر ركن القراءة
عن محله وجوب السجود للتأخير وان كان الترتيب شرطا واجبا فليست هي كالاخى على
المعامل الصادق فندبر **قوله** ويخطب بالي ان المراد بانكر لا يخفى ان هذا مع المن
ونسد المختصر فندبر وانما يجب على هذا بعد ما في المذخبة وكلام القوم في
باب سجود السهو فليست **قوله** وفي الهداية ان قراءة التشهد في القعدة الاولى اظهر
هيئنا كلام وسوانه لا يصرح في الهداية بكون القراءة في القعدة الاولى سنة كيف
وقد صرح في باب سجود السهو بكونها واجبة ومقصود صاحب الهداية ليس في
جميع الواجبات بل بيان ان مكوى المذكور سنة مخصصة السنة وذكر صاحبنا
صحة واحدة كالاخى وصرح هذا المعنى في شروحه فلتأمل **قوله** كانت القعدة الاولى
واجبة هيئنا كلام وسوان الملائمة ممنوعة لان القراءة في السنة فرض الا ان
الا ان يثبت وجوب القراءة على الاطلاق وجوب القراءة في السنة وجوب مفيد عن
ان من صلى السنة بخ القراءة فليست **قوله** وكذا الاطمينان بين الركوع الى هذا
بالنسبة الى الفرض عندنا يوسف لان هذا الاطمينان سنة عندنا لا واجبة
بناء على رواية الكرخي واما على رواية الجاني فالتعديل في الركوع والسجدة سنة
عندنا كما ان القومة والجلوس سنة **قوله** او قد عايناهما التقيد بالبناء على
قوله لان القراءة بالفارسية في الصلوة جائزة عندنا صيغة فان كان نحن العربية
لان القراءة هو المعنى والعربية تدل على المعنى جائزة هي الصلوة خاصة وقيل انها
جائزة عندنا لان كان لان المعنى لا يخلو في اللغات وروى انه مرجع
للقولها وسواها من جهة الاعتماد **قوله** اوضح وسمى بها جان سواء خرج عن العربية او لا
فانها جائزة اتفاقا واما الاذان بالفارسية فان علم الناس انه اذان جائز والافلا
وفي التشهد بالفارسية فعندنا صيغة روايتان **قوله** فليست ان كل قيام فيه ذكر نون

لا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون في قومة الركوع الوضع لان فيها ذكر سنون الا ان يقال
 المراد ذكر عمد وشيئ لم اعتبار الامتداد قولهم اما سبغ الوضع للوقوف عن اجتناب
 الدم في رطس الاصابع كما لا يخفى فليست امل **قوله** والخيار ان التعوذ يتبع القراءة يعني
 ان التعوذ يتبع القراءة عند سجدة وتبع للثبنا عند انه يوقف من انه حنيفه روايتان
 في رواية مع محمد وفي رواية مع ابي يوسف المختار هو الاول **قوله** وسمي التسمية في كل ركعة
 حسن بالاتفاق وانا اطلاق في وجوبها فانه فخذ لا يجب وجوبها في الركعة الاولى ومحمد
 كما في الاول كذا في الكفاية **قوله** جمع نسما اي بالتسبيح حالة الارتفاع وبالجمود حالة
 الانخفاض في اصح الروايتين عن ابن حنيفة ومن وعى عنه ان المفرد باني بالتسبيح فقط
قوله وسمي سجدة السجادة وهي سنة عندنا لانه كان جلب حقيقة ثم يقوم لاحدنا
 لانه عوم كان ينتهي في الصلوة على صدره فدميه كذا قالوا ولا يخفى ان النهض على
 صدره مقدمة لا ينافي في الحل فليتامل **قوله** الفاتحة فقط قيل اذا اراد قراءة
 الفاتحة ينبغي ان يقرأ على هذه التثنية لا القراءة وعن ابن حنيفة ان قراءة الفاتحة في الاخر
 واجبة رواه الحسن حتى لو تركها كان مسيئا وان كان سائيا سجد للسهو كذا في
 الكافي **قوله** ومثل هذا جاء من علمائنا ايضا كذا في الزايد لما انتقلت الرواية عن
 اصحابنا جميعا كونه سنة وكذا عن الكوفيين والمدينة وكثير من الاخبار الا ان
 كان العمل بها اولى **قوله** ويشهد بان مسعود وانما وقع القراءة عليه لان ابا بكر وعمر
 كانا يعلمان على المنبر بشهادة ابن مسعود وصلى ان اعرابيا دخل على النبي صلى الله عليه وآله
 فبوا و ام بواوين فقال له بواوين فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك في الاول
 فتخبر اصحابه فآلوه عنه فقال سألني عن التشهد بواوين وكنت شهدته موسى ام بواوين
 كنت شهدته ابن مسعود فقلت بواوين فقال بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة في بيوتنا
 لا شرقية ولا غربية **فصل** وادنى الجهر سحر نفي ذكره في الجامع الصغير
 اذا قراء الامام في صلوة الخفاة بحيث سمع جهر او هلهل ان لا يكون جهر في سحر الكل
 كذا في الحاشية **قوله** وخبرنا كالمسبح والايلاء والتسمية التي هي في ذكر الزايد في الصحيح

عامدا

في البيع ان يسمع المشرى **قوله** ولو طلق جهر او وصل به فيه كلام وسواء لا وفي التقييد
 جهر لان حكم التعلق بخفاة حكمه جهر كما لا يخفى فليتامل **قوله** وكثير منهما وهو الصحيح
 لان الجمع بين الجهر والخفاة في ركعة واحدة شنيع وقولنا هو الصحيح الصريح من رواية ابن
 سماع عن ابن حنيفة وان يوقف انه جهر في السجدة فقط ابقاء الحكم من على الاصل ولو
 جمع في ركعة واحدة بعدد الامة في حكم الركعة الاولى في كل السجدة وذكر في الحاشية
 ان من شاع في صلوة جهر في ما بالقرأة واليه اصح يقتدى به فاختار الخفاة وقولنا الفاتحة
 ثم دخل في صلوة جهر في سجدة السجدة ان قصد الامامة **قوله** لانه الواجب عند الجهر
 ما لم يقرأ ثلاث ايات قصارا واية طويلة لانه بدون ما ذكر لا يسمى قارا عارفا والاسمي به
 بقراءة طويلة فقدر ما يتعلق بالاجاز وسوق ايات قصارا واية طويلة كاية الكرسي
 ولان حنيفه قوله في فافر او اما يستمر القرآن الا ان مادون الآية خارج اجزاء
 ولهذا لا حرم على الجنب قرائته وهذا اذا قرأ اية قصيرة هي كلمات او كلمتان في قوله
 كيف قدر ولو قد اية هي كلمة كد ما تثنان او حرف كص وق اخلف المشايخ فيه
 ولو قرأ اية طويلة في ركعتين كاية الكرسي الا ان جهر عند كذا في شرح الزايد
قوله قوله ولو نويت سجدة للصلوة قال الطحاوي هذا اذا اعتقد عدم الجواز بغيره
 واما اذا اعتقد الجواز وانما قرأ بها لانه لا يسر ما عليه فلا يكره فاختار الشراعي والزمي
 عليه ما نرى في كونه بان يكون النص على قوله فافر او اما يستمر القرآن في معنى
 الكرسي وجوابه ان الما قول لا يكره فالمراد المعتد الذي يحل الاية على ما يوافق رايه
 والافقدين الشافعي الفاتحة حتى لو ترك بعضها منها لا جهر صلوة عنده فليتامل
قوله وان قرأ امامه انه تخطى او تخطى معنى لاس الحطه عند قراءه اية الترتيب
 ولا يتعد من الشار عند قراءة اية الترتيب **قوله** وهو مريب من الواجب واكثر
 المشايخ على انها واجبة وسنة سنة لانه ثابت بالسنة وقال الزايد والظاهر انهم
 ارادوا بالتاكيد الوجوب للسنة لا لهم بالاختيار الوارد بالوجيد الشديد بكون الجاهل
 وفي العينة ان اشتغل بذكر الله معقولة الجاهل لا يعذر خلاف تكرار الفقه ومطالعة

محل

كتبه فانه عذر في ترك الطاعة وذكر ابن المكارن جوابه الاول فيمن اطاع على ترك الطاعة كما سلا
او قلته مبالاة بها وجوابه الثاني فيمن لا يواطى على تركها باستغفاله بالفقه لمصلحة المسلمين
وكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن ولا يخفى انه على هذا التفصيل لا وجه للفرق بين اللغة والفقه
لانه صرح في التبيين بان من ترك الطاعة لشك في اللغة بعد ذلك لم يكن مواظبا على تركها بالقلته
مبالاة بها فليست مبالاة **قوله** ويصدق المتوضي بالمبني عن المتوضي الذي ليس معه ماء وانما
فسرناه لانه لو كان معه ماء لا يجوز اقتداء بالمبني كما صرح في بعض الشروح **قوله**
واطلعه بالتراب عندنا اعلم ان كون الطلغ في التراب قول ابي حنيفة ابي يوسف ومالك
لطيفة في الوضوء والذكر لا يجوز للزوم بناء العود على الضعف كما صرح به في الكافي
في التسمية بعدنا مطلقا في وضوء لا يخفى فليست مبالاة **قوله** وظاهر معذرة وفي التبيين في الاثر
اقتداء بمعذرة بعد ان اختلف عدد ركنيها وان اخرجنا **قوله** ومغترض فرض آخر ففي
النوازل رطلان افتتح الصلوة ونوى كل واحد منهما ان يكون اما بالصاحبة فصلاها
تامة لان الامامة تخرج من غيرنية فلفت اليه وصار كل ركن في صلوة نفسه ان كل واحد
ان يؤتم لصاحبه فصلاهما فليست لان كل واحد قصد لكثرة ركنيها ولم يجمع لتمامها كون كل واحد
مؤثرا واما ما تقدم ان زاد في قوله وسقدم ان زاد في مكانه **قوله** وفي ان يوجب
في ان يفسد صلوة بوجوب ادا صلوة على حذف النصف **قوله** في صلوة بغير مطلق
اي ذات ركوع وسجود لان محاذات المرأة في صلوة الجنان لا يفسد **قوله** امرأة من ثمانية اجنبية
كانت او ذات رحم محرم والمراد من المشرك ان يكون مشركا في طاعة الله او في طاعة الله
فيها العجز لانها كانت مشركا في طاعة الله وخرج عنها النسبية وانما قيد المرأة لان محاذات المرأة المشركا
لا يفسد الاصح ويستحي ان يقيد المرأة بالعاقلة لان محاذات الجفونة لا يفسد لان صلاتها
ليست بصلوة وصح هذا في النهاية **قوله** بحيث لا يميل بينهما لانه لو كان حلالا لا يفسد
وقد في الطول ان يكون مقدار ذراع وعظمت مثل عظم الاصبع والعروة يقوم مقام طائر
عند ان يفسد وان يفسد وعند محمد لا يقوم وادنا ما يقوم فيه او يفسد
سلطوانة **قوله** ففسدت صلوة الرجل واما قال فسدت صلوة الرجل لان صلاتها غير فلكرة

لان النبي عليه السلام قال اخر من من حيث اخر من الله وحيث للكان والامكان
كما تافه ما الا في الصلوة فيكون الرجل ما موركا بتأخره فاذا حاد به ولم
يتقدم عليها بخطوة او خطوتين يكون تارك الفرض المقام بعد صلوة
ولو لم يكن التقدم فاشار اليها بالتأخر ولو لم تتأخرت صلوةها لا
صلوة لانها تركت فرض المقام كذا في الاخيرة وفي ملحق النجاس شرط ان
يؤدى محاذية وعندنا في كسوف لو وقعت مقدار ركن فسدت وهي بشرط
آخر وهو ان يكون جهتها متحدة حتى لو اختلف لا يفسد وانما يتصور ذلك في
حول الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل واحد منهم بالآخرى **قوله** اقول
في نفي الشركة في التحريم والاداءات اصلها وقد اجاب المولى الفخار كذا يقال
للقوم امام ومؤذن وان كانا من جملة القوم فلا يخفى ان هذا وان كان يصح فيكف
بعيد قولهم في نفي الشركة في الاداء لكن لا يصح قولهم في نفي الشركة في التحريم
فليست مبالاة **قوله** فسدت صلوة الكل هذا عند ابي حنيفة وعند صاحب صلوة الامام
ومر لا يوافي تامة لانه معذرة ام معذرة من غيره معذرة من كذا في الكافي **قوله**
ومع القدرة عليها لان الاصل على الاقضاء بالفارسي من غير اختيار القاري **قوله**
فلا قال في زوج ايضا كما صرح به في الكافي ونقل الدليل المذكور عنهما فالمناسبت ذكرهما
معها لا يخفى وذكر ابن المكارن ان محمد بن ابي يوسف وزفر والذكر في سائر الكتب
انه مع اني حنيفة فينبغي ان تكون عنه روايتان فليست مبالاة **قوله** في جميع الصلوة
وكل ركعة صلوة فيحسب الناسن القراءة بقدر ان يفسد المسكن وكذا لو اختلف
في التشهد عند لان المعنى الاول معتبر في الاخر والله اعلم **قوله** بالحدث والصلوة
او احصاه بركعة كثيرة وذكر في الحيط انه اذا احصى ثوب الطهارة بركعة من قدر الدرهم
فانصرف ففسل عند ان يفسد وقال الاستانف ومثل الخلاف اذا كان له ثوب
واحد وان كان له ثوبان خرج منهما الجسد من ساعد ويصير بالآخر اتفاقا **قوله**
حارجه الضمير راجع الى المسجد وفان منسوب على الطرف في محتمل ان يكون قوله

خارجة من الصفوف **قوله** مبني على ان لا يرفع بصنعة فرض عند لا عند هذا قول
 بعض المشايخ وعليه العامة وفي كلام صاحب المداية إشارة الى ان هذا النسخ تاريل
 المختار قول الكرخي وهو ان لا يرفع بفعل المصلي ليس بفرض بالاتفاق وهذا الظاهر
 مبني على اصله وهو ان اول الصلوة واخرها مساوية وهو في هذه الصلوة كنية
 فانها تغير الصلوة سواء وجدت في اولها او اخرها فمنه العوارض كانت بطلانها في
 اولها فكذلك في اخرها ولا تسقط الصلوة كاولها فان المغير اذا وجد في اولها افسد
 جزءا منها فتغيرت باطلها عليه وهذا المعنى مفقود في اخره فيتم صلوة واما
 بنية الاقامة فيغير وصف صلوة من قصر الى كمال لا من كمال الى ابطال **قوله** ومع ذلك
 قدم مسوقا ليعلم لانه على هذا سمي ان باو قوله عزم اذا صلى اقدم فقام او جاز
 فليضع يده على فخذه ويقدم من لم يسبق بشي من صلوة فليسا من **باب ما يفقد**
الصلوة وما يكون فيها ومردده سواء كان باللسان او باليد او بالركب كذا
 في الشروع ونقل الزاهد عن الذخيرة انه لا يفسد للمصلي ان يجلس على ركبته ولا يخطى اذ
 هذا ينبغي ان لا يكره رد السلام بركبه فينبغي ان يكون فيه روايةان فليسا من **قوله**
 وجد فيه فركبه قال الزاهد دخل فرجة الصفا احد فتجأ بنا المصلي بوسعه فسد
 صلوة لانه انشغل بغير الله مع في الصلوة **قوله** وان كان صلتها او تحت قدميه لا يكره
 فانه اذا ركبه كونه خلفه مكره ايضا وقار في العناية وقيل اذا كان خلفه لا يكره
 الصلوة لكن يكره كونه في البيت لان تنزيه مكان الصلوة عما يقع دخول الملائكة
 مسجدة ولا يخفى انه على هذا القيل ينبغي ان يكره الصلوة اذا كانت تحت القدم ايضا
 فليسا من **قوله** وما يلبس البيت ولا يذهب به الى الكبراء وقار ابن المكي هذا
 اذا كان له ثوب اخر وان لم يكن فلا يكره وفيه لاجابة الى هذا لانه اذا لم يكن له ثوب اخر
 لا يكون ثوبه ثياب البدل كما لا يخفى فليسا من **قوله** والوطي والبول والتحلي ونحو ذلك
 بانه لا يخفى ان ذكر هذه الاربعة منها سبب لان البلب باب ما يفقد الصلوة
 وما يكره فلا وجه للذكر والكرامة لان وجه تحريم هذه الاربعة ليس بظلم فليسا من

ما يفقد الصلوة

باب الوتر والنوافل قوله والاصح انه يسكت قايما احتراز قول
 بعض المشايخ وهو انه يسكت قاعدا خفقا للتحالف لان القنوت في الوتر يسجد
 والمبالغة في المنسوج باطله **قوله** في ركعتي الفرض من مساكلام وهو انه لا حاجة له ذكر
 فرضية القراءة في الفرض من هنا لانه قد ذكر في باب صفة الصلوة على ان البلب يلبس
 الوتر والنوافل فلا وجه لذكر الفرض كما لا يخفى فليسا من **قوله** احتراز عن الشروع
 فليسا من **قوله** ان يكون احتراز عن الشروع سواء كان اقاما له اقاما له فرضا باو
 على ما سيجي لكن لزوم التكرار والتوجيه بالنسبة كما علم التزاما جاز في هذا الجاهل
 ايضا كما لا يخفى فليسا من **قوله** وراكبا موميا اي يتنفل راكبا وانما فسرناه لان الفرض
 والموتى لا يجوز له الايام على الدابة الا بعدد ركعاتها اذا خاف من العدو او لم يجد موطئا
 يابس للصلوة او كان دابته جوما بحيث لو نزل لا يمكنه الركوب وفي حاله اذا
 صلى على الدابة بعدد ركعات لم يقدر على ايها كونه الايام عليها وان كانت تسير وان
 قدر لا كونه لاختلاف المكان وميد بعله راكبا لان التنفل لا يجوز للركب والساح
 في البحر **قوله** فارجح المصنف في جن فضا جدا وييل عند الميل وذكر الزيلعي الاصح انه كونه
 في كل موضع كونه السافر ان يقصر فيه باطله لا يلزم ان يكون مسافرا **قوله**
 وفي الشافعي ان عقد التحريم موجب له فان قيل اذا شرب قايما في التنفل ثم قعد كونه
 حذره والحال ان التحريم انعقدت موجبه للقيام قلت لا ثم فان له العقود بدون الفرض
 على قول في صفة كذا في الكفاية واخره في عليه في بعض شروح الوقاية بان نقصان
 صلوة عن صلوة اقامه باعتبار نقصان ثوابها عن ثوابها او باعتبار حال احد
 على الاركان ما عداها والاخرى على ابدالها على ان صلوة القاعد ناقصة من صلوة
 القيام بالنقص فكيف يتبادر لا يقال كما كان العقود بدلا من القيام صار كانهما
 مشتملة عليه فكان كاملا لاننا نقول بهذا وان لم يلبس النقص لكنه يستلزم ان كونه
 بناءا التنفل راكبا على تحريمه نازلا لانه مشتمل على بدو الركوع والسجود ايضا فكان كاملا
 الى هذا كلامه ولا يخفى ان منشا هذا الاعتراض عدم التام في الركوب فليسا من

فصل بلا طلب رداً وحصله دى مهنا كلام وهو ان الطاهر المفهوم
منه الكلام حرم الجواز عليه رداً كحصوله الذي قد خرجوا عنه عندنا خلافاً لما ذكر
مع انه لا خلاف في جواز الصلوة بعد الرضا وانما الخلاف في سنة العلب كما صرح به الكافي
وهو المفهوم من جميع الكتب فلا بد من تأويل الكتاب فليست امله والله اعلم **باب**
اداء النافلة والنفلة في اتمت ترجع الى الاقامة مهنا كلام وهو ان اتم اتمت
الصلوة التي يشترع فيها واما ما ذكره في الامام مهنا الاقامة المؤذن فانه لو شرع المؤذن
في الاقامة والرجل لم يعد الركعة الاولى بالسجدة ثم الركعتين بلا خلاف كذا في النهاية
وشرع الزيلعي فتدبرتم اعلم ان الاقامة ينبغي ان تكون في موضع شروعه حتى لو كان يصلي
في البيت مثلاً فاقامت في السجدة او كان يصلي في مسجد آخر لا يقطع صلوة مطلقاً وصرح
بمهنا في بعض الشروح **قوله** لا اتم ان علم حاله وان لم يعلم كذلك وضعها لا مكان
الوقف مكان الوقوع كما لا يخفى **قوله** فان النافلة لم يشترع ثلث ركعت فان شرع
على ان يتم اربعاً ففيه جازية بطلان مع ان الاجاب لا اقتداء على وجه خالفه
غير خفي لخاله **قوله** ومن ادرك ركعة منه صلاتاً وان كان يرد ادرار القعدة لم يذكره
في الكتاب نصاً قال العنقية ابو جعفر الهندواني عند ما يصلي ركعة الفجر خلافاً لما ذكره
لان ادرار القعدة عند ما كاد ادرار ركعة وعند ما كاد ادرار ركعة في القعدة في الجمعة
كذا في المحيط **قوله** وتر كسنة يعني لا يشترع فيها ولو شرع فاقامت يقطع ما في الطالين
وفي المحيط الاصح انه لا يقطعها لان ذلك القطع ليس كما لها معنى ابطال الحقيقة واطال
الزمن حرام والله اعلم **باب قضاء الفوائت** لكنه ادرار الوتر
بشرع انه صلى العشاء لا يخفى انه ثمة من هذا ان صلى الغائبة بلا وضوء والوقتية بوضوء
لا بعيد الوقتية عنه بذكره عدم وضوءه في الغائبة فليست امله **قوله** بعض الوتر يردى
الفجر وسقط الترتيب الذي بين العشاء والوتر لعدم سعة الوقت كما لا يخفى **قوله**
وعنده صنيعة في فاداموق فان ادى سادس الفجر وذكر في المحيط ان عدم جوب
الاعادة عنه اذا لم يعلم من فائتة وجوب الترتيب فاداموق بذكره بطلان ما اذا علم عليه

صلى

ادراك الوتر

مع الغائبة

اعادة الكل اتفاقاً لان العبد تكلف ما عده **باب مجموع السجود** وهو
الربا اقول بان يرفع اليقظة من الارض ويكسبها على الارض وقيل ما لم يصب
الاشغل فهو له القعود اقرب فلا يعجز بالانصاف الاصل وقيل يعود الى القعود
ما لم يتم قايماً وهو الاصح كذا في شرح الريلعي **قوله** وان سجد من النافلة عاد ما لم
يقعد بالسجدة وسجد السجود اعترض عليه بانه ينبغي ان لا يسجد مما اذا كان الربا
اقرب كما في السجود من القعدة الاولى او يسجد منه والحكم ان القعود الاخير فرض
فتباخره كسجدة اتفاقاً خلافاً للقعود الاول فانه واجب كسجود بركته وفي
وجوب السجود بركته اختلاف والاصح عدم وجوبه فافترقا لا يقال ان في تأخير القعود
الاول رخصة اليه تأخير القيام الى الثالثة فتاخير القيام كسجدة القعود الاخير فينبغي
ان يحد حكمهما لا ينافي نفس كذا في القيام الى الثالثة لم يقع سجوداً بل لزم الرجوع
الى القعود الاول لئلا يترك الواجب مثل هذا لا يوجب سجدة السجود فظهر الفرق كما لا يخفى
فليست امله **قوله** على الوجه السنون اذا لم يكن بعد السلام او بعد السلام طائفة بالاشهد
او مع الشاهد فهما والكلمة غير مشروعة **قوله** او شتر او مرة قيل اي او ما عرض له في
عمره وقيل اول ما عرض له في هذه الصور ومما يشترط في الامة اي ان السجود يكون
له عادة واخاره صاحب الكافي **باب صلوة المريض** وان عجز الامة اخرجت
فيها إشارة الى انه لا يقطع من الوضوء عليه وقيل الاصح ان يحذف ان زاد على يوم
وليلة لا يلزمه القضاء وان كان اقل يلزمه كما في الاصح **قوله** هذا عندنا في صنيعة
ولم يوجب جرمه مال واما عند محمد بن فاطمة فليست امله **قوله** من سجد من سجد سجد
في مدة سقوط الترتيب عن الفوائت فانه اعتبر بركته وفوق السجود وسنادره
مع ان الغرض فيها هو الدور في حد التكرار وكذا يشكك من سجدتها فانها اعتبر بركته
مضى او مكثت الصلوة الست لا سنا ولا لاجل سوى لظن على اختلاف الروايات
كما لا يخفى والله اعلم **باب سجود التلاوة** اي للصلوة ولا بعدة ولا تكرار
للسجدة المؤتمن الذي هو غير ذكر المؤتمن لان المؤتمن محجوب عن القراءة ولا يقرأ له ولا يقرأ
لغيره

سجود

صلوة

سجود

في قوله وسجد السامع طابقا من غير ان يكون له علم بالحق والافتداء وهو وجوبها
 بينهم لا بعد والملازمة ونفس قوله سجد اصلا بان سجد اي لا الامام ولا المأموم
 لا في الصلوة ولا بعد كما وقع في شرح ابن المنذر لا في حق قصور كما لا يخفى فدل ان قبل
 الطين والطايف محران عن الفزاة مع ان السجدة واجبة على من سجد بها ما قلنت عليه جريما
 مختص بها كلاف على جرم الموم فظهر الفرق كما لا يخفى وقد حار بائنا محرابا عن
 القراءة اية والمقتدر محرابا عن فروع الفرق ولا يخفى ان ما فيه من القصور مثل
 وذكره الكافي ان السجدة لا يجب على المأموم سجدتها كما لا يجب سماعها لانها ليست
 بامل للصلوة والسجدة ملققة بها لانه من اجزاها فانظر الى اذاتها كلاف الطين فان
 الصلوة يلزمه لوجود السبب الذي هو الوقت فكذلك السجدة لوجود سببها وهو
 السلاوة ولو سمعها من جنون او نام او طوطى لا يجب **قوله** اي سجد السلاوة التي
 محلها الصلوة قال ابن المنذر هي السجدة التي وجبت ملاوة سجدتها بها حوائج الصلوة
 وفي كلامه وهو انه على هذا لا يتم الايمان عا اذا سمع المصلين امامه واقدرت في
 ركعة اخرى كما لا يخفى فلتأمل **قوله** وان لم يجد المجلس اي وان كان المجلس غير مختص
 من بعض محال القراءة لا محل الصلوة فانه لو فرض الصلوة في محل آخر لا يكتفي بهذا
 بناء على ما سجد من ان المجلس يتبدل من باب الشروع في امر آخر والصلوة فعل ارض طين
قوله وفيهم من خصص المقال بكونه في الصلوة ان الاول في غير الصلوة لا يخفى
 انه على هذا ينهم من قوله وان عاد في مجلس ان الابتداء في المحل فان اعتبر ان الابتداء
 في محل آخر لا يكتفي بسجدة وان اعتبر ان الابتداء في الصلوة فان سجد فيها لا يكتفي ايضا
 وان لم يسجد فان عنه محل السجدة الصلوتية فسقطت بالانتم فلا مفعول للكفاية فينبذ
 مقتضاها الخروج عن الهمة وبالجملة الكلام محل اضطرار فليست **قوله** والانتقال من
 خفض الى خفض آخر بتبديل وفي الحيط اذا كثر في دابة سير اية السجدة ولم يكن
 السجدة مختلف لان سيرها تصانف لاجل اتمها واما لو كان في الصلوة وكثرة ما تكفي
 لان حرمة الصلوة كعمل امكنة السير مكان واحد لمصر وصحتها **قوله** يتبدل الشروع في

امرا **قوله** وفي المبسوط فان نام فاعدا او اكل لقمة او شرب شرية او عمل عملا
 يسيرا ثم قدا بها فليس عليه اخرى وذكر المنذر ناشي بالاكل والشرب لا يحل المجلس
 حتى يشبع او يروي وبالكلام حتى يسكن ولا يخفى انه على هذا لا بد من التقييد بكلام
 الشارع فليست امل **قوله** ولا تخن اخفا **قوله** هذا اذا وقع في قلبه
 انه يشق على السامع واما اذا علم ان السامع من غير السجود ووقع في قلبه انه
 لا يشق عليه اداء السجدة فالتخفى ان يقرأ جهرا كما قالوا **باب المسافر**
 ولجبل ما يليق به فانه نعتة ثلثة ايام وليا ليهما في السيرة وان كانت تلك
 المسافة في السهيل يقطع بها دونها **قوله** كالعضة في الصلوة لا يخفى انه لا يفتى
 ذكر من بعد قول المصنف منها قصر فرضه الرباعي فتدبر وانا قيد الفرض الرباعي
 لانه لا يقصر المغرب والوقت واما المتن فللمسافر ان يتركها عند بعض
 المساجد **قوله** في غير مصر وهذا القيد ليس بانفاق كما لا يخفى فلتأمل **قوله**
 فاقدما اي فاقد الامور المذكورة غير البلوغ والطاقل ان من سقطت عنه الجمعة
 وكان في صفة اية املا لوجوبها ان صلاها ما يقع فرضا **قوله** وما اتصل بها بعد ذلك
 فسه شارة لانه بيته ومن المصروف من المذبح والمراعي لا يكون فناءه
 وفي الحيط القرون اذا دخل المصروف ان يكثر يوم الجمعة يلزمه الجمعة لانه صار
 كواحد من اصل المصروف وان نوى ان يحج في يومه ذكر دخول وقت الصلوة او بعده
 لا يلزمه **قوله** وان نوى ثلثة لاجابة له ذكر من هذا كما لا يخفى فلتأمل **قوله**
 لان الجمعة جامعة للحاجات ولا يجوز لها من هذا كلامه وهو ان المذبح هو الكرامة
 والدليل يدل على عدم الجواز كما في الجمعة في الموضعين فان قيل بكرة التخم واربعة
 بعدم الجواز ذكر او بكرة امته الصلوة المقارنة للحج عات وان لم يحرم نفس الحجة على شكل
 بصورة الجمعة في الموضعين لان الامر منها ليس كذكر الله لان يفرق فليست في التفرقة
 ولولا قول الشارع وما ذكر حكم المصروف علم منه كرامة طهر غير المصروف بالطريق الاولى
 لكان امد التوجيه ساهلا فلتأمل **باب الجنائز** فان صلى غيرهم بعد الصلاة

في

الجمعة

قبل

في

ان شاء فلا يصلي غيره بعد لا حتى ان تخصه الويل لعنيد ان السلطان وغيره
 ممن هو اولى من الويل لسلطان بعد ان يصلي بعده ايضا كما صرح به في النهاية ولانه
 اذا صلى الويل مع صفوة السلطان بعد السلطان كما صرح به الزاهد في فليست كل **قوله**
 وصلى عليه اهل على بناء الفاعل اي رفع صوته باليكاء عند ولادة وذكره الايضاح
 الاصل ان يكون منه ما يدعى على صوته من بكاء او تحريك عضوا او حرف عین
قوله وكره للجوس قبل وصفها لاحتمال الاحتياج الى التعاون في الوضع اولاً حرماً
 وفي المحيط الافضل ان لا تجلسوا ما لم يسو عليه الزاب ما روى انه عزم كان يفعل كذا
 وفيه ايضا من مات في السفينة يصل ويكفن ويصل عليه ثم يرمى في الماء والله اعلم
باب الشهيد هو كل طاهر بالغ حتم ان يخرج المشرك بقيد طاهر لان
 المشرك في كل حاله الى زيادة قيد سلك كما وقع في المختار واما قتل اهل البغي
 بعضهم بعضا وكذا قطع الطرق فلا يبعد ان يعد مقتولاً شهيداً **قوله** كذبوا اي
 بانه جرد لها صفة فيتنسوا ولطرح الذر الذي صرح به في فليست كل **قوله** ليدخله قتل لا يعرف
 ان المقصود هو الدار لكن الغالب في المعركة لوط فقتل حيا خارج عن جرح العادة
 الغالبه **قوله** سواء قتل حديده ام لا بهذا النعيم لا يلزم قوله جرحا اللهم الا ان يرد
 باجرع ما به ان يبطر الحيا فليست كل **قوله** وغسل صبي وجنب طاهر وكذا الجنون
 عند انه حينئذ على ما نص عليه في جمع البحرين في تعريف الوقاية كلام له قوله فيه فلا بد
 من زيادة قيد العقل اللهم الا ان يكون في الجفد في روايتان لكنه لم يجد اللسان في
 الكتب المعتمدة الا اختلاف الروايتين فليست كل **قوله** لان الواجب فيه الدية او
 القامة يمكن ان الذخيرة هي ساكلام وسواء ان اعتبر في الذخيرة ان دية الابن
 على الارض عارض فلا يعتبر ويرد عليه انه ان اعتبر العارض فمن لا يعلم قائله ولم يعتبر
 الابن المقتول والا فقتل الابن روايتان ولم يذكر في شيء من الكتب المعتمدة اختلاف
 الروايتين فليست كل **قوله** فان علم ان القتل بالحديرة فان قلت لعله قتل نفسه نعم
 حتم ان قتل ظالم بان شهيد سيف على حد فقتله اللهم الا ان يقال ان الظالم ان المسلم لا يشر

فيه

لا يقتل نفسه
 قلت الظاهر ان الظالم

سيفاً بغير حق وفيه ما فيه فليست كل **قوله** لان نفس القتل او جيل الدية الى سائر اهل
 وسوان عدم اعتبار عارض من سائرنا واعتبار في صورة القامة حكم محض
 فليست كل **قوله** اما لم يعلم بان الله قتل كمن علم انه مقتول لا ميت حتمه **قوله**
 او جرح وارث وذكره بعض الشرح انه لا يصح لوجه من بين الصنفين
 لئلا يطأه الحيوان فهو ليس بمرت **قوله** او يثبت له حكم من احكام الاصلية وفيه
 التبيين من ذلك اذا وجد بعد انقضاء الطرح اما قبل انقضاءها فلا يكون مرت
 بشيء مما ذكر **قوله** ولا يصل عليه وفي النوازل اذا قتل في حالة الحرب واما اذا
 قتل بعد نبوت يد الامام عليه السلام لان يصل عليه لان القتل يكون كحد
 السكينة ومن قتل نفسه عمداً حدى بنفسه ويصل عليه لانه خلق وعنده يوسف
 لا يصل عليه جرحه كالباعث **باب الصلوة في الكعبة** وهذا حكم
 عجيب لان جوان الصلوة خارجها الظاهر انهم جعلوها نافع بناء وامر مرتفع فلا يجب
 فليست كل **كتاب الزكوة** هي لا يجب الا في فصلها اي لا يرضى
 لانها ثابتة بالكتب السنة المعروفة واجماع الامة وانما جرح بلغة العرب اما
 لان بعض مقاديرها وكيفية ثباتها باسار الاحاد اولان استعمال احد هاتين موضع
 اخر جائز ايضا كما ان **قوله** فادبر احكم عليه وهو شرط وجوب الزكوة ثم ان الشارع
 اعتبر في النماء ان يكون المال مظنة الزيادة او بنية التجارة فالمعبر في وجوب
 الزكوة النماء الحقيقي الذي اقيم مقام لظهور وكونه قابلاً له خلقه او بنية ومنه الغالبية
 مع لظهور الذي اقيم مقام النماء الحقيقي هو النماء الشرعي فعلى هذا حاصل النظر ان لفظ
 الهداية وكذا لفظ الوقاية قاصر عن قيد كمالها كما لا يخفى فليست كل **قوله** ولا بد ان يكون
 فاضلاً الى سائرنا كلام وسوان على تقدير اعتبار مدبه التجارة في غير الثمين الا
 لاجابة للاعتبار وتيد كونه فاضلاً عن لخواج الاصلية لان نية التجارة لا يمكن
 مع الاحتياج الاصلية كما لا يخفى فليست كل **قوله** واللات المحترقة وبيل يرد ما يستغنى
 بعينه ولا يبيح ان في المعول كالصابون وغيره يكون التاجر مقابل بالمنفعة

اذا خرج بدله

المال

نعام

منا قبل ونصف والتمثال درهم وثلاثة سباع درهم والدرهم ستة دواينق والدرايق
فيرا طان والقبير اطلس جان والطسوح جيتان والشمس كس غن درهم وسوم ثمانية
واربعين جزء من درهم كذا في الصحاح وما للكتاب محال هذا كما لا يخفى فليست كل **قوله** حذره
لا عند ما يورد الزكوة من اي النوعين شاء او يورد من الدرهم حصصا او من الدنانير
حصصا كما قال ابن المكارم في شرحه للوقاية ومرة الخلاف يظهر مما اذا كان لواحد مائة وثمانون
درهما وستمائة دنانير ومائة دنانير لابن ابي حنيفة في درهم فاعلم قولنا ما في الزكوة في
كل من النصابين بقدره وعلى قوله لا يجب لصاحب العصبه واما ما في صاحب الزم في ابيه
عنده ايضا لان فيه مائة دنانير اذا لم يتاوى حنيفة في درهم فاعلم مائة حنيفة في درهم
بن ابي حنيفة مائة دنانير وزيادة ولا يخفى ما فيه فليست كل **باب العاشر**
العشر مشتق من عشرت القوم اذا اشدت عشر اموالهم فتوسم في الشيء باعتبار بعض
احواله وسواخذ العشر من الحزب لا من السلم والزمى على ما سيجي **قوله** لا يخرج البهائم وهو
شرط في تصديقه في رواية عن ابي حنيفة ان يكون علامة على صدق دعواه واذا اتى
البهائم ولم يلف لا يصدق عنده وقال لا يصدق لشهادة الطائفة **قوله** بل يصدق مع
اليمين من امة من سب في حبيبه ومحمد بن حنيفة في يوسف ردا له لان عليه **قوله** وما صدق
فانه صدق الذي من امة من سب على اطلاقه لان الذي لو قال اديت ما لا الفقر في المهر
لا يصدق كما يصدق المسلم لان ملوكه من جرم ومصرفها مصداق المسلمين وليس له
ولاية التصرف له الا ان كان له الكلام في التصديق بعد وجود الصرف في المصروف
فتصح الاطلاق لكنه بعيد لا يخفى فليست كل **قوله** لا يخرج الا في قوله لانه من امة ولو شهدا
شكالا وسواء ينبغي ان يستثنى ايضا قوله ادب اما الى حنيفة اخرون في ذلك السنة حنيفة
فانه ينبغي ان يصدق فيه الا يورد الى الاستيصال وهذا لا يخفى كما سيجي فليست كل **قوله**
فعلنا ما لا يورد في كل اموال احواله بعض المشايخ باخذ ما في يده الا قدر قليل بل لا يمكنه
وسو صحيح كذا ذكره في الزم **قوله** ولا من قليله وان اقدم ما في المصلي لا كان مظنة
ان يتوسم ان الشرط هو ذلك المصلي مطلقا لا يصيب المروية دفع بقوله ولا من قليله وان اقره

الحق

ومن هذا يظهر ان احسن احوال الملك بانه لا حاجة الى قوله ولا من قليله لان هذا الحكم
عرف من قوله ان يبلغ نصابا يستحق كمالا يحكي فليست كل **قوله** والا فلا لان لا يظهر
في كل مرة استنباطه المال وفق الاخذ يحفظه ولان ولاية الاخذ يثبت بالامان
وهو في حكم الامان الا ان مادام في دارنا فلا يوجب جرد الان يرجع الى دار الحرب ثم يحكي
في جرد به الامان ويثبت لانه الاخذ وكذا الواقف قوله في دارنا ولم يعلم به ثم يحكي في
جرد الامان ايضا بجرد الحول لا يمكن من المقام في دارنا فلا يتصور ان يقيم فيها بعد
الحول الا بالامان جديد **قوله** والعرف عندنا ان طين من دوات القيمة فان قلنا هذا
منقوض من سبكه العصبه والخلاف فان المسلم اذا اطلق حنيفة الذي يصير يمتنع فلو
كان لها حكم العين لما ضمنها كما لا يخفى عن المنة في كل ما حكم العين في دار الاصل
الزكوة ولم يوطاها حكم العين في حق الاخطاء لانه موضع الزالة وسعد في انهما جاز لا
بالسرفين بل بالملك كما في الفوائد الطرية **قوله** اي ان من المضاربة ولو كان في المال
رجح مبلغ نصيبا يوفد منه لانه ما كره ولو كان مع الحزب في عسر ولو رخص من اصل
الحزب مال ان كانوا يافدون من نصيبنا ياخذ منه والا فلا والله على ما **باب السكنان**
قوله وان وجد ركاز متاعا من ارض من اهل الجبل او وجد ركوز متاع الكفار وسوا ما يتبع
به في البيت من ارضها من اهل الجبل او وجد ركوز متاع الكفار وسوا ما يتبع
ولم يحكم اخذ ما ياقبه للواحد وانما ذكر هذا البيان ان وهو لا يفسد في ايمان
ان يكون الركاز كثر او يسر ما يكون من النقيض او غيره فلا وجه لاخترا في هذا والكل في
بانه منسحق في ملكه فلا وجه لذكره **قوله** وقول بعض الشافعية ان من لم يظفر لم يملك هذا لان
الضمير في منتهى متاعهم ان كانوا راجعين الى دار الحرب اسلمها يكون من امة افضالا
ذكره قبله وان كانوا راجعين الى دار الاسلام واسلمها فمع ان دار الاسلام لم تقدم ذكرها
حكم المسئلة قد علم قبل فاي حاجة الى ذكره من هنا نعم ان قول المصنف منها على الاطراف اليه
كما لا يخفى من احواله ان يكون مواد الحصان وجد ركوز من اهل دار الاسلام مع الامام كان متاعا
الكفار في ارض من دار الحرب لم يكن ملكا لاحد من المسلمين في ذلك الزمان وباقية الواجب

المضارب جال

الركاز

وهذا يشكك في ما ذكره قبله لان ما سبق حكم من ان الحار با مان فليست **باب**
نحوه لطامح لانه ياخذ بالسلطان فيه لانه ان الصدقة في قوله
عليه السلام ليس لطامحات صدقة محمولة على صدقة ياخذها العكس اذا مر به وانما
ذكر في بعض الروايات لا ياخذ من لطامحات صدقة وبه يقول الشيخ في فلامنا فاة
بنو الروايتين حنة كما نزع بعض الافاضل واختصا فليتنا مل **قوله** كالقصد المراد
العصب الفارسي الذي يخدمه الاقلام لان الاراض لا يستعمل به عادة واما قصد
السكر وقصد الدبره ففيها العشر لان الاراض يستعمل بهما عادة كذا في الكافي
قوله وفيما سبق يوجب اودالية نصف عشر وشترط التصليح والبقاء عندا في حنفية
خلافها وسد لان المؤنة يكسر فيه وتقل في مستحق سماء وسبح فاجبنا نصف العشر
فيما يكسر فيه المؤنة والعشر فيما يتقل لان لكثرة المؤنة ثابته نقصان الواجب
وان سقى في بعض السنة سحما وفي بعضها بادلية فالعبارة لكثرة السنة كما في الباء كذا
الهداية والكافي وقال صاحب النهاية بهذا السبق فان الشرح اوجب في الغنائم
والمؤنة فيها اعظم من هذه الذراعه ولكن بعد شترط في صدق ويعتقد منه المصلحة وان لم
يقف عليها ويمكن ان يمنع عظم المؤنة في الغنائم كما لا يخفى وقال بعض شراح الهداية ان سقى
نصف السنة كلغة ونصفه بغير كلغة قال مالك والشافعي وان جليل حاشه اربع العشر
فيؤخذ نصف واحد من الوطينتين واذا علم فيه خلافا وقال الزبيدي مكنس هذا على
الساكنة يوجب الاقل لانه يرد بينهما فشكلنا في الاكثر فلا يجب الزيادة بان كما قلنا
منكر اذا اختلف ما نصف لغيره من الوجوب وعدمه فلا يجب بان كرويه كلام
وهو ان الفرق بينهما ظاهر لان في الاصل سبب الوجوب لربنا في نفينا ومناسبت
يقينا وان كثر نقصان الواجب زيادته باختيار كثره المؤنة وقلتها فاختار الشريهان
نسبة التعليق ونسبه الكثرة فليست مل **قوله** عندا في يوسف لانه يخدم جليل في الغنائم
من الشغل وبهذا يعللها ويحتمل عند محمد لانه لا بد عليها والاصل ان المال الخارج
سواء كان في يد الكثرة ثم صار في يد المالكين سواء اقر اسله عليه او لا والعشر

ما عدا ذلك والله اعلم **باب المصارف** وهو منقطع القراءة بهذا
الوصف مغاير الفقه المطلق فلان **قوله** وان السبيل وهو من مال لا معه
هذا التعريف يشمل كل من هو غايب عن ماله وان كان في بلد وعجلة الهداية
بكذا وان السبيل من كان له مال في وطنه وسوى مكان لا يشي له فيه ولا يخفى ان
المعنوم من المثلث اطاع عدم كونه في بلده كمن الطامع ما في الكتاب فلا بد من نصيب الهداية
فلست مل **قوله** لان السبيل ان ياخذ اكثر من قدر حاجته واما اذا اقر على ماله وقد حصل
في يد عامر التركة لا يلزمه ان يتصدق كالفقير اذا استغنى والمكان اذا **قوله** ولا يمكن
حملها على المعهوداه وعدم امكان الجمع باللام بطريق الحقيقة على تعريف المهمة ظاهر
لان الجمع وضع لافراد المهمة لا للمهمة من حيث هي ومنه في النسخة ومنها اختار
في التلويح بان عدم المعهود الدمين في تقدير باطل لانه لا يقطع عدم موله جاز
تعيينه باخبار العبد له بعض افراد من حيث انها حاضرة في الدمين في حكمه ان يحل
على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وصغره في الدمين فيكون اللام
معوذا والحقيقة باقية وفي كلامه وهو ان المصطلح لم يعمل بالعهد الذي في هذا المعنى بل جعله
من تعريف المهمة كما صرح به في النسخة وقد منع كون اللام في الجمع لتعريف المهمة كما علمناه
انها فليست مل **قوله** وكفن ميت وقضا دينه بكذا او وقع في اكثر النسخ المصحح وقع
في بعضها وقضا دين وكفن ميت وقال بعض الشارحين هذا اصوب لان الكثرة
الاولى يوم اقتصاص عدم لطوان بعضا ما دين الميت خلاو النسخة الثانية
مع انه لو قضى الدين في غير امرة والمديون فيقره لا كونه من كونه ماله ولا يخفى ان النسبة
الثانية يومهم ايضا عدم الحوار بقضا الدين مطلقا مع انه كونه اذا قضى بامر الله
الفقير لعل كما صرح به فلا رجحان لافد النسختين على الاخرى فليست مل **قوله** وعبد احتق
بعضه يحتمل ان يكون على صيغة المعلوم فيلزم عدم ذكره عدم توازن دفع معنى نفسه
من العبد المثلث كميته وبين اخر مع سباده او اضمارا الى التفسير في كونه لا كونه العبد
ودفع الى كونه اليه اذا كان المعنى معه لكن الامر في سباده ويحتمل ان يكون

كما اذا افادنا ليعلم لاختلاف السبب الموجب لهذا يقع من الجواب عن الكتاب كما في العناء
وسوان الجواب المذكور كلام صحيح ووجه صريح في كون المنذور واجبا لكن لا يدفع النظر المذكور
المؤيد على الوجوب بان قوله في وجوبه فوانذورم عام خص منه البعض كما لا يخفى فتدبر
ويظهر من الجواب المذكور ان قول الشارح اقول المنذور اذا كان من العباد المعصية
كالصلوة اه ليس بنام كما لا يخفى وايضا فيه ان عبارة المريض عباد معصية الا
ان يقال المراد عباد واجبه عنا فليست امله **قوله** ولكن انه اراد بالواجب الفرض ليس كلام
وسوان ارادة الفرض من الواجب المذكور في مقابلته كما يخفى فيه في غلبة البعد كما لا يخفى
والتيك على قوله في الاختصاص مع ان الصحيح ان مراده من الواجب فيه التائب علينا
بجاء كسواء كان على سبيل الفرض والوجوب فيمكن مع الفارق كما لا يخفى فليست امله وانما قيل
عبارة الهداية ونكلم فيها اعتراضا وتوجيها مع جريان اصل ما في المتن ايضا لكونها عبارة الهداية
اصليها بهذا وقول ابن المكلف في شرحه ولو قال في صوم رمضان والنذر فرض وصوم
الكفارة واجب لكان اولى ليس بنام لانه فرق بين صوم النذر وصوم الكفارة في
الواجبية كما لا يخفى فليست امله **قوله** في الامح لانه لا يفي ما وقع في تحقير القدوم في وجوب
ما في الجامع الصغير وتفسير ابن المكلف في شرحه بقوله يعني قول المصنف اصح من قول غيره
ليس شيئا كما لا يخفى فليست امله **قوله** وبنيته مطلقة وقت هذه العبارة على التركيب التي هي
في جميع النسخ الصحيحة ويؤيد عبارة الهداية حيث قال وينادي بطلاق النية فالمراد بالنية
المقام بنية مطلقة عن تعيين صوم مخصوص والالفة للام في عبارة الهداية عوض
عن المضافة اليه وهو الصوم فلا وجه لقول بعض الشارحين الصواب انه تركيب اضافي
ايضا فنه نية مطلقة واجبا في الصنم المحرور والصوم لان الصوم لا يتأخر بطلاق
النية من حيث انها نية كما لا يخفى فتدبر **قوله** ونية نفل خلافتا في وجوبها عبادي لا كسواء
صاها لا فرضا ولا نفلا ودليلنا ان الفرض متعين فيه فيصحب باصل النية كالمعتد
في الدار يصحب بكم حبه **قوله** واذا نوى النفل او واجبا اخر فقد نوى اصل الصوم
ويزيد جهته وقد لغت الجمل في الاصل وسواء كان او لا والواجب كلام وسوان الاصل عندنا ان ما لا يشر

او الفرضية

يقول انه

للشأن من الامور الشرعية فاصله وما له سواء فيلزم مما في نية النفل لعدم كون التاديب
كما قال به الشافعي والابن يزم انكار احد سماع الآخر فلا يكونان سواء فليست امله **قوله** الا في وجوب
منذ ما اضناه صاحب الهداية وفي رواية اخرى ان المريض اذا صام نفلين انه ليس بوجوب
وكانت الرخصة له بحجة فالتحقيق بصحة هذا الاستثناء على قول في صفة وجوبها
فلا فرق بين المسافر والمقيم والكفيف والسمي لان الرخصة كيلا يلزم المقدمة شقة فاذا
حكماها التحق بين المعذور ووجه قول في صفة وجوبها انها مطلقا الوقت بالاسم لجمع
الحال وخبره بما في صوم رمضان لا ادراك العدد من الايام الاخر **قوله** والنذر المعين
بحرمة معطوف على الصنم المحرور والمقدور بقوله بل يلزم تكرار اعادة الطار **قوله** اي اذا اراد مضافا
من هذا التفسير على رواية الفرق بين نية المريض والمسافر للنفل ومن ينوي الواجب اخر
وفي رواية اخرى لا فرق بينهما كما ذكر في الهداية وعبارة المتن محل الخط عليها ايضا لكن
الظاهر ما ذكره الشارح كما لا يخفى فليست امله **قوله** قبل الزوال كذا في الهداية والكتاب ايضا
لكن الاولى ان يقال قبل نصف النهار يعني الصبح الكبري فيكون على الاصح الموضع
في الجامع الصغير وذكره بعض شيوخنا في ما وقع في بعض الكتب من الزوال
بدل من الزوال الصحيح اذ لا بد من اقرار ان النية مالا كذا اذا حازت الى الزوال
نقطة بالنصف لا الاكثر وفيه كلام وسوان الزوال والصنم الكبري الواقف في
عبارة المتن فيما سبق ليس قبل وسواء النصف لا كخلف النية منه لعدم الاقرار بالاكتر
في فليست امله **قوله** لا بعد اي لو نوى بعد الزوال لا حجة لشرائط قران النية بالاكتر
كذا في الهداية وخبرنا في كلام وسوان النية في وقت الزوال لا يخفى ايضا للذكر
المذكور فلا وجه لتخصيصه بعد ما ذكر كما لا يخفى وارجع الصنم الى القدر في عبادة
المتن بعيد عن الاستعجال فليست امله والهداية علم **باب الافساد**
في اكل سبيلين في وجوب الكفارة بالاجماع في الموضع المذكور عن ان صوره
روايتان في رواية الحسن الكفارة عليه اعتبارا باطل عندنا فانه لم يجعل هذا الفصل
جناية كاملة في اجاب العقوبة التي يندري بالشرها وبه عقوبة يندري بها

بما هو

كأطروفي رواية انه يوسف عنه ان علمها الكفارة وسوالها لانهما جناية كاملة لقضاء
الشهوة وانما يدعي ابو حنيفة في النقصان في معنى الزنا من حيث انه لا يحصل به
افساد الكرش ولا العتبه به في احباب الكفارة ولا يلزم من انتفاء ما هو عقوبة كاملة
انتفاء ما فيه معنى العقوبة **قوله** مثل كفارة الظهار في حق رقبة وان تجزى فصوص من
متابعين فان تجزى فاطعام ستين مسكينا **قوله** او افطر في اذنه ان الدواء وانما فطرنا به
لانه لو افطر الماء لا يضر **قوله** او استقاء ملاء فيه اي عند قوله في حق فقط ولا كفارة عليه
واما اذا علم ان الصوم لا يفسد بالاكل فليكن في كل يوم اكل الكفارة ايضا عند
انه حينئذ في ما لا عليه الكفارة **قوله** ولو اكل او شرب او فجع ثلثي ليل وانما في
يعتبر الاكراه والخطا بالنسيان ولنا ان عذر النسيان خالف الوجود وانه من قبيل
من لم يلحق بطلانهم التعدي الى الخطاء وسوما لا يغلب وجوده ولا الكره وهو من جهة
صاحب الحق الا يترك ان اذا صلى فاعدا للتعدي معه ما صلى عنده رفع العبد والمريض
لا يقض ما صلى فاعدا عند البراءة كذا في الهداية والكافي وفي كلام وسوان النوم والجنون
من قبل الطق فينبغي ان لا يعتبه المفطر في حفرها وان كان المفطر من قبل العبد كما ان المفطر
لم يعتبه في حق النكسي وان كان المفطر من قبل العبد وخاتمة الامر ان المفطر في النكسي
من جهة النكسي وقها من جهة غيرهما مع علم ذلك الغير بانها صاعان ولا ثم ان هذا
التقدم من الفرقين يوجب الافتراق في الحكم لان عدم شدة الصيام كاف في العذر ولا اعتبار
بشعده غيره فليكن **قوله** او فطر فانزله اذا عالج ذكره من صبي امين لم يضر عند
بعض الشايخ وعند بعضهم يفسد صومه وسوالنا **قوله** يفسد في الامح لا مكان
البحر عنهما خلافا للنباه والرخان والزيلك ولذلك لم يفسد فيها **قوله** ابو بصير قال
بعض الشايخ اذا وطئ بهيمة وانزل لا يفسد صومه **قوله** اي اذا اعاده القبيح
فالمعبر ذكر الزيلج ان هذا اذا فاء طعاما او ماء او مرة فان فاء بلفظا فغير مفسد
لصومه هذا عندنا في حنيفة ومحمد **قوله** وحذا في يوسف **قوله** صوم اذا فاء ملاء
التم بناء على الاختلاف في انتفاض الطهارة وفي كلام وسوان محمد **قوله** لم يفسد في

42
الطهارة وعلمه في القبيح في تلك الصوم بل يعمل سوا بطلاق الحديث في قوله عليه السلام
من قاضى فاقضاه عليه ومن استقاء سوا فاعله القضاء ولهذا جاز في قضا الصوم
بما دون ملاء التم في ابن يفرق بين البلوغ وغيره فليست **قوله** فالتقاء على نفسها
او ولد بها وقع في النسيئة فانت على نفسها وولد بها فيكون الفجر حاشا فطر
واحدة منها **قوله** وقيل على الافطار يخص ما لم يرض الشايعين في قول المصنف او
ولما اشارت الى دفع هذا العتيل وفي كلام وسوان الولد مع الولد من الرضاع
فكلاهما في كمالا في فلت شامل **قوله** بشرط لهما اي للعدية يعني ان لا يصح شرط
وجوب الاطعام عنه على الولي لانه شرط صحة اطعام الولد عنه في لو تبرع الولد بغير
من غير ارضائه ذكر وايهم وهو الصحيح وعند الشافعي اوصى او لم يوصى **قوله** من انك
حتى لو زاد الفدية على ثلث كمال لا يلزم العودة ذكر خلافا للشافعي فان عذره بغير
عن الجوع **قوله** ويباح بعد خسارة هذا اذا كان يتأذى الضيف والمضيف وان
كان لا يتأذى بل يرضى بحد حضوره لا يضر وانما جاز الافطار اذا وثق من نية
القضاء وان لم يشق لم يضر **قوله** وان كان البلوغ والاطلام اه فان قلت ما الفرق بينه
وبني الصلوة حيث نقصان الصلوة وان ادرك كالجاء الا من الوقت فليس الفرق
ان السبيلون لبراء المقتل بالاجزاء فوجدت الامسليه عند وفي الصوم لبراء الاول
سواء سبب الامسليه متقدمه عند فان قلت يستقضى ما ذكره تاجون فانه اذا
افاق في بعض حاله ان يصوم ذكر وح عليه قضاء وان لم يصوم وح عليه الواي
ان نواه في وقتة قلت غير المستوعب من الجنون كالمريض ولهذا يجب عليه قضاء ما فطر
قوله وعندنا في يوسف **قوله** اذا زال الكفر والصبا قبل الزوال فعليه القضاء لانه
ادرك وقت النية قلت ان الصوم لا يجزى وهو با وامسليه الوجوب متقدمة في اوله
الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصلوة دون الكافر **قوله** او لم يفسد اذا
لم يذكر انه نوى ام لا اعلم عدم العلم لا يكفي بل ان يكون المعنى عليه من يكون النية
في حقه ظاهر حتى لو كان مسافرا ولم يعلم وجود النية منه في الليلة الاولى كان عليه قضاء

اليوم الاول لان نية صوم الغد في البداية من المسافر ليس شرط وكذا اذا كان متعلما
يعتاد الفطر في رمضان كان عليه قضاء اليوم الاول حاله مثل لا يدرك على صوم
الغد وصرح بهذا في المحيط فليست كل **قوله** او بصوم السنة بمعنى السنة المعينة او غير
المعينة بشرط التتابع وانما قيدنا بذلك لانه لو نذر بصوم سنة غير معينة بدون
اشتراط التتابع لم يخصص هذه الايام كما صرح به في الدرر **قوله** فلا يلزم
بالشروع لانه معصية لا يقال فعلى هذا ينبغي ان لا يحل الصلوة في الاوقات
المهنية لان النهي عنه اداء الصلوة واجبا بالشروع لنقل شريعته لاحتياط الجاهل
انه لا يصلح ما لم يجد على انه روي عن ابي حنيفة رحمه الله لا يجب عليه القضاء اذا دخل
في الصلوة عند الاستواء ثم افسده لانه من دخول الوقت او ما بعد بناء عليه **قوله**
ثم ان لم يثبتنا ينبغي ان يتأمل في كيفية كونه فاما لم يثبتنا لان النية معتبرة في الامور
ديانة فليست كل **قوله** واعلم ان لاف اسم سنة فكلام وسوان مهمنا انما نشأ
اخر عقلية الاول ان يفهم ما معناها والتكليف عدم نية النذر مع العيين والثالث عدم
نية العيين مع نية النذر فلا وجه للاف في السنة الا ان يمنع الطهر وسال مراد
ان اللاف المذكورة في المتن سنة لكن عدم ذكره في التوضيح في نفس المسئلة تلك
اللاف الثلاثة المذكورة يؤيد لخصر كما لا يخفى وتبي الكلام في ان احكام اللاف
المذكورة ما اذا قلنا **قوله** فالمراد بالموجب اللزوم عدالة اللفظ على لازمه لا يكون
مجازا كما ان لفظ الاستدراك اريد به الهيكل المحسوس يدل على النجاسة التي هي لازمة
لغير بطريق الاتزان ولا يكون مجازا وانما المجاز هو اللفظ الذي يستعمل فيه لانه لا يلزم
الموضوع له من غير ارادة الموضوع له كذا في التوضيح وقار صلب الصلوة في نظرنا
لان معنى الجمع بين الحقيقة والمجاز هو ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا لا كون اللفظ
حقيقته ومجازا وكيف ينصحه ذلك والمجاز مشروط بعدم ارادة الموضوع له وفي كلام
وسوانه ان اراد ان الجمع المشايخ فيه قد تحقق في هذه الصورة ولا بد منه عدم
كون اللفظ مجازا فالنظر غير وارده لانه صرح بنفسه بان فهم المعنى المجازي من حيث

نفى

انه مراد بصرح حيث انه اجزاء او لازم للمراد والمتنازع فيه كونه مرادا ايضا كما طعن
ولا يلزم من نيته ان يكون اللفظ مستوعلا فيه كما استعمل المعنى الحقيقي وتحقيقه انه لازم
كونه معنى مجازيا كما يدرك قوله في الشرح ليس اليقين معنى مجازيا وان اراد ان المعنى
يعرض لنفي كون اللفظ مجازا وسو استثنان في فيه فالامر سهل لعل المعصود
ومحذور المعنى لا يكون مجازا على معنى لا يكون استعمالا في المعنى المجازي ويؤيد
قوله ليس اليقين مجازيا كما لا يخفى فليست كل **قوله** فيحظر بطلان ان العيين لو كان موعلا
وفيه كلام وسوان هذا الكلام قد عرفت في العرف في معنى النذر فقط فاطلا في قوله
نفى العيين وفي نفيها لا يكون عينا بالاتفاق نعم يمكن ان يناقش في صحة النفي
بان الموضوع لا ينبغي بالنفي كماله صورة شرعا العرف يعني ان يكون اعتقادا كما لا
قوله والاقرب ان النية مما لا يطالع عليه والعقوبة المحرمة مع الاقدام على
التكليف دليل على تعلقه من قديس في الغيرة فادرك الحكم عليه فليست كل **قوله** فليست كل
عن الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما اه **قوله** فليست كل **قوله** فليست كل
فما اذا نوى العيين فقط واما اذا نوى جميعا فقد تحقق ارادة المعنى الحقيقي والمجازي
معا فلا معنى للجمع الا هذا فان قلت لا خيرة بارادة النذر لانه ثابت بنفسه
من غير تأثير لارادة فكانه لم يرد الالف المجازي قلد فلا يمنع الجمع في نية من البصيرة
لان المعنى الحقيقي يثبت باللفظ فلا خيرة بارادته ولا تأثير لها فليست كل **قوله**
المقام فانه محل كلام والله اعلم **باب الاعتكاف** سنة مؤكدة ووال بعض
الفقهاء انه مستحب وقيل انه يتقيد بنية اقام واجب وهو المندور
وسنة وهو في العشر الاخير من رمضان وسنة في غير هذه من الازمنة في من جملة
قوله اعم من ان يصل فيه الصلوة لغيرها او بعضها وعنه حنيفة رحمه الله لا يلزم الا
في مسجد يصل فيه الصلوة لانه عبارة انتظار الصلوة فحقن كان يؤدي فيه
قيل ان اراد ابو جهم غير الجامع فان منكر نحوه الاعتكاف وان لم يصلوا فيه الصلوة
كلها وعنه يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يحل في غير مسجد جماعة وغير الواجب يجوز

والاعتكاف في الجامع افضل كذا في الكافي وقال صاحب العناية ان تفليح الاعتكاف لغة
الاحتباس لانه من العكوف وهو الجوارح والفتحة شريعة اللبس في المسجد مع الصوم
ونية الاعتكاف هو مركب من كية وهو اللبس لانه يتبين عنه كذا ذكرنا وبعض شرايطه
وهو الصوم والنية وفيه كلام وهو ان الشرط لا يركب منه المشروط وظان
ركب الشئ من بعض شرايطه دون بعض حكمه كاللحم فليست اهل وعند ان افصح الصوم
ليس شرط لانه حبانة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لفیه وكذا قوله عدم الاعتكاف
الا بالصوم والتكليف في مقابلة النص المتقوله معقول كذا في الهداية وكلام
وهو انه يحتمل ان يكون قوله عدم الاعتكاف الا بالصوم من قبيل قوله عدم الاصل
الابتناء الكتاب فليست **قوله** واقله يوم فنقص اح اعلم ان كون اليوم اقله الاعتكاف
مطلقاً على رواية الحسن وهي ان الصوم شرط للصحة الواجب منه التطوع واما على
رواية الاصل وهو ان الصوم شرط للصحة الواجب منه دون التطوع وهو قولنا في
محمد كاصح به في الكافي وان ذكر محمد في هذا الشرح وفي الهداية فانه اليوم في
الواجب منه والساعة في التطوع **قوله** خلافاً لمحمد في هذا كلام من وجهين الاول
ان خلافاً لمحمد على الاطلاق بمر في التطوع فقط كما هو المذهب في الكتب نقلناه
انما والى ان خلافاً لمحمد فيما اذا اشرع الى مطلق الاعتكاف تطوعاً وصح به في الكتب
واما اذا اشرع الى الاعتكاف بوجوه ففواه ثم قطع قبل تمام اليوم كما هو مسلمة المتن
فيقضي بلا خلاف منه لو جوبه نذر التوبة والشرع كسائر النوافل لا يقال لو شرع في
ركعات من النفل واخذ في الشفع الاول بعض الشفع الاول لا النذر عند ان
حينئذ ومحمد في خلافاً لانه يوجب في محتمل ان يكون الاعتكاف كذا ذكر محمد في لانه
مبني على ان كل شفع من النفل صلوة على صفة ولا اعتكاف ليس كذلك ويدل عليه
قوله فان اقله ساعة عند محمد كما لا يخفى على انه ذكر في الهداية ان الاصول في الصوم المذكور
قضاء اربع ركعات عند محمد ايضا فليست **قوله** وسع ويشترى فيه الظاهر من هذا
الاطلاق جواز البيع الشراء مطلقاً لكن ذكر في الذخيرة ان المراد به ما لا بد منه من الطعام

واما اذا اراد ان يتخذ ذلك مسجداً فليكن **قوله** وقال في الصحيحين هذا في بعض الشرح ان في
قوله صاحب الهداية لانه قد يحتاج الى ذكر ان لا يحد من نية في الجوارح دلالة على هذا وفيه
منع الدلالة كما لا يخفى فليست **قوله** وان حرم اي الوطئ في غير الفرج والقبلة **قوله**
تعد عدم الانزال ايضا فان قلت كما ان الحلق يجرى في الاعتكاف بحرم الصوم فما
السنة ان الحرم بعد ذلك دواخية في الاعتكاف ولا يستعمل في الصوم قلت
ان الوطئ في بلب الاعتكاف محذور بالهني عنه ومحطوعه في وجوده بعد تمام
ما سمي ذكر الشئ ومنه كذا ذكر لان حقيقة الاعتكاف وهو اللبس المحض من بعد
وجود صائر الجوارح وانما يصحح الهني فبعدت الحرم الى دواخية لانا شبهة في لسانه
ملحقات بالحقيقة خلافاً للصوم فان الكف عن الجوارح ركن الصوم لا محذور
الذي وجد بعد تمام الركن وصار الجوارح حراماً لانفراج الهني بل ضرورة ان لا يفتقر
ركن الصوم والثابت بالضرورة في بعد الركن ضرورة فلم يستعمل الحرم الى الدواخية
قوله ولو امسى بالنفكر والنظر الى وجه المرأة لا يفسد اعتكافه **قوله** يلزم
بليها لا يقال هذا في النفاذ قالوا ان اليوم اذا قرن بفعل محذور به بياض
النهار حاصه لان سقوط بياض النهار انما من ذكر الامام بل في الجوارح فتناولت
ما بان انما من الليالي لانه ان يكون اليوم غيرة الوقت العلم **كتاب الحج**
صحح نصر لا حاجة الى قيد البصر ان اريد صحة الجوارح كما قيد بها في الشرح وان اراد
صحة المزاج فهو يصلح على رواية عن الحسن فيمكن ان يقال ان التخصيص بالذكر
على تقدير ما رادته صحة الجوارح لا جوارح الامامين فليست **قوله** والجوارح في طائف
من السلطان كالمريض لو وجد الحائض فيه كذا في بعض شروح الهداية **قوله** له زاد ورأيه
بعضه ذائباً وابا فلا حاجة الى ذكر قيد وعصه الذائب والايك بعد ذكر النذر والوجه
كما وقع في الجمع كشاف كلام التمسك الى ان من ابي له الزاد والواحدة لا يجزئ عليه الحج كذا في
الطائفة **قوله** ولا بد من امن الطريق يعني ان كان في الطريق السلامة تجوز ان كان خلاف
ذلك لا يجزئ وهذا قول ابو الليث رحمه الله عليه لا يخفى وكذا ذكر الزيلعي في قبل هو شرط لوجوب الحج

حج

وهو من حيث هو لا ينفرد لان المنطاعة منفية بوزن لا مني وقيل هو شرط
 لادائه لانه عدم شرطه منطاعة بالزاد والراصلة لا غير فائدة الاختلاف مطر في
 وجوبه **قوله** فعل القول الاول كقول علي كذا **قوله** والزوج والحجم للمراية
 اختلفوا في ان الزوج او الحجم شرط الوجوب ام شرط الاداء على اصطلاح من الطرفين
 وفائدة لظان مطر في وجوب العوض على ما ذكرنا وفي وجوبه نفقة الحرام وراحلة
 اذا انما ان يحج معها الا بالزاد منها والراصلة وفي وجوب الزوج على ما لم يذكر
 محرمات في شرط الوجوب واللاحي على كذا من ذلك لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله
 ومن قال انه شرط الاداء او جعلها بغير ذلك **قوله** بشر ان لا يغتفر وعندنا ان
 سعة التام مطلقا ووجهه انه لما كان وظيفه العكس في كل وقت في الصلوة وجمرة
 الحظيرة من محمد والشافعي رحمه الله ان الزكاة مكنت بالتمام عند محمد رحمه الله
 لا يتم بالتأخير وان مكنت ووجه قولنا في يوسف رحمه الله خص بوقت خاص والموت سنة
 واحدة غير نادر فيقضي احتياطا ولهذا كان التعجيل افضل خلاف وقت الصلوة لان
 الموت في مثل نادر وان غايته البيان ولان المامع لو ادى في اوقات الامكان
 يكون مؤديا للواجب فلم يدرك على العقر لم يكن مؤديا للواجب في كماله وسوان
 هذا ما نتم اذا كان المراد بالترجي الوجوب في الوقت كذا في الاول وليس كذلك
 كما ان معنى العقر ليس الوجوب في اول الاوقات غنيا حتى يكون متأخرا منه قضاء كما
 لا يخفى فليتأمل **قوله** ما ثم بالتأخير عندنا في يوسف رحمه الله ما ذكرنا في بعض
 الشروح من انه لو حج في آخر عمره يكون مؤديا وعليه انما بالاجماع لا يخفى
 فليتأمل **قوله** لم يرد فرضه فان قلت الاحرام يشترط عندكم وجوب ان يكون اداء الفرض
 كالصبي اذا تزوجنا ثم بلغ جازله ان نفى الفرض بذكر الوصف وقلت الاحرام ان كان
 شرطا لكنه يشبه الركن من حيث ابعاد الاداء فاخذنا بالاحتياط في العبادة فلو
 معها بنية الاحرام بعد احرام كغير التوجيب مع البدنة شرطا في غير ما نعتت معه حتى لو
 نعت ثم توجه اليك بالنية بصير محرم وان لم يرد في العبادة طفلي طلال والله اعلم

لم يرد

انما قاله يد الحج او العمرة حتى لو لم يرد ادائها
 كلام وسوانه قال في الجمع وبيع الامامي اذا قصد مكة مطلقا من حيازة بها غير
 فان جازة يلزمه بدم وذكر في شروحه ان معنى الاطلاق وهو سواي قصد
 الحج او العمرة او التجارة او عدم قصد شيا ومنه في بيان المواقيت ما يدرك على
 هذا المعنى وظاهر كلام الهداية يوافق كلام الشافعي ويمكن ان يقال المراد قصد مكة
 لكن ذكر قصد الحج والعمرة في حج العادة السابقة فليست
 ومنعه عن ترك الحج بكمه احصار ومن حدسها لاطلاق الشافعي رحمه الله
 ولنا قوله تعالى ولا تغفلوا عنكم حتى تبلغ الهدى فلهذا جعل لوع الهدى غاية
 للنهي ومن يدرك على ان الاحصار يحقق خارج الحرم كذا في شرح الجمع ومنه كلامه وهو
 ان هذا يقتضي ان لا تحقق الاحصار للمنع عن ركنه بكمه ايضا ويمكن ان يقال ان
 المنصوص سوا المحصر الطاهر وقد لم يرد في المنع عن الركنين دلالة وقيل
 لكونه في معناه خلاف المنع عن الطواف فوط لان الحج عرفه وحلاف المنع
 عن الوقوف لان وابسح الحلال بالطواف الدم يدرك على الطواف في التحلل ولا يرد
 بالبدل مع امكان الاصل فلم يحل عليه الدم فليست **قوله** لان هذه الشبهة
 لا يكون الهلاك كمثل ان يشهد وابان ذي القعدة عنه يوم الاخذ مثلا وان
 النكاح هو الاام على ان الغرة يوم الاثنين فقرة في الحجة في يوم النكاح يوم الاربعاء
 وفي يوم الاثنين يشهدون يوم الثلاثاء فلا يكون شهادة على النكاح فليست **قوله**
قوله ثم علموا بعد الوقوف انهم على طواف الحبل **قوله** لا يخفى ان احتمال الغلط من
 عامة المسلمين في الحبل خارج عن القبول فبناء على الدليل الاول في المذكور
 الهداية حيث قال خلاف ما اذا وقعوا يوم السروية لان التدارك ممكن في ليلة
 بان ينزلوا في يوم عرفه ولان جواز المؤخر له نظرا ولا كذا جوازنا المقدم **قوله**
 مسي حتى يطوف قبل ابتداء من المنقار فيلزم منه والاولى لان سوا المراد
 في العرف والله اعلم **كتاب النكاح** النكاح في اللغة الضم ثم يستعمل

الجماعة

في النكاح

في الوطى الوجود والضم في العقد ليس كذلك في الكافي ولا في هذا الحاشي لما ذكر في المفسر
 من ان النكاح الوطى ثم قبل للزوج نكاحا جازا لانه ليس للوطى المباح وقوله النكاح
 الضم جازا ايضا لان هذا من باب تسمية السبب سبب السبب والاول على العكس
 فلست بالوطى **قوله** وهو الامر متباط لكن النكاح لا يفي التفسير مائة بناء على ان
 الامر متباط هو العدة لانه لم يصرح به والآخر والظاهر ان المراد بالعقد من
 العقود مخرج معقود كالقول للعقد واللفظ للمعقود ولكن ان يقولوا ان المراد
 اولا من اطلاق على المعقود فلست بالوطى **قوله** في فصل النكاح ما يسمع عبارة التوضيح هكذا
 المراد بالوطى ما لا يوجد حسي قط والمراد بالشريك ما لا يوجد شرعي مع الوجود
 الحسي كالبيع فان له وجودا حسيما فان الايجاب والقبول موجودان معا ومع هذا
 الوجود الحسي له وجود شرعي فان الشرع يحكم بان له فعلا هذا الشرع ما يكون له مع
 تحققه الحسي تحقق شرعي باركان وشرايط مخصوصة اعتبره الشارع بحيث لو اتفق بعضها
 لم يجعله الشارع ذلك الفعل ولا يحكم بتمامه كالصلوة بلا طهارة والبيع الوارد في المثل
 وان وجد الفعل الحسي من اركان والسنن والاحكام والقبول واللفظي طواف ذلك
 على ما لا يبريد الشارع على حقيقة لغة امور اخرى معتبرة في حقيقة تيقن الفرق بين
 الوبا والبيع كما لا يخفى فلست بالوطى **قوله** والمراد بذلك الحسوس المركب لا يقال البيع يتاخر
 الشراء كالبيع للمشتري مع ان الايجاب والقبول شرعا فكيف يصح المقابلة لان يقول
 البيع الشرعي غير البيع الذي هو مصدر الايجاب بقولنا بعثت والمقابل والمشتق
 في ذلك لا الاول كما لا يخفى فتدبر **قوله** هو ينعقد بايجاب وقبول الايجاب هو اللفظ
 الصادر من احد المتعاقدين او لا والقبول هو اللفظ الصادر عن المتعاقدين الآخر
 وانما اختير بلفظ الماضي ليدل على التحقيق والثبت ويكون ادل على قضاء الحاجة **قوله**
 والمراد بالمتقبل الامر في كلامه وسوان الاول ان يقال والمراد بالمتقبل اعم من
 الامر لانه صرح في النهاية بان النكاح ينعقد بان يقول الرجل للمرأة اتزوجك وكذا
 فتقول المرأة قبلت وذكر الامر متبديلا **قوله** في ذلك فليست بالوطى بل هو توكيد فان

موجودا

المعنى

قوله

لو كان توكيدا لما اقتصر على المحل قلنا هو توكيد في ضمن الامر بالفعل فيكون قبوله
 لتخصيص الفعل في المحل فان قام قبله فقد قام على القول فليست **قوله** فان الواحد
 يتولى طر في النكاح فتقوله زوجت بمنزلة من شرط العقد ولو لم يكن كذلك لاحتج بالقبول
 زوجتي فلذلك من شرط ما يكون احدهما ماضيا والآخر مستقبلا ولهذا قال الشارع
 واعلم كما لا يخفى والمقال لا يكلف قول الرجل تزوجتك فقالت تزوجت او قبلت
قوله فقال بعثت وكذا الوفاة بعثت واشترت كذا وتوهم الانفاق اذا اراد المعنى
 الشرعي كما لا يخفى **قوله** فان الواحد لا يتولى طر في البيع في كلامه وسوانه على تقدير تسليم
 التولى للطرفين في البيع ايضا لا ينعقد في الصورة المذكورة لان معنى امر ببيع
 متاع الحاميه من الامر لا توكيد كذا في زوجتي الا ان يقال يحتمل ان يكون معنى امر ببيع
 الشرعي اي او جود المعنى الشرعي عنى وعلم في هذا الشيء كما لا يخفى فليست **قوله**
 في تفسيره محض قد صرحوا بان السفيه المحض يجب ان يضييف العقد له الموكلا فعلى هذا
 فيبغى ان يقال المرأة تزوجت نفسي كذا اقال الرجل زوجتي نفسك كذا لان
 كتنفي بقرينه طال فليست بالوطى **قوله** ثم قيل للآخر بغيره في انما يبرق لانه لا ينعقد
 بمحذوقها داري ومجرد قوله يذير كونه قد قوله داري او يذير في بلاد منهما
 جميعا واما اذا قال احد سادة وقال لآخر دادم او دادم بلاميم يكون كذا كذا في
 اكثر الفتوى والفرق ان قوله دادم امر وتوكيد وقوله دادي استخبار فلا يثبت التوكيد به
 نعم اذا اراد يقول دادي التحقيق دون السوم ينعقد النكاح وان لم يقل الحاطب
 يذير فتم كما صرح في النهاية **قوله** لا يقولها عند السجدة لان النكاح انما يثبت
 لم يكن وقولها ما زن وشوكم اخبار فان قال بعد اخر نادى النكاح او رضى به لا ينعقد
 النكاح ايضا وان قال جعلنا كذا نكاحا كان نكاحا وكان الشئ الطاهر الذي يقول
 فتقولها جعلناه نكاحا لانه لا يكون نكاحا والاول اصح كذا في التسمية وذكر في الدين
 الحكم عن استاذنا انهما لوافق به وسماهما ينعقد النكاح **قوله** وسببه فان قيل
 كيف ينعقد النكاح بلفظ الهمه والفرقة تقع به اذا قال الزوج لامرأته ومبيت

ط
شطري

نفسك فلو قلت ثبت النكاح به مجازا كان اللفظ مستقارا لصد ما وضع له وموط
قلت هو منقوض بلفظ التزوج فان النكاح ينعقد به بالاتفاق مع انه اذا قال
الزوجة لامرأته تزوجوني ونوى به الطلاق تطلق فعلم من هذا ان ذلك المعنى مانع كذا قيل
ويمكن الجواب بوجه اخر وهو ان اليمين انما تكون من الفاظ الطلاق اذا صدرت
من الزوج والكلام فيما صدرت من المرأة فلام انه من الفاظ الطلاق وقد عار بان قيل
ان الكلام فيما اذا كان الموصوب مغايرا للموصوب له بالحققة وفيما ذكر من المثال ليس كذلك
وفيه انه لو اعترض بقول الزوج لامرأته وهنك لا يسكن لا يقيم كما لا يخفى فليس **قوله**
ووصية هذا اذا اطلق او اضاف الى ما بعد الموت اما لو قال او وصيت كذا
بالموت في الحال وذكر محضر من اليهود ويقول الرجل قبلت بنعقد النكاح في
الصورة المذكورة مع عدم ما وضع لتمليك العين حال الان التمكن في الحال
بماز بقرينة الحال كما لا يخفى الا يثبت الكلام على ثبوت الوضعية في الحال وبيد من
الوضع منها اعم منه لكنه في غاية البعد فليتنامل **قوله** ما وضع لتمليك العين حال الان
اي يدل عليه وضعا فلهذا لا ينعقد بلفظ الاقراض ايضا لانه بعيد التمكن كلفظ
اليمين وقيل لا ينعقد لان الاستقراض غير جائز في الحيوانات فلا يصح سبها بحكم الكمال
وفيه كلام وهو انه مجاز في النكاح ولا يشترط صحة المعنى الحقيقية في الحال عند ذلك
كما بين في الاصول فتدبر في الانعقاد بلفظ الصرف والتم طواف ايضا فينعقد
وقيل لا ينعقد اما اذا جعلت المرأة ركنا ما لم ينعقد بالاتفاق كذا قالوا
هذا وقد ذكر في جوامع الفقه ان النكاح ينعقد باللفظ الموصوطة لتمليك العين
حالا ان ذكر المهر والاقبالية وكلامه ومولاد النكاح من اليهود ولا اطلاق علم
على النيات الا ان يقال لا ينعقد الا بالتصريح بالنية كنعقيد كما لا يخفى او يدعى ثمانية
وجود النية في نفس الامر ولا يشترط علم اليهود بها وسو خلافا للطاهر ايضا فليتنامل
قوله فلا يصح بلفظ الاجارة حتى انكحني انه قال ينعقد بلفظ الاجارة لان المملوك
بالنكاح منفعة البضعة والاجارة وصفت لتمليك المنفعة والصح انه لا ينعقد لان الاجارة

منه كلامه

انه

ما وضعت لتمليك منفعة البضعة وانما وضعت لتمليك المنفعة مؤقتا والنكاح لا ينعقد الا
مؤقتا وصورة مسئلة الاجارة ان يقول ان لا يخرجك ابنتي منك ونوى به النكاح
واعلم اليهود الذي حضره فادكر واما اذا جعلت الحرة اجرة في الاطارة بان قال انسان
لآخر استأجرت دارا منك يا بنتي ههنا وقيل الآخر ينعقد النكاح كذا ذكره بعض
وفي قول الشافعي لم يوصف لتمليك العين لانه لا ينعقد الا بلفظ فليتنامل **قوله** وعند
الشافعي راجع ههنا كلامه وسوان امكان المعنى الحقيقية شرط عند سماعه ولا يصح
بما لا ينعقد بلفظ البيع عند سماعه ايضا الا ان يقال يجوزها في سماعه
فكان للاحكام في نفعه هذا الاعتبار فليتنامل **قوله** وشرط سماع كل منهما لفظا لا حرا
يعني حقيقة او صكيا اذ اكتب رجل اوكشده جماعة فواصلوا الكتاب الى المرأة فقوا به
عند سماعه فقبلت بنعقد النكاح لان الكتاب كالحطاب وفي المسئلة ينعقد في المحيط
والجمع **قوله** سماعه مع ما عني يوكشده رجل تزوج امرأة فسمع شاهد ولم
يسمع الاخر وهما في المحل فاني الزوج فسمع الاخر ولم يسمع الاول لا ينعقد حتى سمع جميعا
لانها عقدان لم يضر كل واحد منهما سماعه وان وروى عنه انه ينعقد كذا في المحيط
ذكره في المتن رواية عنه واما قول الشافعي كما اذا اشكاك حصة واحد ثم غاب هو
ففيه كلام وهو انه على هذا لا يوجد حصة الشاهد مع المعينة في المحل فليتنامل
عن السماع معا بل لا يبين فرق السماع مع المعينة في المحل كما لا يخفى وحمل
كلامه على ارادة جعل قيد المعينة راجعا الى داتها حال السماع لا الى السماع بعد
لان المحل المذكور مع كونه تكملة في نفسه ليس على كمال المحل المذكور سابقا لشرط
حصة الشاهدين وتعييم المحل السابق عن المعينة وعدمها في غاية البعد كما لا يخفى
فليتنامل **قوله** ولو كانا اصنافا فلينعقد وقيل لا ينعقد والاولى سوا للاح وان كانا
مسندين لم ينعقد وان كانا نايين او سكران ينعقد على الاصح كذا قالوا **قوله**
وحج عند قلعتين او محرودين في التذوق خلافا لشافعي في التمسك الطاهر والمحدود
قبل التوبة واما في المستعرة المحرور بعد التوبة كذا في شرح الجمع للحقايق واعتبر في حلية بعض

ينعقد اذا قاله

شرح المتن بان المقصود من الشهود اما التبريد فقط او الاثبات عند الاحتياج
او كلاهما معا والاولى لان لا يشترط لظنة والذكره اصلا والتكليف والاطلاق في
نكاح المسلمين والاشياء والتابع جليل عند عدم الاعتقاد بشهادة المدعيين فالظاهر في قول
الشافعي وقيل كلامه وموان شرار الهداية صرحوا بان الولاية المتعدية ليست بواجبة
في الشهادة التي شرطت لان عقاد النكاح ولا يجب الولاية لادائها بل الواجب هو الولاية
العاصرة اخذ الولاية على نفسه ١٦ مسلمة محل اصل الشهادة وبان لا يشترط هذا المقطع
امرا للامام كالشروط اصل الشهادة ومنه الولاية ليست بموجودة في العبد والعبي فلا
يعتبر شهادتهما ولا يعظم لغيره بسبب جفوة الكفار وحاجة من النسوان فقط ولذا ذكر
لا يعتبر شهادتهما ايضا وان كانت الولاية المذكورة موجودة فيهما وصرح به في
العناية واما الحدود والعقوبات فالولاية المذكورة موجودة فيهما والظاهر هو التعليل
ايضا كما صرح به فيعتبر شهادتهما ملائمة للاعتراض المذكورة ولا يكون قول الشافعي
اظهر من لا يخفى فلتأمل **قوله** واثبت الزوجين من ائمة اهل البيت لا اهل الزوجين
والآخر للآخر وكذا فيهما لهما بان وقعت الفرقة بين الزوجين ثم تزوجا خصصه ابنهما ولا
يقبل في الاول شهادة ابن اهل الزوجين له وشهادة ابن الآخر كذا في الاخر وفي الثانية
لا يقبل شهادتهما مطلقا كذا قالوا فاعلم بهذا ينبغي للمصنف ان يقول لكن لا يقبل الشهادة
للعرب حتى يشمل جميع الصور بلوط العصر كما لا يخفى فندبر **قوله** كما صح كلام مسلم ذميمة
عند ذميين علم من هذا ان فدية مسلمي فكمسوق في كلام المسلمين وينعقد النكاح بين
الذميين بغير شهود خلافا لرواية كذا قالوا وفيه كلام وموانه يجب ان لا يجزئ
عندنا في يوسف ومحمد ايضا لانها لم يصرها في احكامنا في المعاملات وهذا كما صح
به في الكتب فلتأمل **قوله** ينتقل عبارة الوكيل الى اللب لا يقال لاحاجة للاعتبار
الانتقال لان اللب يصح ان يكون شاهدا في نكاح لاننا نقول ان اللب اذا كان حاضرا
لا يصح ان يكون شاهدا في نكاح امه به لان الوكيل غير معية وكان اللب هو المزوج
فلا يكون المزوج شاهدا بهذا فلو لب بالفرق بين مسئلة وبين ما اذا وكل حلال فيزوج

عبد البائع فزوج به بشان رجل والعبد حاضر فانه لا يجوز مع امكان جعل العبد مكنتا
للعقد والوكيل مع الرجل شاهدين كما لو مكنتا الموالي عقد تزوج العبد عند حفرة العبد
مع رجل آخر فانه يجوز واجيب بان العبد لم يكن موكلا حتى ينتقل مكنتا الوكيل اليه
ويبقى شاهدا في الوكيل على حاله من وجب خلاف ما اذا مكنت الموالي حفرة العبد منكر
يجعل مكنتا للنكاح ينتقل الموالي شاهدا فيكون النكاح حفرة شاهدين لا حال الموالي
لنكاح الوكيل عن العبد كيف ينتقل مكنتا اياه لان العبد كما كان له كان عنده الوكيل
بجمله ما اذا كان العبد غائبا لعدم امكانه مكنتا لان الشيء انما يقدر ان لا يتقوى
تحقيقا كذا في العناية وقيل كلامه وموانه اذا جعل عنده الوكيل يكون العقد له
لا يتم الفرق المذكورة والظاهر ان يبقى كونه المقتضى موكلا لا ينافي في ذلك لجعل كما لا يخفى
فليس كذلك **قوله** وبعبارة المحصر هذا والوكيل اهل والاحصر من ذكر وكبير لظاهر
شاهد كولي البالغة الحاضرة وذكر الزملي انه اذا وقع النكاح بين الزوجين
في هذه المسائل فله مكنتان يشهد بهما في شهادته اذا لم يذكر انه عقده بغير
منه امارة بعقد صحيح وان بين لا يقبل لان شهادته على فعل نفسه وحرم
على امره اصله من الام والحد لقوله مع حرمت عليكم امهاتكم ولطيات امهاتكم لقوله
اذ الام معني الماصلة كما اكتب واما القرى مكة او ثبت حرمة الطهارة لا لا
او بدلالة النص كما لا يخفى **قوله** ومكة هذا اذا صدق الرجل انها مسنة شهوة
وان كذبها وكان اكثر رآه انها لم يثبت شهوة لاحرم عاين امهات وبناتها ولو
مستأطائل ان وصل حوزة البدن له يثبت الحرمة والافلا ولو مستأطائل
لا يوجب الصحيح لانه يبين بالانزال انه غير داع على الوطئ كذا في شرح اني المكنة
قوله ومنقطع لا فوجها الداخل بشهوة وكذا نظر المرأة الى ذكر الرجل وانما قد
بالداخل لانه لو نظر له فوجها وهي قايمة لا يثبت الحرمة وكذا لو لاطها بموراها فوجها
من وراء الزجاج يثبت الحرمة ولو رآه في مراكب لا يثبت والتبيين وجود الشهوة
من احد ما يكفي **قوله** ويزداد انت لايغني ان كان شاها وان كان شحا او غنيا قد ان ترك

قلبه او يزاد حركه ولا يعرف ذلك الا بقوله **قوله** والجمع بين الاثنين كما قال لان
بينهما رجا يفرض وصلها بمجم قطعها والجمع بينهما قطعته الوهم اذا المعاداة مقتادة
بين الطرفين **قوله** اسمها وضعت وكذا في سائر اقسام الشرط ان لا يتصور حوار
تزوج احدهما بالآخرى على كل التقادير حتى لو جاز بينهما على تقدير المرأة وليت
زوجها او امرأة ابنتها فلو قدرت المرأة ذكرا وامرأة ابنتها ذكرا حازله الزوج جاز
الجمع بينهما كما صرح به **قوله** هذا ينبغي ان يكون مراد صاحب المداية من قوله احدهما وفي
قوله والجمع بين امرأتين ان كانت احدهما رجل لم يحل ان يتزوج بالآخرى احدهما
على الاطلاق والاطلاق ونقطة احدهما لا يهاهما منها كغير موقع كل واحدة منهما
نقص عليه في شئ الحقا صفة في الوفاة والكثرة فليست مثل هذا وقد ذكر في الجوامع والزيارات
ان الجمع بين الامه وسيدتها جاز لان المراد من قوله الجمع ان يكون مؤنثه ومنه قوله مؤنثه
يزول بزوال تلك العين وصرح في الغنية بعدم جواز الجمع بينهما والطاهر انه رواية اخرى
قوله هو النكاح لان نفس النكاح ليس على قاطع صا كالموطي عند ثبوت حكمه وهو
حل الوطى وحكم النكاح ينشأ بعد النكاح في حال وجوده ليس على قاطع فيكون له في محله
ثم يصير المنكوحه موطوءة فلا يطاق الاخرى كسلا يصير جامعا بينهما كذا في النهاية اكثر
الشرح وفي كلامه ومما اذا ثبت حل الوطى وكون النكاح قاطعا مقام الوطى بعد
وجود النكاح ينبغي ان لا يقع منكر حكم الامه للزوج بالجمع بينهما وطئا ولكن ان يمارس
الجمع يلزم من وجوب صحة النكاح كوجوده في محله وهذا لا يقع بحجة كما لا يخفى فتدبر ووقعه بعض
الشرع في تعليق صحة النكاح ان النكاح انما يكون وطئا حكما عند ثبوت حكمه اعني حل
الوطى ومما لا محل للوطى وقب كلامه على هذا لا يوجد مقتضى حرمته وطى الامه
الموطوءة كما لا يخفى فليست مثل **قوله** فرق بينه وبينها لانه لا وجه الى تنقيح كلاهما اذ
الجمع محرم بالنص ولا الى تنقيح نكاح احدهما غير معين لانه لا فائدة فيه للزوج لانه لا يقدر
على وطى واحدة منهما لانه تصادف المعينة ولا حل في المعينة ولانه كل واحدة معلقة
لاذات فعل ولا مطلقه ومصدرهما ولان لفظهما بعينه اذ ليس احدهما باولاهما

حاشي

فتعين التفرق **قوله** فوجب المصنف المهر هذا اذا كان مهرهما متساويين وسواء
في العقد واما اذا كانا مختلفين فعرضي لكل واحد منهما ما يرضى من مهرها كذا ذكره في التلخيص
وفي التبيين ايضا كذا ومما قاله في الكافي والكفاية وسواء لهما الاول من
نصفي المهرين لان فيه يقينا وان لم يكن مستح في العقد بحسب متعة واحدة لهما
فتدبر وايضا هذا اذا كان التفرق قبل الدخول بواحدة منهما واما اذا كانت الفرقة
بعد الدخول بواحدة منهما جاز لمهر كل واحد منهما ما يرضى من مهرها وكذا ذكره في التلخيص
في الجمع بين الاثنين فهو الحكم في الجمع بين سائر المحارم ايضا ثم اعلم ان نصف المهر انما يجب
لها لو لاعت كل واحدة منهما انهما من الاولى ولا يثبت لهما اما اذا قالوا لا ندرى ان
النكاحين اول لعضي لهما يثبت ما لم يصطلي على احد نصف المهر لان الحق وجب بحسبه
فلا بد من الدعوى او الاصطلاح بنصف لهما واما اذا برهنست كل واحدة على السبق فله
نصف مهر بينهما بالاتفاق وفي رواية كتاب النكاح وموطاه الدواية عن ابنه يوسف
انه كشي عليه لان المعض لهما محموله وجماله المعض له يمنع القضاء وعن محمد بن ابي
مهران كاشا بينهما لانه مفرقة نكاح احدهما والنكاح الصحيح وجب كمال المهر كذا في الكافي
وفي كلامه وسواء النكاح الصحيح نايب كمال المهر اذ ادخل بها او مات قبل التفرق والكل
فيما قبل الدخول كما صرح به فيه وذلك وجب نصف المهر بينهما اذ كمال المهر في صفة الاصطلاح
او الدعوى بلائيه فالاول ان يعلم بان كل واحدة منهما لما برهنست استحق نصف
المهر فلزمه كمال المهر بينهما نصفين فليست مثل **قوله** ومما لا يخفى ان الكواكب
ولا كتاب لهم كذا في اكثر شروح الهداية وحيث ان الكافي يمكنه وهذا الاصطلاح في غير
انه وقع عند حذو حبيبه 2 انهم قوم من النصارى يعرفون الذمير ويعطون بعض الكواكب
كتعظيم القبلة ومما جعلوا تعظيم بعض الكواكب عبادة منهم لهما فكانوا كعبدة الاوثان
والظاهر المعروف من هذا ان يكون لهم كتاب عندهما ايضا فيبينهما حاله والاقرب في
الشرح كما لا يخفى فليست مثل **قوله** وفي خلاف الشافعي في نكاح الكناينة بقرينة
قوله بناء على ان التحفيس ايج وايضا خلاف في نكاح المحرم والمحرمة له قوله يوم لا ينكح المحرم

العزم

ولا ينكح ولنا ما روي انه عزم تزويج يمينته وهو **قوله** ولو مع طول المرأة وفي
 هذا في المرأة واما العبد فلا يعتد به في حق الطلاق بل له ان ينكح مرة واحدة وان ينكح الامة
 على المرأة عنده وخذنا لا يجوز وكذا العبدان ينكح امينين وليس له ان ينكح **قوله**
 ان ينكح امته وطهرها لانها ليست بغير اش لمولاها واعلم ان في استحباب الاستبراء
 عندنا حنفية **قوله** وخذنا في يوسف لا يجوز وخذنا في سحابة لا يجوز لانها ليست بغير اش لمولاها واعلم ان في استحباب الاستبراء
 الاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا بخلاف الشراء لانه كمنع من الشغل كذا في الهداية وقيل لا خلاف
 بل سمي عزم جميعا **قوله** والمسيح اياها لانه يبدل عقد المصونة لعدم صحة الاخرى وقالوا لها
 خطها مثلها مقابلتها بها فان قيل فكيف منعت ان ينكحها في حنفية **قوله** عن جمع لافي السبع فنه
 ومدره صنف في فنه لا بكل الشئ قلت ان الذي وصل في العقد فاحتمل له الطهارة
 كذا في الحنفية فانما لم يدخل اصلا فلم يعتد به لانه لا يقع على هذا ينبغي ان يصح السبع فنه
 كذا في حنفية عندنا حنفية **قوله** اذا جمع بينه وبين حر لان طهرها لا يدخل اصلا فلا حصه له ولا مهر لها
 لا يصح عنده اصلا لاننا نقول ان السبع يفسد بالشروط العامة بخلاف النكاح فبقوله في شروط
 كذا في حنفية واما قبول الطهر فلهذا ومنه فلا يصح السبع فضلا عن ان يكون كذا في حنفية
 فتدبر **قوله** لانكاح امته وسببه لان نكاح النعمة ثابت للمولى قبل النكاح فيؤدي الى ائبنت
 النكاح ونكاح المرأة عجز ما يفضي الى الجمع بين المشافيين لانها ما كملت له فلو صح النكاح
 لصار المملوك مملوكا والمالك مملوكا كذا قالوا واعتزض عليه بان هذا مناف لما هو في حنفية
 الاستبراء من ان لا يشرى امته تزويجا احصيا طاهرا وكذا **قوله** ان المصودر من نكاح الزوج مع شورت
 الاحكام كما انهم من كلامهم فلا ينافي مع هذا في حنفية للاعتناء به مع عدم ثبوت الاحكام كما لا يخفى فتدبر
قوله وحاصل من سبب ومن ان حنفية حنفية النكاح ولا مطوعة حتى يقع حملها كالمهر من الزنا
 رواها ابو يوسف وعنه واحتد الطحاوي والمنع رواية محمد واعتد الكوفي وسواله المعتبر عليه
 كذا ذكر الزبلي **قوله** لان حملها ثابت بالنسب فيه كلام وهو ان قوله لانه سبه ان ولد لها
 لا يناسب هذا الكلام كما لا يخفى الا ان يدعى الميثاق بحسب الظاهر وكذا في حنفية النكاح فلتأمل
قوله فليفرق توهم اقتضاها الحكم منها كلام وموان الانسب ان يقال وان حملت من غير انكاح

حصة

حرمة نكاح الامة التي ادعى المولى ولد لها الذي بطنها والتفرد المدة لا يستلزم لها انكاحا ولا يمكن
 ان يقال يثبت النسب قبل الولادة بحجج الاقرار من بعد الجبل كما صرح به في الهداية وغيره كذا في
 ثبوت النسب عند دخل الصفة المذكورة وحاصل يثبت نسب حملها كمنه لا يخفى فغير الشارح
 وقول المصنف ولو لم يمس امه ولد له وقول صاحب الهداية والكافي لانها من اش لمولاها ويثبت نسب
 ولد لها منه من غير حق لا يلام منذ وان امكن التوقيف بتكليف بعيد فليست **قوله**
 باعتبار ثبوت نسب حملها لان الحمل تابع للحمل والمهر ليس الضعيف تابع في طهره ايضا فتأكد
 لوجود المانعين واما اذا لم يكن ام الولد حاملا من زوج لا جاز التزوج لعدم تأكد المانع
قوله صفة المنة ان يقول الزوج وروي الحسن **قوله** حنفية **قوله** انما اذا وقتنا وقتنا لا يشران
 لا ذكر غالبا يصح لانه لا يبعد معنى كانه وجها لموتها او لموت كذا في الكافي واذا تزوجها
 على ان يظن بها بعد عشرة ايام او نحوها يصح النكاح ويبطل الشرط كذا في النهاية **باب**
الوكلاء والكنوف اي للمولى الاحتراض بغيره اذا لم يملك الزوج واما اذا ولدت
 فليست لياحق الفسخ كيلا يضيع الولد عن يديها هذا هو المشهور وتعلق في النهاية عن
 المبسوط انه اذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف المولى بغير فسكت حتى ولدت
 اولاد ثم بدله ان يحاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما لان الكسوت انما جعل رضا في حق
 النكاح في البكر بخلاف العانس **قوله** مروي الحسن **قوله** ان حنفية لا يعقد موقفا الا ويلي
 ان يقول ومن محمد كما قال عن انه يوسف لان قوله لا يوسف ومحمد احر اقوال حنفية كما هو
 فلتأمل **قوله** اي قال الزوج للبكر البالغة ايا وانا فبكر البكر بالغة لانها اذا كانت صغيرة
 وزوجها المولى ثم ادركت وادعت رد النكاح حين بلغت فبكرها الزوج كان القول **قوله**
 لان عقد المولى نافذ عليها والظاهر بقاءه وهي تدعى الفسخ تريد ابطاله فلا يقبل قولها الا
 وذلك امام التمسك لشيئتهما اذا اقاما البينة فيبسترها او **قوله** يثبت لها الخيار فان لم تعلم
 يثبت لها الخيار سواء كانت بكر او شيبا ويثبت له امر الخلع ان علم به وان لم يعلم لا يفسخ
 خياره حتى يعلم به وان كان العلم بعد الخلع صرح به في الكافي **قوله** ولا ينبغي ان يترك رد الفسخ
 البكر عليه سلامه فكل كلام وموان عدم تركهم حتى بان يتلف الاوليا بالعلم لا يغير عدم

انه لا ينفذ كذا في الكافي وتوقع في الهداية عن ابي
 وابن قولهم وعند محمد
 هذا هو فان الكلام في احكام البكر البالغة في قوله في الفسخ
 والوكلاء والكنوف والصفحة اه وويل عليه قوله في النكاح
 فلتأمل قالوا ان يترك فبكرها الزوج كان القول
 وهو انما كانه فليست له

مفهوم قيمة المولية كما لا يخفى فلتستأنس **قوله** او دلالة لا يخفى انه يمكن ان يعطف على الغطاء
لا على لفظ من فلان وما قبله من ان التزويج لا يستقيم بين الرضى ودلالة بل يستقيم بين
صرح الرضى ودلالة فالاولى تقديم لفظ الصريح على الرضى فتدبر **قوله** ولا يقيماها من
الحمل لان خيار البلوغ ما ثبت بانبات الزوج بل يثبت بعدم الرضى لتوهم الظاهر وما ثبت
بعدم الرضى يبطل بالرضى لوجود منافية فان الشيء لا يثبت مع منافية غير ان سكوت
البكر ضارون سكوت الغلام والنسبة فيبطل خيارا محذورا وسكوت القمام ويستد
خيارها الى ما وراء الحمل **قوله** الفسخ من بطل فيه كرامة الى ان الفرقة خيار البلوغ
وخيار العتق ليس بطلا ولا يفسخ لانه يصح من الاثني ولا طلاق ايها الخلاف المحيية
لان الزوج ملكها وسواها لطلاق والتمرة تظهر في شئين الاول عدم وجود نفقة المهر
المستوفى قبل الدخول وانما بعد الدخول فالعاجب هو المهر المستوفى لانه يستوفى بعد صحيح
المهر وانما الفسخ لا يظهر في المستوفى وانما ملك الزوج بتطبيقات ثلث ان يخرج بعد ما
لا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فكيف يصح صله فسخا لانا نقول المراد عدم الاحتياط بعد التمام
والزوم لا بعد مجرد الصحة كما لا يخفى **قوله** وان ملك احد هما قبل التزويج اه لان النكاح
صحيح والمكسبة ثابتة فاذا ملك احد هما فقد انتهى النكاح سواء ملك قبل البلوغ او بعده
لان الفرقة بينهما لا يقع الا بفسخ الفسخ فيتوارثان وجب المهر كله وان ملك قبل الدخول
كما ذكره الرمي في وفي الحيط وان ملك احد هما قبل التزويج ورثته الا في قيام الزوجية ومنه
فرقة بغير طلاق ولا مهر عليه ان لم يدخل بها وان كان دخل فلها المهر المسمي وبينهما خالفة
ظاهرة والا فرب ما ذكره الزيلعي **قوله** كما لا يخفى فلتستأنس اي ذكره في صلبه لا وسطه اثني فكل كلام
وسوانهم مدحها بان المراد بالعصبة نفسه هي بناتها من النسبية والسببية وان
مولا العتاقه مستعدهم على الامم ويسوى فيه الذكر والانثى ومنه التفسير لا يتناول الاثني المقتضية
كما لا يخفى الا ان يقال مراده تفسير النسبية كما يشير اليه عدم فرضه مولا العتاقه في تفصيل
العصبة لكن لا وجه لعدم الفرض ببيان حال مولا العتاقه مع انه مما ينبغي ان يذكر كمالا
نحو فلتستأنس **قوله** ثم مولا الموالاة ذكره في الكاف ان مولا الموالاة ولاية تزويج الصغيرة

كزوي الارحام اذ لم يوجد المقدم عليه عند حذنه فينفقه **قوله** وللمهر ان ابا يوسف
معه وحده لا تزويج لغيره العصبة بل ولاية التزويج للفقير عند عدم وجود
وقد كلامه وسوان وجود الموالاة بين الاجنب وبين الصغيرة والصغيرة على نظر
الا ان يقال لا يجب ان يكون الموالاة طارئة بل تحقق بينهما الموالاة بمسألة اب
الصغيرة والصغيرة كما لا يخفى فلتستأنس وايضا قال في الهداية والاشهر ان ابا يوسف
مع محمد الا ان يقال قول المحقق لا يقتضي الاشهرية لكنه بعيد فلتستأنس **قوله** ثم قاض
في مشهوره وذكره في كتابه الى ان ولاية القاضي انما هي بطريق النيابة على الحاكم
لانه يعطى مشورة فيكون ولايته بطريق الاولة فلا حاجة الى ذكر ما منتهى كما
وقعه في سائر الكتب وقوله صلب العتاقه ثم السلطان ثم القاضي لا يخفى عن كونه لان جاز
السلسلة لتتعلق الولاية لكل واحد منهم على الترتيب لا بطريق النيابة والامر بين القاضي
والسلطان ليس كذلك فلا وجه لعطفه عليه بتم كما لا يخفى فلتستأنس **قوله** ومنه السفر عند جمع
من المتأخرين وعليه الفتوى كما ذكره الزيلعي **قوله** فليس يفسخ كفو البنت صحابا وقبيلة
كلامه وسوان بنت الصبا لا تحل ان تكون فاسقة فيكون كفوا كما صرحوا به والاولى
ما في الجمع وسوان الفسوق ليس كفوا للصاغة الا ان يقال ان الغالب ان بنت الصاغة
صاغة وكلام المصنف بناء على الغالب ويراد الصغيرة لكنه بعيد فلتستأنس ومنه كونه
اذا كان الفسوق محترقا معظما عند الثمن كاعوان السلطان يكون كفوا لبنات الثمن
وان كان مستحقا لا يكون كفوا وقيل وعليه الفتوى **قوله** عن المحلل والنفقة المراد
بالنفقة ان يكتب كل يوم مقدار ما ينفع عليها كذا في الكافي وقيل نفقة سنة ومثل نفقة
سنة اشهر وفي الذخيرة ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجاه فهو كفو وان لم ينفق
على النفقة **قوله** هو الصحيح اقران عن ظاهر الرواية عن النبي حنفية ومحمد لان في المسئلة
روايتين عنهما اقدمهما عدم الاعتبار بحال وموطاه الرواية والافضل للاعتبار وهو
غير ظاهر الرواية كما هو المفهوم من الهداية وصريح بطل الكافي فاقوع في غير هذا الشيخ
من شروح المتن ان ما ذكره مذموم اي بوجه قوله وهو الصحيح انه اراد عن قول الزيلعي

الزوج لا يحل له ان يتزوجها بعد النكاح ما فيه من طلب الموضوع فزمنه اخر برضاها لانه ليس فيه من
قوله ولزم من مثلها في الجميع لا ولو تزوج امته من عبده بغير من جاز ولا من اياها لانه
لو وجب وجب للمولا لا يستوجب على عبده وينا وتبيل جاز فقام سقط لتعذر ايقانه على
العبد حقا للمولى كذا في الحيط ولان الله ينبغي ان يكون كلام المتن على القبول فليست على
المتن في وجه لا يحل في الموت قبل الدخول اذ لم يذكر المهر او نفقته او غيرها من الاعمال
على انه يحل في الدخول ودليله ان المهر ضالصة حتمها فيمكن من نفقة ابتداء كما يمكن من بقائه
انتهاء كذا في الهداية والكافي ومثل كلامه وهو ان الدليل المذكور لا ينافي مع ان
واكثر احواله لانه يدر على عدم الوجوب بالدخول ايضا كما هو قول بعض اهل الجاه فليست على
قوله وخياره الحقير هذا الخ وفيها كلام وهو انهم قد صرحوا بان تزوجها على
خبرته حر اخر لا يجب من المثل بل كالمزنية مع انها غير مال متقوم كما نقل النفا ولا يصح
الحكم بقوله وبني غير مال متقوم كما لا يخفى فليست على **قوله** وعند ذكره عن غيرها وادبر
يعتبر حالها وهو المثلث بالغة كذا ذكره الزلق في **قوله** او ملك منها زوجا كذا في جميع
المتون والشرع لكن الظاهر ان المسئلة على حالها في موزنها ايضا كما صرح به بعض
الكتب في **قوله** وعندنا يوسف في هذا قوله الاول كما صرح به في الهداية وغيره فالاو
ان يقول ومن لا يوسف كمالا يخفى **قوله** وما نريد على المهر كسقط بالطلاق ولا ينصف
لان التنصيف يختص بالمعروض عند العقد وفيه ايضا خلافا في يوسف كما صرح به
في الكافي وهذا اذا لم يكن الزيادة في ضمن العقد وان كان في ضمنه كما اذا تزوجها على الفسخ
بعد ما تزوجها على الف لم يقع الزيادة عندنا صفة ومجرد ما كان لان العقد كان
لما لم يثبت ما في ضمنه وسواء الزيادة وعندنا يوسف في وجه لانها قد يكون بين تزوج
النكاح وزيادة المهر في نظر الجدي لان النكاح الاول لا يفسخ بآلت فيثبت الزيادة
حلالا على الصحيح كذا في الحيط وقد ذكرنا في الكافي اطلاقه على من فلتا مل وهو ما كلام
آخر وهو انهم قد صرحوا بان البيع المهر بانها لو انتفعا على الفسخ او الفسخ
جاءت انعقد بهما على انه بعد عقد ما بالفسخ انما كان عندنا صفة عندنا فلا بد له

والمولى
يخفى

لم يثبت

علم

والف

حنيفة واني يوسف على ما ذكر في الحيط والمحمد على ما ذكر في الكافي من الفرق بين المسئلة
كما لا يخفى ولما نقل على الروايتين عن كل منهما وذكرنا صدر هذه موضع والآخر في آخر
بعيد فليست على واعلم ان المذكور من هذه الكتب في الهداية والكافي وغيره ما يملك
حال ما زاد الفرق على المهر كمالا يخفى على المتأمل فيها واما الزيادة التي ليست على
فيها تنصيف وهو ان كانت مستقلة وصدرت في بد ثا بعد القبض لا تنصف الزيادة
لعدم فرضها وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت عندنا صفة واني يوسف في
وعند محمد وزفر بنصف الاصل والزيادة لانها قائمة بالاصل في نظر التنصيف فيها
بغض الاصل تحل في الزيادة المنفصلة كالولد فانها تمنع تنصيف الاصل اجمالا لانها
صارت اصلا بنفسها فلا تتبع غيرها ولها ان التنصيف يثبت في المهر وفي العقد
والزيادة لم يكن مفروضة عند العقد فلا ينصف وتنصيف الاصل بدونها لا يمكن فامتنع
اصلا وان صدرت قبل القبض في بد الزوجة ينصف اجمالا سواء كانت متصلة
او منفصلة لانه في القبض شبهة العقد فكان المفروض عند مفروض عند العقد فظهر
الفرق بين الحادثة قبله والحادثة بعده كذا في الكافي والحيط وهو ما كلامه وهو ان القول
بان التنصيف ثابت في المفروض عند العقد قولنا في صفة ومحمد في وعندنا يوسف في
يثبت في المفروض بعد العقد ايضا كما صرحوا به ونقل انفا فلا يتم الدليل والفرق المذكور ان
يخرج عن طرفة كمالا يخفى ولا بد له من الفرق بين مسئلة الزيادة المنفصلة للحادثة بعد القبض
وبين مسئلة ما زاد الزوج كمالا يخفى ايضا الا ان يكون عنده واثبات لكنه لا سقط الكتب
فتدبر ايضا ان فرق في حنيفة بين الزيادة للحادثة قبل القبض وبين ما زاده
الزوج بالتنصيف في الاولى وسقوطه في الثانية بالطلاق قبل الوصل لا يخفى
لانها ليس بمهر ومفروض عند العقد وتبر دليلا كاشفة العقد لما فرق بينهما كمالا يخفى
ونقيض مسئلة ما زاد الزوج بالزيادة بعد القبض بعبد لا يخفى ولا ينافي اليه في
الكتب فليست على ويعلم ان نقلنا ان ما وقع في شرح ابن المكي من تنصيف مثل الكتاب
بقبض المهر الزيادة المنفصلة بناء على ظاهره انما هي مسئلة الزيادة التي ذكرنا في التنصيف

انه

البيع

قيام كما لا يخفى فندبر **قوله** كرض منع الوطء اما لعدم الافتدال للحقوق الضررية وذكره الكفا
والقبيين ان هذا قد يرد في مرضها وامان مرضه فمخرج مطلقا طقة ضررا ولا لانه لا يورى من
تلك عادة وهو الصحيح بحيث لا يكون موهما عاقلا وان كان اعمى او نائما لان الاعى بحس
والنايم يستيقظ وسهنا كلام وسوانه ذكر الزمان ان الجوارح مطلقا لا تمنع صحة الطلوق
وذكره جوامع الفقه ان جارية تمنع صحة الطلوق خلاف جارية ولا يخفى انه يعلم منها ان
الثالث لما قل لبس مانع الا ان يكون ذكر رواية اخرى وقد يقال يعلم مما ذكره الزمخري
من ان كلب المرأة يمنع صحة الطلوق وطلب الزوج لا يمنعها ان عدم اطلاع ثالث عاقل لا يكفي وقد
ان ملأ الذميرة منع صحة الطلوق وكلام الشارح منع الطلوق وبينهما فارق بين كماله فليتأمل
قوله فربما تان يستحق لها المتعة وذكره بعض مشكالات الفقه في انها ليست محبة
فيها لان المتعة خلف عن المهر فلا يجامعها ولا ينفقها منه **قوله** وطلقت قبل الوطء وكذا العتق
لان الفسخ امر على غير ما هو عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلا او موزونا لعدم ثبوتها
قوله ثم طلقها قبل الوطء لاجل اوفى العكس يرجع عليها بنصف الصداق وسوق زفره كذا في
الهداية والكفا وذكره في الجامع البراني انها ان وهبت قبل القبض لا يرجع بلا مهر وبعد
القبض فيه خلاف وقد لا يخفى على من بينه وبينها من الخلف الطاهرة الا ان يحجر على اهلها المهر والشر
لكنه بعيد منها فليتأمل **قوله** وقد حصل فلا يبل بالاختلاف السبب فيمنع له اختلاف العين ولهذا
قالوا وقال لطلوع مسبت الى جاريته فقال المولى لا بد من زوجتها لا يجر لها وطءا وان انفقا
على حلة فكان القيلس ان يرجع بنصف لان قلت انما لم يجل لانه لم يثبت ما ادعاه واحد منهما
لانها لا تخر وعدم طهر **قوله** فغدره الشرط الاول صحيح دون الثاني والوقوف بين يديها وبين
ما اذا تزوجها على العتق ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة فان شرطان صحيحان بالانفا
لانه لا حظ في التسمية الثانية في المسئلة الاثنا فيه لان المرأة على صفة واحدة فيجب او جميلة
لكن الزوج لا يعرف وجهه لا يوجب الخطر بخلاف الخلاف لانه لا يدري ان الزوج يخرجها ام لا كما في
الكفا وبعض الشروح وقيل كلام وسوانه منع من با اذا تزوجها على انها كانت حرة
الاصل فعلى الغير ان كانت مولاة فعلى الف ان تزوجها على العتق ان كانت له امرأة وعلى الزان

مطلقا

في

عن حصول المقصود كما اذا باع بغير ثمن
وقبض المشتري المبيع ثم وهبه للمنافع لا يضمن
لحصول المقصود فان كل اختلاف السبب

الكفا

ان لم يكن له امرأة لانه لا يحاطر فيها ولكنه لا يعرف لخال مع انها خلا فميتان ايضا كما هو جوابه
فليتأمل **قوله** فنصف الاخرى اى اذا الواجب في مثله المتعة لان هذه التسمية كالتسمية
ونصف الاخرى بزيادة عادة فوجب لاحترافه بالزيادة لو زادت متعة مثلهما على
نصفه كان لها ذلك كذا في الكفا **قوله** وصح امرها فليس ونوب سره من هذا اذا ذكر
النوب الموصوف مطلقا اما اذا عان ثم اتي العتية لا يحجر المرأة على اخذها وكذا اذا ذكر
مضا فلا انف بانه قال ترفضك على كذا ليس له ان يعطي العتية لان الاضافة كما لاشارة
وصح هذا المحيط واعلم انه لم يذكر في الكتب المشهورة ان الحكم ما اذا ادين وصف
المرءى من غير من الا انواع لكن المفهوم منها كونه مثل حكم النوب المهر والى الموصوف
كما لا يخفى على المتأمل فيها **قوله** وان خلا اى لا يجب المهر بعد الطلوق الصحيح لانه لا يثبت
بها التمكن فصار طلوق الحاضر ومنه معنى قولهم طلوق الصحيح في النكاح الصلح كاطلوق
العكس في النكاح الصحيح **قوله** فان وطئ فمهر المثل لا مرد على ما سمي ذكره الغنابه ان
المعبر الطلوع في القبل حتى يصير تنفيا للعقد وعليه وسهنا كلام وسوانه ينبغي ان
يدكر وجوب العدة عليها كما ذكره سائر المتون فليتأمل واعلم انه اذا ولىها في العقد المثل
مدار فضليه مهر واحد وكذا لو وطئ مكانه او جارية ابنة مدعى المثل وطئ الا ان جارية ابنة
بشروط يجب لكونه مهر لان بشبهة الملك غير ثابتة فصار مهر وطئ ملك العين ولو وطئ احد
الشريكين الحاضرة المشتركة فعليه لكونه وطئ نصف مهر لانه ليست بشبهة الملك والنصف
الذكر شريكه **قوله** تعرف وقت النكاح وسويعيد لان النكاح تنقيل من يد الى اليد
ولذا لا يثبت حرمة المصاهرة في مجرد العقد بدون الوطء او للمكس التقبيل وانما اقيم
مقام الوطئ في الصحيح لكونه داعيا اليه شرعا والصلح ليس كذلك ولا عام مقامه اصلا
قوله اى يثبت مهر من مثله اى قيمته كلام وسوانه الظاهر من بعد بل الفصل اعني ثبت في قوله
ومهر مثلها فلو لم يكرر لان يثبت المهر المثل وجوبه فوعلم من قوله سابقا فمهر المثل
كما لا يخفى والاولى ان يمار قوله ومهر مثلها مبتدأ مرداد به المعنى الشرعى ومهر مثلها فمهر
من زانه المعنى اللغوي فيتم البيان بلا غبار فليتأمل **قوله** على تعدد المنع لان المنع لا يجر

حتى

منع حتى فلا يكون ناشئة ظاهرا فوجب النفقة عند ذلك **قوله** بضرها وانما قيد بالرضا
لانها لو كانت مكرهة او مكنونة فاما الامتناع اتفاقا **قوله** مسلم البعض لا يوجب
تسليم الباقي كما لو سلم البائع بعض المبيع الى المشتري لا يسقط حقه في قبض ما بقي
وبينا انه انما يمنع الوطى الناشئة وذكر مقابله بالمهر لان كل رجل يسلط على البضع المحرم
فلا يحسن اصلا من شئ من معاملته اظهر لطيفه وانما صار ما كذا بالوطى لانه لا يملك
ما وراء مجهول لا يصلح من احوال المعلوم فلا يمكن اعتباره جميعا للتزوج والانتقام فاذا
صار شئ منه معلوما كان احوالا وكانت ممنوعة عن تسليم ما يقابل به البدر لا منزه
كما ان كل كذا في جميع الكتب المعتمدة وفيه كلام وسواء في كل حال الرقيق ان الامانة
لو تزوجت بغير اذن مولاه فوطئها الزوج ثم خفت من بيع الكاظم وكسوف المهر كله للمولى فلو كان
المهر مقابلا لجميع الوطيات لكان المهر من المولى والامانة اذا وطئت بعد العتق ايضا كما لا يخفى
الا ان قال ان المهر يملك بالوطى الا ان يكون كله ملكا للمولى قبل ختنها فلا يملك في
الجميع الوطيات لانه ملك الغير لكنه بعيد فليست **قوله** او عدم مجمل مثلها من غيرها
مهرنا كلام وسواء اذا كان المهر زائدا على مهر المثل او ناقصا عنه ولم يبين مقدار
ما يجمل واجل بعينه المتعارفة في مجمل مقدار معين من مهر ذكر المهر كما هو المفهوم من
الكتب في عبات المتن قصور لا يخفى وامله لفظ المختصر فلا فلتا **قوله** ان لم يبين
سواء صح كون البعض محلا والبعض مؤجلا ولم يبين مقدار ما معين او سكت عن
التجديد او التاجيل مطلقا **قوله** قبل قبضه الا ان يترك هذا وذكر قوله والسواء
قبل قوله ولو وطئ او خلع كالاخي فليست **قوله** ادا لم يبين مقدار المهر والمجمل الاول
ان يقول اذا لم يتعرض بالتجديد والتاجيل اصلا كما سبق اننا وسواء المفهوم من الكتب فتدبر
قوله لان المهر من البضع احوال انه لم يوجد ما يدبر على سقوطه جميع المطالبات من مهر المهر
كما في صيغة تاجيل الكحل **قوله** ولا الواجب كله وعن ثمة يوسف رجا لها ان يقع نفسها اذا كان كله
مؤجلا ايضا وقال الصدوق شهيد هذا احسن وفيه نفي كذا بعض الشيوخ **قوله** وبه افق
الفتية ابو الليث لا يقال هذا محال للنص وهو قوله لو سكتوا من حيث سكتهم فكيف

يفتي به لانا نقول النص بعد عدم الاضرار بدليل سابق الآية وهو قوله ولا نقضا
وفي النقل الى بلد آخر من ظاهر **قوله** لانه لا يخلف في النكاح عند اه فيه كلام وهو
ان عدم الخلف عنده انما هو في دعوى نفس النكاح لا في دعوى المهر كما سيصرح به
في كتاب الدعوى فليست **قوله** وان كان بينهما محال ولا يجب ان يقع في العدة بالخلف
لعدم النكاح لاحدهما وايضا لكل من دعوى خلع كذا في الكحل **قوله** فان خلفا او اقاما
قضى به لا لكن خلفا ويجب ما يدعيه الزوج بسببه وما زاد باعتبار مهر المثل وان اقام البينة
قضى بما يدعيه الزوج وما زاد باعتبار مهر المثل لان البينتين مطلقا للتعاريف كذا في الكحل
وقيل لا فرق بين الصغرى وبين انه يجب ما يدعيه الزوج وما زاد باعتبار مهر المثل
وفائدة الاختلاف يظهر في كون الزوج في حين ابرأ من ابرأه او الدنيا لانه اذا كان المهر
من احدى الماهما كما لا يخفى ومهرنا كلام آخر وسواء اذا اقام البينة سفي ان يقبل بنتها
لانها يثبت الزيادة ولم يشهد لها مهر المثل كالاخي فليست **قوله** فان خلفا كجائز متفرقة
الاولى على فليس ما سبق ان يقول وان خلفا او اقاما البينة كما لا يخفى فتدبر **قوله** فان
نكح دمي دمية الى قوله فلا مهر لها عند خدائه صغرى ودليله اننا امرنا بتركهم وما
يدعون وقال ابو يوسف في حقه للدمية مهر مثلها ان ملك خلفا او دخرها او المتعة
ان طلقها قبل الوطى لولا لان اصل الزمة التزوا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات
وكالية الانعام متحققة لا اتحاد الدار كذا في الهداية وسأب الكتب وفيه كلام وسواء
دليلها ما بعضه من عدم جواز سماعهم باطر وطنة لانه من المعاملات مع جائز احوالا فليست
قوله فاجاب القيمة لا تكون احوالا صغرى لان اخذ القيمة في ذوات القتم كاخذ عينه
لا يقال لشكر هذا بعصب المسلم فنزله الزمي فان الفاصد بعصبه مع انه من عصبه
وملكه والفاسد بعصبه المخصوص بالانقضاء لاننا نقول رد القيمة منكر في العيني ولا يملك
ولا ملكه واما الوضوء ما يصح ملكه فمحال الصانع مبادله لا مكانها خلافا لغيره كالاخي
باب كحل الرقيق والكاف سكتنا وقوعه اكثر المتون
وفي بعض نسخ هذا المتن وقد وقع في نسخة اخرى المتن سكتنا بلك كحل الرقيق والعن ولا يخفى

من الكثرة والاختار وهو ما

ولا يخفى ما فيه وسوان المشعر في العنوان باضافة البلب الى التامع السائل الذي قد
وهي لا توصلح لانه سذكر في البلب مسائل كالحاكم اصاله واصنافها الى اعتبار
التقابل بين الرقيق والعن او جعل من عطف طام على العام فليس **قوله** لا لمصلحة قتلا قبلها
وانما قيل يقتل السيد لان الامة لو قتلت نفسها او قتلها اجنبيا لا سقط امرها اتفاقا كذا في
بعض الشروح وذكر في شرح الترمذي وخاية البيان انها لو قتلت نفسها خفي روائيان
وكذا في ردتها **قوله** لانه يحل بالقتل اخذ الميراث الاستدلال فيرد فبعد عدم تسليم الميراث والا
فهذا الخفي موجود في القتل بعد الوطى ايضا والظاهر ان يجب ان يكون فيه فليست **قوله** في القاتلة
لانا قد سبقنا في كلام وسوان في صورة ان يوصى بثلث جميع مالها باخذ ثلث الميراث كالخفي
الا ان يقال سوا ذلك في ولا يافد حقيقة **قوله** نفذ ولم يخير بينه لا يثبت لها جوار العتق وذكر
لا ينفذ في ثبوت خيار البلوع كما اذا كانت الامثلة نكحت ثم سقطت صغيرة واعلم ان الحكم
المذكور في العبد ايضا كذا في محقق الامة لبناء سلكه الميراث **قوله** وان اعتقت اولادها
فان قيل ينبغي ان يجب الميراث لا يستند الى الاصل كما يزعمون بانه لو لم يظفر
برأى حتى اعتقها قلت حكم الاستناد يظهر فيما لا يختلف حكمه ومنها ما يختلف لان السخي زمان
الثبوت الامة وزمان العقد السيد واذا كان السخي زمان الثبوت للامة من غير استناد سوا ذلك
اي زمان العتق لانه لو استند هذا الاحتجاج الى زمان العقد سيطر هذا الاحتجاج زمان
الثبوت فيبطل الاستناد من حيث يثبت **قوله** يثبت نسبة سماء صدقة الابن ام لا وسوا
اذا كانت الامة في ملك الابن من وقت العلوق الى حين الدخول حتى لو حصلت في غير ملكه او
في ملكه ثم اخرجها الابن عن ملكه ثم اشتراها لم يصح دعوته وشروط اعتنا ان يكون الابن مسلما
حتى لو كان عبدا او كافرا لا يصح دعوته وكذا اذا كان مجنونا ولو افاق ثم ان ولدت لاقدر
من ستة اشهر لا يصح قياسا ويصح استناكنا **قوله** ان كانا قالا **قوله** لئلا يكون الوطى حراما او كلام
وسوان منذ الدليل عن مضمون عدم وجوب العتق فيما اذا وطى الاب جارية ابنه غير مولى له
مع انهم صرحوا بوجوب العتق بل لا يرون ان السيد ان يقال لصيانة الولد عن الرق كما وقع في
سائر الكتب فليست **قوله** وان اسلم الزوج في ملكه ففرق بينهما لان الحر منه ثلث في النكاح

حبس

في فرق خلافا لمسلمين السائلين لان الشهادة ليست شرطا له في حالة البقاء وكذا
العدالة لا ينافيها كالمكتوبة اذا وطئت بشبهة فلا يفرق فيها وكذا لو اسلم احد من فرقها
وبمراجعة احد من اهل القاض لا يفرق عندنا ضيفه وبما افتقروا يفرق بالاجماع **قوله** ولو اظفر
مسلم ان كان احد ابوين مسلما فان قيل كيف يصح هذا التعيم ولا وجود للنكاح المسلم مع كافر
ان كافر كان قلت هذا محمول على حالة العقد بان اسلمت المرأة ولم يوصى بالسلامة **قوله**
بعد حجات ما لو كان في الكفاية وسائر الشروح وفيه كلام وسوان في حركات العداية
وكذا ان اسلم احد من الزوجين او اسلم احد من ابوينه كما لا يخفى فليست **قوله** في القاتلة
وسوا اذا لم يختلف الدار بان كان فيه الابوين والطفلة في دار الاسلام او في دار الحرب او كان
الطفلة في دار الاسلام والوالدة في دار الحرب لانه من اصل دار الاسلام كما وان كان
في دار الحرب والوالدة في دار الاسلام فليس لا يتبعه ولده كذا ما لو **قوله** الا لا يملكها فانها
الميراث كما لا يملكها بالدفن وكذا لو مات احد من قبل التفرق وان كان قبل الدخول **قوله**
لم من حتى يخبر ثلثا فليس لامة سوا كانت مدخولا بها او لا لان الاسلام ليس سببا للفرقة
والعرض مسددا لقصة الولاية فلا بد من الفرقة دفعا للنفاد فافتننا شرط الفرقة وسوم في
الحض وثلثة اشهر ان لم يحضر مقام السبب في كون الفرقة بعض الحيض طلاق وعدمه
اختلافا في المشايخ **قوله** لا بالابن ام وعندنا في السبب الفرقة دون النسيان لان السبب
يقضي صفاء الملك لانه وسويته لم انقطع ملك النكاح ولو وقع النكاح بينهما لا يمنع
الصفاء ولنا ان مصباح النكاح مع نسيان الدارين لا يستلزم فساد المحرم **قوله** بانه اتفاقا
في المسئلة الثانية عندنا للنسيان وعندنا للسبب وفي المسئلة الاولى بانه عندنا للنسيان
ولم يثبت عندنا لعدم السبب **قوله** بانه بلا عتق الا الحامل من الحامل بانه معدوم ومضى عليها
ولا يخفى انه لا حاجة للاعتناء بالاستدلال منقطع كما زعم البعض فليست **قوله** من عاجل فيه
احتراز عن قول الشافعي لان الردة عندنا ان كانت بعد الدخول لا يثبت منه حتى ينفذ ثلثه
قروا وان كانت قبل الدخول يثبت في الحال **قوله** كذا في المشايخ **قوله** قالوا لا يؤثر دونهما
في فساد النكاح فلا يؤمن بتجديد النكاح فثبت هذا البلب ومشاخا والوارد بان النكاح

ای طفل من ندی مخصوص

نمای

سني من حيث العدد وسني من حيث الوقت والسني من حيث العدد وسوان مطلقا واحدة
 في طهر واحد لم يجامعها فيه او شهر واحد فان التقي به ويصير الى ان تنقضي الاجل في حين
 وان لم يكتف بها ووقع الطلاق الثاني في طهر ثان ظاهر من الطهر او شهر ثان والثالث
 في الثالث فسنى حسن ويعلم من هذا ما في عبارة المتن من انفسه لا يخفى فتدبر وذكرها
 ان السني من حيث العدد اتفاق الواحدة في طهر لم يجامعها فيه والترك في انقضاء الاجل والتمسك
 بالعدد مجاز كونه اصل العدد وقيل كلام وسوان فليس لابتناء السني على ذلك
 في الهداية وسائر المتون كما لا يخفى فليست من السني من حيث الوقت ان يخرج الطهر لظلال
 عن الطهر لا يتبع الطلاق وفي الغايد التاجية هذا اذ لم يجامعها في الطهر التي سبقت
 هذا الطهر ولم يطلها فيها ايضا فان كلامنا من خارج الطهر الذي عتبه عن ان يكون محلا
 للطلاق السني ولا يخفى انه ينبغي ان يعيد بعدم الرجعة بعد الطلاق في الحضي فلا يخالف المتن
 وغيره واحتمل انه لا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها في السني من حيث العدد يعني ان
 ما يكون سنينا في احد كما سمي في الآخر ايضا وبالعكس وهذا مراد صاحب الهداية من عدم الفرق
 ولا يخالف بينهما وبين المتن كما توهمه ابن الملك وقال اعلم ان المص فرق بين المدخول بها
 وغير المدخول بها في الطلاق السني من حيث العدد وهو مخالف لما ذكره صاحب الهداية وغيره
 كما لا يخفى فتدبر في السني من حيث الوقت فرق في حق المدخول بها في شرط الوقت وهو الطهر
 اطلاق من الجماع كون الطلاق سنينا وفي غير المدخول بها لا يشترط لو طلقها في حالة الحضي لا يكون
 برحمتها كما ان البدعة صادقة لعدم المدخول بها فالسنة من حيث الوقت يشترط المدخول
 بها خاصة كما صرح به في الهداية والبدعي نوعان بدعي بمعنى يعود الى العدد وبدعي بمعنى
 الوقت **قوله** طلقه لغير المدخول بها ولو لم يرضى ان لم يكن هذا احسن لانه لا تقسم طلاق
 حسن حتى يفضل منها عليه واما تفريق طلقاتها بالسنة الى الزوجات الاو فلو كانت
 ملا ملكه او الكلام في الملك الواحد الذي يقع فيه التطبيق فليست من **قوله** والطاهر فيه
 خلاف محمد بن محمد فان السني عنده واحد لان مدته حملها طهر واحد وقال هي
 لا رجوع الحضي فصار كالايسة لا كما في طهر لانها لا رجوع كذا في الهداية وغيره

لما ان الرغبة صادقة

والظاهر قوله لان وقوع السني بطريق التفريق لا ما بعد الحيض او ما يقوم مقامه والطاهر
 لا يحضي لها ولا ما يقوم مقامه فليست من **قوله** وحل طلاق من عقب العظمى الى الاحاقية
 لا التقيد بطهر لا وطى فيه في طلاق الكايسة والصغيرة والطاهر اطلاق الاولين فلا
 ليست من الحيض ولا من الحيض بسبب الحيض واما الطاهر فلانه لا نفرة بالحيض والتمسك
 العدد ساقط لتعين الحيض **قوله** وبعبارة ثلاث او شنتين مرة او مرتين متتابعين
 يعود الى العدد في حق من تحيض من غير الطاهر ويعلم من حال البدن في غير فائدة
 قبيح عدم الرجعة بالنسبة الى مذموب في صنفه لان الرجعة عند رفع حكم الطلاق
 هو عند **قوله** او واحدة في طهر وطهر في طهر متتابعين متتابعين في حق من تحيض
 من غير الطاهر وفي حق غير لا يتصور بدعي من حيث الوقت كما في **قوله** ويحتمل
 الاصح انه في الطلاق في الحضي مثلا حقيقة الامر في من في قوله حرم الخمر من ابتكر فليست
 لا يقال بهذا الامر ينبت الوجوب على من بان بالمرأة بالرجعة فكيف ينبت المراجعة على الابن
 لان نفور فغل التاكيد كقول المتن فصار كالحال الذي عوم امره فيثبت الوجوب ولكن ان
 تيار فليست اجبرها امر لابن غير من عليه المراجعة فليست من **قوله** طلقها اقل ولان فيه قلة
 الضر حيث ابقى لنفسه مكانة التدارك ولم تنقض حقها في الحلية وسما فليست من **قوله**
 فاذا طهرت طلقها ان شاء الله في ذلك الطهر وسند رواية عن علي بن حنيفة روى وجها ان اثر
 الطلاق الاول قد انقضى بالرجعة واما على ظاهر الرواية وهو قولها لا يطلها حتى يعطى من
 الحضي الثانية لان حكم الطلاق الاول لم يفسخ من كل وجه الا بانه يجعل منها طلاقا بانيا
 فيكون مناجما بين طلاقين في فصل واحد وهو مكرور **قوله** يقع عند طهر طلقه كمثل
 ان يكون مناجم لموطئة التي من ذات الحيض يعلم من مناجم من من واثان كمثل
 ان يجمع الطهر من حقيقته وما يقوم مقامه فيكون الحكم حاكما فليست من **قوله** اي وقوعها من اجل
 السنة لا يخفى ان هذا التفسير ليس على سبيل التماسك ان يقال في وقوع الثالث جلية في السنة
 لما روي انه عوم قال من طلق امرأته الفأنا بنت الفأنا في الباقى رد عليه فطلق الكلام منصرف
 لا الكائن وذات السني وقولها وايضا وانه سني عند نيته فليست من **قوله** او اخر من كان

وجوب م

وسعتها ظ

حمله

واعيا
اصليا او طاريا دايما وان لم يكن دايما لا يقع طلاقه وفي المستحق المرض الذي يقتضيه انه لا يكون
كالأخرى لان ذكرنا في قولنا وان كان الزوج سكرانا خلافا لما في قولنا فان كان الزوج سكرانا
سكران وفي بعض النسخ صاح او سكران وسواء في منسوخة الشريعة لان المنع من طاراهم تخصيص
الشريعة بالسكران كون طلاقه فيه فقط مع ان اصل طلاقه في الكره وطلاقه في السكران على رواية
والاصح ان الشافعي في معنى فيه واستدل صاحب الكافي عن طريق الخصية على وقوع طلاق الكره
بوجه اصد الطلاق للكره وهو قوله عدم كل طلاق جازي الا طلاق العصبى والمجنون وفي كلام
وسوان الاطلاق يقتضي جواز تطلق النائم والبرسم المدموش والمغشى عليه مع انه غير جائز فان
وقته بانهم كجنون او مجنون في قصده قصد به بانه يقتضي ان يكون الكره والسكران كذكر لقصده
القصدي فيها ايضا الا ان حال مقتضوه الاستدلال بجمع الوجه لا بذكر واحد منها فليست
باب انقاع الطلاق وهو الواحدة البائنة التي تكون
البائنة تكون ايضا رجعا لانه حال الشريعة حيث قصد تخير ما علقه الشرع بانقضاء العدة قال
الله تعالى فاما كسرهم وفادتهم باحسان فالامساك المعروف هو الرجعة والشرع
باحسان سكران لا ينفذ العدة ويحتمل ان الله تعالى في الرجعة امساك والامساك ابقاء
الشيء على ما كان فمادت العدة باقية كانت ولاية الرجعة باقية واذا انتقضت من غير رجعة
بانت فضا رب البينة معلقة بالانقضاء كذا قالوا واعتز صاحب العناية بانه يحتمل ان
يكون المراد به ما لم ينو البينة فليس في نية نية فيكون الجواب بان المطلق لا يقتضي ما لم
يوجد خاص اخر والا لا يمكن الاستدلال بالانقضاء ومنها ليس بوجوده فلا وجه للتقييد كما لا يخفى
ثم استدلى على الرجعة وان نوى البينة بان الطلاق ثابقت اقتضاء والمقتضى ضرورة
والضرورة تنفرد بالرجعة فلا حاجة الى البين ولا يخفى انه يشترط ايضا لان البين احد نوى الطلاق
كما صرح به في الهداية في فصل سنة الطلاق وبنية احد النوعين محجة في مقتضى كسنة البينة
الغليظة انت بان على ما صرح به في كتابنا لاصور فليسا على قولنا او اكثر من العايدة لان الطلاق
ثابت اقتضاء والتايب بالانقضاء يبر بعد الضرورة والضرورة تندفع بالاقول
المتيقن والفرق بينه وبين احد النوعين منكر وكنت لاصور وقال الشافعي يقع ما نوى

اقول لم يستدل احد من نوته به على
الرجعة بعد الهداية وسوان الطلاق
ثابت اقتضاء وانما يستدلوا به على وقوع
الواحدة وانما دليل الرجعة كما سبق من
النص وهو قوله فان كانت الرجعة من
العتق وهو قوله انه خالف الشرع حيث
قصد به ما علقه الله ولو استدلى به على الرجعة
واحد من الناس من عدم تقيده بينهما والجموع
بان الناس احد نوى الطلاق فليس في نية في مقتضى
من ذكر العتق ايضا على ان تنظره بنية البينة
الغليظة التي منه فان باين مطلق الطلاق في ما ذكر
ثابت اقتضاء على ما لم يستدل به

لانه على الفقه فان ذكر الطلاق ذكر لطلاق لغة كذا العالم لم يذكر العلم واجيب عنه في الهداية
وشروها بان ذكر الطالق ذكر للطلاق هو صفة للمرأة لا لطلاق هو تطلق وصفة المرأة
ليست بمعدودة ولا يصح به التثنية فيها وانما يصح به التثنية في المطلق الذي هو صفة الرجل
لكنه ليس يدعى لفظ طالق لغة فلم يصح التثنية وصححت وسوان على مقتضى قوله لم يصح
ان يصح نية التثنية في طلاق لان المطلق الذي هو صفة الرجل ثابت فيه لغة وليس في نية
لا يخفى مع انه لا يصح فليست على قولنا وبإضافة الطلاق الى كل ما تمسك لذكر ما بعده وان علم
بما سبق في قولنا ولا يرد الى رجلها لوقال في قولنا ان في يقع ذكر الخلاف في طلاق
معين لا يعتبر جمع البدن لانهما من مستحق بعقد النكاح وما اذا حاله يكون محلا حكم النكاح
فيكون محلا للطلاق فثبت الحكم فيه قضية للاضافة ثم لا يمكن الاضافة الى ما لا يقع
خلاف اذا اضيف اليه النكاح لان التعدي ممنوع اذا لم يمتنع في سائر الاجزاء تغلب الحل
في هذا الجراء وفي الطلاق الامر على التغلب لثبوت ان الاضافة الى غير محله فيكون
كما اذا اضافة الى ريقها او ظفرها وسوان لان محل الطلاق ما يكون فيه القيد لانه يبين عن
رفع القيد ولا يقيده في اليد واليد النكاح والطلاق وان لم يكن لها يد ولا يد اضافة
النكاح اليه بخلاف الجراء التي لا يقع محل للنكاح عندنا في يد اضافة اليه فليست محلا
للطلاق كذا في الهداية والكافي وفي كلام وسوان يعلم من هذا ان اليد اذا كان عاكفون والقيد
في اليد النكاح بدونه كالرسم الفرح مثلا يقع الطلاق بالاضافة اليه سواء جرد به في طلاق
عفا اولاه وهذا خلاف المعلوم من المتن وكلامهما السابق كما لا يخفى الا ان يدعي التبعيض
ذكر لان من طلاق في العرف قطعا كمن مسئلة الاضافة الى الطهر والبطن تاتي هذه الركوع
كما لا يخفى فليست كل منهما احد من غير اليد بجميع البدن في قوله عدم
على اليد ما اخذت حتى يرد واجيب بان المراد به حمل اليد على حذف المضاف وكذا في سوان
الهداية وفي كلام وسوان يحتمل ان يقال في قوله في رقبته حمل رقبته وفي قوله عدم
لعن الله الفروج على السوء في قوله في رقبته حمل رقبته في قوله في رقبته حمل رقبته
وسوان حكمه ان يكون اليد مسك عبارة عن حمل رقبته وبالاخذ لان الاخذ يكون باليد ولا يكون

صاحبيات

كذلك معروفا بالطلاق وهذا ليس بام ايضا كما لا يخفى فليست امل فيمكن الاحتراز بقوله
تبت يدعي انه ليس بقوله ولا يلحقه بان يدعيه لان المراد النفس كما صرح به في
التفكير والتحقيق ان مجرد الاستدلال لا يكفي بل لا بد من شئ ذكر الاستدلال وكونه عرفا والتمساح
اليد في الكثر نادرا حتى اذا كان عند قوم يعتبرون به بل يدعيه عن طوعه كان ذلك يقع الطلاق في
عرفهم ولا يقع في عرف غيرهم وكثيرا لا يثبت هذا المبدأ في طاعتنا مثل قولهم نصف تطليقة
او ثلثها لان الطلاق لا يجري في الحيط من اذا لم يخاف من الحرج او اجزاء تطليقة لان
جافه كما قال نصف تطليقة وثلثها وربها فالحرج ان يقع ثلثان لانه زاد على اجزاء
تطليقة فلا بد ان يكون الزيادة من تطليقة اخرى فيبطل ما زاد من الزيادة وهذا اذا اضيف
الاجزاء الى تطليقة واحدة ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وكسرت تطليقة
يقع ثلث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكدة فاقضى كل جزء تطليقة واحدة وقوله واحدة
مبتدأ خبره بنصف طليقة ولم يحل معطوفا على قوله بها واحدة رجعية لبعده بغيره في اخره
معطوف **قوله** وفي من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث لان المراد به الاكثر من الاقل
والاقل من الاكثر فانه يقولون سنتين الى سبعين او ما بين سبعين الى سبعين ويريدون
ما ذكرناه كذا في البداية وفي كلامه وسواء قال بوقوع الواحدة في قوله من او عدلتا شئتين
وهذا لا يثبت فيه كما لا يخفى لان حال ما ذكره فيما بين وفيما لا يكون يراد به الاقل من الاكثر
بناء على انه لا بد من اعتبار وجود الغاية الاولى قطعاً فليست امل ولو تولى واحدة في قوله
من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث يصح ديانته لا قضاء لانه يحمل كلامه كونه
خلاف الظاهر وقال في كتاب العناية ولو تولى بقوله من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة
لا شئتين وانما ما واحدة صدق ديانته لانه لا يحمل كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر
لما ذكرناه ان مثل هذا الكلام يراد به الاكثر من الاقل والاعظم من الاكثر وفي كلامه وسواء
نية الواحدة في من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلثين صدق قضاء ايضا
ومؤدب سب اتي حشده وانما لا يصح في واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث فاما سب
فكره فقط فليست **قوله** اذا قال لغيره الموطوءة من الكلام وسواء الظاهر ان قوله مثل واحدة

سنة

هذا الجواب مذكور في العناية

ما بين واحدة

فيمن واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث لان المراد به الاكثر من الاقل
والاقل من الاكثر فانه يقولون سنتين الى سبعين او ما بين سبعين الى سبعين ويريدون
ما ذكرناه كذا في البداية وفي كلامه وسواء قال بوقوع الواحدة في قوله من او عدلتا شئتين
وهذا لا يثبت فيه كما لا يخفى لان حال ما ذكره فيما بين وفيما لا يكون يراد به الاقل من الاكثر
بناء على انه لا بد من اعتبار وجود الغاية الاولى قطعاً فليست امل ولو تولى واحدة في قوله
من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث يصح ديانته لا قضاء لانه يحمل كلامه كونه
خلاف الظاهر وقال في كتاب العناية ولو تولى بقوله من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة
لا شئتين وانما ما واحدة صدق ديانته لانه لا يحمل كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر
لما ذكرناه ان مثل هذا الكلام يراد به الاكثر من الاقل والاعظم من الاكثر وفي كلامه وسواء
نية الواحدة في من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلثين صدق قضاء ايضا
ومؤدب سب اتي حشده وانما لا يصح في واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث فاما سب
فكره فقط فليست **قوله** اذا قال لغيره الموطوءة من الكلام وسواء الظاهر ان قوله مثل واحدة

ونشئين لاحقة الى تخصيصه بغير الموطوءة بل بغيرها الموطوءة ايضا كما لا يخفى فليست امل
قوله فقلت سواء دخل بها او لا لان في جميع مع كذا قوله في فادخله في جوارحه
معهم **قوله** وفي من مهننا الى التام واحدة رجعية وقال زفر في هي بابتة لانه وصف
الطلاق بالطول فقلت لا بل وصفه بالعصر لانه متى وقع الطلاق وقع في جميع
الاماكن فان قيل لو صح بذكر الطول يقع رجعية عنده في الفروع اجيب بان اذا قال
الا التام كني عن الطول والكناية اقوى من البصر لكونها دحوى الشئ بينة فربما
هذه خطابة لا يكاد ينهض في مقام الاستدلال كذا في العناية وممكن ان يقال انما ليست
من الخطابات التي لا جرى في مقام الاستدلال لكثرة استعمالها والمسائل المبينة عليها
كما لا يخفى وقد حار بانه لو قال انت طالق تطليقة طويلة ورجعية فمأنة قال انت
طالق كاجل واحد يقع البان ثم كذا في قوله من مهننا الى التام ان فيه طول ورجع
كذا في الكناية وفي كلامه وسواء النعم معونة في الجليل والعيسى بناس كمالا في الاول
في الجواب من انه محتمل ان يكون له روايتان في هذه المسئلة كما يشعره عبارة المشايخ في تقرير
دليله حيث قالوا لانه وصف الطلاق بالطول فصار كانه قال انت طالق طويلة ولو قال
كذلك كان باننا كذا مهننا فليست امل **قوله** ويصح نية البصر في كسرت فقط وقال لا يخفى فيه
ايضا لان صدق انبائه سواء لانه طرف في الطالبي كذا في البداية وخبر ما ذكره الكافي
انه لو قال انت طالق يوم يقع واحد عندنا الا اذا تولى التكرار يصح نية باضائه وعن
زفر في متعدد وان لم ينفو التكرار ولو قال انت طالق في طر يوم يتعدى بلا خلاف
ومهننا كلامه وسواء يشترط في سب في سب في حيث لم ينفو بين ذكره وعنده
في مسئلة الكتاب وفي فاف مسئلة الكافي ويمكن الفرق بان يقال ان الغد طرف واحد بانه
لا يتعدى بانك في وعنده فليست فيه الحذف والاشك اما قوله طر يوم فيجوز ان
يكون طرفا واحدا نظر الى لفظ طر فانه هو المقتضب بالطرفه وهو لفظ واحد فيكون
طرفا متعددا نظر الى اضيف اليه طر فانه متعدد وانه ياخذ ابداه في الفصل اليه فاذا
لم يترك في في او طرف آخر ووقع على كل طرف واحد كالا بل واذا ذكر حرف في

خطا في

في

في

فيمن واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث لان المراد به الاكثر من الاقل
والاقل من الاكثر فانه يقولون سنتين الى سبعين او ما بين سبعين الى سبعين ويريدون
ما ذكرناه كذا في البداية وفي كلامه وسواء قال بوقوع الواحدة في قوله من او عدلتا شئتين
وهذا لا يثبت فيه كما لا يخفى لان حال ما ذكره فيما بين وفيما لا يكون يراد به الاقل من الاكثر
بناء على انه لا بد من اعتبار وجود الغاية الاولى قطعاً فليست امل ولو تولى واحدة في قوله
من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث يصح ديانته لا قضاء لانه يحمل كلامه كونه
خلاف الظاهر وقال في كتاب العناية ولو تولى بقوله من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة
لا شئتين وانما ما واحدة صدق ديانته لانه لا يحمل كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر
لما ذكرناه ان مثل هذا الكلام يراد به الاكثر من الاقل والاعظم من الاكثر وفي كلامه وسواء
نية الواحدة في من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلثين صدق قضاء ايضا
ومؤدب سب اتي حشده وانما لا يصح في واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث فاما سب
فكره فقط فليست **قوله** اذا قال لغيره الموطوءة من الكلام وسواء الظاهر ان قوله مثل واحدة

يسر
ما قيل

المنتصب
وانه ابدى اقد

في هذا الباب دون المصطلح اليه كذا في الكفاية وبيان شراح الهداية وقول الشارح وان كان
 الفعل الذي يتعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي احصى اليه اليوم عند انقضاء طالي يوم
 لكن هذا الراجح وبالعكس حتى لو كان يوم يقدم زيدا ينبغي ان يولد باليوم الزمان
 من حيث الحان الحقيقة كما اننا قلنا من الشروع لان المصريح فيها عدم اعتبار المضاف اليه
 اصلا في اختلف فيه الجواب وحمل كلام الشارح على الاعتراض على اليوم بمعنى انهم وان
 اتفقوا على اعتبار الفعل المتعلق الا انه ينبغي ان يعتبر في الحقيقة من حيث الحانها بعيدا عن
 على انه لا معنى لاعتبار المضاف اليه اصلا لان مناط الحكم على المعياره وبسببية على التعلق بلا
 لفظ في المضاف اليه لا ينبغي لذلك التعلق بل ينبغي خلافه لان معنى ان يكون اليوم الذي
 انز وجوه كماله في اما اعتبار بعض الشايخ فيما لا يخلف فيه الجواب فشاخ كما قلناه
 من الشروع فليتنا **قوله** لان اعتناق المعنى شرط للتطبيق لان الشرط ما يكون على خطا الجواب
 والحكم فعلق به والعقود هذه القريبة يحل مع على التاخر كذا في الهداية واخر في عليه بان يطلق
 التعليق لا يكفي وبطريق التوقف غير مقتض حرج مع واستفادة من مع بعد وراخي وجوابه
 يعرف من التفصيل المذكور في الكافي وسواء جعل التطبيق مطلقا بالتعلق وهذا لا يصح الا
 بان يتعلق احداهما بالآخر فتعلق الشرط بالمشروط او تعلق العلة بالمعلول او متعلقا بشرط
 واحد او بعلة واحدة ويراى عند الثالث مستف لانها لم يتعلقا بشرط واحد او بعلة واحدة
 وكذا كذا لان اعتناق المولى ليعمله لتطبيق الزوج وكذا لتطبيق ليعمله لاعتناقه فتعين
 تعلق التطبيق بالاعتناق وقد وجدت اما في الشرط في الاعتناق لانه معدوم على
 خط الوجود والطلاق تعلق به كما لا يخفى فلتاخر وسمي اعتراض آخر وسواء على هذا التفسير
 بان يقع طلاق من قال لاحسبته انت طالق مع نكاح لانه يكون مع نكاح كذا في
 واجب حمله العناية بان العبد وعنه مع ان الذي هو حقيقة مع انما كان ضرر من صيانة
 كلام من على انصرف في ذلك تخييرا او تعاقبا مطلقا وفيما ذكرتم ليس كذلك فانه لا يمكن
 ولا التعلق الا بالنكاح بصرح الشرط بل من صيانة كلام القادر صيانة كلام من
 ليس كذلك وفي كلامه وسواء قضية الصيانة من التعلق لها بهذا المقام كما لا يخفى بان

هذه المثابة وبهذه
 ح

الوجه الاول وانما ان يتعلق العتق
 بالتطبيق لانه يزيل ملك المالك
 برضاه فتعين ح

وجه

ان ياتر ان الطلاق والنكاح متنافيان فلا يصح التعليق الا بصرح الشرط ولا يمكن حمل كلامه
 على التعليق فيلحق فليتنا **قوله** لان العتق اسرع وقوله لانه رجع الى ودونه الكافي
 وجه آخر وسواء قوله انت حرة او بر من قوله انت طالق شتى وبما ان الاعتناق والتطبيق
 يوجدان في زمانين اللطيف في زمان واحد فيقدم او بر سماه العتق وهو قوله انت حرة فليتنا
 التطبيقين وبسببية فيكون الرجع عليها وقار صاحب العناية ان قوله في زمان واحد
 لنا في قوله فيقدم او بر سماه كلامه وسواء يمكن ان يقال مراد من الزمان الواحد
 العتق بعينه ابتداء وبما معناه او العتق فتمام اجزائها سبق وعنده من حكم طالقنا قضى
 كما لا يخفى فليتنا **قوله** فانه ابغض المباحات لان يمكن الجواب على انها بان الطلاق
 عند الحاجة لم يبق مفعولا فليتنا **قوله** لا بانك طالق خلا فالتاخي لان الطلاق
 ازالة للكل او المالك ومما شئت كان بينهما وكن ان الطلاق ازالة العتق وسواء المرأة
قوله وانت طالق واحدة او لا معطوف على قوله انا منك يعني لا يقع ان قال لا مرأته
 انت طالق واحدة او لا لان الطلاق اذا اقترن بالعدد يكون بمنزلة واحدة ولهذا
 لو قال لغيرك طالق رها انت طالق ثلثا وفتن ولو وقع الطلاق بمحو الوصف لما وقع
 لكونها اجنبية فيكون الشك في الطلاق وعند محمد في ادخل الشك في الواحدة فيسقط
 قوله انت طالق سألنا عن الشك فيقع رجابة **قوله** لانه وقع الفرقة بينهما بلك لان ملكها
 يقتضي الجمع بين المالكية والملوكية وملكه يفيد لطل العتق فيبقى لطل الضرر في الضيق
 اعني ما عكس النكاح لانه اشبهت المالك على الحرة وسواء خلا والعكس وما هو كذا
 ضرره في ضيق فان فصل هذا لا يتاخر في ملكه ينتقص منها اجيب بان ملك العبد
 دليل لظرف مقامه تيسر كذا في شروح الهداية وفي كلامه وسواء دليل المالك التام
 كما لا يخفى فتدبر اما الاعتراض بشراء المكاتب من جهة حيث لا يبطل النكاح مع وجود
 ملك البهي فليتنا ان لا نعلم ان له ملكا بل له حق الملك وسواء منع بقاء النكاح كما لا يخفى
قوله فلو كانت ربه مورا في المصنوعة فليتنا الهداية الوقوف بالنتيجة مطلقا
قوله وانت طالق انت طالق في الجبل الشدبد والكلش والطنيت سواء البهي فليتنا

ح

ان يكون الواقع بالفعل التفصيل الثالث نوى اوله بنوقلت بالفعل وهو كذا
 الاثبت كقولك في وجوبه من احق بر من **قوله** او طلاق الشيطان او البدعة
 ومن لم يوسع في قوله انت طالق للبدعة انه لا يكون باننا الابنية لان
 البدعة قد يكون من حيث لا يقع في حالة الخبيث فلا بد من البنية ومن لم يوسع في قوله
 انت طالق للبدعة او طلاق الشيطان يكون صحيحا لان هذا الوصف قد يحقق
 بالطلاق في حالة الخبيث فلا يثبت البنية بالشك كذا في الهداية والكافي وفي كلام
 وسوان البدعة من حيث لا يقع فيهم من الايقاع في حالة الخبيث فلا حاجة لزيادة لفظ البدعة
 للدلالة عليها او طلاق الشيطان في طهر لا وظل فيه فلا يتم الدليل على الطلاق الا
 ان يقال لا يجب صحة الحمل كونه تحتل في نفس المرء جازية الوقوع فيه بل يكفي صحة الارادة
 من اللفظ غايته ان تكون لغوا وهذا القدر بعيد الشك فلا يثبت البنية بانكر
 فليتام **قوله** او طولة او حرجية كذا في الهداية والكافي ايضا وذكر الحرس انه في
 صعوبة التقييد بالطول والعرض لا يقع الثلث وان فاقه لان الطول والعرض يكونان
 الواحد فانه قال انت طالق واحدة طولها كذا وحرجها كذا **قوله** فيلغو انت طالق لو
 مات قبل ذكر العدد سواء كان في غير المذكورين بالمرحى الاولى لان التكميل قبل الذكر ملك واه
 واذا لم يكن لهذا الايجاب ثابته في ابطال مكرهه لا يكون له تأثير في ابطال الحكم بالمرحى الاولى
قوله وانما قيد موتها لانه لو مات الزوج قبل قوله واحدة في طالق واحدة لان الزوج
 وصل لفظ الطلاق بذكر العدد فيما اذا ماتت المرأة فكان العاقل هو العدد وذكر العدد
 وحصر بعد موتها وانما اذا مات الزوج فلفظ الطلاق به تمام بتصل بذكر العدد فيبقى قوله
 انت طالق وهو عام بنفسه فيقع الاثر ان من قال لامرأته انت طالق وهو يريد ان
 يتوثر ثلثا فامسك رجلها فلم يتوثر بها بعد ذكر الطلاق فهي طالق واحدة لان الوقوع
 بلفظه لا يقصده وهو ما تلفظ الا بقوله انت طالق كذا اصلها من ان البسوط في علم
 من هذا انه اذا ماتت الزوجة قبل قوله واحدة فلم يقل هو بعد موتها واحدة بل كذا وقع
 الواحدة كما لا يخفى فليست **قوله** لان الواحدة الاولى صفت بالقبليته الخ يمكن ان يقال ليس

في قوله او طولة او حرجية كذا في الهداية والكافي ايضا وذكر الحرس انه في
 صعوبة التقييد بالطول والعرض لا يقع الثلث وان فاقه لان الطول والعرض يكونان
 الواحد فانه قال انت طالق واحدة طولها كذا وحرجها كذا
 فيلغو انت طالق لو مات قبل ذكر العدد سواء كان في غير المذكورين بالمرحى الاولى لان التكميل قبل الذكر ملك واه
 واذا لم يكن لهذا الايجاب ثابته في ابطال مكرهه لا يكون له تأثير في ابطال الحكم بالمرحى الاولى
قوله وانما قيد موتها لانه لو مات الزوج قبل قوله واحدة في طالق واحدة لان الزوج
 وصل لفظ الطلاق بذكر العدد فيما اذا ماتت المرأة فكان العاقل هو العدد وذكر العدد
 وحصر بعد موتها وانما اذا مات الزوج فلفظ الطلاق به تمام بتصل بذكر العدد فيبقى قوله
 انت طالق وهو عام بنفسه فيقع الاثر ان من قال لامرأته انت طالق وهو يريد ان
 يتوثر ثلثا فامسك رجلها فلم يتوثر بها بعد ذكر الطلاق فهي طالق واحدة لان الوقوع
 بلفظه لا يقصده وهو ما تلفظ الا بقوله انت طالق كذا اصلها من ان البسوط في علم
 من هذا انه اذا ماتت الزوجة قبل قوله واحدة فلم يقل هو بعد موتها واحدة بل كذا وقع
 الواحدة كما لا يخفى فليست **قوله** لان الواحدة الاولى صفت بالقبليته الخ يمكن ان يقال ليس

نقل

ليس المطلق قصد تفصيل التطبيقين معا وطريقه ان يحل الثانية على الحقيقة والواحدة
 التي قبلها واحدة اخرى تقع معها كذا في قبلها واحدة فينبغي ان يحل اللفظ على امرنا
 عن اللفظ الا ان يقال لا ادعى هذا التحصيل الى ايقاع الطلاق البدعي لم يحل عليه مجرد
 الاصرار عن اللفظ بدون اقتضاء صريح اللفظ فليتام **قوله** وتحقيقه في اصول
 الفقه في حروف المعاني وهو ان الاختلاف المذكور مبني على ان تعليق الاجزى باللفظ
 عند سبيل التعاقب لان قوله ان دخلت الدار فانت طالق جملة كاملة مستغنية عما
 بعده فيحصل بها التعليق بالشرط وقوله وطالق جملة ناقصة مفتوحة في الافراد
 الى الاولى فيكون تعليق الثانية بعد تعليق الاولى والثالثة بعدهما واذ كان تعليق
 الاجزى بالشرط على سبيل التعاقب دون الاجتماع كان وقوعها ايضا كذا لان التعليق
 بالشرط كالمعجز عند وجود الشرط وفي الخبرين بالاولى فلا تصادف الثانية والثالثة المحل
 وهذا بمنزلة الحكم المنطوقه نزل عند الاختلاف على الترتيب الذي نظمت به خلاف ما اذا ذكر
 الشرط فان الحكم يتعلق بالشرط بلا واسطة وخلاف ما اذا قدم الاجزى فان الحكم
 يتعلق بالشرط دفعة لانه اذا كان في آخر الكلام ما يقتضيه اوله يتوقف الاول على الآخر
 فلا يكون فيه تعاقب في التعليق حتى يلزم التعاقب في الوقوع وعندهما يقع الكلام دفعة
 لان زمان الوقوع هو زمان وجود الشرط والتعريف انما هو ان منة التعليق لا في امنية
 التطبيق لان الترتيب انما هو في التكلم لا في صيرورة اللفظ تطبيقا واعلم ان جرحه
 قولهما مع عدم الجواب عنه لا يخفى من ميل الى رجحانه على ما قبل اليه في اصرار كذا في التلويح
 وهذا كلام وسوانه فيهم من قوله ان تعليق الاجزى بالشرط عند سبيل التعاقب
 ان التعليق لا على سبيل التعاقب عندهما مع انه كذا في كذا لا يخفى فالاول ان يذكر لفظ عند
 بعد قوله كذا في قوله كان وقوعها ايضا كذا في مساو المعنوم من التوضيح الا ان يتكلف
 وقال المراد بالتعاقب التعاقب الذي يستلزم التعاقب الوقوع لا يقال ان التعليق
 عند جملة لا على سبيل التعاقب في جرحه بغيره في كذا حيث قال لهما ان حرف الواو والجمع الطلاق
 فتعلق جملة لان الجملة في التعليق عند وقوعه لاستلزام الجملة في التعليق كما لا يخفى فليتام

بقي من كلامه اذ وسوان لا تخفى صحة اعتبار المعلق بالمخبر مطلقا لا يري ان من قال
 لامرأة التي لم يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بد من اثنين فدخلت الدار
 تطلق تلقا ولو خرج هذا اللفظ قبل الدخول لم يقع الا واحدة ويمكن الجواب بأنه يقع اعتبار
 المعلق بالمخبر لان الواو للعطف المطلق وهذا لا يخلف بالتخيير والتعليق واما اختلاف الحكم
 في المثال المذكور فلان لا بد لاستدراك العطف باقامة التمام الاول وقدره ذكره بقا
 المحل بعد ما تعلق الاول بالشرط فعلق التمام بالشرط بلا واسطة كالاولى فصار كأنه اعاد
 الشرط في حق الشيء على الوجه لا يخلو ما اذا اخرج بقوله لا بد لانها بانت بالاول ولم
 يصح التكلم بالتبيين لعدم المحل وكلام اخر وسوان قوله وبخلاف ما اذا تقدم الامر به في مخالف
 لقاعدة ان المعلق بالشرط كالغير عند الشرط كما لا يخفى ويمكن الجواب بان يقال ان المعلق من
 حيث انه معلق على وجه يقع عليه التعليق كالمخبر ومنهنا التعليق وقع للثالث في قوله وان
 وقع التكلم على الترتيب والذين لم يثبت به في قوله لان المعلق في موضع التعليق للموضع
 بلا واسطة فليتامر ولا يخفى ان قوله واعلم ان تاخر اجماعنا يتم لو لم يتقرر في الثاني في
 التصريح لرجحان مدسب له صنفه في عليه مع انه تعرض في قريب هذا الموضع فليتامر هذا
 ونعم البعض ان هذا الاختلاف مبني على ان الواو عند الترتيب عند المقارنة
 وذكر في النسخ انه منقوض بانها لو كانت للترتيب عند المقارنة عند ما انفعوا على
 وقوع الواحدة في انت طالق وطالق وطالق في الثالث في مثل انت طالق وطالق
 وطالق ان دخلت الدار بنا في الشرط في غير المدفول بها ويمكن ان يقال مواد القائل الترتيب
 والمقارنة في الحكم واما الترتيب في الحكم فلا خلاف فيه في اذا اكلم في صيغة التخيير بان طالق
 يقع الطلاق في الحال لانه انشاء واذا اكلم بعد بيان وفاء لا يقع لانه لا يمكن للمخبر
 بخلاف التعليق فلي الحكم فيه متأخر لا وجود للشرط فيمكن الجمع فلا يخفى بوقوع الواحدة في صيغة
 التخيير وتأخر بطل الترتيب المقتضى كما لا يخفى فلا يخفى بوقوع التثنية في صيغة التخيير
 فليتامر **قوله** فلا تطلق الابنية والابنية الكساية والتصريح ان الكساية محتاجة
 الى البنية والتصريح لا يخفى اليها يعني ان الحكم يتعلق بنفس الكلام اذ اورد اقدم يرد كذا

البنيان
 التثنية

قوله

الشرط

في التلويح وفيه كلام وسوان الحكم المذكور للصريح انما يظهر في التلويح الذي جده من
 جده ومنه ان جده هو الطلاق والعناق والرجعة لا يخلو حتى ان البيع بالطلاق اذا
 ثبت باتفاقهما او بالبينة تصديق قضاء فليتامر **قوله** وبما يقع واحده رجعة اما الاول
 فلانها تخبر الاعتداد عن النكاح وتختار اعتداد نعم الله تعالى فاذا انقضت الاعتداد عن النكاح
 زال الابهام وجب بها الطلاق بعد الدخول اقضاء كانه قال طلقك او انت طالق فاعتذر
 وقبل الدخول جعل مستغاثا عن الطلاق لانه كسبه واستغنى الحكم بسببه وبجوه استغناء الحكم
 للسبب اذا كان محتسبا به والطلاق معتق للرجعة كذا في الكافي وماله في التلويح وكما
 انه لما جاز ارادة المعنى الحقيقي جعل اللفظ كناية ولما تقرر ذلك جعل محال ومنهنا كلام
 وسوان الكساية لا يتوقف على جواز المعنى الحقيقي بل يقع حيث يشق كما هو في التلويح
 فتدبر واما الثانية فلانها تستلزم الاعتداد لانه يقرب مما هو المتصور بالعدول
 فكانه بمنه لانه وتحت الاستبراء لا يطلق ما في حال فراغ رجعتها واما الثالثة فيجوز خلافه
 وانما في رجعة ففقد يقع بها النكاح كسائر الكسائيات وعند الشافعي لا يقع بها نكاح
 لانها تعود الى المرأة وليس فيها افعال الطلاق ولتب انما تخبر ان يرجع اليها اي انت
 طالق واحدة عند قومك او منفردة عندك ليس معك غيره وتعلم ان يكون نكاحا لمصدر
 محذوف اي انت طالق طلقة واحدة فاذا زال الابهام بالبينة كان دلالة على الصريح
 لاعمالا بوجهه والصريح يقتضي الرجعة ملايقع بها الواحدة رجعية فان قيل للمصدر
 لما كان مضمرا في قوله انت واحدة وجب ان يصح بنية التثنية قلت التنصيص على
 الواحدة ببناء في بنية التثنية كذا في الهداية والكافي وفيه كلام وسوان المراد بالتنصيص
 لفظ الواحدة وسواها في بنية التثنية لا يقال الطلاق جنس واحد والتثنية واحد اعتبارا
 من حيث انه مجموع الا ان يبني على الظاهر لان الاخير ان موصوفه ببناء المرأة كما لا يخفى
 فتدبر فالحال في الهداية ولا معتبر باعاب الواحدة عند عامة المشايخ او هو الصحيح لان الحكم
 لا يميز بين وجه الاعراب وقال صاحب الكافي قوله هو الصحيح ان من قول بعض المشايخ
 يعني يقع الطلاق اذا نصب الواحدة وان يكون صفة للطلقة اما اذا عرفها فلا يقع وان يكون

سأه
 معتق

ظ
 الباس

الجميع

تعدر ساه

انها تخبر

هذا السؤال المذكور في الكافي والظاهر ان
 من اعاد له ايضا كذا

سأه
 العوام

لانها تكون صفة شخصها وقيل هو قول محذر وسند انه يوسف بن يعقوب في الاول
 كلها لان نية الطلاق تعرب عن الغرض وان كان اخطا في الاعراب وان اسكن فهو صحيح
 في النية لا في الاعراب المعينين والتعويض ان الكلام سواء لان العوام لا يميزون وجوه الاعراب
 والمفهوم من الكافي ايضا هذا وهو ان ما نسب لمحمد بن يوسف في بعض النسخ
 ان وقوع الطلاق بالنية بقوله انت واسرة اذ انصب الواحدة واما اذا رفعها فلا يقع
 وان نوى لا القدر او وقوع الطلاق اذ انصب الواحدة وان لم ينو صحيح بهذا الوجه
 فاعلان المبسوط وان الاصران في القول الاول لاسيما في الثاني لانه لا يكاد يصحح لان
 وان نصبت كما نصبت فاعلان لسلطة نصبت لمرأة كما نقلت عن القواعد النظرية بهذا
 ويمكن في صورة الرفع نصيب كونها صفة للطلاق ايضا كما لا يخفى فلا يتم القول في
 المحذر الا ان يقال الصحيح بعيد ولا يعتبر الاحمال البعيدة فليست **قوله** وبغيره حقا
 يعني مع يمينه في كل موضع يصدق الزوج او غيره على نية النية انما يصدق مع العهن لانه
 ايمانه الاخبار على صفة والقول قول الامين مع ايمانه فالمراد بالنية لانه يوجب حقيقة
 كلامه ولان المراد بالمراد في العادة بالاشتداد بعد الطلاق فكان الظاهر ان المراد
 وهو ما كلامه وسواء على هذا ينبغي ان يكون كذلك لو نوى الحيف بالكلام لطلوها قبل
 التكلم وصحب العناية صرح بوقوع الواحدة حيث قال لو نوى بالجمع حصا ووقع واحدة
 الا ان يقال كلامه فيما يقع الطلاق قبل التكلم فليست **قوله** وان لم ينو غيره شيئا فليست
 لانه لما نوى بالاول الطلاق صار لظاهر المذكرة الطلاق فتعين الباقيان بالطلاق
 بهذه الدلالة فلا يصدق في نية النية لانه المداية والشروع وهو ما كلامه وسواء
 اعتذر وان كان محال لا يتوقف على النية في حال مذكورة الطلاق اعني ما لا يخفى الرد
 والسبب ما صرح به لكن فيما نوى بالاول الطلاق ولم ينو بالباقيين شيئا من افعال العدة
 من الطلاق الاول فيحتمل ان يكون على الحقيقة فينبغي ان يتوقف الطلاق على النية كما في
 الظاهر ان مراد القوم لانه اعلم مما صرح به بالصورة التي لم يقع الطلاق قبله وان كان فيه
 ما فيه ايضا كما سند كرم انما هو من هذا يعلم ان قوله في الكافة وبغيره من انه لو قال نويت بالاول

طلاق والنسائية حيفا ولم انو بالنسائية شيئا او قال نويت بالاول الطلاق وبالنسائية
 الحيف ولم انو بالنسائية شيئا وقعت سنان لسببها ايضا كما لا يخفى الا ان يقال ان العبارة
 عن ذكر العدة حصل بالنسائية او بالنسائية فبقى الامر للطلاق لكنه بعيد لا في الحقيقة **قوله**
 وعبارة المحقق وخارجي انما ذكر لان الظاهر من المتن وقوع الطلاق بجميع الفاظ الكفاية
 طائفة حال مذكورة الطلاق وكيفية كونه انما يكون وكيفية يصحح رواه وان امكن فغيره
 فيكلف كما لا يخفى **قوله** وفي الغضب الاول وفي مذكورة الطلاق الاول فقط هي ما كلامه وهو
 ان قوله المستبني حالة المذكرة او الغضب تحت ان يراد به الاستبراء للتطيق بعد وسوا لا ينافي
 حالة المذكرة والغضب كما لا يخفى فلا يرد من النية كما في حال الرضا ولا يمكن ان يقال ان حالة
 المذكرة او الغضب يرفع جانب افعال التطيق لانه مع نية يرفع ان لا يتوقف جمع ما يصح
 رواه خارجي واخبرني وخبري بما على النية في حالة المذكرة او الغضب كما لا يخفى والله اعلم بالصواب
 واعلم ان الصريح يلحق الصريح سواء كان صريحا بانيا مثل ان يقال انت طالق باني وطالق او
 طالق باني او صريحا باني مثل انت طالق وطالق تطلق فتبين ولحق الباني الصريح كما
 يلحق صريحه معناه اذا اباها ثم قال انت طالق وقع الطلاق والباني الصريح يلحق
 الصريح يعني اذا قال للمدعي انت طالق ثم قال انت باني يقع الطلاق الباني لا الباني
 الا اذا كان معلقا بان قال ان دخلت الدار وانت باني ثم قال انت باني ثم دخلت الدار العدة
 فانها تطلق اما طوق الصريح والباني وطوق الباني الصريح فظاهر لان قوله طوق
 باق بقاء العدة واما عدم طوق الباني الثاني فلا يمكن جعله خيرا عن الاول وهو صواب
 فيه فلا حاجة الى جعله انت لانه اقتضاها ضرورة حتى لو قال عنت به البسونة الغليظة
 ينبغي ان يعتبر ويثبت اقامة الغليظة لانها ليست ثابتة في الحال فلا يمكن جعله اخبارا
 عن ثابت فبحر انت ضرورة ولما يقع المعلق كما ذكر لانه لا يمكن جعله خبر الصحة المعلق فيه
 وعند وجود الشرط هو محل للطلاق فيقع كذا في الكافي وخبره والمفهوم من هذا ان قولهم
 الباني لا يلحق الباني لعل اطلاقه بذا ان المراد بالنسائية البسونة الغليظة واما اذا
 كان فيلحق وفي القضية ما يدعى هذا الكلام حيث قال علمه بان قبله من ان يزوج طلاقا

هذا التفصيل يذكر في 280

سادس
 دادي

فان صد من اطلاق يتم الثلث وأنه اذا بانها ثم فالمر في العدة انت طالق ثلثا يقع
الثلث لان لامة الغليظة اذا ثبت مجرد النية بلا ذكر الثلث لعدم ثبوتها في المحل فلا يثبت
اذا صرح بالثلث اولى على انه لا حاجة لثبوت هذا الاعتبار لان الصريح يلحق بالبيان
وقوله انت طالق ثلثا صريح كما صرح به في بعض الكتب ومع قولهم انت طالق ثلثا
يعيد البيونة الغليظة انه يعيد لامة الغليظة او الفقرة الكاملة لا البيونة المستفاد
من بعض الكتابات كما لا يخفى وايضا يفهم من التقييد بالبيان في قوله ان دخلت الدار
فانت بائن ان التعليلات ان ذكرت فيها الصريح فصح وان ذكرت الفاظ البائن فبائن
كما لا يخفى وايضا قولهم والباين النية الصريح ينبغي ان لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق الصريح
الباين لا ضمير الخبرية عن الاول كما لا يخفى الا ان يدعى الفرق بين البائنين فلا يلحق الخبر
باصرها من الاخر من اذ كانت النية الرجعية مثلك ان يقال انت واحدة لا يلحق الصريح والباين
لا ضمير الخبرية عن الاول كما لا يخفى فلتستعمل **قوله**
بنية الطلاق في الاخيرين لانها من الكتابات فلا بد من النية **قوله** وانكاه الفاعلة لان
الانكاه والتعود من نوع الطلوس وقيل الانكاه بعد القعود دليل الاخرى لانه
اظهار التماون والاول **قوله** وفكها كبيتها لان جريان السنية لا يضاف الى انكاهها
لانه لا يقدر على ابقائها متى شاء بخلاف سيرة العادة لانه يقدر على ابقائها **قوله** وفي افتقاري
لا يصح بنية الثلث هذا في غير التفصيل لا على ترتيب الاحمال كما لا يخفى ودليل عدم صحة بنية
الثلث ان الاختيار لا يتنوع الا غليظة وخفيفة كما لا يتنوع الطلاق بخلاف البيونة
واما طلق فيصح بنية الثلث وفيه تطبيق له افراد فيصح بنية الكل لانه فرد كما لا يخفى ان
الاختيار الطلاق افراد كما صرح به في الهداية والكافي وغيرهما فيصح بنية الثلث
كما لا يخفى لاننا نقول ان افراد ليست تنوع على افراد الطلقات لان الاختيار مرة واحدة
قد يتعلق بالثلث كما لا يخفى فليست **قوله** بل تبين بواحدة قال صاحب الهداية اعلم ان المرأة
اذا اختارت نفسها بعد تحريمها الزوج انما يملك ان لا يقع عليها شيء وان نوى الزوج الطلاق
لان التفويض اليها انما يصح فيما يملك الزوج من جوارحه بنف ومولا ملكه ان يقع الطلاق عليها

الفاظ
يلحق الصريح

بهذا اللفظ حتى لو قال اخترتك من نفسي واخترت نفسي منك لا يقع شيء فلا يملك التفويض
اليها بهذا اللفظ ايضا ولكن استحسننا لاجتماع الصحابة رضي الله عنهم قال اعلم ان الرجل
اذا امر امرأته بيمين ما فاعلم من كماله في الجوارح ما لم يمسكها الا ان من اخرجها فملكها
واختار ان لا يزوج ما لم يمسكها فاعلم من كماله في الجوارح ما لم يمسكها فملكها
حتى لا يملك الرجعة عنه اعتبارا بان يقع الطلاق واختار من عليه حبس العتابة بانه ذكر
في الاختيار انه لا يملك الا يقع بهذا اللفظ وفي الامر باليد تذكر فيمنع ان لا يقع فملكها
كملة الاختيار ولكن الجواب بان الامر باليد يكون في الطلاق وغيره وهذا هو الجواب
بطلت نفسي فاذا وقع الطلاق صار هذا امرا بالتطبيق وضعنا يد سو امرأتنا
ففسها كما صرح بذلك في الكافي والزوج يملك الا يقع بالتطبيق ولا يملك بلفظ الاختيار
فبتم كلام صاحب الهداية في لا يخفى فليست **قوله** اي ان يذكر احد من النسل فيهم من هذا
ان الاول ان يقال وسنبر طوكر النفس او ما يقوم مقام ذكر النفس كما لا يخفى **قوله** وهذا
عندنا حينه وقالا واحدة ولا حاجة بهن لانية الزوج ولا الى ذكر النفس اتفاقا
بدلالة التكرار لان اختيار الطلاق هو الذي يشترط اختيار الزوج لا يشترط هذا هو المذهب
والهداية لكن المذكورة في البدائع والمحيطن النية شرط فيها وفي النسيين ينبغي ان يكون
حذف النية فيها لانه لا يملكها ليست بشرط وقيل بقوله اخترت الاولى لانه لو قال اخترت
التطبيق يقع واحدة اتفاقا ولو قال اخترت نفسي مرة يقع ثلث اتفاقا **قوله**
ولو قال طلق نفسي لاج ان في جوارح من قال اختار **قوله** فصل هذا خلط وضع من الكتابات الصور
ان لا يملك الرجعة فانه صاحب النية وفيه كلام وسوان حياقة الهداية مع هذا في واحدة
ملك الرجعة لان هذا اللفظ موجب لانطلاق بعد انقضاء العدة فكانها اختارت نفسها بعد
العدة وهذا التعليل لبيان صحة الرجعة وصحة منه فلا يصح المحر على بيان الكتابات لفظية
لا كما لا يخفى فليست **قوله** وهذا هو الجواب لانها انما تنصرف للتفويض والزوج يملكها الاختيار
وسمى الكتابات تكون تفويض في النية فيملكها لانه لا يخفى **قوله** يقع رجعية لان المعنى
فيه صريح الطلاق والمفوض في اختياره وامر سيد اختياره ما وكون الامر في يد مولاها يوجبان

جله
فيما لا يخفى
قوله

فيصح منه
واما التخييل امر بالتطبيق

في البيان فظهر الفرق كما لا يخفى **قوله** ويقع بانثت نفج حجية لاقا في الهداية وان قال لها
 طلقه نفسك فقال انت امنت نفس طلقته لان الابانة من الفاظ الطلاق فكانت موافقة لغير
 في الاصل الا انها زادت فيه وصعدا ورتقا الابانة فيلغو الوصف الزايد ويبين ان الاصل
 كما اذا قلت طلقته نفسي فطبقته باينة ويبقى ان يقع تطبيقه رجعية وقوله ويبقى ان تطبيقه
 رجعية مستخرج لاطلاق لفظ امة اض صلا العناية به مستخرج من قوله فليست امة **قوله** لانه ليس
 من الفاظ الطلاق الا انه عرف طلاقا بالاجماع اذا حصل جوابا بالنفي على خلاف المعنى فيستقيم
 على امره والنسخ وقوله طلقني ليس بخبر فيلغو كذلك الهداية والكافي وقيل كلامه وسواء قد
 صحح بانه يتعلق الطلاق بتطبيقها كما ذكره سديد واخراجه وحاصل المعنى في التثنية ان اذ
 طلاق فطلق نفسك فينبغي ان يكون طلق نجيها ايضا كما لا يخفى ولا يمكن ان يار مراده من خبر
 النسخ لفظ اختيار لانه على هذا ينبغي ان لا يصح جوابا بالامر باليد مع انه صرح له كما صرحوا به
 والاولى ما وقع في بعض الشروح من ان اخترت اما يصح جوابا بقوله طلق لانه اضعف من
 الطلاق فان الزوج ملك لا يقع بلفظ الطلاق دون لفظ الاختيار وهذا صريح بالعكس
 كون الطلاق اقوى وفي الامر باليد والاختيار لم يكن اضعف لان صحة هذا الوجه بالنظر الى
 ظاهر كلامه وهو الامر باليد والاختيار دون ما يؤول اليه من المعنى وبما ضعيفان كالاختيار
 فجاز ان يقع قوله اخترت جوابا لهما فليست امة **قوله** لانه يتعلق الطلاق بتطبيقها لا بيمينها
 يعني ان تطبيقها بنفسها على حظ الوجود فيكون يمينها في الوجود بخلاف طلاقها بيمينها
 لانه امر كان لا محالة طبقا وعادة فلا يكون يمينها في الوجود كذلك العناية وقيل كلامه وهو
 انه منعوض بحسب طلق امراته كما لا يخفى والاولى ان سالكم التوكيل حوان الوجود فلم يجزى
 الضمن لان التوكيل صريح اما التوكيل فمقتضاه عدم الوجود لانه استرداد ما في يد الغير
 وابطال حكم ملكه واليمين تعرف الوجود في بانفس واجماع فليست امة **قوله** واما طلقه فمكرر وطلق
 امراته فتوكيل لانها لا يعلم ان نفسها او المقصود منها دون المقصود برأيه او رآيه
 كما قالوا واعتبر من عليه في العناية بان في طلاق الضرة اعمل لنفسها من طلاق
 نفسها فينبغي ان يكون عليك ويكن للغير بان ان المقصود الاصل في طلاق الضرة هو

محمود وهو قوله طلقته وان كان كونها
 رجعية مفهوم من قوله فيلغو الوصف
 الزائد فلا بد

عاطا

خط
 المتضمن

لغير عاينه انه يوجد فيه يقع المرأة وهذا القدر لا يقتضي كونه عليك لانه يوجد
 في كونه التوكيل كما لا يخفى فتدبر واما اعتراضه بالصحة اما ان يكون من كماله
 او لا واما ان يكون التوكيل او لا فتدبر التوكيل لا يحكم الباطل بجوابه من الحكماء على
 اعتبار العمل بنفسها كما لا يخفى ولا بد من النقص على القول لوجوب طلق امراته ان ثبتت
 لان الشبهة صريحة فليست امة **قوله** فضا عليك لا توكيل اتم اعتراض عليه في العناية
 بان كونه حاملا لنفسه لان من لوازم التوكيل وقد انتفى في هذه الصورة وكل من طوب
 بان حال ان المفهوم من هذا المشرع والهداية وغيرهما ان العامل بنفسه قصد اصيلها
 لا يكون الاما كما وهذا كاف فيما هو المقصود كما لا يخفى لكونه الما كذا ذكر التثنية كما
 فهمه وادروا الاعتراض بنا عليه بل انما كذا من تصرفه بان نفسه سواء تصرف بنفسه
 او غيره كما سبق الاشارة اليه فليست امة **قوله** لا تنقيد بالحكم بقايد ان تقول طلق
 نفسك فليس من حكمه الاقتصار على المحل والطوب ان التوكيل قد يتأخر حكمه لا المجلس
 اخر حكمه شرط لطنا فليست امة **قوله** لانه فوض لهما اتماع الواحدة قصد فيه كلام
 وسواء اذ انقضت المحل الفع على القصد وعدمه ينبغي ان لا يقع الواحدة ايضا فيما قال
 طلق نفسك ثلثا وطلقت واحدة لان المفوض لهما الواحدة في ضمن الثلث لا الواحدة
 قصد كما لا يخفى والاولى ان يبين على الثلث غير الواحدة لوجود التركيب فيه وومنها
 ولم يثبت الواحدة من الثلث ايضا لانها قايمة بهذه الجملة ولم يثبت الجملة فليست
 ما يقوم بها لان المقصود متى لم يثبت لم يثبت ما في ضمنه بخلاف ما اذا اطلق فليست
 ثلثا وطلقت واحدة لان الثلث ثابت بغير فثبت الواحدة وضمنه ايضا كما ذكر
 في شروح الهداية وغيره فليست امة بخلاف قوله وفي الثانية لا يقع شيء عند صفه
 اعتبارا بالايضا كذا في الكافي مبناه على ما نقلناه من الشرح فلا حاجة الى اعتبار
 القصد وعدمه وان صح بهنا كما لا يخفى فليست امة **قوله** لان الشبهة تنبئ بالوجود
 فمضى قوله ثبتت ذكر حصة او وجوبه او تحصيل الطلاق واجبا في بانفسه بخلاف
 قولنا امرت طلاقك لان الارادة في عبارة من الطلاق عدم المحل اذ المور انما

بانه الصواب

لا في ضمن الثلث

قوله

وفي مثل السابق لا يتركز الزيادة على طالع الكلا، وليس من ضرورة الطالع وجود
ولا يتركز ان الارادة والحشية يستبان عند المتكلمين من اصل السنة لان ذكره في صفة
البارك حلت قدرته وكلامه في ارادة العباد وبارك ان يكون بينهما نزعة بالنظر اليها
وتسوية بالنظر الى الله لان ما اراده يكون لا محالة وكذا اسباب صفاته في خالف صفاتها
وعلى هذا لو قال لامرأة شافى طلاقك سنوي به الطلاق فقالت شئت يقع وان لم ينو لا يقع
ولو قال لها اريد طلاقك سنوي به الطلاق فقالت شئت لا يقع لما بيننا وكذا لو قال اريد
طلاقك سنوي طلاقك فقلت لم يقع شئت لان الحبة والهوى في شئ لا يقع اذا قال لها
انت طالق ان اردت او اجبت او صليت او صليت فقلت حيث تطلق لوجود شرط
وهو كقوله ان كنت تحبين وانت طالق فقالت اجبت وفي المخرج لو قال لها رضيت طلاقك
يقع معنى اذا نوى في فعله بمنزلة الحبة كذلك في شئ الذي يلزم **قوله** اقول اذا قال الزوج انت
طالق ان شئت لم يقع ولو قال ان في النهاية عبارة اخرى وهي قوله وسواء قال عاها لغيرها في شئ
الامر من يد ما ومنه السؤال انما هو الذي سئل عن هذه العبارة لان محصلة قوله الطلاق
في كلام الزوج وهو انما يقع اذا كان في كلام المرأة ذكر الطلاق وليس فيه ولا حجة تقدم فيه
ايضا باعتبار السابق لانه انما يقع اذا اعتبر السابق والسابق منها سمي معية لا شغلا لها
علا بغيرها او صرح بهذا في الكافي والشرح فيتم الكلام بدون الاحتياج الى التكاليفات
التي ذكرها في الطوباء المذكور كما لا يخفى على انه انما يتم جوابه بغير قول جليله لانه في كل كلام
المرأة ذكر الطلاق معنى ليس في كلامها ذكر الطلاق انما هو المعنى بل كقوله كما هو لطلاق
المعلق وفيه ما فيه فليست له وجوب جازع السؤال بان كلامه بمنزلة طلاقه حتم ان يرد
يقولها شئت ان شئت شئت طلاقي ان شئت شئت طلاقي بل من هذا قريب لان
المذكور سابقا لموسبة الطلاق ولا يخفى انه مع كونه مستغنى عنه بما ذكرناه من وجوبه عليه منع
الاقربية لان الطاهر كون المفعول في جواز الشرط والجزاء فليست له **قوله** فهذا هو
الطلاق الذي جعل مفعولا للحشية لا الطلاق الذي جعل حياء الحبة كذلك في عامته
التي هي المحبة وفيه تكلف لان قوله لانه علق الطلاق بالامر في اعادة عدم الوقوع بتعدد الطلاق

الذي هو جواز الحشية فقوله وذكر الطلاق لبيان ان جواز الحشية كما لا يخفى فالاول ما يقع
في بعض النسخ وهو ممكن من هذا الطلاق الذي جعل مفعولا للحشية هو الطلاق الذي
جعل حياء الحشية وتعد به ذكر الطلاق لا لئلا يخل **قوله** وانما احتج الى البينة لانه يمكن
ان يرد ادعاء لا يخفى ان هذا بناء على ما ان تكلم من التكليف الوجه ان يقال لان من الطلاق
قد يكون لوجوده ملكا وقد يكون لوجوده وقفا فيستثنى ان ينوي التخلية في يقع
كما ذكر في الشرح **قوله** وكذا كل تعليق لعدم معنى اذا قال انت طالق ان شئت
فقلت شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد لم تطلق وفي الكسوط لو قال اطلقت
امراتي فليس طالق ثلثا قبله لا تطلق اذا قال انت طالق لان لزاما واقع عند تحقق
الشرط واذا تحقق لزاما وهو الثلث لا تحقق الشرط فلا يقع وبسمي هذا طلاقا ويرا
لان تحقق الثلث موقوف على تحقق الطلاق الواحد وتحقق الواحد موقوف على عدم
وقوع الثلث وهذا مما يجب حفظه واما اعتراض ابن الملك عليه بأنه ينبغي ان يقع الطلاق
لان الزوج لا تعدر الما يقع فيما مضى كما اذا قال لامرأة انت طالق امرأتي اطلقني
في طالع فاذا طلق واحد يقع شئ من بعده مطلقا ثلثا وليس شئ من بعده الفرق
كما لا يخفى فليست له **قوله** ويقع لو علفت بموجود لان التعليق بالمركان يتجوز واعتراض
عليه بأنه لا يكفر من قال انا يهودي ان كان كذا مني لانه ما يعلم وقوعه واجبت منع عدم
الكفر وبعد التليم هذا كناية عن اليقين بالله اذا علق بالمستقبل فيجب كذا في
الامر كما سأل ان يكون المسلم الاصل فيه انه علقه بشئ ما او ارادتها او رضاه
او موافقا او جبرها يكون عليه كاف معنى التعليق فيقتصر على الجواب فيه من جهة
فصار كالامر باليد علفا وما ان علقه بشئ آخر من افعالها كالكلاب وشبهها وكفى
ذكر لا يقتصر على الجواب لانه تعليق محض فيشعر التمسك بعدم معنى التخيير كذا في الطلعي
قوله واحده لا خيرة نعم الزمان دون الافعال واما كلمة لا اولها واما فليس وهي
سواء عند ما وعند لا صيغة وان في استعمال الشرط كما يستعمل للوقت لكن الامر
صار فلا يخرج بان كذا في الهاء واعتراض عليه بأنه ينبغي ان يجزى على الشرط في هذه

قوله وانما احتج الى البينة
قوله وكذا كل تعليق لعدم معنى
قوله ويقع لو علفت بموجود لان التعليق بالمركان يتجوز واعتراض عليه

السؤال والجواب المذكور في قوله العادة

السؤال والجواب المذكور في قوله العادة

ظننت مني من كلامه قد كتبت في حواشها كلاما كثيرا وكتبت عنها ما وجدته منها ولم يجد في حواشها الى هذا شيئا كان بد البتة بل من هذا الذي لا يرد في كلامه كذا في قوله العادة

يصحح الرد والجواب انه انما يحل على الشرط ان لو كان الرد من غير من صدر منه التعليق
 فيصح التصرف فيه ونقيا للتناقض في كلامه واما اذا صدر الرد من غير فلا حاجة الى تنزيه
 التاويل لعدم التناقض **قوله** لا التثنية جميعا ذكر الزيلعي رد انها لو طلقت نفسها كانت
 لا يقع شيء عند ذلك حينئذ وعندها يقع واحدة بناء على انقضاء التثنية التام للواحدة
 ام لا كما مر ولا يرد لانه لم يفوض اليها الطلاق الا في الوقت الذي فيه فلا يعتد بربا
 قبله **قوله** ولا التطبيق لان تعليق الطلاق انما يقع بهذا الملك في ملكه **قوله**
 وفي حيث ثبتت وان ثبتت وتغيرت بغيرها لان حيث وان للكان ولا يلحق
 الطلاق بالمكان فيلغى ذكره مما كان فيه ما يقع التاويل في حروف الشرط كذا فيجعلها كذا
 في الشرط الاصل في حروف الشرط المحض للشرط ان والاختصاص بالاصل فيستند
 بالحل **قوله** يقع رجعية وان لم يثبت كذا في جميع الكتب ومنها كلام من وجب من الاول
 ان الظاهر من ترك التقييد بالحل مع ذكره في هذه المسئلة عدم اعتباره فيها مع
 انه صرح في التلويح باعتباره فيها ايضا التاويل في الزوج اذا انقضت التاويل في المرأة
 يقع ما نواه سواء كان باينا او ثلثا فانما يقع رجعية وان لم يثبت التاويل في الطلقة
 كما لا يخفى الا ان غال مرادهم يقع رجعية يقتضي النظم من غير توقف على شيء او سواها
 جعله باينا او ثلثا بعد ما وقع رجعيا فليتها ملحق بها من حيث هو وسواء كيف ثبتت
 قيد بما قبله ومقتضى له بلامرية فكيف يعطى لما قبله حكم قبله ولعل هذا هو السر فيها
 اختاره الامامان **قوله** ان التقييد المستفاد من كلمة كيف لا يعتد بالاصل لانها انما
 يد على مفوض الاحوال والنسب دون الاصل كما مر اذ لا شك انه لو لم يذكر كيف
 في قوله انت طالق كيف ثبتت لكان قوله ما يقع الطلاق الرجعي وبعد ذكره مما لا ينبغي ذكره
 وهو ظاهر كذا قبل ولا يخفى ما فيه فليست مل **قوله** هذا قول اخ حنفية في المساسب ذكر
 الخلاف قبل قول المصنف فان شئت كالزوج ايا لان الطلاق انما هو في تحقق وقوع الطلاق
 بدون منية المرأة فاما اذا تحقق الوقوع في خلاف بينهم في التفسير المذكور كما مر
 به فليست مل **قوله** ولا بد ايضا من اعتبار منية الزوج في هذا كذا في سائر الشهور وسواء المعقول ان

ان

امر الاخير عليه ان بعد ذكره ما سبق عليه
 وجه وكيفية الاصل وكذا صور عدم الذكر
 في لا يصح ما ذكره جامع الزكرا

ان لا يحل الى الزوج لانه ما فوض الامر اليها وجب استقلال بايات ما فوض اليها
 اعتبارا بآيات التفويضات والظاهر ما روي عن الطحاوي من ان نية الزوج ليست
 بشرط ولما ان جعل الطلاق باينا او ثلثا في قوله في حنفية **قوله** وانما هي النهاية تأقلا
 من الغوايد الظاهرية وقد رجعت المحول في جواب هذا الاشكال فاقترح سيع جوابه في التعليل
 على ما ذكره الطحاوي واجاب عنه الشيخ اكل الدين في شرح البردوي بالفرق بين هذا التفويض
 وعامة التفويضات لان المفوض منها مشنوع من البيسنة والعدد محتاج الى التنية
 لتعيين احد ما خلا من فليست مل **قوله** طلقت بكلمات لانكم اسم للعدد وما عام
 فينت والكل وان لم يثبت لا يقع الطلاق اصلا لانه استنجا عن العدد فيكون التفويض
 للعدد والواحد اصل العدد في المعدودات فيكون الذات مفوضا اليها لا يرى انه
 يغير عدد بانفهامه الى غيره فصار الواحد عددا وهذا الاعتبار قد حل تحت الامر كذا
 ذكر الزيلعي **قوله** ولا يخفى ان التعليق المذكور لا يقع في قوله ملكنت فليست مل وقد اخرج
 بهما بان ليس للزوج ان يطلقها اكثر من واحدة فكيف يكون لها اكثر من واحدة مقامه
 واجيب لانه لا يكون الزيادة في حقها لانه في وقت قبض خبارها فلا يمكن من انقضاء التثنية
 الا جملة فيباح لها لعدم قدرتها بخلاف الزوج لانه قادر على التفرق ويمكن له ان
 يوجه لغيره وسواء المراد بالمشية مشية العذرة لا مشية الابادة وهو بقدر التثنية ان
 شاء فكذا في تعيينها مقامه فليست مل والله اعلم **باب الحلف**
بالطلاق او الاضافة اليه اما بالذات او بالواسطة كقوله الاضافة الى سبيلك
 واعتبر في علمية ينبغي ان لا يقع اضافة الى سبيلك لان الملك يثبت حقيق سببه
 ولما يقع حقيق شرط فلو لم يعلق به لكان الطلاق مقارا بالنبوت المذكور والطلاق المتاثر
 بالنبوت المذكور او لئذ والله لا يقع كما لو قال انت طالق مع كذا كذا مع مودة او مع موتك
 خلاف ما اذا علقه بالملك لانه جعله شرطا متقدما والطلاق يتاخر فلا يؤدي الى الجحور
 والطوب ان حمل الكلام على الصحيح الاولى فيكون قد ذكر السبيل لراد به المستفاد
 تقدير قوله ان تزوجك ان ملكك **قوله** ان يحكمها فكلها لان الحالف ليس كمن وما اضافة الى

اول عدم صحة مجموع لان ما اضافه
 في العدد والتفصيل في شرح الهام

الملك او سببه لا بد من واحد منهما واعترض عليه بانه لم لا يحذف ان يقدر تنوينه في قوله
 معناه الى ان تنوينه وكل من كان كذا صيانه عن الالف واجبا عنه حكاية النهاية بان
 فعل اليقين مما يؤزم به فلما جعله تصحيح قوله على وجه يؤدي الى مذمته وذكر لان الله تعالى
 فتم من سوكية الخلف فقال ولا تطلع كل خلاف معين واذا كان مذموما لا يكون السج
 لا تصحح واجبا وقال حكاية العناية في نظر لان التعليق ليس من حقيقة وان كان
 قيد يقع فيما يكون محمدا شرعا كما اذا قال ان اشترى ثوبا دخلت الدار فانت حر فان لفظ
 الشرع عناية لوقوع الحرية ولكن الجواب بان يقال ان عناية حكاية الشرع لوقوع الحرية
 لا يخرج اليقين عن كونه مذموما في نفسه كما لا يخفى ثم قال والصواب ان يقال المتدبر اما
 ان يكون محذورا او مقتضى وليس محذورا لان المذكور ليس بوقف عليه لغة ولا معنى
 ايضا لان من شرطه ان يكون المقدر احط رتبة من المذكور ان لا يتغير المذكور عند
 التصريح بالمقدر والشرطان مستغنيان بهما كما لا يخفى وفيه ايضا بحث وهو ان
 تقدير المحذوف لرفع الالف فيما لا يكون المذكور متوقفا عليه والا يكون التقدير لكونه
 محتاجا اليه لرفع الالف كما لا يخفى فليس كذلك **قوله** والمراد بالاضافة الى الملك معلق الظاهر
 واعلم انه ان كان التعليق بالملك يصح الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وفوقه كان
 معلقا كيف ما كان وان كان معنى الشرط مثل ان تقول المرأة التي تزوجها طالق فانما يتعلق
 اذا كانت غير معينة واما اذا كانت المرأة معينة مثل ان يقول من تزوجها طالق
 فلا يصح حتى لو تزوجها لا يقع الطلاق لانه عرفها بالطلاق ولا بد من عرفها بالصفة وهي
 التزوج **قوله** والفاظ الشرط ان ولا اله وانما لم يقرر وفي الشرط لان عامتها اسما
 قال في الهداية لان الشرط مشتق من العلامة وهذه الفاظ مما يليها افعال فيكون علامتها
 على الحذف واعترض عليه في العناية بانه استدلال على الموصوفات اللغوية وليس كطريق
 معرفتها وطريق ذكرها في السماع وهذه الفاظ سمعت مستقلة في موضع الشرط فلا
 حاجة للاستدلال وان صح الاستدلال فدل على انها لا يفيد مطلوبه لان مطلوبه ان هذه
 الفاظ الشرط وليست ان الشرط مشتق من العلامة وهو مسلم على معنى انه مشتق من الشرط
 الفاعل

لا بد من واحد منهما
 كذا صيانه
 حكاية النهاية
 فتم من سوكية
 لا يخرج اليقين
 المتدبر اما
 تقدير المحذوف
 محتاجا اليه
 معلقا كيف ما كان
 اذا كانت غير معينة
 فلا يصح حتى لو تزوجها
 التزوج
 قال في الهداية
 على الحذف
 معرفتها
 حاجة للاستدلال
 الفاظ الشرط

الذي هو معنى العلامة وهذه الفاظ مما يليها افعال وهذا ايضا مسلم ولكن قوله فيكون
 علامتها على الحذف ليس يلزم الاستدلال المذكورين وهو ظاهر ولكن الجواب عن الاول
 بان مراده ليس استدلال على ان هذه الفاظ في اللغة موضوع لهدا حتى يرد الاعتراض
 بان الاستدلال ليس طريق معرفة اللغة بل مراده بيان وجه تسمية اسم اللغة ولا اعتبار
 فيه كما لا يخفى **قوله** الثاني بان مراده من الفاظ مما يليها الفعل الذي هو شرط الحذف
 اي علامته فلا اشكال في لزوم قوله فيكون علامتها على الحذف كما لا يخفى فليس كذلك وانما لم
 يورد احد حرفي الشرط وضعا وهو لو قال في النهاية لان كلمة لو تعمل على الشرط مع الفاظ
 وهذه الفاظ تعمل على لفظا ومعنى فانما في موضع الجواب في غير مواضع يلزم لزوم
 دخول الفاء في جزمها من خلاف كلمة لو وهذا لا مدخل له في علم اللغة والصواب ان يقال
 قد تقدم ان التعليق بين بعد الجواب او المنع وذلك انما يكون في المستقبل ولو موضوعه
 لا متناع الشيء لا متناع غيره في الله فاني مدخل في ذلك كذا في العناية **قوله** كلام اما
 اولاً فلان مراد حكاية النهاية ذكر وجه ترك لوم كونه للشرط وضعا من الفاظ التي ذكر
 من واي وما ذكره صاحب له كما لا يخفى **قوله** اما ثانيا فلان كلمة لو اردنا معلق الطلاق في قوله
 لا مواته انت طالق لو دخلت الدار معلق الطلاق كما نقل حكاية النهاية عن التمر تاشي فلا
 يكون ماذكركم وجها لعدم اليراد كما لا يخفى فليست امل وذكر التمر بفتح الجيم ان الطوب اذا نازح عن
 الشرط يكون بالفاء وان تقدم فلا بد من فية لفاء فلو اخر الشرط وادخل الفاء في الشرط
 لا روية في الحكم ويمكن ان يقال فيجوز لان الفاء فاصلة ويمكن ان يقال يتعلق لان العلامة في
 تعليق ولو قدم الشرط بدون الفاء في الجواب وفيه روايتان في رواية طلقت لك الما لعدم
 الدابة وهو الفاء فان فوى تعليقه يدين وفي رواية عن ابن يوسف لا يحسن حكاية الكلام
 على الفاءة وهو او الى من الغاية فيضم الفاء وهذا يشهد على الاجاب بالواو فانه يخرج
 ويلغو الشرط مع انه يمكن تعليقه حتى لو نواه يدين كما صرحوا به **قوله** نحو طلاق امرأة
 لي تدخل الدار فاني طالق ذكر انما في دون غيره كشارقة لان كلمة طلاق ان كانت
 تدخل على الاسماء لكنها جعلت من الفاظ الشرط لان الاسم الذي يدخل عليه يلزم الفعل فكانت

منها لا اعتبار **قوله** وفيها يخلو اليمين الخ بمعنى في الالفاظ التي قدم ذكرها اذا
وجد الشرط انتهى اليمين واختلفت لانها غير مقتضية للوجود والتكرار ولو قيل
مرة يتم الشرط ولا يقاء لليمين دون الشرط **قوله** فالقوله ان لا يزوج لانه متكرر بالاصل
اذا الاصل عدم الشرط والقول لم يترك بالاصل لان الظاهر انما هو لانه لا يترك
وقوع الطلاق وهي بدعة والقول المنكر كذا في الكلام وخبره وقال الزيلعي ر
لو قال لها ان لم تدخل في هذه الدار اليوم فالت طالق فالت طالق وانما الزيلعي ر
بل دخلها والقوله لانه المنكر بوقوع الطلاق وزوال المهر وان كان الظاهر انما هو
لها وهو ان الاصل عدم الدخول وفي كلامه وسوان شراة الظاهر في الصفة
منعونة لان كون الشرط ظاهرا لا يقتضي باصل عدمه كما لا يخفى فندبر واعلم ان المراد
من الاصل على عكس ما ظاهرا كون القول قولها لليل المذكور بعينه كما لا يخفى وان
لم يصحح به في الكتب **قوله** طلقت في ففط كذا في الهداية ايضا فثبت طلاقه ولم يطلق لانه
وذكر في النهاية والعناية ان هذا القول ليس على ظاهره بل فيها اذا كثرها الزوج في قولها
حضت ما اذا صدقها فانه يقع وفي كلامه وسوان الكلام في صدقة الاختلاف في وجود
الشرط وبدر عليه قول الهداية والعناية ان لا يقع لانه شرط فلا يصح كذا في الدخول كما لا يخفى
فكون القول على ظاهره فلتأمل ومهما بحث وموانها لا يخفى من الخبيث وعدمه والحاشي
طلاقها او شمول عدم الطلاق لانها ان كانت حاصلة فقد وجد الشرط فيقع طلاقها
جميعا وان لم تخضع لم يوجد الشرط فلا يقع طلاق واحد منها فاما ان يوجد لخصه فيها
دون غيرها فذلك مستلزم كون الشيء موجودا ومعدوما في حالة واحدة وهو محال
بان الشرع اثبت بقولها حضت في هذه الصورة وصغير متغايرين في الالفاظ والشها
وبت على ذلك كمن يفتن في اقتضاءهما وليس يبيح في الشرع فانه رب على
النكاح وسوامر واصل الطلاق والحرمة لغية وقب نظر لان الطلاق والحرمة لا ينفصلان
الوجود والآخر عدم كلاهما في نفسه والحجاب ان اقتضاء الوجود والعدم انما هو
بالنسبة الى الخبيث فثبت في كلامه فثبت امره في لا يطالع عليه وانما الكلام في الامر الذي عليه

في قوله لا اعتبار
في قوله ففط كذا
في قوله طلقت في

قوله حضت ليس في اختلاف مقتضى وجود وعدمه كذا في العناية والظاهر ان
من جوابه عدم ارتضاؤه لطلب السابق مع وجود ترتيب الحكمين للذين يقتضي احدهما الوجود
والآخر عدمه على الشيء واحده في الشرع وسوليست كما لان شراة رجل وامراة يثنى بالشرع
حجة في حق المال دون القطع كما لا يخفى فندبر وذكر الزيلعي ر انه انما يعمل قولها اذا حضر
والخبيث قائم فاما انقطع لا يعمل قولها لانه ضررها فشرط فيه فام الشرط ثم اعلم
ان التعليق بالحجة كالتعلق بالخبيث لا يفرق ان الالاف شيئين احدهما ان التعليق بالحجة
مقتضى على المجلس كونه محررا لوجاهته فالت احكام الطلاق والتعليق بالخبيث لا يبطل
بالقيام كاي التعليلات والتلذذ انما اذا كانت كاذبة في الاجبار بطلاق في التعليق
بالحجة وفي التعليق بالخبيث لا يطلاق فيما بينه وبين الله **قوله** معنى فيما بينه وبين الله في قوله
كلامه وسوان ووقع التبيين فيما بينه وبين الله ليس بمحذور لانه مبني على ان الامر
ونفس الامر ليس معلوم والا ولى ان يفسر بالنسبة عما هو في مكان طاعة كما وقع في الكلام
وبعض الشرع فليست كما **قوله** ولم يصح مراجعها به في الرجعي من اهل الحديث
يجب العدة ويصير مراجعها بالثبت في قول محمد كلام لان الرجعي يثبت عندنا وفاقا بدو
الوطى كقبلة وكمن شهوة وممننا اسس بشهوة موجود فينبغي ان يثبت به الرجعة
عنده ايضا فليتنامل وقال الزيلعي ر في قوله ولوان رجلا زنا بامرأة ثم تزوجها فذكر
الحالة فان ثبت على ذلك ولم ينسخ وجب عليه مهران مهر الوطى ومهر العقد وان لم يثبت
الفعل لان دوامه على ذلك الفعل فوق الخلق بعد العقد **قوله** واخذت الحكم بان شاء الله
فما قبل تمامه معنى تكلم بعض الاستسنا وعلم انه اراد الاستسنا ومات قبل تمامه كان قال
انت طالق ان شاء الله فمات ولو ملك قبل الشروع في قوله ان شاء الله علم انه اراد الاستسنا
بقوله قبل ذلك ان طلق امرأته واستثنى يقع ايضا والله اعلم **ما طلاق**
المريض فلو بان فهو كذا لا يخفى لما رخصنا لانه لو طلقها بركضا لانه لا يزوجها
ولما لم يذكر في الموضع وكونه منوما من قوله وكذا طالبه رجعية طلقت نكاحا في النهاية
وغیر ما ان العرا كايثبت من جانب الزوج يثبت من جانب الزوجة كما اذا ارتدت وهي مريضة

72
وعدها فثبت
قوله لا اعتبار

فما تسمى بها من وجوبها **قوله** خلافاً لما في الفرض لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض
ولهذا لا بد منها اذا ماتت في حال مرض من موت الزوج وجوباً ان الزوجية سبباً في ما عداه من مرض
موتها وليست سبباً لانها لا توجب في بطلانها خصوصاً اذا مرضت به كذا في الهداية
والزوج ولا يخفى انه على مقتضى هذا الجواب اذا كانت حرة بغيره ايضاً مرض الموت فطلقاتها
الزوج في حال مرض موتها خصوصاً اذا كان الزوج مكرماً ينبغي ان يرتد الزوج عنها ولم اجد
التصريح في الكتب فليتأمل **قوله** واعلم ان الطلاق لا ينعقد الا اذا اطلقها بمرتين متتاليتين
او لا غير في مرضه او اكي منها مرضاً او اكي منها مرضاً او اكي منها مرضاً او اكي منها مرضاً او اكي منها مرضاً
عندنا في الفرض فلان الصريح اذا كان غير ذلك رجع مطلقاً سواء قيد بالبيان او لا وبأنه
لا ينقطع الارث سواء وقع في المرض او الصحة واما عندنا فنعلم ان رجعاً فلهذا ذكرنا في ما يكون
بانيها فلان امارة الفار ترش وكذا ان اطلقها بالكتابات اما عندنا فلان الكتابات مطلقاً رجعاً
عنده واما عندنا فنعلم ان رجعاً فلهذا ذكرنا في ما يكون بانيها فلان الكتابات مطلقاً رجعاً
لاننا نناقش لانها من حيث بالفرقة ومن هنا يعلم ان ترش في رجع لا يخرج من قصده وان طلق
صالحاً في رجع واما في الطلاق الباني او التلث فبغيره خلافاً لما في الفرض في التلث فليس كذلك **قوله**
وكذا طالع رجب في معنى النسخ يقع لفظ كذا في الاول ولا يقع لفظ كذا في الاخر وفي بعض النسخ
ونسخ التلث رجعاً في معنى النسخ وذكرنا في النهاية انها اذا لم تنقيد بالرجوع والتلث فليس كذلك
فطلقاتها تلتها من النسخ انما لان اطلاقها بطلت في الوعد الرجعي والظاهر ان هذا
عند عدم نية التلث واما عندنا فينبغي ان لا يرتد كما لا يخفى **قوله** عندنا الاول تركه التلث
بما سبق كما ذكرنا في التلث الا قسمة او ذكرنا فيها ارضا كما لا يخفى **قوله** لا يتقبلها ان الزوج
وان وقعت بتقبلها كما اذا وقعت الفرقة ابتداء بها او طلقها رجوعاً ثم طارعت لا ترتد
قوله فلهذا لا اقل منه من الارث الى وقالوا لا ينعقد اقراره ووصيته لانها لا تصار فارة الطلاق
ومضى العقد صار رجعاً جنيته وله انه متى تم فيه لا يحتمل ان يجعل اقراره وسيلة لا ينعقد الاكثر
من من انما يشترط مسيلة اليها فلا يعتبر قول المتكلم فوجب عليها العقد من وقت اقراره وحلها الفتوى
ثم ما تأخذ حكم الميراث حتى اذا اتى بعض النكاح تولى عليها كابر العدة وله حكم الدين حتى كان

أما من يمكن له ان لا يتحقق كونها فارة
بجدة ما ذكره صاحب

اي لانه امره الفار ترش
لا تصور في نفسه لان الملاءمة والمولى يذكره
في المتن وادراكه بالرجوع الرجعي مطلقاً
وبالكتابات الباني مطلقاً سواء كان لفظ الرجوع
الرجوع على الزوج او لفظ الطلاق لا ينعقد الا بالرجوع
الرجوع كما سبق وادراكه بالرجوع الرجعي الباني
الاتفاق وهو ما وقع قبل الجواب او بانكره كلامه ايضا
ما لم يلقه على

المرجع

للعدة ان يعطوا من غير التركة اعتباراً لوجوبها كذا في شرح الوصل **قوله** ادولوا كانت كذا
كان يجب لغيره في كل عام وهو انه سئل عن ان الواو ينع او او للرجوع حسب ما بين وعلى سدين
التقديرين اذا كانت لا يجب ان يكون الواجب اقل من كل واحد منهما ومعلوم ان لها
احدهما لا غير كما لا يخفى نعم لا يجتمع في اللام في افعال التفضيل فليتأمل **قوله** وصله الاول
مخوفاً لم يمكنه في بعض النسخ وفي بعضها او وصله الاقل مخوفاً في بعض النسخ وسواء الاول
كما لا يخفى **قوله** في قولهم جميعاً خلافاً لغيره في السنتين واما عندنا فينبغي ان لا ينعقد
واما عندنا فليتأمل العقد وهو من التلث ووجب تحقق حكم التهمة عندنا كما لا يخفى
النكاح والواو به خلافاً للمسئلة الاولى وولس في سلطان الارث بامرنا او اقرارنا **قوله**
الا اذا اطلق في الصحة وفار في مرضه لان المعلق بالشرط كالخبر عند الشرط فصالحاً طلقها
في المرض ولت ان التعليق السابق بصحة تطلقا عند الشرط كما لا يقتضيه ولا خلاف الا ان
فصد طارداً برفقة كذا في الهداية وغيره **قوله** خلافاً لما في الفرض لانها لا ترتد عند طلاقها فان
قبيل في هذا من اقصه فانه في راحة المسئلة السابقة ان المعلق بالشرط كالخبر عند
فكان ايضاً في المرض والظاهر ان معنى قوله لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلقها بما لا يصنع
معينه لان الشرط لما كان فعلاً جعل صنع الزوج كلامه خلافاً لما تقدم فان الشرط لم يكن
فعلها فلم يخرج فعله من حيث الاعتبار كذا في العتامة ولا يخفى ان شرط الميراث من النكاح فترش
وقار الزيلعي خلافاً لما في الفرض ولم يذكر خلافه في هذا فربما على وجود الواو بانيه فبغيره
رواية الخلاف كما هو الظاهر **قوله** كما في الاكراه وبيان ذلك ان احد كره ان يكون مضطراً
بين السر والبراءة كذا في لانه لو كانت الشرط لتضرر موقع الطلاق وان سبب
تعاقد الوار الاخره او يخاف من نفسه وهذا الاضطراب جاء من جعل الزوج فكانت كره
فخصاف فعلها اليه من كره ان انا على اطلاق ماله تلف خلافاً لما اذا اطلق الطلاق
بفعل الاجنبى والفعل ما لا بد منه فانه لا يكون فاما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
فان الاجنبى غير مكره ما يبيننا من كره فانه غير مضطر من الشرط لانها كره الشرط
لا ينقض فلا بد من الاضطرار بطلب العرف من فعل الاجنبى فعلها كما وقع في الكتب وليس اليه العتامة

المرجع

قوله في قوله جميعاً أه اقول في الشرع
هذا القول وعلى نظر المحققين في الهداية

قوله في قوله خلافاً لما في الفرض
قوله في قوله خلافاً لما في الفرض

فليتأمل وقال الزيلعي ذكر في الإسلام في مسوطه ان الصحيح في هذه المسئلة ما قال محمد
قوله وجبارة المختصه بكذا وان لم يناسب كذا من قبل المص وخصل انما يعوت
 في عدتها كما لا يخفى **باب الرجعة** وستبها بشهوة الا في الذكر
 لفظه بشهوة منها انكشافه بذكره في الاخر كما وقع منه كذا في بعض حرمه المصاهرة
 وتقل طلاق الفرج وقبلها بشهوة رجعة عند ما حلقا لانه يوسف بن محمد يقول الرجعة
 قولاً منه لا منبها كذا فعلاً وسما يقول ان الرجعة في فعل الرجل قبل فعله على الحلق فيمنع الرجل
 والمرأة كذا حرمة المصاهرة والذو دخلت ذكورها وهو انما يكون رجعة فكذا كذا
 في النهاية وغيره ما قال الزيلعي ولو قبلت اوله او نظرت الى فرج بشهوة وعلم الزوج ذكر
 وتكلمت ففعلت ذكره في رجعة وان كان ذكره احتلا منبها لا يمكنه فكذا كذا يوسف
 ومحمد لا يكون رجعة ويعلم من هذا ان اطلاق الشرح على ما ينبغي وان محمد لا يكون
 وفيه إشارة لا وجوده والبيان من كل منبها فليتأمل وأختلفوا في الوطئ في الدبر فسلانه
 ليس رجعة واليه اشار القدوري والفتوى على انه رجعة كذا ذكر الزيلعي والطاهر ان وجه
 التزويج وقوله المشهورة فيه كما لا يخفى وان تزويجها في العدة لا يكون رجعة عندنا حينئذ
 لان انشاء النكاح في المنكحة باطل لغو فلا يثبت ما في ضمنه وعند محمد لا يكون رجعة ومن
 لا يفرق بين ايتان والفتوى على قول محمد كذا في شرح الزيلعي **قوله** فلا يصح الا بالقول يعني
 اذا لم يكن الاخر او معسل اللسان منبها على ان اطلاق الزوجي حرم الوطئ عندنا فيكون
 الرجعة مشبهة للحلل ولا حرم عندنا فيكون استدانة للحلل كذا في الكافي وغيره **قوله**
 اي اعلام الزوج اياها لانه لو لم يعلم بالربا يقع المرأة في المعصية بالفرق بينا على غيرها
 ان تزويجها لم يراجعها ولو بغية علم لانها اذا تزوجت بغية زال الوعد التقصير من حقها ايضا
 ويظهر من هذا اندفاع الاعتراض بان المعصية لا تكون بدون العلم كما ذكره في البيهقي
 والبيهقي كما لا يخفى وان قول الزيلعي وهذا من كلام من حيث انه اوجب عليها السؤال
 والمعصية بالمعول يظهر عندنا ليس تمام ايضا فليتأمل **قوله** والمرأة تصدق ما فبا ربا
 الظاهر من هذا ان الكافي حيث قال ولو قال الزوج قد رجعت فقلت مجيبة له قد انقضت حيتي

لو ادخلت ذكره في فرجها

في رجعة واليه اشار القدوري والفتوى على انه رجعة كذا ذكر الزيلعي والطاهر ان وجه التزويج وقوله المشهورة فيه كما لا يخفى وان تزويجها في العدة لا يكون رجعة عندنا حينئذ لان انشاء النكاح في المنكحة باطل لغو فلا يثبت ما في ضمنه وعند محمد لا يكون رجعة ومن لا يفرق بين ايتان والفتوى على قول محمد كذا في شرح الزيلعي قوله فلا يصح الا بالقول يعني اذا لم يكن الاخر او معسل اللسان منبها على ان اطلاق الزوجي حرم الوطئ عندنا فيكون الرجعة مشبهة للحلل ولا حرم عندنا فيكون استدانة للحلل كذا في الكافي وغيره قوله اي اعلام الزوج اياها لانه لو لم يعلم بالربا يقع المرأة في المعصية بالفرق بينا على غيرها ان تزويجها لم يراجعها ولو بغية علم لانها اذا تزوجت بغية زال الوعد التقصير من حقها ايضا ويظهر من هذا اندفاع الاعتراض بان المعصية لا تكون بدون العلم كما ذكره في البيهقي والبيهقي كما لا يخفى وان قول الزيلعي وهذا من كلام من حيث انه اوجب عليها السؤال والمعصية بالمعول يظهر عندنا ليس تمام ايضا فليتأمل قوله والمرأة تصدق ما فبا ربا الظاهر من هذا ان الكافي حيث قال ولو قال الزوج قد رجعت فقلت مجيبة له قد انقضت حيتي

اقول بحد التقصير لا رجعة العصيان بدون تركه في حق الزوجه لان تركه لا يفسد او المستحب ايضا مع ان تاركه لا يكون عاصيا وايضا عدم اعلام الزوج تقصير لم يقولوا بتقصير في حرمه

لم يصح الرجعة وكان القول لها وعند ما تصح والقول له تصدقها بمجرد قولها بدون
 البين وقال الزيلعي رجعت خلف المرأة مما بالاجماع والفرق لانه حنفية بين هذه
 ومن الرجعة لان البين فايدتها الكسور وسويدر عنده وبهذا الاختصاص من الزوج
 والاحتساب في منزل الزوج جارية بغير الرجعة وعينه ما من الكسبية الستة فان بذلها
 لا يجزئها ثم اذا انكحت بغير الرجعة ببناء على ثبوت العدة بنكوحها فمفصلة
 ثبوت النسب منها ان العاقلة بناء على كسرها وتربا بالولادة ويعلم من هذا قصور
 الشرح والكافي كما لا يخفى فتدبر في منبها كلام اخر وسوان قول الزيلعي رجعت خلف المرأة
 منبها بالاجماع لستلزام لان عند ما يصح الرجعة والقول قوله ولا اعتبار بقول
 المرأة وليهية كما هو جوابه الا ان يقال موارد الاختلاف في مجرد انقضاء العدة مع قطع
 النظر عن خصوصية المقام كمنه بعيد لا يخفى فليتأمل **قوله** فالظاهر بقاء ما جسط
 بالرجعة لان العدة لا يتبعي معها واختيارا بعد ذكر ما انقضاء العدة ولا عدة
 عليها من قبيل المحل فصار محال اذا سكنت ساعة ثم اجبرت بالانقضاء فان فيها
 يصح الرجعة بالاتفاق كذا في شرح الزيلعي **قوله** كسرها وكذا قوله واعلم انه ان كذب المولى
 والامة لم يصح اتفقا وان صدقها يصح اتفقا وان صدقته وكذا بته لم يصح عندنا خلافا
 لها وان صدقته وكذا لم يصح عندنا وكذا عندنا في الصحيح لانها منقضية العدة في الجائر
 وقد ظهر مكر المستعلة للمولى فلا يبطل بقولها بخلاف مسألة المني لان المولى بالتقيد
 من قبيلام العدة عند الرجعة ولا يظهر ملكه مع العدة **قوله** اقوله في هذه الرجعة شامل
 فيه كلام من وجهين الاول انه لا يبيح بعد هذا ان نسب الولد يثبت في اقل من
 سنتين حلا لفعله على الظاهر فيكذب الشرح في قوله تصحها اقوله فعلم منه ان الظاهر
 بالولادة لاكثر من ستة اشهر ايضا ولما قال في البداية لان الظاهر من طهر في مدة
 لا يتصور ان يكون منه اللهم الا ان يحل هذه المسئلة على اقرار ما بعين المدة كمنه بعيد
 لا يخفى واما الفرق بان المسئلة الآتية في صورة الطلوع ومنه العقب غير مذكرة في المسئلة
 فليس بعيدا كما لا يخفى فتدبر الشك ان وجوده الجدير بدون اللولاق بقول النساء ويحكم به
 اخر باطلات المتوفى وهي مقبلة ولا يخفى

انما يصح الرجعة بالاجماع لانها منقضية العدة في الجائر وقد ظهر مكر المستعلة للمولى فلا يبطل بقولها بخلاف مسألة المني لان المولى بالتقيد من قبيلام العدة عند الرجعة ولا يظهر ملكه مع العدة قوله اقوله في هذه الرجعة شامل فيه كلام من وجهين الاول انه لا يبيح بعد هذا ان نسب الولد يثبت في اقل من سنتين حلا لفعله على الظاهر فيكذب الشرح في قوله تصحها اقوله فعلم منه ان الظاهر بالولادة لاكثر من ستة اشهر ايضا ولما قال في البداية لان الظاهر من طهر في مدة لا يتصور ان يكون منه اللهم الا ان يحل هذه المسئلة على اقرار ما بعين المدة كمنه بعيد لا يخفى واما الفرق بان المسئلة الآتية في صورة الطلوع ومنه العقب غير مذكرة في المسئلة فليس بعيدا كما لا يخفى فتدبر الشك ان وجوده الجدير بدون اللولاق بقول النساء ويحكم به اخر باطلات المتوفى وهي مقبلة ولا يخفى

الفرق بينهما لزوم العدة في مثل كلوة دون مثل انكار الوطئ في مثل كلوة

مفيدا في معرفة الرجعة والى

كما هو جارية في دعوى العيب سبب الطلوع وصرح ايضا في البداية وسأيدركت في
باب بنون النسب انه اذا كان لظواهرها وصدرا لآخرها من قبل الزوج يثبت
النسب للولادة فيحكم من سنا ايضا محلا لقوله على الحمل فلا يكون في قوله هذه الوجبة
تساويا كما لا يخفى فليست مل وقول صاحب الكافي وطهر فيكون ان وليت بعده لا قبل
مستحق استمر بغيره ما ذكره الشافعي فادكرناه واراد عليه ايضا كما لا يخفى فليست **قوله**
او اكثر من اقل من سنيين يصح الوجبة لان العلوق حادث في الحوادث بغير
الى اقل الا وقت من اقل من سنيين يصح الوجبة لان علوق حادث في الحوادث بغير
اشتباه النسب والاشتباه في يجوز كذا في البداية والظواهر ان التعليل
بكتابه النسب بيان الحكم وحكم الحكم تراخي في طلبه في كل فرد لا بيان العلة لوجود
التخلف منه كما في الصغيرة والآية وعدة الوفاة قبل الدفون معتدة في الصغيرة
الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في هذه المواضع ولا حجة في الترجيح في العدة والآخر
في العناية بان كون اشتباه النسب بافتراض تميز النكاح في عدة الغير ما واما
انه يلزم جواز اذا عدم فليست له طوار ان يكون من مانع كقوله وموجهة التصديق
للمطالب بان مجرد جواز النكاح كقصد التصديق مثلا بدون اعتبار الشارع لا يمنع صحة
النكاح كما لا يخفى فليست مل **قوله** وبعض عدة الطلاق او مودة فليست مل وموانه يثبت
الطلاق معنى عدة الفرة خسار البلق او العتق وانما ليست بطلاق كما لا يخفى ولا اولى
ان يقال وبعضى العدة حتى يتناولها ومن ثم يعلم ان قول صاحب البداية ثم يطلقها او مودة
عنها لا يخفى فليست مل لا يخفى فليست مل وقوله في النهاية لو ادعت دفن الحامل
صدقت ان النكاح هو كذا على العكس في الفتاوى الوبري الشيخ الكبي الذي لا يقدر على
الطلاق لو ادعى عدة يده لا يحلها ومن لطائف الجليل فيه ان يزوج المطلقة من بعد
صغر نكاح النكاح ثم يملكه بسبب من السبب بعد ما وطئها فيفسخ النكاح بينه ما ذكره في شرح
الزليخ **قوله** حلاقا لمحمد وسويقوله مدمم الثلث ولا يهدم ما دونه لان الزوج
اشت غايه المحرمه بالنكاح فالنكاح يورثه وان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وكل

أقول لم يذكر صاحب العناية هذا عليه
الكلام في صدر الاخر من بل ذكره
لتكميل المحرم المحرم وهو ان اشتباه
النسب بين الحكم لا بيان العلة حتى
يعترض بغير الصور المحرمه لكنه كلام
ضعيف في نفسه لما ذكره المحقق في

علم الحجة

الزوج

التجديد

في النكاح

فيفسخ

ما كان غايه المحرمه فهو منه لها لان المتعق ينتهي بالغايه فيكون الزوج اشق
منها للمحرمه ولا انتهاء للمحرمه قبل بنونها وليست بثابتة قبل وقوع الثلث
ولها قوله عدم لعن الله المحلل والحلاله ووجه الاستدلال ان اصل الحديث او
في ما جاء في الكتاب فبان المراد بالطلاق الزوج الثالث وسماه محلا وسماه المقتب
للحل ولا يمكن ان يكون ذلك لطلوع الباطن الاستدلاله تخصيصا لما صدر فتبين
ان يكون جديا غير الاول الاول ناقص فكان الجدي كاملا كذلك في الهلية وشهد
وفي حقه سواء لم لا يجوز ان يكون الحديث في الحرة الغليظة فالزوج الثاني انما
سعى كلالا فيها فقط ويؤيد قول الهلية ان محل الحديث الزوج بغيره في التخليص
وكون النكاح مكروما ولا يفيد محله على مجرد كون النكاح مكروما كما كان مع صاحب
العناية لانه لا يرفع المذكور كما لا يخفى على انه خلاف الظاهر من كلامه فليست مل والله علم
باب الاول **قوله** سوط منع وطى الزوجة لما دعى الكافي
بموتى اللغة البيرة وفي السبع عيانة على طلاق على كسر وطى المنكوبة اربعة أشهر
او اكثر وهو ساطلام وموانه على عرف المص والكلام ملزم ان يكون موليا اذا قال
ان قد يتكفل له على ان اصلي ركعتين مع انه لا يكون موليا لانه يكون موليا بالزمام
مالا يشق عليه وصرح بهذا في شرح الزليخ وغيره والا ولى ان يبار الاطلاق في طلاق
عيانة عن منع النفس فبان المنكوبة اربعة أشهر فصاعدا منعها مؤكدا
بشي يلزمه وهو يشق عليه وسكنه قوله والله لا اقدره ونحوه وشروط الطلاق والامس
وسوان تكون المرأة منكوبة وطالفت املا للطلاق وان لا يكون العدة منقوصة
عن اربعة أشهر وحكمه ووقع الطلاق عند البر ووجوب الكفارة او نحوها عند الحنف
قوله فلو قال والله لا اقدره بغير ان كناية عن طلاق جرى مجرى الصريح فلا حاجة
الى النية وفي كناية الغيبة الطارئة مجرى الصريح كالنكاح والموتى الايمان وهو لا يكون
موليا الا بالنية كذا في شرح الزليخ **قوله** اي ان لم يقربها بانت بطلقة واحدة لانه
ظلمها بمنعها وسواها في العدة في اراه الشارع بوجوب طلاق كذا في الواح اخره عليه

في الزوج الثاني

الهداية
في شرح
في النكاح



قوله موافق لنا ودليلنا ان النكاح لا يحتمل الفسخ بعد تمامه الا بغيره لا يفسخ بالملك
 قبل التسليم اذ الملك الثابت به ضروري لا يظهر حتى الفسخ وانما يظهر حتى الاستيفاء
 والفسخ بعدم الكفاءة وجبار العتق والبلوغ فسخ قبل التمام فكان في معنى الامتناع عن
 الانعام فاما الطلع فانما يكون بعد تمام العقد تمام المراجعة والنكاح لا يحتمل الفسخ
 بعد تمامه ولكن يحتمل القطع في غير لفظ الطلع عبارة عن رفع القيد في الطال وهذا لا يكون
 بالطلاق كذا في الكاوي وجب كلامه وسواءه بشكامة فانا نحكم بالانفصال بالردة ولا
 يمكن جملة على الامتناع لعدم التوقف حال العقد اصلا فليس **قوله**
 لان اجزاء العوض منقسم على اجزاء المعوض لولا تحقق ذلك ان ينفذ العوض
 مع المعوض من باب المقابل حتى يثبت كل جزء من مناه مقابلته جزء من ذاك ولتنتج تقدم
 على الاخر بمنزلة التضاد يعني وثبوت الشرط والشرط بطريق المعاينة ضرورة
 توقف الشرط على الشرط من غير عكس فلو انقسم اجزاء الشرط على اجزاء الشرط لزم تقدم
 جزء من الشرط على الشرط فلا تحقق المعاينة كذا في التلويح وسمنا كلامنا من وجهه الاول انهم
 قالوا انه يرجع في استحقاق نصف العوض وقالوا في وجبه ذلك ان كل جزء من اجزاء العوض
 عن جميع الية فاذا انبى من العوض شي لا يرجع فعملهم ان كل جزء من العوض ليس بمقابلته جزء
 من المعوض الا ان قالوا ان ما ذكره المبادلات من الجائز فان البعض يتفكك البعض فيها
 لتحقيق المقابلة وعوض الية في الواجب ليس على سبيل المقابلة لان الموسوب كالموسوب
 ابتداء من غير ان يقابل شي فلم يثبت في حقه حكم المقابلة التي انما اذا حال النسوة ان كلمة
 كل واحد متين فانتقن طول الوقت ثم كلمة واحدة من من يقع الطلاق على تلك الواحدة فقد
 انقسم اجزاء الشرط على اجزاء الشرط الا ان قالوا ان كلمة كل فسد العموم فيبكر الشرط
 في الحقيقة التي ان ما ذكره من ان مجموع الالف شرط بالالف شرط بالالف شرط بالالف
 والافتقار اجزاء ليست بمتقدم الكمال من حيث هو كذا فلا يلزم فزت المعاينة كما في **قوله**
 وكلمة على الشرط لا يعني حقيقة فيه كما صرح به في البسوط وفي كتب الاصول حيث ذكر فيها
 ان على حقيقة في الشرط عند الفتحا ويستلزم في المعاوضات المختصة بغيره الباء بجان اجزاء وانما

في الحال
 او لم يكن جملة على منساج لان للجملة مجموع على الامتناع
 عن معاشرته الكثرة وتماثلها بالردة نظرا
 لا كقاربه منها او حسن لم يعال الوعد فاحصله بالنكاح
 لا يفسخ شيئا كذا كل جزء يكون بعد تمام النكاح كتنفيذ
 انا الرد على كل شيء فاعلموا ذكره في موضعه ما ملأ رجا
 في جميع ما ذكره من وجهه الاول انهم
 قالوا انه يرجع في استحقاق نصف العوض وقالوا في وجبه ذلك ان كل جزء من اجزاء العوض
 عن جميع الية فاذا انبى من العوض شي لا يرجع فعملهم ان كل جزء من العوض ليس بمقابلته جزء
 من المعوض الا ان قالوا ان ما ذكره المبادلات من الجائز فان البعض يتفكك البعض فيها
 لتحقيق المقابلة وعوض الية في الواجب ليس على سبيل المقابلة لان الموسوب كالموسوب
 ابتداء من غير ان يقابل شي فلم يثبت في حقه حكم المقابلة التي انما اذا حال النسوة ان كلمة
 كل واحد متين فانتقن طول الوقت ثم كلمة واحدة من من يقع الطلاق على تلك الواحدة فقد
 انقسم اجزاء الشرط على اجزاء الشرط الا ان قالوا ان كلمة كل فسد العموم فيبكر الشرط
 في الحقيقة التي ان ما ذكره من ان مجموع الالف شرط بالالف شرط بالالف شرط بالالف
 والافتقار اجزاء ليست بمتقدم الكمال من حيث هو كذا فلا يلزم فزت المعاينة كما في **قوله**
 وكلمة على الشرط لا يعني حقيقة فيه كما صرح به في البسوط وفي كتب الاصول حيث ذكر فيها
 ان على حقيقة في الشرط عند الفتحا ويستلزم في المعاوضات المختصة بغيره الباء بجان اجزاء وانما
 قوله الثالث انه احوال الظان ان الشرط ولو لم يكن
 شرطاً لسمه الى كل جزء لكنه يقتضي موت كل
 جزء من اجزاء الشرط بعد تحقق الشرط بتمامه وهذا
 ظاهر على من تصور حال الشرط والعلامة على انقسم
 فاق المعاينة بغيره في جميع ما ذكره في الكاوي
 وسائر شرح الهداية

او لا يثبت للحال ولا يجره الضمان اذا امتنع بخلاف الظاهر وعند محمد يكون ظاهرا
 لان كلف التشبيه مختص به وقال قاضي خان في شرح الطامع الصغير انه ان لم يمتنع
 ذكره بعض النسخ انه ايلاء عند ان حنيفه وانه يفسخه والاصح انه يكون ظاهرا
 عند الكمال لان النكاح الماكذ بالتشبيه ظاهرا كذا في شرح الدليل **قوله** مع ما نرى وان
 لم ينع عند حنيفه وعند سمان نرى ما نرى **قوله** ومما تب ادعى بعض بدله وروى
 الحسن بن حنيفه انه حنفه لان ذمته لم ينتقض ما ادعى فكان باقيا من كل ذلك لا يعيل
 الفسخ كذا في شرح الذيل **قوله** ثم يحول الملك المعنوي بالضماني فلا يثبت عن الكفاءة
 لكونه ناقصا **قوله** لان الاحتاق بغيره يكون قبل الميسر فيه كلامه وسواء
 اعتاق الكافر وان لم يكن قبل هذا الميسر لكن يكون قبل ميسره كما في صورة ان طلقها
 ثم كفر فانه حنفه بغيره على ما سبق فلا يثبت في هذه الصورة الا ان يقال ان لو ابر
 الاحتاق قبل الميسر خاليا عنه والميسر قد فكت في الصورة بين كمن خلق
 عنه ممكن بحج عاينه ولذا ذكره في صورة الكفاءة بعد العطي ولم يخرج في هذه الصورة
 كما خرج في صورة استيفاء الصوم او قال المراد بعدم الحوان عدم حليل الوطى
 المذكور في حلال الشرطين فلتسا مل **قوله** او وطاء ما يعني وطى التي طامر من باوانا قيد
 بذلك لانه اذا جامع غيره فان كان وطاء يفسد الصوم كاجماع بالنهار عامدا قطع
 التتابع فلهذا من الاستيناف بالاتفاق فان لم يفسد بان وطاء في النهار كسبا
 او بالليل كيف كان لم يقع التتابع فلا يلزم الاستيناف بالاتفاق **قوله** ليل احد او
 يوم كامل او وقع في الهداية او نهارا كسوا وهذا هو ما في طبع الفخ الى
 طلع الشمس فيه وروى في الحديث وذكره العناية ان قيد عدا اتفاق لا اصرار بل ان العهد
 والنسيان في الوطى بالليل كسوا ولا خلاف في واما في سواه اليوم فلهذا في ذلك اليوم
 يستأنف اتفاقا وذكر ابن المكي في شرح الجمع والوقاية انه لو وطى ليل كسبا لا يشأنف
 اتفاقا فيبينها وبينها في النية ظاهرة والظاهر ما في العناية لانه مقتضى دليل حنيفه
 ومحمد في كماله فلتسا مل متدبر **قوله** استأنف الصوم لغو التتابع وهو قادر عليه

يقع
 وجه
 والمقدم على الميسر
 انما يستقطب بالحد من جهة الاحتار
 ما لا يخفى على ذوي الاختار
 اعتاق
 قوله وهو من الهداية او نهارا كسوا
 النهار الشرعي لا النهار اللغوي
 كذا في الهداية
 قوله ليل احد او
 يوم كامل او وقع في الهداية
 او نهارا كسوا وهذا هو ما في طبع الفخ الى
 طلع الشمس فيه وروى في الحديث وذكره العناية ان قيد عدا اتفاق لا اصرار بل ان العهد
 والنسيان في الوطى بالليل كسوا ولا خلاف في واما في سواه اليوم فلهذا في ذلك اليوم
 يستأنف اتفاقا وذكر ابن المكي في شرح الجمع والوقاية انه لو وطى ليل كسبا لا يشأنف
 اتفاقا فيبينها وبينها في النية ظاهرة والظاهر ما في العناية لانه مقتضى دليل حنيفه
 ومحمد في كماله فلتسا مل متدبر **قوله** استأنف الصوم لغو التتابع وهو قادر عليه
 يتنقل المشتق وما ذكره في الحديث من العدا لا ينطس
 عليها فصار زكيا

عارة وانما قلنا ذلك احتراز عما اذا افطرت المرأة في كفارة القتل والافطار بقدر الجبض
فانما لا يلتزم انما ما مقدرة عارة لا يجدر شترين متبايعين لا جيبض فيها ولو
صام شترين بالامسلة اجزة وان كانا ناقصين والافطار بجزة الا انهما من جنس
الذي يلقى ربه ولو صام المظلم شهرين متبايعين ثم قدر على الاعتناء في اخر يوم من
الشهرين فان كان قبل عروا بالشهرين عليه العتق وصار صومه تطوعا لا اعتداء
نحو الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وان كان قبل الغروب كان الصوم عن كفارة
كذا في العنانية ولا يخفى ان كفارة القتل والافطار ايضا كذا في العنانية
فليست امل **قوله** واعطى من ثمنه ومنه في امواله او شعيه انما جاز للرجوع بين منتهى ومنه ما هو المقصود
المقصود لان المتطهر ان فوجده نصف الواجب من كل جنس فيندفع به حاجته وهو المعصوم
بالاطعام فصا راجب او اصد من جنس العنانية في امواله او شعيه بالافطار ولا يخفى ان القيمة
في الوادي اقل من صاع من الثمن مساوي نصف صاع من ثمنه لا تخفى لان القيمة لا يعتد به في
المنصوص عليه فصا كما لو ادى نصف صاع من ثمنه مساوي صاعا من الوسط
حين لا تخفى كما ذكرنا في شرح الزملي وما وقع في بعض نسخ التي من ثمنه او من ثمنه
وجه الا ان جعل او يمينه الواو كما لا يخفى فليست امل **قوله** لاخرى الا ان هذا اليوم من ذاق
في صدقة الاباحة واما في التملك من مكاني واحد يوم واحد بدفعات فقد قيل لاخرية
وقد قيل بغيره لان الحاجة في التملك محدود في يوم واحد بخلاف ما اذا وقع بدفعة واحدة
لان التفرق واجب بالنقص كذا في الهداية وسائر الكتب ولا يخفى ان هذا يدل على ان كفارة
الصوم كذا لاخرى دفع الاكثر من النصيب لواحد في فقرة واحدة ودفع واحدة وعلى
هذا ان دفع الاكثر من صدقة الواحدة صدقة الفطر الى فقرة واحدة ودفع واحدة لاخرى الا ان
واحد **قوله** ان الاطعام جعل الغير طاعا اي اكله لان حقيقة طعم الطعام اكلته والعمرة
للمتعدية الى المفعول اي جعلته اكله واما ما هو اطعمك هذا الطعام فانما كان مسمية
وتعليقا بقرينة طاعا لانه لم يجعله طاعا وقالوا بالقياس انه اذا ذكر المفعول في التملك
والافطار اباحة هذا والمذكور في كتب اللغة ان الاطعام اعطاء الطعام وهو ان يكون تملكيا

هذا الى اخره من عبارة السكوني كما قاله

واما قول صاحب الهداية ولما كان كليمه على الشرط قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان لا تأكلوا
بالله شيئا ومن قال لامرأة انت طالق على ان تدخل الدار طان بشرط او بهذا
لانه للزوج حقيقة واستعير الشرط لانه يدل ان امرأته فصرح في الجازية في الشرط
ايضا كما لا يخفى وصرح به في العنانية وليس يحتمل الحمل على ارادة كونه حقيقة فانه كان
صالحا كناية فندبر وايضا يدعى على تقدير ان كلا القولين جازيان وليس احد
الجازين اولى من الاخر فان الزوج كما هو موجود بين الشرط والجزاء فلو كان بين
العوض والعوض والطلب بان قال ان الزوج بين العوضين بالتضاييف بين الشرط
ولما بالذات فكان جعل الشرط مجازا الى الحقيقة والمجاز الاقرب الى الحقيقة اولى
بل في حكم الحقيقة ومنه انهما كما ليس الله في التلويح حيث قال او كونهما بالشرط بمنزلة الحقيقة
عند الفقهاء الا انه لا يخفى ان كل واحد من القولين امل في نفسها كلاما خروا وسواها قد
صرحوا بان الشرط انعكس التلويح والشرط وجوب الالف مكانها قالت ان طلقتن
ثلثا فلي الالف فكيف يصح هذا مع دخول كلمة الشرط على الالف وهو يقتضي ان
يكون الالف شرطا كشرطه عدم الله ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان لا تأكلوا
وقول الشارح والطلب يصح تعليقه بالشرط صرح به في الجواب انه لا يخفى
في كتب الصلح مسئلة من قال اقله خمسمائة غدا على ان يكون من البها ان كلمة على
وان دخلت البراءة تكن في المعنى كذا وهو مقيد بالاخر اذ ما قبل البراءة مطلق بل على تقدير
الاداء وتمام الزوج انما رضى بالطلاق على تقدير وجوب الالف المرأة انما رضى
بالالف على تقدير الطلاق ولا يلزم الدور لانه بحسب اعتبار الرجل والمرأة كلمة فذكر
ان اذ ثبت الف فانت طالق وقالت ان طلق فذكر الالف ولا يخفى ما فيه فندبر ولكن
ان يعرف ان الزام الالف بشرط وقوع الطلاق ولزم الالف بشرط الطلاق فلا دور
فليست امل **قوله** وتطلق في الاصح في رواية لا يقع الطلاق لان الاب اذا لم يضمن به
الطلع كان هذا خلوا مع البنت ولا يقع بدون قبولها والاولا صح لانه على الطلاق
بقبول الاب فيكون تعليقه بغير افعال ولا يلزم من عدم وجوب الالف عدم وقوع الطلاق

وجواب انه اذا ذكر ما حلف عليه
ان على حقيقة في الحقيقة وحقيقة
تقديم بقوله عند الفقهاء ولا خلاف
في الجواب المذكور في المطولات
المراد بها ولا يخفى ان شريطة
وان كانت خارجة عنها

عليه
لا بد من قول من اقصى
في الجواب ان قوله على الشرط
لم يوجب في اداة الشرط عبارة
كسب المعنى والمطلوب من العبارة
اداة كسب المعنى على الشرط
اداة كسب المعنى على الشرط
يعيد حكمه على الشرط
انت طالق على الشرط
الافترام ومعه في كلام

يقع من الاقوى كماله الاول كفا في الكافي واخبرني في قول محمد بن جعفر في قوله
 الدفع والدم الموقوف **قوله** لم يخرج عن اهل البيت لان الجاني مختلف فلا بد فيه من التبيين وان كانت
 كافرة جاز عن الظاهر لا يخفى انما لان الكافرة لا يصح كفاهاة القتل فعينيت للظهور
باب اللعان قوله اي في فعل الزنا غير مترتبة به المراد بالعمد
 مطلقة اعني اعم من ان يكون في الحال او في الماضي وحاصله ان لا يوجد من امرته الزنا لاحال
 ولا ما ضا لم يندرج فيه من زنت في كفها فانه لا صدف قد فيها كما صرح به فليتنا مل
قوله وكما صرحنا بعد فان قلت يكره على هذا جريان اللعان بين الزوجين اعمين
 او العائنين كما ذكره قاضي خان مع انها لا يصحح الشهاده قلت انتما من اهل البيت
 الا يرى ان القضي لو قضى بشهادة هؤلاء جاز في النهاية والكافي وفي كلام
 وموان القاضى لو قضى بشهادة المحمدين في القذف منع القضا عندنا ايضا
 ولا يرى اللعان بين المحمدين في القذف والاولى ان يقال ان الحكمي اهل الاداء
 الشهادة عندنا الا انه لا يقبل في بعض المواضع لانه الكذب وهذه الشهادة
 لا ترد لانه الكذب لانها مشروعة في موضع النية وكذا الا على اهل الاداء الشهادة
 لانه لا يثبت الكذب الا انه يقبل منه سائر الشهادات لانه لا يقدر ان يفصل بين
 المشهود له والمشهود عليه الا بقول غيره ومنه يقدر ان يفصل بين الزوجين
 فيكون اهل الاداء الشهادة فليتنا مل **قوله** فان كان موجبا او كافرا او مكرها
 في قذف عدل لانه ليس سواها كانت الزوجة ايضا كذا ذكره او من يجحد قاذفها بالليل
 شامل لكلنا الصفة بين كما لا يخفى وصورة كون الزوج كافرا او كافرنا كافرين فليتنا
 الزوجة فقدرنا الزوج قبله في الاسلام **قوله** او حبيبة او مجنونة وكذا اذا كان الزوج
 حبيبا او مجنونا وذكر مسألة كون المرأة صغيرة او مجنونة في الهداية والكافي مكررا
 ولم يظهر لوجه التكرار فليتنا مل فيه **قوله** فلا حد على الزوج لعدم احصائها و
 وفيه كلام وموان هذا لا يتناول صفة كونها محمودة في قذف كما لا يخفى والصواب
 ان يتناول محلها كذا في الهداية والكافي وحاصله ان موجب قذف اللعان واللاعنة من قتلها

في قوله لا يخرج عن اهل البيت
 في قوله لا يصح كفاهاة القتل
 في قوله لا يثبت الكذب الا انه يقبل منه

قال اكره وقد فرغ من هذه الوجوه اذا
 كانت عفيفة عن الزنا حتى لو قد فها اجنب
 كذا ذكره الزوج ولو قذف الامه والكافرة لا
 حد وكذا الزوج انكرها هو الكافي لما ذكره
 هذا المقام وما ذكره من المحقق فليتنا مل
 كما لا يخفى والذكر ذكره المصنف ولم يصرح
 شاعرا او من كذا كذا او كذا كذا
 ملاحد عليه ولا خلاف وهو ايضا خلاف لما ذكره
 الرعي لما صرح ان الحد حقة في القذف من
 حد قاذفها صاعا ونحوه لهما في كذا

في قوله لا يخرج عن اهل البيت
 في قوله لا يصح كفاهاة القتل
 في قوله لا يثبت الكذب الا انه يقبل منه

فصار كما اذا صدق هذا وذكر في النهاية انه تعدد لاطاق الشين بها فليتنا مل **قوله**
 ينتفي نسبة ويلحقه بآمه اي يثبت نفى الولد ضمنيا للقضا بالتفرق وعن اهل البيت
 القاضى مرفق ويقول قد الزم مقامه واخرجه من نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك
 لا ينتفي النسبة لانه ليس من صفته التفرق باللعان نفى النسبة كما بعد موت الولد
 فانه يفرق بينهما باللعان فلا ينتفي نسبة عنه **قوله** او زنت بعد التلاعن في بيت بان
 كان التلاعن قبل الدخول فزنت بعد اللعان فكان صداما للبلد دون الرجم لانها
 ليست محصنة لان شرط احصان الدم الدخول بعد النكاح الصحيح ولم يوجد
 فليتنا مل **باب العنين قوله** ان اقرانه لم يصل اجله الحكم له
 والمراد من العنين من لا يقدر على الوصول الى زوجته سواء كانت شيا او بكر الا ان
 كان وتقل صاحب النهاية عن قاضي خان انه ان كان الزوج عنييا والمرأة ثقا
 لم يكن لها حق الفرقة لوجود مانع من قبلها واما صاحب الكافي وان وجود كبيرة زوجها
 الصغيرة عنييا ينتظر بلوغه لان للعيبي انك في عدم الشهوة ولو كانت صغيرة
 لا يفرق بينهما لاحتال ان تبلغ قرضي خلاف الجنبوب فانها لو وجدت زوجها مجبوبا
 وطلبت الفرقة مجمل ولتية خصا او لا نصب للقاض عنه خصا ويطرق ولا ينتظر بلوغه
 لعدم القادة وفيه كلام وموان الطاهر من هذا عدم الانتظار الى البلوغ
 اذا كانت الزوجة صغيرة والزوج كما صرح به في بعض الكتب والحال ينبغي ان ينتظر
 لانه يحتمل ان تبلغ قرضي كما قالوا العنين الا يمنع ذلك الطاهر ويخصه بقودة
 كون الزوجة كبيرة او قال ان الرضي في صورة الجنبوب محذور احتمال بعد الطاهر عدمه
 خلاف العنين لتصور الانتفاع في الجملة بقاء الالة فلذلك ينتظر في العنين دون
 الجنبوب فليتنا مل **قوله** وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يقول انما هذا اخذ
 بالاحتياط اذ ربما يكون موافقة العلاج في الايام التي يقع التفاوت بين النسبة
 والقيمة **قوله** وذكر في ثلث مائة وخمسة وستين يوما وربع يوم اكد كذا في
 ان الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وخمسة وثمانين يوما

زوجها الصغير

في قوله لا يخرج عن اهل البيت
 في قوله لا يصح كفاهاة القتل
 في قوله لا يثبت الكذب الا انه يقبل منه

في قوله لا يخرج عن اهل البيت
 في قوله لا يصح كفاهاة القتل
 في قوله لا يثبت الكذب الا انه يقبل منه

باب النسيب والحضانة لانه لا يبعد ان الزوجية والزوج

باب السبب والحضارة
ولما اريد ايضا لا يبعد ان يتزوجها وهو على بطنها بما اطهرها والنكاح يعمون
كلامهما فيكون الاثر اذ وافق تمام النكاح مقارنا للطلاق لان الطلاق لا يقع
الا بعد تمام الشرط وزوال العرش حكم الطلاق فيكون العلوق حاصلًا قبل زوال
العرش ضرورة فيثبت النسب كذلك في الزهارة والحضارة وفي كلامهم ومبني
انهم قالوا المعلق بالشرط كالجنح وجود الشرط فالانزال يقارن الطلاق لا
التطبيق وزوال العرش اثر الطلاق بمعنى التطبيق كما في كلامه عينا لمزيد المدونة
المطلوب فتدبر ذلك الاولي ان يقرر هكذا فوافق الاثر النكاح فيكون العلوق
حاصلًا قبل زوال العرش ضرورة لان الطلاق لا يقع الا بعد اتمام الشرط وزوال العرش
اثر التطبيق فيكون مع الطلاق علوقا من النكاح من قبل الحاجة الى هذه الكيفيات
لان قيام العرش لطلب الماء الذي من شأنه الاحبال يعني لاثبات النسب فلا يعتبه
الدخول الا ليري ان من زوج امرأة وبينهما مسير سنة فجات بولد سنة اشهر
من وقت النكاح يثبت النسب فتدبر **قوله** فلا بد من العمل على المقارنة فيه كلام لان العمل
اثر النكاح فينظر عنه التام الا ان يرد بالنكاح المنكوحه وهي لان فليشامل
قوله فلا يثبت بالنكاح فان قلنا ينبغي ان يصير مراجعًا لان الطلاق الرجعي لا يحرم
الوطئ والاصل في الطوارث ان يضاف اليه اثر الاوفاك قلت الرجوع بالفعل خلاف
السنة وكما لا يظن بالعاقلة المسلم الاقدام على الزام لا يظن به الاقدام على طلاق السنة
فان الكافة والكفاية وفيه كلام من وجهين الاول انه منقوض بالمسئلة المذكورة في
فصل الرجعة ومضى انه لو قال ان ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين يبطني بجمل
الرجعة كما لا يمتري ان كون الرجعة بالفعل خلاف السنة محال تحت بل المفهوم
من كلامهم في فصل الرجعة كونه سنة عندنا على انه ممكن ان يجز على انه راجع قولاً
ثم وطأ كما لا يخفى وان بقدر الرجعة بالفعل بالرجعة بدون الاشهاد ولا شك في كونه خلاف
السنة كما وقع في بعض الشروح فبينة ان عدم الاشهاد غير متيقن عندنا والعجز عن اخصار

أقول اعراضه ساقط لان ملاوة معلق على
النكاح والملاوة مقدم على الملاوة كما ذكر
غير مرة وسيدكر مسئلة معلق الطلاق بالمرحمة

موت

قوله الادارة منقضى آه امور الفروج واضحه
من كل المسئلة وبما انك لا تبطل ولا تحبس
ماده النقض وتصح ما ذكره ونظر النجاشي
الذي يثبت الغيبوت فعليك بالتأمل
الصادق (الرجاء)

قال في النهاية لا يصير مارجاها
يدون ان شهاد بالفعول هو حلال السنة
ولذا قال الحشر وان تدل الوجه بالفعول

کافیه

31

الشهود قد يكون للغيبة والموت
على الجواب المذكور بأنه لا يخرج قول صاحب الهداية فلا يصح مراجعها بان كل
كان يجب ان يقول لا يصح مراجعها لولا الدليل على الوطى قبل الطلاق لا يخرج
ثانيه على التام الصادق فليتأمل قوله فلا بد من حمل على الوطى في العدة
لاستغناء الزنا منها كذلك الهداية فان قلت سمعنا وجه لغيره عن ان يلزم الزنا
منها وهو ان حمل امرنا على انها تزوجت بعد انقضاء عدتها بان وجاها قلت
نعم كذلك لان الحكم باقيا، النكاح الاول عند الاتصال اسهل من الحكم بثلث نكاح
آخر فوجب القول بذلك في النهاية واخرى على صاحب العناية بان هذا غير دافع
للسؤال بل هو التزام له وقيل كلام وسوان الظاهر المقصود من السؤال هو
المسئلة بدون الحمل على الرجعة وحاصل الجواب ان الاحتمال المذكور لا يفيد الصحيح
لان الحمل على الرجعة اسهل منه لا المناقشة بعدم ذكره وذكر الاحتمال لان احتمال
عدم الذكر بعد ظاهر لا يخرج اما الحمل على الحجاز فتبطل ذكره للزوم واردة الا لازم
فما زعمه فبعد تسليم صحة لا يخرج بعد فليست **قوله** الا بدعوة ويجوز على وطء البنت
في العدة وقيل كلام وسوان المبسوطة باطلع وباطل على ما لا اذا وطأ الزوج
بشبهة كان بشبهة الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه كماله كتمان الحدود
الا ان يخصص بغيرهما كتحقيق لا يخرج فتدبر واما الاخرى بالملقة فلنا بلفظ
انت طالق ثلثا لانه سيصح بعدم بثوث النسب وان ادعاه فذكر الصيغة ايضا فخرج
بان الكلام في الطلاق البائن وهو ليس بباين بل صريح كما صرح به بعض الكتب
ونقلنا فيما سبق غايته بلزم عدم ذكر مسئلة يعلم حكمها من المذكور وهي انه اذا ولد
المطلقة ثلثا على الوجه المذكور ولذا اقر من سنتين يثبت نسب الولد وامرهما
لا يخرج فليتأمل من ذلك حال صاحب النهاية المعلوم من هذه المسئلة ان تمام السنتين ملحق
بأكثر السنتين في حق عدم بثوث النسب من ذلك الخلاف والرواية التي تنجي في الهداية وهي ان
اكثر من السنتين فان فيها اختلفت السنتان باقر من سنتين حتى اثبتوا النسب اذا جاء

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الشهود قد يكون للغيبة والموت
على الجواب المذكور بأنه لا يخرج
كان يجب أن يقول لا يصح مراجعته لولا الدليل على الوفاة قبل الطلاق
نذري أما اعتراضه العنا
فلا يعود إلى ما قلناه من أن الغيبة والموت
لا يعود إلى ما قلناه من أن الغيبة والموت
لا يعود إلى ما قلناه من أن الغيبة والموت

ما ذكره صاحب الفهرست من احتمال الزيادة التي لا بعد
لا يبعد أن يقتضيه ذلك المقتضى أحد في أوله والزيادة مع
الحكاية أحسنه كما لا يخفى

[illegible]

قصنا به باه في المظالم
عنه من التهم في المجلد
عصه نواد نوى البليت ام لا
بب الحردو مسهل

ان شئت النسيب الثالث بالكنية بالاسم اعتبار
في الظاهر ما فيها او صرح بالاعتبار بالاسم
او صرح بالاعتبار بالاسم في الاول بخلافه
ثبات نسبه

قال ليست مخالف لها لان عام سنين
 عشر من وقت الفقه لا من وقت العلم
 بل من وقت العمل وانه علم الفقه هو
 فتنه واما العلم بالهدى فهو حقا
 وحيث كان من وقت الفقه وقال لان العمل
 بعد العلم

هذا كتاب في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب
 في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب
 في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب

لتمام السنتين ولو لم يخلد في يد ربه على ما جرى عليه من طاعة عدم
 بقوت النسب كثر السنتين وفيه كلام وهو ان عدم بقوت النسب من ان لا يخلد
 تمام السنتين باكثر السنتين في حق عدم البقوت مطلقا بل لعدم تصوره في عدم
 المسئلة الخسيسة كما لا يخفى فلا يكون مخالفا لما جرى عليه من طاعة عدم
 ان ما ذكره من التصور او الباب موجود بهما بان حالها مطلقا فيكون لا انزال
 موافقا بالطلاق واقعا في الملك فينبغي ان يثبت النسب واجاب عنه صاحب الكفاية
 بان ما ذكره من التصور طريقا متعينا لحرمانه على الصلاح لانه لو لم يثبت
 النسب من الزنا وجب فلا بد ان يخل على انه من وجب له قبله احرازه على الزنا
 واذا حمل على انه من وجب له قبله يكون هذا النكاح كذا لانها ح تكون منكوبة
 او معتدة وفي الوجهين حرمانه على الفاء وخلاف المبسوطة لانه يحتمل انها انقضت
 عدتها ونزول زوج اخر لكنه لم يظهر ذلك ولا فساد فيه فحمل عليه وفيه كلام وهو
 ان هذا لا يدل على عدم جواز الطلاق كما لا يخفى فينبغي ان يحل عليه لعدم تضييع نسب الولد
 لان اثنائه مما يحتاج الى سب او ما على النكاح كما صرح جوابه على ان تضييع الولد
 كالزنا في الفساد كما صرح به في العناية فلا فرق بين الاثنين في الاحراز على الطلاق
 على الفاء كما لا يخفى فليتامر **قوله** واقله المراسمة شبهه الوطى لانه في حقيقة
 شبهة الاخلاق لاصح البليغ في شبهة الوطى شبهة بشبهة الاخلاق كما لا يخفى **قوله**
 فهذا من سب اني حنيفه ومحمد في قارة الهداية لانه لا نقضا عدتها بجملة متعينة وهي
 الشرائع وبعضها يحكم الشرع بالانقضاء وسوء الدلالة فوق اقراره لا لا يحتمل
 الخلاف في الاقرار بحمله وهذا وجب اقراره لا اعتبار الاقرار بما ذكره الشارح واولي
 منه كما لا يخفى فليتامر **قوله** من وقت الطلاق مسكنا ووقع في اكثر النسخ وفي بعضها وقع
 من وقت الاقرار وهو صحيح موافق لشرح الهداية والكافة وسنن الجمع واساما وقع
 في اكثر النسخ في صحة كلام لانها اذا ولدت كنصف سنة من وقت الطلاق يعلم بطلانها فلا
 بعض العدة كما يعلم صعوبة الاقرار كما لا يخفى الا ان يقال مكن يصح الاقرار بعد امرها انما

من تأمل في عبارة الهداية حتى يعلم ان وقت
 على ان يبين كلاما توهمات بعين كما لا يخفى
 على انهم يحلون الطلاق على ما وقع على وجه السنة
 ما لم يقع كذا من بخلافه كما ذكره غيره في حقه وهو ان
 يطلقها في حقه لم يجزعه صدر

قوله لانه يحتمل انها انقضت في هذا الاصل
 عن نسيان وصح المسئلة لان الكلام في مبسوطة
 ولدت لتمام سنتين من وقت الفقه فكيف تصدق
 فأكبره وكذا كلام المحققين على ذلك كما لا يخفى
 والمبنى على الفساد فاسد كذا في قوله ومحمد

ولكن لم يفسد من اقراره والولادة نصف
 سنة فانه يعلم بطلان اقراره في كل حال
 لا قبل من نصف السنة وفيه الطلاق ايضا

هذا كتاب في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب
 في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب
 في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب

او معسرين او احد هما موسرا والاخر معسرا او خدانه فوضعه ان كانا معسرين
 فكلما للولب وان كانا موسرين فكلما للولب وان كانا موسرين فكلما للولب
 في شيء وان كان احد هما موسرا والاخر معسرا السبع في النصف للموسر منها واول
 كل واحد منها يظهر من كل سبق كما لا يخفى وبهذا يظهر ان قول ابن الكركي واعلم ان في
 قول محمد تفصيلا لم يبينه وكان عليه ان يبينه وافراد قول محمد بالكركي لانه ان
 ابا يوسف مع انه حنيفه مطلقا مع انه ليس له كذا في حق قصوره تام فليتامر
قوله فحسبها له قالوا اصل هذا ان له ما انما تنزع جوارها انقضت
 من الطائفتين لانه جازب العنق له والمقتضى عليه اما اذا انقضت من جانب واحد لا تنزع
قوله عتق حصته ان زال ملكه عن حصته لان العتق لا يخفى بالانفاق كما لا يخفى
قوله ان علم الشريك ان ابن الشريكة او علم الاولى ان يزيد وتبينوا انه على شريكه
 عتقه بشر انما كما لا يخفى فليتامر **قوله** وصورة مات امرأة ولها عتق وهو ان لم يمسها
 بطريق الشراء او يكون الزوج زوج جارية او لا فهذا اولى مما ذكره في الكفاية صورة
 كسرت ابن زوجها كما لا يخفى **قوله** من انكسرت مدبرة اوطى له ان يحتمل التضمن
 فان اختار من المدبرة لا المعنى **قوله** وقمة المدبرة ثلثا قيمته فانا لان المنافع ثلثه
 انواع الوطى والاختدام والبيع ووقع في الكافة بدل الوطى قضاء الدين بعد موت
 الموطى ومساوولي لان دفع الموطى محض الجارية والعموم اولى كما لا يخفى
 وايضا يبين ان يكون الوطى كالاجارة من حمله الاختدام والام لا يحظر خلاف
 في الثلثة بل يكون اربعة في العلام وخمس في الجارية فلما سبق اوجه لتفسير ثلث
 القيمة كما لا يخفى فليتامر هذا وذكر في الكفاية ان الفتوى على ما مال اليها الصمد في هذا
 وهو ان قيمة المدبرة نصف قيمة العنق لانه يستفاد بعين المملوك ويبدله ان ثلثه
 لا است **قوله** فلا يظهر في حق التضمن يرد عليه ان احد الشريكين اذا احتق بغيره
 وهو موسر يضمن للباقي قيمة نفسه وبيرجع المعنى على العبد مع ان الملك
 يثبت له مستند وموئبات من وجه دون وجه والوجه ان حال ان المدبر فام مقام

قولي

هذا كتاب في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب
 في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب
 في بيان ما لا يخفى من حقائق الدين والادب

عامة في النصف غلط والصواب الرجوع وبهذا
 ان قول محمد تفصيلا لم يبينه وكان عليه ان يبينه
 في شيء وان كان احد هما موسرا والاخر معسرا السبع في النصف للموسر منها واول
 كل واحد منها يظهر من كل سبق كما لا يخفى وبهذا يظهر ان قول ابن الكركي واعلم ان في
 قول محمد تفصيلا لم يبينه وكان عليه ان يبينه وافراد قول محمد بالكركي لانه ان
 ابا يوسف مع انه حنيفه مطلقا مع انه ليس له كذا في حق قصوره تام فليتامر
قوله فحسبها له قالوا اصل هذا ان له ما انما تنزع جوارها انقضت
 من الطائفتين لانه جازب العنق له والمقتضى عليه اما اذا انقضت من جانب واحد لا تنزع
قوله عتق حصته ان زال ملكه عن حصته لان العتق لا يخفى بالانفاق كما لا يخفى
قوله ان علم الشريك ان ابن الشريكة او علم الاولى ان يزيد وتبينوا انه على شريكه
 عتقه بشر انما كما لا يخفى فليتامر **قوله** وصورة مات امرأة ولها عتق وهو ان لم يمسها
 بطريق الشراء او يكون الزوج زوج جارية او لا فهذا اولى مما ذكره في الكفاية صورة
 كسرت ابن زوجها كما لا يخفى **قوله** من انكسرت مدبرة اوطى له ان يحتمل التضمن
 فان اختار من المدبرة لا المعنى **قوله** وقمة المدبرة ثلثا قيمته فانا لان المنافع ثلثه
 انواع الوطى والاختدام والبيع ووقع في الكافة بدل الوطى قضاء الدين بعد موت
 الموطى ومساوولي لان دفع الموطى محض الجارية والعموم اولى كما لا يخفى
 وايضا يبين ان يكون الوطى كالاجارة من حمله الاختدام والام لا يحظر خلاف
 في الثلثة بل يكون اربعة في العلام وخمس في الجارية فلما سبق اوجه لتفسير ثلث
 القيمة كما لا يخفى فليتامر هذا وذكر في الكفاية ان الفتوى على ما مال اليها الصمد في هذا
 وهو ان قيمة المدبرة نصف قيمة العنق لانه يستفاد بعين المملوك ويبدله ان ثلثه
 لا است **قوله** فلا يظهر في حق التضمن يرد عليه ان احد الشريكين اذا احتق بغيره
 وهو موسر يضمن للباقي قيمة نفسه وبيرجع المعنى على العبد مع ان الملك
 يثبت له مستند وموئبات من وجه دون وجه والوجه ان حال ان المدبر فام مقام

مقدم

مقدم

الزوجة راضية بخدمة او مخدومة الغايم مقامه واما اذا ابت فلزمه نفقة فادها
 للتفاوت بين الخاومين كما صرح به في بعض الكتب وكثيرا الى هذا المعنى في الكفاية
 فليست مل وقل فيها كما في الكتب عن انه يوسع في انها اذا كانت فائقة ثبتت
 فان زفت الى زوجها مع خدم كثيرة استحققت نفقة الخدم كلها **قوله** ان تؤمر بان
 تسترض عليه وتصرفه في نفقة الكفاية عن الخدم لان نفقة الاستدانة على الزوج
 وهو الشراء بالنسيئة ليقضي النكاح من الزرع والتنفير المذكور في الشرح او
 كما لا يخفى وقالوا فادارة الامر بالاستدانة انها اذا كانت باموال القاضي فلا بد من
 ان يرجع بذلك على الزوج بلا رضاه كما له ان يأخذ من المستدينة واما بدون الامر
 فيرجع المستدينة والمستدينة ترجع على الزوج **قوله** لا يخفى ان ينصب القاضي
 نائباً في المدة مطلقا لا خلاف في جوان هذا القضاء اذا كان الزوج
 حاضرا واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فعلى بعض المتأخرين انه كفارة تزويجه لانه
 قضاء في فصلين مجتمعين فيهما التفرقة بالجرى النفقة وفي القضاء على الغايب
 وذكر في الذميمة ان الصحيح انه لا يبعث قضاء في لان العجز لا يعرف حالة الغيبة طوان
 ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا العجز لان الاتفاق فان رفع هذا القضاء
 لا قاض آخر فاجان قضاء كما في الصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في فصل
 مجتمعين فيه لا ذكرنا ان العجز لم يثبت فليست مل **قوله** ما واما حين يعجز مع بقاء
 الزوج بينهما فالاولى ذكر هذا العجز ايضا كما لا يخفى **قوله** الا اذا ثبتت بان امر
 قاض بهذا ذكر الحاكم الشهيد في المختصر وذكر الحنفية انه يبطل ايضا والصحيح ما
 ذكر في المختصر لان الاستدانة بامر القاضي والنفقة ولاية عليه كذا في الكفاية **قوله**
 سنة اشهر مثلا فيسقط الى ما روي عن محمد بن ابي ابي بصير نفقة الاشهر او
 ما دونها لا يخرج من كسب لانه ليس بقضاء في حكم الحاق **قوله** لانها صلة انصاف القاضي
 في المدة سقطت لانها لا يملك نفقة القاضي وامثاله فانها ترد اذا ملك مع انها
 صلة ايضا ورد الصلة ينقطع بالموت لانه كمن بطور عنه بان النفقة ثم تزيت الحاق

اقول قد روي عن صاحب الذميمة بان يجوز
 القضاء عند الشافعي ليس العجز عن النفقة فقط
 بل امران احدهما ذكر وهو في الخارج والبقاء
 عدم الابقاء وان كان قادرا وهو الغائب
 والتقصير بطلب المطولات

١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩

وولاية الحكم على بيت المال نظرية والنفقة في الرد واما سببها فنقد وبقا
 الزوج باختياره من مال ومنته الصلة بالقبض فانقطع النكاح واد بالموت فانقضا
 لكنه يعيد لا يخفى فليست مل **قوله** لانها عوض على النفقة عليه بالاحتباس وقطاع
 من ماله وبيان النفقة عند محمد بن حنبل وبيان النفقة عند محمد بن حنبل
 على الوجه المذكور في الكتب فكيف يصح الاستدانة المذكور من طرفه كما لا يخفى فليست مل في
 النفقة وفي الذميمة في نفقة الحاقم تليس وبالا جاع **قوله** له حديث فاطمة بنت قيس
 وموماروى عنها قالت طلقني زوجي ثلث فلم يرض لي رسول الله كسبي ولا نفقة
 كذا في الهداية وقطاع وموماروى عنها قالت طلقني زوجي ثلث فلم يرض لي رسول الله كسبي ولا نفقة
 اما بلغة انت طالق ثلث وموماروى عنها قالت طلقني زوجي ثلث فلم يرض لي رسول الله كسبي ولا نفقة
 عند الشافعي واجمع مطلقا سواء في ثلث ام دونها كما صرح به في الهداية
 الا ان قال ان المراد في الحديث الطلاق الثلث على ما روي في مال باري بالانفك
 وان المراد من البين البين عندنا لكن الاول بعيد وانك ليس مل كما لا يخفى فليست مل **قوله**
 لا معتدة الموت وقب كلام وموماروى عن هذا مخالف للمعروف من الهداية وما صرح به في
 شروحه والمخط من ان السكن واجبة لها باق فزفة كانت لانها حق الشرع الا ان يثار
 المراد انه لا يجب لها النفقة والسكن جميعا بل يجب السكن فقط فليست مل **قوله** وتفسيره في
 الزوج يترتب هذا الى ان المراد من المعصية المعصية الصادرة من صير المرأة لان المعصية
 اذا كانت من صير الزوج مثل تقييدها بشروط النفقة كما صرح به في الهداية **قوله**
 ورد في معتدة الثلث سقطت لانه البين ايضا كذا في الهداية والوجه في بقاء الردة
 والتحسين وكذا في معتدة الثلث لان النكاح باق والنفقة حصلت منه طينته **قوله**
 فلان نفقة المحجوبة اذا ارتدت ولم تحبس بعد بقاء بيت زوجها فلها النفقة لزوال العارض
 وهو الحبس في الميسر **قوله** والاب لا يتضرر بفسخ النكاح فيه كلام وموماروى في
 عدم تضرر الاب بفسخ النكاح لانه لا يملك نفقة في سائر الكتب بل المذكور في الاطلاق
 والظاهر ذكر لان الاب اذا كان فقيرا يتضرر بفسخ النكاح لانه لا يملك نفقة في سائر الكتب بل المذكور في الاطلاق

للمجوبة

واما ما روي عن صاحب الذميمة بان يجوز
 القضاء عند الشافعي ليس العجز عن النفقة فقط
 بل امران احدهما ذكر وهو في الخارج والبقاء
 عدم الابقاء وان كان قادرا وهو الغائب
 والتقصير بطلب المطولات

و خوبم

الاعمال والاصناف العظمى
منها ما هو من الاعمال العظمى

[Faint handwritten notes in Arabic script.]

کتاب

وفي الهداية ٤٥
راوند نكره كجميع كتابا
الفاظ الكتابا
من الباقي ابي جميع
ذكر والنقش على
النسبة لالمكة

أقول لا نفهم من الكتب ما ذكره ولا نصحه به
في الكافة بل نفهم منها ما ذكره في النسخ
أن الحكمة في كلامه أم وأختا تركه
الدلالة أم لفظ وفي نسخة لا يحسن إلا بالنسبة
ولا إلى دلالة المقام كما لا يخفى على من كان له فهم
في هذا الباب

كونه صريحا يفهم من العطف كما لا يخفى مع أنه من الكناية كما هو المفهوم من جميع الكتب
وصحح به في الكافة والنسبة لا يجب في جميع الكنايات بل يقع في بعضها كالكناية بالنسبة
بقربية دلالة المقام كما سبق في الطلاق ولا تنكر في دلالة المقام في هذا الموضع
ومراد المحقق بقوله وبكناية أن نفى أنه إذا لم يدل المقام عليه يصح بالنسبة بقربية
مكسبة في الطلاق قوله العطف بالغاء دفع توهم كونه محال في دلالة النسبة مثل لا مثله
المذكور لا دفع وهم كونه من الكناية كما أن عم التام في فليت مل **قوله** خلاف أنه
يعرف ومحمداً ودليهما أن بنوت الحرية بهذا اللفظ خلف عن بنوت البنوة به
والأصل ممتنع ومن شرط الخلاف مكان الأصل وعدم بنوة لغاير من كناية النسخ
وساير كتب الأصول وقيل لا وهو من هذا المعنى لا يتغير بالنسبة بل من هذا
يوسف لأن الكناية خلف عن الأصل مع أنه لا يشترط إمكان البراءة إيجاباً لمثلث أعني
الكفران باليمين كما سيصحح به في كتاب الأيمان فليست مل **قوله** أي لا يرد فيمكن
أن يكون عبداً ولا يكون أباً فلا يعتق وأن نفى به العتق بخلاف قوله لا يسير عليك
لأن نفيه مطلقاً بانتفاء الملك لأن المولى على المكاتب سبيلاً له لا حكم العتق كذا في
الهداية وقيل حكم العتق به فان فصل أما أن يكون زوال اليد لا قاله وقال الملك
أو لم يزل فله الأول يكون كناية عنه وعلى الثاني يكون محالاً فلنا في الملام
لأن المبيع قبل التسليم فيه زوال الملك واليد باق ولا يلزم أيضاً لأن المكاتب
لا يذنيه وفيه الملك وفيه كلام وهو أن هذا الاعتبار صحيح في اعتبار زوال الكنية لا في
أن اعتبار العلاقة بين زوال اليد والاعتاق فان زوال اليد لا يلزم للاعتاق قال في
الاعتاق إزالة الملك عند انقضاء صنيفه **قوله** نعم لكنه إزالة مخصوصة ولو سلم
فلا يتغير الكلام على قولنا أولئك المسئلة خلاف مسكون بل لا يصح في المطلوب أن يقال
أن العتق استلزام صحة العتق على العتق محالاً إذا كان أصل معناه منافاة
للعبدية سواء كانت أكتافاً تسبب العتق أو سبباً خروجه فلا يقال العتق محال
عليه مع النية كما في السبيل عليه وإنما إذا لم يكن منافياً فلا يرد عليك فلا لعدم

أقول لا نفهم من الكتب ما ذكره ولا نصحه به
في الكافة بل نفهم منها ما ذكره في النسخ
أن الحكمة في كلامه أم وأختا تركه
الدلالة أم لفظ وفي نسخة لا يحسن إلا بالنسبة
ولا إلى دلالة المقام كما لا يخفى على من كان له فهم
في هذا الباب

أقول لا بد من إمكان أصل غايته أنه
لا يثبت لغاير من يفتح البنوة
أقول في الهادي أن أدال كالمطالع عليه
وهو بنو العتق صارت حرة

أقول لا بد من إمكان أصل غايته أنه
لا يثبت لغاير من يفتح البنوة
أقول في الهادي أن أدال كالمطالع عليه
وهو بنو العتق صارت حرة

الملك

الضرورة كما لا يخفى فليست مل **قوله** مع نية العتق فيه كلام وهو أنه أن جعل فليطبع
المذكور بعد لفظ لا في لابي أبي كما هو الظاهر بعد عليه أنه قد صح في غاية البين
بأنه في جوابه وبما لا يخفى يقع العتق بالنسبة وذكر أن في العتق أن في قوله لا يسير
وبما لا يخفى يقع بالنسبة ولا فرق بين ما وبين يان وبما لا يخفى كما لا يخفى وأن جعل فليطبع
لقوله ولفظ الطلاق كما هو المفهوم من الشرح أوله ولقوله ولا سلطان له
عليك تكون ركيكاً لا يخفى فتدبر في المحيط وعنه محمد وإيمان فمن العبد لا يسير
أو لأنه لا يسير في نفى به العتق في رواية معنى لأن هذا لفظ يخص به لوطي
رواية للعنف لأن هذا اللفظ لا ينبغي من الحرية ولا يحتمل فأن نفى به العتق فقد
نفى ما لا يحتمل لفظ هذا كلامه وعلى هذا اختيار أن يكون كلام المص على رواية
عدم وقوع العتق فلا كلام كما لا يخفى فليست مل وفيه أسودى قال أبو يوسف وقال
لعبد أو لأنه لا يسير في نفى به العتق **قوله** وهذا إذا ولدت بعد عتقها
لا من ستة أشهر ومرد حبس الكافة من قوله فان ولدت لأكثر من ستة أشهر
مرونت العتق لم يعتق لأنه لا يتحقق بوهود أنه لم يعتق في صورة اعتاق المحل
خاصة سواء كان على مال أو لا أصلاً بل لا بد من الحرية لا في المولى إلا لأنه لا يترفع
في عتقه ببنوعية الأم سواء قلت المرأة أو كشت فليت مل **قوله** في الملك والرق مع الملك
لتفاوتهما كما لا يقتضيان ولأن الملك نعم البرهان والحرادات **قوله** وولد الأم
من وجهها ملك سيداً لغيره من المائين وتخرج جانب الأم بأمه منها الحضانة
وقية نظر لأن حق الحضانة إنما يثبت بعد الولد فلا يجوز أن يكون مرجحاً لما هو
قبلها ومنها أن الولد مادام جنباً فهو بمنزلة العتق من أعضائها كيداً وجهاً
لأنه لا ينفصل حراً وشرعاً ما حراً فانه ينفذ بنفسها وينتقل بانتقالها حتى يرضى
بالمقاضي عند انفصاله منها وأما كثر عاقلاته يعتق بعقدها وقية نظر لأن
الكلام في اثباته فلا يستدل به عليه كذا في العناية وقية كلام وهو أنه يمكن التمسك
عن الأول لأن الحضانة حتى ثابت للأم سواء كانت قبل الولد أو بعده فبمختره أن يكون

أقول لا بد من إمكان أصل غايته أنه
لا يثبت لغاير من يفتح البنوة
أقول في الهادي أن أدال كالمطالع عليه
وهو بنو العتق صارت حرة

أقول لا بد من إمكان أصل غايته أنه
لا يثبت لغاير من يفتح البنوة
أقول في الهادي أن أدال كالمطالع عليه
وهو بنو العتق صارت حرة

أقول لا بد من إمكان أصل غايته أنه
لا يثبت لغاير من يفتح البنوة
أقول في الهادي أن أدال كالمطالع عليه
وهو بنو العتق صارت حرة

الملك

الملك

أقول لا بد من إمكان أصل غايته أنه
لا يثبت لغاير من يفتح البنوة
أقول في الهادي أن أدال كالمطالع عليه
وهو بنو العتق صارت حرة

که ان فی شخص و لا کج ان قوله ساقط
بدل علی ان سنها معصا ما قدر

सुखी नमो भगवते वासुदेवाय

کتاب

قال
وَصَلَّى
الَّتِي سَمِىَ
وَبَيْنَهُمَا
النَّاسُ
خَلَّاجُهُمْ
أَعْلَى

والفوق قائم وتبين في المكتب
الصالح هو الأقوال الظلال
بل هو من الفاسد وليس المقام
محل كلام

نام

مضرو ۲ ۴

فقد كره المدة البضا من غير ولادته
لعله مفاكلا لغيره على الصور التي
انما هي على الالب بعد ما ان يولد
الابن في الولادة بعد ذلك في الولد
الرابع وغيره وبعدها على ما هو عليه
اذ كان في الولادة شبه او الى الابد

والولادة

طالع قوام

ما يجوز ما خوذ من الدرر الغرر

لا مطلقاً انما هو على وجه التمام

الاولاد

الطلاق
فإن كان المصالحات يكون من دون الطلاق
فإن حكمه وهو صحت المهر
من الثابتة والظاهر
أقول نعم الطلاق نازل في الجاهل وهو غير المعين
فلو طلق أيتها في حصة فلا بد من طلاق
المطلقة لم تكن حرة بالطلاق فاصل الأيا
إذا الشا مع هذا البيان كما يكون بالقول
يكون بالفعل فلو طلق أيتها من قبل الشاة
وكذا البيع والهبة وخواتم المثلث الثابتة
كما هو جوازهم في هذه الأربعة والأربعة
حتى إذا لم يكونوا سائل للغير

اقول لا يحق عليكم حرازة كسرة لال كسرة اليوم
2 من الصورة فلا تكم بل تقفوا اليه راجعا

لأنه طالع الوطى يتلقى هذا الكلام فيعتقد في الثاني ذكر كما لا يخفى إلا ان بار مضمون
بيان الواقع لكنه بعيد فليتنامل **قوله** ففحق نصف الام والبنت الى نصف البنت
في الهداية وذكر في شرحها ان محمداً ذكر في الكيسانية ان هذا الجواب الذي ذكره
ليست بحسب هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يحكم بعين واحد منهم ولكن يتكلم في كل واحد
ما يعلم انها ولدت الغلام او لا فان تكلم عن التيمين فنكوله كقولهم فان طرفة عينا
واما جواب الكتاب في فصل آخر وهو ما اذا افكر لامته ان كان اول ولد تلده غلاما
فان كانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدتها جميعا ولا يدرى ايتها اولاد الغلام فحق
والابنة حرة ويعنى نصف الام لانها ان ولدت الغلام او لا فهي حرة والغلام فحق
وان ولدت الجارية او لا فالجارية حرة والغلام والام رقيقان فالام بعينها حرة دون
حرة فيعتق نصفها والعبد بعينها جارية حرة بعينها اما بعينها او بعين الام
وقوله كلامه وسوان المذكور في جواب الكتاب عتق نصف البنت وفي جواب الفصل الآخر
يعتق كل البنت يعين فلا يكون جواب الكتاب جوابا وذكر الفصل الآخر كما لا يخفى فتدبر وقار
صاحب الهداية ما ذكر في الكيسانية هو الصحيح لما ان الشرط الذي لم يتحقق في وجوده وهو
ما اذا كان في ظرف واحد كان القول قول من اكبر وجوده باليمين كما اذا قال العبد ان ولد
الوارث عذرا فانتهى حرقه فحق العبد ولا يدرى انه دخل ام لا لا يعنى لانه وقع الشرط شرط
العتق كذلك كرهنا وقع الشرط شرط العتق وسواء لاداة الغلام او لا وما اذا كان
الشرط المذكور في ظرف الوجود والعدم كان احدهما موجودا لا محالة فيحتاج الى اعتبار
الاحوال كمن في مسئلة الكيسانية وقوله كلامه وسوان جواب الكتاب في صورة العتق
عدم العلم بالمولود كما صرح به في الشرح وفي الخط ايضا والطاهر ان يكون القول قول
من اكبر الوجود باليمين صورة دعوى الوجود عن الآخر واليمين كما لا يخفى
وفي المسئلة الثانية المذكورة في الكتاب بجوابها ولا يخرج في الكتب بعدم عتق نصف
العبد في صورة التصديق بعدم العلم بقول الدار فحتم ان يكون كذلك فيكون ايضا
في جواب الكتاب عن المسئلة التي نقلها كما لا يخفى فليتنامل **قوله** قول الدليل الاول

ذكر في الهداية
في الكيسانية

الكيسانية
لما لم يجد

في جواب الكتاب

لان المتنازع فيه في كلامه وسوان جوابا لا يخفى على الدليل الاول استفاد مما ذكر
في الكيسانية وسوانه انما يخرج على البيان اذ انكر لان حق غيره تعالى حتى لا يجعل موعدا لبطا
يكون دعوى العبد طارعا وجوابا عليها حتى يجبر على البيان فيؤيد الحق كما لا يخفى
فتدبر وان ما يوجب الدليل الكتاب مختار البعض وسواء كان كما صرح به في الكيسانية حيث قال
والصحيح ان يقبل اعتبار الشيعي وجاز ان يكون معلولا بعلمين فيعتدى باحد هما
فلا يشي في الجاهة ذكر كما لا يخفى فليتنامل **قوله** لان الدعوى شرط عتق العبد عن الام علم
ان الرواية عتق متفقة في هذا اعني اشتراط دعوى العبد في الشهادة على العتق
العاصر اما كالتشريط في الشهادة على حرة الاصل فحقه احكاما له وايضا ذكر البعض انها
تقبل دعوى العبد عند في صيغة راجعة ايضا لان الشهادة على حرة الاصل شهادة على
حرة ايمه والشهادة على حرة ايمه شهادة على حرة العتق وذكر صاحب الخط ان الصحيح
هو ان لا يشترط عند في الشهادة على حرة الاصل ايضا فليتنامل **باب الخلف**
بالمعنى صوره ان ادبت في كتاب لا يقال ان الاداء مفيد بالجملة في التعليل بان
كيف يصير ما دونها بالتجارة في الصورة المذكورة لان الاجار يمكن في الحلال لا يخفى
فيحتمل ان يكون ما دونها بالتجارة ويقصر الاداء على الجاهة فيقول بان لاذن يكون
في صورة اذ ادبت ومنى ادبت كما وقع في العتق فليتنامل الجاهة اليه كما لا يخفى
فليتنامل **قوله** وان خلت منه وبينه فيسكنه الى ان يمتنع من طاعة عتق فليتنامل
قوله اي لا يعنى بالمال المذكور ان يكون المراد بغيرية المقام ان لم يفتقه
الوارث لا يعنى مجرد القول بعد الموت فلا حاجة الى تفسير العتق بالمال المذكور كما لا يخفى
فليتنامل **قوله** وقيل عتق اي من ساعته لان الاحتياج على شيء يقتضي وجود القول
لا وجود القول **قوله** وان ملك مولاه قبلها الاولى ان يبار وان مات مولاه بعد
حتى يشترط صورة موت العبد ايضا والحكم فيهما واحد كما وقع ذكرهما في الهداية وكما لا يخفى
فليتنامل **قوله** يجب فتمت اي قتمه العبد كالحكم ان يكون المراد وجوب تمام القيمة فيكون
المراد من قوله قبلها قبل كل مدة فعن ملك المولى من ساعته قبل ان يخدم العبد شيئا كما لا يخفى

في الكيسانية
في الكيسانية
في الكيسانية

في الكيسانية
في الكيسانية

90

في الكيسانية
في الكيسانية

في الكيسانية

في الكيسانية
في الكيسانية

في الهداية والكافي فيلزم عدم ذكرهم
اذ اقامت المولى في نصف السنة فللورثة ان ياخذوا العبد بما بقي من السنة من قيمة العبد
عندما عثره عند محمدر ياخذون بما بقي من قيمة العبد من المدة التي علم من المدة التي كان فيها
كما لا يخفى ويحتمل ان يكون وجوب اعتبار القيمة على الاصل في كل حال كان كلا او بعضا
نظرا الى معنى بعض المدة او عدمه ويكون المراد من قوله قبلها قبل عام المدة فيستلزم القيمة
لكنه بعيد لا يخفى فتدبر هذا واعرض عليه بان لم لا يخفى ان سلم المدة الى المولى لاطراف الوارث
ولا يمكن ايضا ان يكون المدة بعد موت المولى فلذلك كان المعنى فتمت اوقية المدة على الاطلاق
فلست كل واحد واعلم **باب التفسير والاستيلاء** **قوله** ويسمع في ثلثة ان لم
يتذكر غيره وفي كل ان يستوفى دينه يعني ثلثي القيمة او كلها والمراد من القيمة هي ما القيمة
مدبر كما صرح به في فتاوى القاضي خان والفتاوى تاجا رجاينه والوضحة وبشر الله
في الحظ **قوله** ويسمع ان قاربت في شئ من هذا الج ولو قال العبد انت حر قبل موته بشر
فانه يكون مدبرا مقيدا بحكمه بغيره وان ملك بعد شهر قاربتهم يعني من ثلث ماله تقار
بعضهم يعني من جميع المال وهو الصحيح لان على قولنا في حقيقته يستند العتق الى او شهر
قبل الموت وسواء كان صحيحا قبل ذلك الوقت هذا اذا كان الاكابر في الصحة واما اذا
كان الاكابر في المرض فيعتق من الثلث اجماعا كذا في النهاية وذكر في التبيين لو اراد ان
يبدل عبيده على وجه يملك بغيره يقول اذ امت انا وانت في ملكي فانت حر يكون مدبرا مقيدا
بملك بغيره واذ امتك وهو يملكه **قوله** وعتق ان وجد شرطه لعتق المدبر كذا في جميع
المتون ومعه كلام وسوان التفسير اذ كان مطلقا ولزمه السعاية يقوم العبد مدبرا
كما سبق واذا كان مقيدا يقوم قنا كما صرح به في فتاوى القاضي خان حيث قال ولو
كان التفسير مقيدا يقوم قنا فلا يكون عتق المقيد كعتق المطلق كما لا يخفى الا ان تقار
التشبيه في جود اعتبار من الثلث مع قطع النظر عن اعتبار القيمة مدبرا او قنا
لكنه بعيد لا يخفى فليست كل **قوله** وان ادعيا معا فهو من المدة اذا جعلت في ملكها
واما اذا جعلت في ملك احد من المالكين استوفى ما هو وافر من ام ولله وكذا اذا

واجواب ان الخدمة عبارة عن
المنفعة والمنفعة لا تؤثر في

له ان م

وكان في كتابه في تفسيره
في تفسيره في تفسيره في تفسيره
في تفسيره في تفسيره في تفسيره

بما جعلت في ملكه من المدة ولا بد من واحد منهما العتق لعدم الوطى في ملكه
وكما عليه نصف قيمة الولد ويثبت لكل منهما الولاء لانه تحريرا كذا قالوا وفي الحظ
هذا اذا كان الشريك ان اجتمعوا اذ كان احدهما ابا والآخر ابنا او كان احدهما مسلما
والآخر كافرا فانه يرجح الاب والمسلم **قوله** فيكون ميراث الاب عليهما وان مات احدهما
يرث الباقي جميع الميراث ولا يكون نصفه للابية ونصفه لغيره الميت كذا قالوا وفي كلام
وهو انه على هذا ينبغي ان تكون امة ام ولد للابية فلا يعطى شئ منها بموت احدهما
اولا كما لا يخفى ولم اجد النص في هذا في الكتب فليست كل **قوله** الا اذا ملك المولى الولد
يوما فيثبت النسب شهرا المحل وزوال الكفاية كذا في تفسيره كلام وسوان ينبغي ان يكون
افهم ولذلك اذا ملك بالان الامة اذا ولدت من حبلها تامة ملكها فانها تصير ام
ولذلك كما صرح به ولم اجد النص في هذا ايضا فليست كل **كتاب الايمان**
او التعليق يحتمل ان يكون معطوفا على الذكر فتوجيهه ان مثل ان فعلت هكذا فتتق
لا افعل سويا وكتمل ان يكون معطوفا على التقوية فلا حاجة الى التوجيه السابق كذا في
اولى لانه مناسيب للمعنى اللغوي الذي هو التقوية كما لا يخفى فليست كل **قوله** وانما قلنا
هذا لان مطلق الام في كلام وسوان ترتيب الحكم بالمعنى المذكور موجود في الحلف على الام
الصادق كما لا يخفى فلا يفيد التقييدا المذكور لانه ان تقار المراد من اعتبارها تسميتها
باسم خاص والتسمية ليست بوجوده في الحلف المذكور او تعار المراد النص ترتيب الحكم
ولا يفي في الحلف المذكور كما لا يخفى فليست كل **قوله** يمكن ان يراد بالفعل مصطلح النجاة
فيه كلام وسوان الحرف على مصطلح النجاة لا يخرج عن كلف لان المصطلح على اللفظ
المخصوص ولان عطف او ذكر بانها كما لا يخفى فليست كل **قوله** فليست بيد كل واحد كان او يكون
اذا اريد في الزمان المجلي والمستقبل في كلام وسوان حيث لا ضرورة لاجابة التفسير
كله كان او يكون لان ثبوت المصطلح المصنوع فعل والذكر حو واطمعة في مثل ذلك فليست
في نفس الامر فليست كل كما لا يخفى وانما اذا قدر يكون واريد الزمان المستقبل لا يتم
شئ لو كونه ما ضبا كما سبق وان وجه بان ذكر المصطلح ليس على الشرط بل هو بناء على

اعلم ان كونها ام ولده في قوله
بملكه اياها يوما يدور في الفتاوى على
عن الحظ
قالوا
اعلم ان كونها ام ولده في قوله
بملكه اياها يوما يدور في الفتاوى على
عن الحظ

الغالب حتى اذا قال والله ما لـ ... يعلم خلافه او قال والله انه لن يزدى سوي علم انه
ليس بزيد كان غمسا كما ذكره في شروح الهداية فلا حاجة الى الجواب الذي ذكره بقوله
قلت انما لم يذكره لمعني دقيقا كما لا يخفى فليست له بهذا او اما الجواب عن السؤال بان شراح
الهداية صرحوا ان ذكر الفعل ليس بشرط بل هو بناء على الغالب كما نزع بعض الافاضل
فليست له لان نصرة الشراح بعد شرط المعنى لا بعد شرط طرية الفاعل كما لا يخفى على الناظر
المتأمل في الشرح فليست له **قوله** حال من الضمة كقولنا خلقا كما لا يخفى **قوله**
وعلى ان متقدرة اي على امر مستقبل ان يفعل كذا في الهداية وسائر الكتب
ويعلم من هذا ان المنعقد يجب ان يكون الفعل مطلقا فلا بد من المنعقد متقدرة فلو ادعى
اموت او لا تطلق الشئ عند او نحو ما في كذا بل هو في القوس على تقدير عدم شرطية كونه
ما حثيا كما نقل عن الشرح انما في تقدير الكنا بـ كلام لا يخفى وسواء ان حمل الفاعل
الساكن على الاء كما ذكره الشارح لايتم قوله وعلى ان متقدرة كما لا يخفى وان حمل على
فعل الحال لايتم ثقب القوس لان الفعل مطلق سواء كان فعل الحال او غيره اذ لم
يكن واقعا فاليمين عليه عند القوس الا ان يقال لا يمتنع تصور التحقيب بفعل الحال فكذلك
بغيره كما لا يخفى فليست له **قوله** انما لم يذكره لمعني دقيقا وسواء ان الكلام ايا فيه كلام
وسواء لم لا يجز ان يكون الفعل انشائيا يوجد ان الانعقاد فلا يتم الجواب كما لا يخفى
على انه لا ينبغي دخول ضمة القوس في النفس السابق على تقدير تسليم شرطية الياء كما لا يخفى
فتدبر واما الاعتراض عليه بكلام النجاة كما ذكره بعض الافاضل فليست له لان كلام
النجاة بناء على الظاهر وهذا اعتبار دقيق كما لا يخفى ثم قولنا في هذا الضمير الصواب
في الطوب ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قالوا ان مطلق اليمين اكثر من الثلث
في غاية السقوط كما لا يخفى على من ادعى درية فليست له **قوله** انما في يمينه لانه لا يعلق له
فيه كلام وسواء ان هذا يخص بصيغة المباح المستقبل والمثلية نعم المباح وغيره
كما لا يخفى فليست له **قوله** لا يكره اليمين لا يكره في الحرة لاجل اليمين فلا يكون منافيا
لقوله وان سبها كما لا يخفى فليست له **قوله** لقوله نعم قد فرض الله بحل ايمانكم سبها كلاما

قوله لان تصحيح الشرح اه انزل علم
بما ذكره السالك ان ذكر الفعل
ايضا ليس بشرط فليست له

قوله في كذا ...
قوله في كذا ...
قوله في كذا ...

قوله في كذا ...
قوله في كذا ...
قوله في كذا ...

قوله في كذا ...
قوله في كذا ...
قوله في كذا ...

قوله في كذا ...

وسواء حمل ان سلم اتي بلفظ اليمين لا بد الا انه على كون تحريم اطلاق اليمين
كما لا يخفى فليست له **قوله** على ان اليمين في كذا كلام وسواء ان قوله والله اصلي
صلوة الظهر او لا ارضى وكذا ما يمين مع انه ليس مما ذكره كما لا يخفى الا ان تقار
هذا بناء على الغالب لكنه بعد فليست له **قوله** هو الصحيح وقيل نظر لانه اذا اراد
حصر الصحيح فيه من حيث الرواية فليست له لانه غير ظاهر الرواية وان اراد حصرها
من حيث الدراية لدفع التعارض بين الظاهرين عدلها قوله عزم من تدبره
فعله الوفاء بكاسمي والثاني قوله عزم كفارة التذكرة كفاية اليمين فالدفع ممكن
من حيث حمل احداهما على المرسل والاخر على المعلق من غير تفرقة بين ما يريد كونه وبين
ما لا يريد كذا في العناية وقيل كلام وسواء ان حملنا الضمة من الدراية كالحرف في
التعارض بل لاقتضاء المعنى الفقهي ذكره كما لا يخفى ويشي اليه تزييد الشرح فليست له
قوله او ان كان الشرط امورا اما في كلام وسواء ان الموصوفين كمن
لزام بل وجود دليل التخفيف لان اللفظ لا كان تذا من وجه وبما من وجه لزم ان يعمل
بمقتضى الوجهين ولم يحرم ايراد احداهما على وجه التخفيف الموجب للتخفيف بالضمير كما لا يخفى
الا ان يقال موارد ان التخفيف ترتب على وقوع ذكر الفعل لزام ولم يصر فيه بعد
والتخفيف تخفيف التخفيف لا ينبغي ان يرتب على لزام فليست له **باب حلف**
الفعل قوله ثم قد تقدم بان الوصف في الظاهر لغو في واد لهما كلاما
وسواء ان الظاهر من الهداية وسائر الكتب ان مرادهم ان الدار اسم للعصبة عند العرب
والبحر واستعمالها الغالب في الدار المبينة المعقودة والوظيفة كونها مبينة وهو قوله
من حيث المعنى نظر الى الاستعمال الغالب فيلغوه في الاشارة ولا يلغوه في التذكرة والبيت كهم
لا يجد للبيتوتة وسواء لا يكون الامنية معمورة او كونه مبينة ليس بوصف فيه بل
واخره مفهومه كما لا يخفى ولا يخفى ان الدار عصرية يمكن ان يمين عليها بناء البيتوتة
بعد وقوع البناء عليها كما انما قاما به البناء لا يسمي دارا الا يرى ان المفاوز والمزارع
لا يسمي دارا كما صرح به في الكفاية لكن جعل تغير الوصف كتغير الذات بالا اعتبار عرفا

قوله في كذا ...

قوله في كذا ...
قوله في كذا ...
قوله في كذا ...

قوله في كذا ...
قوله في كذا ...
قوله في كذا ...

فلهمذا قالوا في صعوبة بناء اسم - بسببه لم يبق دال كما لا يخفى فلا يرد عليهم شي
مما ذكره الشارح ولا يحتاج الى التفسير الذي ذكره في قوله اقول لفظ الدار كذا
على المثال الصادق فليست له **قوله** فلا يرد من قبله حقيقة ما في لفظ الدار كذا
وسواء على مقتضى مسئلة الكتاب ينبغي ان لا يثبت له محل ثم كما لا يخفى ولا يصح
في الكتب بهذا المقار واليه اعلم حقيقة لفظ **قوله** او لا يثبتها ويثبت ان لفظ الدار ان
مسئلة كذا كذا ومطابقا لا يتوافق فاعلم ان الفعول على الحدوث كما هي لكن مبني
الايمان على العرف فليست له **قوله** هذا استثناء مفرغ من قيد الطرف اياها كذا كلام
وسوان حذف حرف الجر وان كان كذا وقدر الكلام الا بان عرج وهذا اول ما ذكره
الشارح كما لا يخفى فليست له **قوله** لا يرد من وجه باهله ومتاعه لم فيه لسان الى ان
من اذ كان الحالف متائها فاعياك واما اذا كان في حال غيره او كان ابنا
كثيرا يسكن مع ابيه او كانت امراة لا يثبت بين المتاع لان المعبر بها سكونه
فقط قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية من بين فانه اندر
نباشم خرج بنفسه بعزم ان لا يعود لا يثبت وان خرج بعزم ان يعود ثبت كذا في
شرح الكفاية **قوله** هذا عندنا في حنفية ومكره الكفاية ان الشارح قالوا ان كل
المتاع انما يعبر عنه في حنفية اذا كان مما يقصد به السكنى اما اذا لم يكن كالوند
وقطعة الجصير فلا وكلف لا يرد فلان يراى به السكنى بدلالة العادة
الا ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلالة بان تكون الدار ملكا له فيتمكن من
السكنى فيها فيثبت بالدفوع دار يكون ملكا لفلان ولا يكون سكونا في ملكه كذا في غيره
سكنها فيها او لا كذا في الخاتمة والظهيرية وذكره شمس لاية ان غيره لو كان سكا
فيه لا يثبت لانقطاع النسبة بغير غيره وانظروا هذا كما لا يخفى فليست له **قوله** لان اخرج
بلا امر انا اعلم ان صعوبة المسئلة في الافراج مكره في لم يوجد منه اصلا لانه لم يخرج بل
اخرج فلا يثبت واما اذا امتد في غيره فخرج هو بنفسه فوفى ما ذكره حنفية لوجود
الفعول منه كما لو طاف لايامه هذا الطعام فاكل مكره حنفية ان اوقع في حلقه لم يثبت

الفعل
او وجه

كذا في النهاية وفي كلامه وسواء ذكره في الشرح ان لا يثبت ان لا يثبت ان لا يثبت
العدم والذكر لا يثبت في قوله لا يثبت هذه الدار ان لم يمكنه النقل منع ذلك
وتطلق امراة في قوله ان لم اخرج من منزل هذا اليوم وامراة كذا ان منع من الطرح
لان شرط الحنفية في الاول وجود الفعول وسواء سكنى وفي الثانية عدم الفعول فليست له
ينبغي ان لا يثبت في صعوبة التمسك به كما لا يخفى فليست له **قوله** والاولى هي هذه الا
فيما اذا لم يكن له منه فان نوى الطرح او الايمان فعل ما نوى لا يثبت له واعدتها
كذا في الكفاية **قوله** وهذا البر ما لكل القضم الاطراف الاثنان ومنه فقه الحنفية
حبا حبا بكر الضاد وانما وضع المسئلة في الحنفية المعينة لانه لو عقدت عليه
الكل حنفية لا يعينها ينبغي ان يكون لفظ على قول في حنفية كذا في حنفية كذا في
الدفعة واكثر الكتب الاصناف بيته وبينهما في صعوبة عدم الدية ينبغي وان نوى
ان لا ياكل حبا لا يثبت باكل غيره اتفاقا كذا في شروح النهاية **قوله** اى باكل ما ياكل
منه كذا في حنفية لسانه الى دفع ما يرد على ظاهر المتن وسواء الباء متعلقة بقوله
يعقد واذا قيد باكل لفظ وجوب لا يثبت له غيره ولا يثبت له حنفية كذا في حنفية
مطلقا فانه كان او غيره ووجه الدفع ان المراد ليطهر المراد ليطهر وكذا في حنفية
بالذكر كذا في الاستعمال كما لا يخفى ويعلم من هذا ان ما ذكره بعض الآفاض وسواء قول
الشارح اى باكل ما يتخذ منه كذا وكذا لا يثبت له حنفية لانه اذا قيد بقوله
ان لا ياكل الاطلاق فكيف يثبت النسبة ليشي كما لا يخفى فليست له **قوله** باكل من اللحم
وان اكل من مرقه حنفية من اكل اللحم ولا يثبت له حنفية كذا في الدلالة وعلى هذا
ينبغي ان يثبت بطرح بلا حنفية هذا الزمان لا طلاقهم عليه طحا فليست له **قوله** فلا يثبت
لو شرب منه بانه او بكفه وانما قيد بالشرب لانه لو قال لا اشرب من هذه البيرة يبر
يعينه الى الاعتراف بتعذر الكراهية اختلاف الشارح في صحة انه لا يثبت لان هذا
حقيقة مبرهنة وما انصرف اليه الاعتراف سقط اعتبار الحقيقة كذا في شروح
الهداية لكن ينبغي ان هذا عندنا في حنفية واما عندنا فانظروا لفظ الحنفية كما قال في مسئلة الكفاية فليست له

فانه ما قالوا ادا كان اللفظ معني
مستعمل مع حروف فابوجه في حنفية
الاولى هي هذه الا
على الطرح على هذا القدر وان
الحكم لا يثبت الا كذا كذا كذا
يعقد باكل حنفية كذا في حنفية
فقول الشارح اى باكل ما يتخذ منه
ح كذا في حنفية كذا في حنفية

ذكر ان ما ذكره في حنفية كذا في حنفية

فانه ما قالوا ادا كان اللفظ معني
مستعمل مع حروف فابوجه في حنفية
الاولى هي هذه الا
على الطرح على هذا القدر وان
الحكم لا يثبت الا كذا كذا كذا
يعقد باكل حنفية كذا في حنفية
فقول الشارح اى باكل ما يتخذ منه
ح كذا في حنفية كذا في حنفية

قوله واعلم ان لا فرق بين قولنا
 بالكلام وسواء الفرق المعلوم من الترتيب
 والكافي وسائر الكتب ان البسوة والوطبة
 داعية الى الحسن وهي موجودة في مسئلة الرطب
 وفي المنكر معتبرة وكلام الشارع مبني على عدم انقضائه اعتبارا بالبسوة
 والوطبة صفة بناء على ما ذكره فمكتبي في مسئلة دخول الدار وقد عرف ما هو
قوله وقار في الهداية ان عندهما ان نقل في الكفاية عن شيوخ الطائفة الصوفية
 وغيرهما من الكتب المعتمدة ان قول محمد بن معاذ بن حنيفة لا مع انه لو سئل وما ذكر
 في الهداية مخالف لما في تلك الكتب والظاهر ان ما ذكره عند الاكل ولو لم يذكر
 كذا اجماعا كذا في الكفاية والبروج **قوله** فوجه صحة ان الرطب باج حرم هذا الوجه
 في الكفاية والنهاية وسائر الشروح ولم تذكر احتمال اخر فلا وجه لرد الشرح
 كما لا يخفى فليست امل **قوله** فيجوز بها وذكر العتائنه انه لا يثبت وعليه الفتوى
 كذا في الكفاية **قوله** فالحكم ما ذكر ان لا يثبت عندنا في نكاحه فثبت لا يقال
 ان البر متصور في هذه الصورة لان اعادة القطرات المبرقة ممكنة فكان
 متصورا فيجب ان يثبت عندنا ايضا لان البر انما يثبت في هذه الصورة
 في اخرج من مرقا اليوم بحيث لا يبع فيه غيره فلا يمكن التفرقة باعادة الماء
 في الكفاية وشذبه في ذلك الزمان كذا في العنايه **قوله** والبر متصور عند الفراع
 من التكلم لانه صفة عدم الماء كذا في حال الفراغ من البسوة في صفة وجود
 الماء والاراقة كذا في حال ازالة الاراقة من غير توقف الى الليل كذا في شروط الهداية
 وسائر كلام وسواء ينبغي ان لا يثبت حال وقت الاراقة لانه يمكن ان يصيد
 القطرات المبرقة في وقت مبكر كما نقلناه من العنايه انما ولا يثبت لعل السان
 مهنا لان الكلام في غير الوقت كما لا يخفى الا ان جال المراد من وقت الاراقة وقت
 لكنه بعيد فليست امل **قوله** وانما قلنا عا لما بعده لانه يرا دقتله اكله
 الكفاية فانه اضاف بعينه الى الماء الذي فيه للحال وليس ماء لا الذي ينجده الله في

صفة

عليه

القطرات المبرقة او يمكنه قال المولى سعد بن جليل
 بان فيه في انما اعادة الى الكور اقول
 في لا يثبت وجوبه وكلام القوم في صفة بحيث
 لا يمكن اعادة في كذا
 عن جنس الكفاية لا تطابق الشرع في كل

اولا اذ كان الكلام في غير الموضع
 الكلام على ان كلامهم فيها لم يثبت وتعد
 اعادة حتى لو جسد في اعادة اعادة الى الاول
 فهو في عدم المصباح كما لا يخفى للفقير

اولا انما لا يثبت
 في الكفاية في كذا
 في الكفاية في كذا

فتدبر
 في كذا

فاذا احسن الله به فمما كان غير ذلك اكله لا حاله فلم يكن محل السمن متصفا بغيره
 السمن سواء علم ان ليس الكون ما اولم يعلم كذا في كذا في الهداية ومعه كلامه
 انه لا يمكن ان يكون المراد لا يثبت بغير الماء الذي ينجده الله به في هذا الكفاية احدته
 والاشارة الى الكفاية لا الى الماء فلا يباي هذا المعنى كما لا يخفى فينبغي ان يفرق بين العلم
 وعدمه كما في مسئلة القتل فليست امل **قوله** من حلف لا يخلو على هذا السير
 السير كالمشعر مرفوعة الكفاية وفي نسخة الهداية المصححة وقع العرفان مرفوعا والسير
 منكرا والمراد سير بعينه بعينه المقام ومكتبي كما ذكر في الشرح منكرا النسخ
 الواصلة اليهم فلا يفر على الهداية ان قوله خلاف ما اذا جعل فوجه كذا في كذا
 مثل الاول ليس مستقيما لان السير منكرا كما في بعض الافاضل فليست امل **قوله**
 او السحر لرام او الصفا او المروة في التمسيد احرام خلافا لهما ايضا املة الصفا
 والمروة فلا خلاف كذا في الهداية وعلى هذا ينبغي ان تذكر قوله هذا عندنا في صفة
 بعد قول المحقق او السحر احرام كما لا يخفى فليست امل **قوله** وقال المولى في كذا في كذا
 انه لم يحج لانها اشتملت على امرين احدهما التسمية بكونه وانك في كذا في كذا
 بالتسمية باطله اذ لا مطالب لها ولا بدخل تحت الحكم فيبقى في كذا في كذا
 على النفي مقصودا باطله سواء كان مما يحيط به العلم او لا لانه لا يميز بين نفي ونفي
 فان قيل ذكر في المبسوط ان الشهادة على نفي تسع اشروط ولها قال العبد
 ان لم يخلو الدار اليوم فانت حر فشهدا انه لم يخلو الدار اليوم تقبل ويقضى بغيره
 وما نحن فيه من قبل الشرع وطلعت سوجبارة من امرنا بت معين كونه خارج الدار
 كذا في الكفاية وفي كلام وسواء الفرق بين عدم الدخول وعدم الحج من كذا في كذا
قوله فيشفع اي صلوة تامة وتامها شرعا انما يكون بالركعتين وبالفتنة فلا بد
 ما يقال وسواء ينبغي ان لا يثبت تحرد الاتيان بالركعتين ما لم يات بالفتنة كما لا يخفى
 فكيف يمكن **قوله** وعنى الحجي وقع في الهداية وعنى الحجي حصن والفتنة حصن لا يخرج كذا لان
 الميت ليس له طرية فلا وجه للتقيد كما لا يخفى فليست امل **قوله** واما في نفي فتنة فاما شرط القضي

فتدبر
 في كذا
 في كذا

اولا انما لا يثبت
 في الكفاية في كذا
 في الكفاية في كذا
 في الكفاية في كذا

سائر الهداية
 رد على المولى في كذا في كذا

لش راج

معاين

اولا انما لا يثبت
 في كذا في كذا

بأنه لا يبرأ من البيع ما لم يبرأ من البيع

باب حلف

لأن الثمين يفسد البيع وأن وجب المشتري ويكون قضاء على الدين ويحقق به الرأى لأنه
المعروض السقوط وتغير بالقبض بشرط القبض لهذا إذا قالوا وقتها كلامه وسوان البر
المحقق لا يبرأ من بيعه بطلان الثمين وانقضاء المفاضلة فلا وجه لكثرة شرط القبض من سائر
فليتأمل **قوله** ولو كان مستوفى أو صاصاً أو إذا كان الكرا أو الكرا كذلك إذا
كان الأثر كذلك والكثرة فضة لا حثت لأن العبرة للعالم كذا ذكره الشيخ **قوله** أو موكب
لا أي لا يبرأ وسوان من الحث وبطلان البيع من الحث على الحث بالنظر إلى استوفى والرجل
ويحلف على بطلان البيع بالنظر إلى الله لأنه إذا أو موكب له قبل من البيع فقد عجز عن تحقيق
البر قبل حثي وقت الحث وهو آخر اليوم فيبطل البيع من الحث عندئذ صدق وعجز
كما مر من مسئلة الكثرة ولو لم يكن قيد اليوم لاستقام بدون الاحتياط في هذا السكف
كما لا يخفى فليتأمل **قوله** يقبض كله متزقاً لأن شرط حثه قبض الكل بوصف التزوي
لأنه إذا قبض البعض لم يبرأ من الباقي فليتأمل **قوله** فليتأمل فليتأمل فليتأمل
أن قبضت من يميني ودرهما ودرهم حثت قبضت البعض لأن شرط قبض البعض متزقاً
فوجد **قوله** أي وفي العبر والحق في البيع أيضاً كذا ذكره في الهداية بالقبض وقال
قبض من حلف لا يشترط في قبضه ولا في قبضه فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل
بأنه بايع البنت والشري يفتني عليه أي على البيع والله أعلم **باب حلف**
القول وفي هذا إذا بيعت أو شريته أو سوان البيع بالحلف
القول فلا وجه لذكر البيع والشري وظاهرهما من الأفعال في هذا الباب وهو
حلف الفعل كما لا يخفى بل الوجه إما ذكر الفعل والقول بكثرة أحوال وذكر جميع الأفعال
في باب القول بكثرة أو ذكر القول بكثرة وذكر كل فعل عايناً سببه في باب حلف الهداية
فليتأمل **قوله** فليتأمل على أنه باطن عتق لها ولو كان الظاهر للبايع لا حثت المشتري
لأنه بهذا الشراء لم يتمكن من شيء فكان الشراء لم يوجد ولو كان الظاهر للمشتري لا يفتني
إذا علق العتق بالبيع كما في البيع البات مخوف المبيع عن ملكه والظاهر لا يبرأ من غيره
الملك **قوله** لأن الشرط وسوان البيع قد حقق تحته فقد حقق على البيع باعتباره

أقول على كون المعنى أي مفعول لم يبرأ من حثه
فيبطل لأنه لا يحصل البتة فالتأويل
عليه لفظ الدين بحيث لا يحال كلفاً إذا
ذكر العدم روي

قبله

والجواب في البيع والشري إنما يحد
بالأخبار والقبول وما كان قبيل
الأخبار أو لا يقوم معاً حاج التعليل
كما لا يخفى

باب حلف

الملك فقد انتهى ذكر الملك فلا يبرأ إن الأمة كونه أن ترتد فتبى بعد الهامق بدلا لحر وأما
في صورة التدين فلا يفتي في الحلية ويجوز إقدام أطراف القاضي عليه خذرا عن
وقوع الجاء الشاقي على الحالف كما لا يخفى فليتأمل **قوله** والاستقراض فسه كلام
وسوانهم قد صرحوا بأن التوكيل بالاستقراض باطل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل
لا يبرأ من حثه كما لا يخفى فليتأمل ولو كان الحالف يفتي أن لا يفتي بنفسه يفتي
في ضرب العبد فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل
كذا قالوا **قوله** لأنه صلف البيع والشراء والأجارة أي لا حثت من طرفة البصر ولا شري
ولا يوجب الجاه فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل
العقود بنفس حثت بالتقويض فإذا كان بكثرة نارة وبغوضي أخرى فليتأمل
الغلبة وقيل بغير السوء **قوله** والصلى على ما ذكره في الكثرة انقضاء وكلامه وسوان
ينبغي أن يعقد بالصلى عن إقراره لأنه سيصير بان التوكيل في الصلى عن الكثرة
محض كالتوكيل بالنكاح والطلاق فلا يبرأ من البيع الحث فليتأمل **قوله** فيض العبد
دون الولد فليتأمل وسوان الولد ملك صر بالولد للشاوي فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل
كما صرحوا بأن القاضي والسلطان يجتزمان بغير التوكيل لولا أنها يمكن ضرب
الأحرار حداً وتغزيراً ومكان الأمه بل لا يفتني في التعليل ما ذكره الهداية في
وسوان معظم منفعة ضرب الولد عائد إلى الولد وسوان التاديب فلم ينسب له
لأن الأمر خلاصه العبد فان منفعة وسوان الإتيان بأمر المولى عائد إلى المولى
فيض الفطر إليه فليتأمل **قوله** لا يجادى لئلا يفتني لئلا يفتني لئلا يفتني لئلا يفتني
لئلا يفتني العداوة للرجل لا يفتني خلاف المتعارف ومبنى الإيمان على العرف فليتأمل
قوله نصف سنة نكراً وعرف لئلا يفتني هذا سوان الأوسط لأنه قد راد به التعليل كما في
قوله بوجان الله حين تمسون وحين تصبحون وقد راد به أربعون سنة كلفه قوله
مسألة على اللسان حين من الدهر فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل فليتأمل
غائب فليتأمل **قوله** من كل ماله هذا إذا كان الشراء الصحة وإن كان في المرض فليتأمل

بالاتفاق ككلامه

باب حلف

أقول لا حاجة إلى التمسك لأن التمسك يعلم من
بغير تأويله فان الصلى على الكثرة من الدعوى
لا على الكثرة كذا ذكره في الصلى فليتأمل

أقول لا حاجة إلى التمسك لأن التمسك يعلم من
بغير تأويله فان الصلى على الكثرة من الدعوى
لا على الكثرة كذا ذكره في الصلى فليتأمل

أقول لا حاجة إلى التمسك لأن التمسك يعلم من
بغير تأويله فان الصلى على الكثرة من الدعوى
لا على الكثرة كذا ذكره في الصلى فليتأمل

أقول لا حاجة إلى التمسك لأن التمسك يعلم من
بغير تأويله فان الصلى على الكثرة من الدعوى
لا على الكثرة كذا ذكره في الصلى فليتأمل

قوله فلا تدرى عنده وعندهما أولهما من ونصف مهر وعدها بالحيض بالأصداق
عنده وعندهما لهما من واحد وعليهما العدة لا بعد الاكلين وان كان الطلاق
حيثما فعلها علة الوفاة بالاتفاق والتعبد بالثالث فليس يكون من الزوج
فأما لا للحكم كما لا يخفى **قوله** يد عليه انه قد ذكر في اصول الفقه وفي كلام وسو
ان الفرق بين ذات العلة والعلة ثابتة في الاصول بشرط العبارة
بالعلة لا بالعلة ويدين انهم شرطوا الاصلية حال التعليق لا حال وجود الشرط
حتى انه لو جاز في تحت فليست **قوله** ويعتق بان ترتيب الشري عيانة على تعيين
والجاء ظل الولد ولم يطلب عتده حنفية ومحمد **قوله** وفار ابو يوسف لا بد من طلب الولد
معه حتى لو وطأ ما وجوز عتدها لا يكون ترتيبا عتده والتعصين كما يكون بمكر
اليمين بملك النكاح فلان منعه ومرتبة ملك المتعة لا ملك الرقبة فلا يبعد ذكره ذكر ملك
اليمين كما اذا قال لبارية الغيرة اذا جامعته فانت حر فكذا في ما فيها لم يعتق
قوله قلت قد اجبت عن شرح التنقيح جوابين قد ذكر في التلويح ما فيها واجب
عنه في حواشي الفاضل الشافعي فليست **قوله** طلق مني وعنه يوسف وانما
لا تطلق لان الفرض الارضا والله اعلم **كتاب الحدود**
والزنا وطعن في قبل حال ليا فيه كلام وسوان القوم قد صرحوا بان الزنا في الشرع
قضا مشهورة مكلف قبل مشهورة حال من المكين وشبهتها وعن شبهة الاشياء
عن طوع وتكين المرأة المكلف بهذا الفعل ايضا ويتنقل الحكم من القيد فانه فلا يخفى
ما في تعريف المصنف القصة فليست **قوله** معتدة البائنة والثالث الاول ان يذكر
احد المتألمين بشبهة ملك النكاح والاخر بشبهة ملك اليمين كما لا يخفى فليست **قوله** مشهورة
اربعة من الرجال في مجلد واحد حتى لو شهدوا منفردين لم يقبل عندنا ويجدون في القوم
خلاف الثالث في كذا الكافي **قوله** فلا تدرى غيرها ولا تدرى ان عن الامراء **قوله**
فلان السقاوم لا يوجب لانه كتمان ان يكون في حال الصبا والجنون **قوله** فان بينوه
وقالوا لانه كذا في الهداية والكفا ايضا وقيل كلام وسوان الظاهر ان قوله وقالوا

لا بد من طلب الولد معه حتى لو وطأ ما وجوز عتدها لا يكون ترتيبا عتده والتعصين كما يكون بمكر

قوله طلق مني وعنه يوسف وانما لا تطلق لان الفرض الارضا والله اعلم

الوطي من غير

رفاعة

بيان لقوله بينوه كما يشير اليه في بعض الشروح ونحو القول المذكور لانه البيان لانه
الما بين الما مية والكيفية فقط كما لا يخفى فليست **قوله** فليست ايضا وسو
الصحيح **قوله** فاذا وجد الوطى ثم اجد والمعتدة في الدفول اطلاق القبل على وجهه في الغسل
كذا في الهداية وقار حاكم العنايه هذا ينبغي ان يذكر كساقا من جمل الشيع بالخلاف
من جهة زواج المحصن عن الزنا لان الشيع انما يكون بالانزال دون الاطلاق وحرف
ذلك في حديث رفاعة حيث قال عزم لاحق تدوق من غيبته ويدوق من غيبته
بالصنف وفيه كلام وسوانه يمكن ان يحل الشيع على الشيع في طهر والشيع بالانزال
تمام وكما لا يخفى فليست **قوله** فان ابوا او خابوا ابع الى سواء كان الحكم والعوض
وهو من ان يفسد انهم اذا امتنعوا او ماتوا او خابوا برجم الامام وان كان الشهود
مرضى لا يستطيعون بان يرموا او يقطعوا الا يدرى برجم خضرهم واذا قطعت ايديهم
بعد الشهادة فليست الاقامة كذا في النهاية **قوله** وحامل زنت ترضع احماء من حنفية
انه يؤخر الرجم والحمل ان يستغنى ولد ما عنها اذا لم يكن احد يقوم برية وان
ادعت المرأة انها حلي لا يقبل قولها ولكن القضي يريها النساء فان قلن حلي
جسها الى حولين فان لم تلد جهرا واذا شهدوا عليها بالزنا فادعت انها عذراء
او ثيبا فظن انهما النساء فقلن مني كذا كذا في عنهما الطرد ولا مد على الشهود ايضا
وكذا في الجبوت لا مد على قاذفه ويقبل فيما طلت قول المرأة الواحدة والمثنى احوط
كذا في غاية البيان **باب وطى بوجيل الحد الاول**
في الاصح احتراز من رواية كنت الرمن وهي انه لا يحد سواء ادعى الظن او لا وعن
رواية الامام ايضا وهي انه يحد سواء ادعى الظن او لا **قوله** وعنه الزوج بالزوجه
الاستفاد انهما كلام وسوانه قد اجمع على ان نسبة الاغتناء نسبة مجازية
صرفه كلاما وقوله يوم انت وما لك لا يبيح على ان هذا التفسير غير متعين كما ذكره كنت
التفسير مع انه تحت الخصوص له يوم فليست **قوله** ومعتدة كذا في الهداية وفيه كلام
وسوان الاول ان يقال ومعتدة البائنة بدون الحائض والكنايات لان معتدة البائنة بدون

قوله فان القول لا يحد...
قوله فان القول لا يحد...
قوله فان القول لا يحد...

قوله لا يحد...
قوله لا يحد...
قوله لا يحد...

فصار الثابت في حق الاصول شبهة الرد والشبهة تمنع القضاء باطل خلاف المالح حتى
 اذا ردت شبهة الرد عن المالح فقام ثم قدم الاصول وشبهه واعتبرتها في حقهم
 وصح هذا الكلام فليست **قوله** بامر غير مشروع اي من طريق غير مشروع
 وهو الشهاد على الشهادة والجلال لا يكون عندنا في الاحكام الشرعية كما هو جوابه
 فلا يمكن ان يكون الشهاد لاجل المانع لاكتشاعة كما لا يخفى **قوله** عندنا في حق
 وقال في بيت المالح وعلى هذا اذا ملك من الضرب وعلى هذا يرجع الشهود لا يخفى
 عنده وعندنا يصحون **قوله** فيها ما في مسئلة هذا اذا رجع جوابا عن التسمية وقالوا في حق
 مع علمنا بحالهم واحسنوا باطية والاسلام اما اذا لم يرجعوا ولم يقولوا ذلك لم يفتن
 على المالكين شيئا وكذا اذا قالوا لهم عدلوا وظهر واعيدوا لم يفتنوا اتفاقا لانهم
 صادقون في ذلك اذ لا ينافي العدالة ولكن التفتة اخلا حيث تكفي هذا التفتة
 فلا ضمان على الشهود لان كلامهم لم يقع شهادة ولا حذور ولا حذور لانهم قد فوا
 حيا وقد ملك فلا يورث عنه **قوله** لانه يباح لهم النظر وان اقر الشهود فانهم نظروا
 عمدا ينبغي ان يقبل شهادتهم كذا في غاية البيان والله اعلم **باب**
الشرب فمن اخذ برحمته وان زالت اعيان المداية مسكنا ومن شرب
 فاخذ ورجعها موجودا او جازا او مسكنا في شرب الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك
 اذا اقر ورجعها موجودا وقار مسكنا في شرب الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك
 الشهود عليه بالسكن من المداية ولكن الدوايك في الشروع مقيدة بوجود الدوايك في حق وجوب
 الحد على شارب المداية في حنفية وانه يوجب كراهية وجوب الحد بالشهاد او بالاقرار
 هذا كلامه ويحتمل ان يكون رواج الشروع في مجرد شرب المداية دون السكن فثبت انهم صرحوا
 بوجود الحد على السكن ان الشرب اذا ثبت شربه ولو لم يسكن يادى من الشرب ويحتمل قول
 ابن مسعود رضي الله عنه ان كان بعد ما كان في قول الحكم او سكنان زائر العقل في
 اما على الحق ولو ثبت كذا في الكفا حيث قال واخذ سكنان ولو يثبت فيكون موافقا
 بظاهر المداية **قوله** ما على ظاهره فيكون عدم ذكر السكنان من التقييد المذكور في الشروع

اذا مات من ضرب بعض الدية في بيت المالح
 عندهما خلافا له وعلى هذا الخلاف لو رجعوا
 وقد رجعت السباط ملاءمة على الشهود
 عندهم ويضمنون ارتش الضرب عندهما كذا في الحق

قال لكن العاقل في خطأه حيث لم يستكشف
 عن كونهم مقبولي الشهادة

في حق الشهود
 في حق الشهود

كما لا يخفى **قوله** واقدره مرة كذا في بعض النسخ المصححة ووقع في كذا او اوقع
 وهو ليس صحيح لان مجرد الاخذ مع وجود الدوايك او السكن لا يحد حتى يقرأ
 بشبهه عليه رجلا وان قوله مرة اقرت في قول ابن يوسف فانه يشترط
 الاقرار مرتين اعتبارا بالشهادة كما في الزنا قلت ينبغي ان يثبت كراهية فلا والقبيل
 فلا على عليه **قوله** اي بشرط او بالسكن بالنبيذ في كلام وسوان الاقرار
 بالسكن بالنبيذ املا في حال السكن او بعد زوال السكن وبكلهما لا يلحق اما
 الاول فليعدم اعتبارا اقرار السكنان واما الثاني فليست قادم كما هو جوابه فلا وجه
 وجه للتعميم بل التعميم ارجح الى شرب المداية فقط ويؤيد رجوعه اليه فقط في قوله
 اقرت او شربه عليه كما لا يخفى الا ان يقال ينبغي ان يجلد بالاقرار بالسكن في
 صفة اذا اخذ ومضى سكنان فذم بمداية الى مصرف الامام فزال السكن قبل ان
 يثبتوا اليه بعد الطريق فاقدر عند الامام بالسكن النبيذ فحتم ان يكون النعيم
 بالنظر الى هذه كنهه مع عدم النصح بالوجوب في الصفة المذكورة بعيدا عن الكسب
 كما لا يخفى فليست **قوله** او وجد رجلا منه بلا اقرار او شهادة لان الدوايك محترمة
 وكذا الشرب قد يكون عن الكراه واضطرار كذا في المداية واقرض عليه بان هذا
 يناقض لما ذكره سابقا وهو قوله والتقية بين الدوايك ممكن للشرب واجيب بان
 الاحتمال في نفس الدوايك قبل الاستدلال والتقية بعد الاستدلال على وجه الاستفصاء
 والتقية ممكن لمعانين المشرع الاحتمال من لا يعاينه وفي الجوابين كلام لا يخفى الا
 ان يقال قوله لان اخذ الدوايك محتمل على مذهب محمدية وهو عدم اعتبار الدوايك و
 قوله وكذا الشرب وقد يكون عن الكراه على قوله فليست **قوله** او وجد رجلا منه
 شرب المداية او السكن وهو متحقق فيقع التمر اذا خلا واستند ولم يطلع وجهه التحصيل
 بالذكر مع ان الحكم في جميع المسكات كذا في الفقيه بلا وجه ذكره وقيل السكن كل
 شراب اسكر كذا في شرح المداية وبعض شروح هذا المتن وعلى التقديرين لا بد
 من الاضمار فان مجرد الاقرار بشرب السكن لا يلحق ما لم يوجد السكن وهو هذا الكفاية

اقول جواب اختيار الثاني ومع هذا لا بد
 قوله كما هو الجواب لا يغير في مقصودنا لا بد
 اصلا لان الرجوع في المقام نفي الرجوع
 لا ينافي السكن وادراك السكن لا ينافي
 زوال الرجوع

اقول اما في حق كلام الشارح المذكور

وكم ان يكون مصدر معطوفا على شرط لظن ووجه عدم ذكر الشرايع هذا الاحتمال
 مع احتياجه الى التكملة السانحة ليس بظاهر كما لا يخفى فتدبر واهتمنا كلام احقر
 وموانه لا فائدة في الرجوع عن الاقرار بشرب السكر او بالسكر على التقييد بل
 لانه اما في حالة السكر او في غير حال السكر وانما كان فاقذاره لا ينفذه شيئا حتى
 سقط بالرجوع لما ذكرناه الا ان يذهب اليه القول الذي ذكرناه ايضا فيمضي
 وان كان بعيدا فليست امله في هذا المقام **قوله** او اقر سكران يعني ان اقر سكران
 بشرب الخمر ولا يجوز كذا سائر الخمر ودحا لصفة الله في من الزنا والسرقة لا احتمال
 الكذب في اقذاره فحقا لا يبره لانه خالف في خلاف حد القذف لان في حق الوجد
 فالسكران فيه كالصاحي عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته من الاقرار بالمال والظلم
 والعتاق **قوله** لان حد الشرب واجب الصحة في سائر كلام وموان مفهوم
 الشرط ليس بحد عند الطهنية وغاية ما يمكن ان يقال ما كان شرب الخمر بالاجماع
 ولم يبد كلام من مسعود في الاعلى بثبوت عند الترجع فعند انتفاؤه لم يثبت اطلاق
 لعدم الاجماع فينبغي ان يكون معنى قول الشارح لا يحد عند لا يحكم لوضوح حد
 لكنه بعيد عما لا يخفى في كون ثبوت ان من سكران مسعود في صحة المهورم انه الامر كما
 لا يخفى ايضا واما اعتراضي صلب العناية بانه قد صرح في الهداية وسائر الكتب
 ان الاصل في حد الشرب قوله يوم شرب الخمر فاجلده وهدا منافا للقول بكون
 باجماع الصحابة وان اشترط الواجب منافا لاطلاق الحديث فيدفع بانه خص منه الشرب
 اضطرارا واكراما فتثبت فيه شبهة فلا يلزم ايجاب الحد به وبما عرضة القتل وصرح
 بهذا في الكافي والتهامية وكون الثبوت على التفصيل بالاجماع لا ينافي كون الحديث
 اصلا كما لا يخفى فليست امله **قوله** لانه امر حقيق اعتقادي لا حكمي فان قيل مقتضى
 هذا الدليل ينبغي ان لا يجرى اسلام الكافر حالة السكر قلت السكران مع سكر خمر
 من نوعه فيزله به ليل توجه كذا في صحة وقوع طلاقه وعتاقه وسائر تصرفاته لما ان السكر
 بخلاف عقله ولا ينفذه ولما كان كذا اعتبرنا ذكر القدر في صحة اسلامه دون كونه لان الاسلام

مذهبنا في حد الشرب

يعلق ولا يعلق كما في ايراد الكفر واسلامه حيث يصح اسلامه لا كونه كذا في شروح
 الهداية لكن دعوى وجود نوع غير معقولين عدم موافقة السكران شيئا من الاصل من
 السماء كما اعتبره ابو حنيفة في حق وجوب اطلاق تكليف لا يخفى فليست امله وادخل
باب حد القذف قوله بصره اقراران عما يكون بطريق
 الكناية بان قال لرجل يحسن ياراني فقال لا اقر صدقت لا يجحد المصدق وكذا لو قال
 جامع فلانة حراما او خرجت بها لا يجحد لان اجماع الامم قد يكون بشكاح فليس
 وخيره ولا يحد القذف في حق المحسن والوفاء المحضنة حيث لا يجحد فاذنهما لا يشترط
 قصور الزنا من القذف حتى يلحقها الشين ولا يحد في الرجل المحسن والمرأة المحضنة
 اذا كانا اخرسين حيث لا يجحد فاذنهما وان كان قذف المحسن لاحتمار التصديق منها
 لو كانا ينطقان فلا يجحد مع شبهة كذا في النهاية وفي كلام وموان عند الاحسن كذا في
 كذا في مخصوصة مع مودة منه فينبغي ان يجحد اذا اقر طلبه بكثرة مخصوصة
 كما لا يخفى فليست امله **قوله** حدان طلب من سكران كان رجلا او امرأة بعد ان يكون القا ذف
 من اهل العقوبة بان لا يكون صبيا او مجنونا ولم يذكر هذا القيد لظهوره واما عدم
 ذكر العدد للحد والعبد فلكل انتفاء بذكر في اول حد الشرب **قوله** ونحن نقول في حق الله
 لان حق العبد في الهداية ونحن نأله لتقليد حق الشريعة لان ما للعبد من الحق متناه لا
 فيصير حق العبد مرغبا به ولا كذلك عكس لانه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشريعة
 الانسانية وفي نظر لانه لم يرد ان لا يكون حق العبد غالبا اذا اجمع الحقان اصلا وهو
 خلاف الاصول والمنقول فان القصاص مما اجمعنا فيه وحق العبد غالب كذا في العناية
 وفيه كلام وموانهم قد صرحوا بان القصاص في حكم ملك العين لانه ملك اطلاق العين
 وملك الاطلاق ملك العين عند الناس وان حد القذف ليس في ملك العين بل في ملك القدر
 والفعل وان ملك العين يبقى وبعدت بخلاف ملك العطر وسواها يبقى ولا يحدت فليدكر
 غلب حق العبد في القصاص وحق الشريعة في حد القذف لان الارش لا يجري في حق الله
 وكلام صاحب الهداية وتعليقه في حد القذف كما لا يخفى فليست امله **قوله** كما اذا قذف رجلا وعمره

اقول التمسح اظهر من الحق

امور يمكن لمالك ما ذكره لا يدفع شبهة الدار في الحد وهو حامل

بعض كلمات متفرقة بان قال ما زيد انت زان وايضا وانت زان اما اذا تفرقت الجملتان كلام
واحد تبدل عند الشافعي ايضا كما صحح به في المبسوط والظاهر المفهوم من مساند
الكتب عدم التداخل مطلقا عند الشافعي فليست في الترجيح والله الموفق **قوله**
فلا تبدل بل يقيم عليه الكلام ولا يولد بينهما خفاء الملاك بل ينتظر فيه براء من الملاك
فيبدل بحد القذف الا لان فيه حتى العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بقاء حد الزنا
وان شاء بقاء بالقطع لا سنواتها في القوة كشواتها بالكتب بل يؤخر حد الزنا
لانه اضعف منها كذا في شرح الزيلعي **فصل في التعذيب**
هو تأديب في الحد اعلم ان التعذيب قد يكون بالحد وقد يكون بالصفع وتوحيه الاذن
وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنقل القاضيه ببعض الوجوه
وقد يكون باعلام فقط بل ينفذ كذا وكذا وهو تعذيب الاشراف كالفقهاء
والعلوية وروى عن ابن عمر ان التعذيب من السوط باخذ المال جائز كذا في شرح
الهداية **قوله** اكثر التعذيب بالضرب وكذا في اقله ثلاث كذا في **قوله** اكثر
الصدق ولانه جرم في التغلظ من حيث الشبهة فلا تغلظ من حيث الوصف كذا
في الهداية وهذا دليل اول مما ذكره الشافعي لانه ينبغي على مقتضاه ان لا يطرأ
الحد وللغذف على القاضيه كما لا يخفى فليست **قوله** اقول حد القذف ثابت بالنص
ايضا حاصل الاجماع ان حد القذف ثابت بالنص كحد الزنا وحد السرقة ثابت
بالعقل اليه في حد القذف جثمان مر جثمان اياه على حد الشرع فينبغي ان يرجع عليه
ويقدم عليه كلام وموان مواد القوم ان حد الزنا ثابت بالنص وسببه متيقن حد
السرقة ثابت بالاجماع ودون القيلس غايته ان سند القيلس وقد تفرغ في الاصول
ان الحكم يستند الى الاجماع لا الى السند وسببه متيقن وحد القذف ان كان ثابتا بالنص
لكن سببه ليس متيقن لاحتياط الصدق وذكر جهة قوية لانه يعدم الجناية من اصلها فلا
يرجى اعتراض الشافعي كما لا ينبغي فتدبر في حدود الاصلين في التعذيب على الاحضاء
وفي اشربة الاصل في التعذيب في موضع واحد وليس المسئلة اصل الروايتين واما اختلاف

وهو يقول القاضيه

الاجماع موم

لاختلاف الموضوع في موضوع الاول اذا بلغ التعذيب اقصاه بان اصله من الاجنبية
كذلك ثم غير الجمل او ازال السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج وموضع الثاني
اذا لم يبلغ اقصاه بان كان فيما عدا هذا في الموضوعين كذا في الكلام وفيه كلام وهو
انه لا وجه للخص في الموضوعين المذكورين لانه يبلغ التعذيب غاية في حد القذف
وكذا مما لا يوجد فيه شرائط الاحصان بالزنا كما صحح به ايضا في فليست **قوله**
وسبب بيان ذلك ان يكون معلوم الفسق لا بعد كذا ذكر قاضي خان وغيره
بيان ان الان يكون لصا كذا في الحاشية وينبغي على هذا ان لا يعذر ببيان ان
ويكفي راجحا وبالموطأ وانما لها اذا انصف في الفعل ولا يصح به والفرق تكلف
لا يخفى فليست **قوله** ومن صرح او خذرت من مدد منه في الحد بالاجماع وفي التعذيب خذنا
وقال الشافعي فيه حد الدنيا في بيت المال لان الاتلاف خطأ فيه لان التعذيب
للتأديب غير انه يجب الدنيا في بيت المال لان نفع عمله يعود الى عامة المسلمين فيكون
الغرم في مالهم كذا في شرح الهداية ومنها كلام من وجوه الاول انه قد سبق في حد
الزنا ان ابا يوسف ومحمد بن حنبل في احوال لو كانت من الجلب فلا اجماع في الحد وخصيص
حد الزنا بعد عدم الفرق كما لا يخفى الثاني انهم قد صرحوا بانه اذا جرم بامر الحاكم ثم
ظلم شهوده جسيما فان الغرم على الحاكم عند الشافعي وعندنا على بيت المال كذا في الكلام
اخلافا ايضا ملا بدلت في من بيان الفرق الثالث انه قد صرح في الكافي بان
خلاف الشافعي في الحد والتعذيب موافقا لانه التعذيب فقط وايضا مقتضى تحليله وذكر
كما لا يخفى ولكن دفع الجميع باطلا على اختلاف وجه الاجماع على روايته لكنه
بعد لا يخفى فليست **قوله** ولو خذرت زوج حوصه لانه مطلق فيه والاطلاق
يتقيد بشرط السلامة كالحكم في الطرق فان قيل يستدل على هذا باجماع اهل
امراته فان من الجمل او اقصاه فلا ضمان عليه عند منصفه ومحمد بن طائفا لان
يوسف والرواية الحيطة ان الزوج ما يلحق به مستوفى حتى نفق الاثر ان من التلف
يمكن واطلاق له في ذكر الفعل مكان ينبغي ان يتقيد بشرط السلامة كما اذا ضرب امرأته

الرواية

كالمروءة

وموضوع ثان
اقول في كذا كذا

اقول لا تصح في الهداية وغو بالاجماع
جميع انواع الحدود
الحدود بالاجماع
كلامه كذا على ان يطلع فيه كذا

قوله الثاني انه قد صرحوا في الحد وخصيص
بامر الحاكم بكونه روايتا في الحد
ان الحد يمكن فيه من التلف والتعذيب
التعذيب ضد ما يحسن منه قد ذكرنا
حد الحريم ومحمد بن حنبل في كذا

اقول المروءة بطريق مباح بشرط ان
لا يتلف مال غيره

هذا هو الكتاب الذي
هو في حقه من
الكتاب الذي
هو في حقه من
الكتاب الذي

لشعورنا بمفهومنا قلنا انما لم يحل الضمان منكر لان ضمان المهر قد وجب في ابتداء
ذكر الفعل لم يوجب الدية لموتها كان فيه احوال الضمانين بمقابلة مضمون واحد
وهو منافع البضغ وذلك لا يحل كذا في الكفاية ولما لم يملك كلام لا يخفى فليتنا مل
فروا عن ابن يوسف ان القاضي اذا في التقدير على ما له لا على الضمان اذا
كان يبرئ ذكرا فان زاد على مائة فانت بغير نصف الدية على بيت المال في التقدير
على الشهادة وشهادة النساء مع الزكوة والعفو والتكفيل وشرح في حق الصبيان
كذا في المحيط **قوله** انما التحية في العرف انما حصل القدر ان الحد كما وجب في العرف
بالزانية ينبغي ان القدر في التحية بطريق الاول لانها انما هي في حق كلام وسوان التحية
ماخوذة من المحاب وهو الشك في كمال الزانية في العرف انما هو في حق كلام وسوان التحية
بجائز في معنى الزانية ولا بد على اقتضاء ايضا والحد انما هو في حق كلام وسوان التحية
او بغير حكم بان يدل على القدر اقتضاء كما اذا كانت ليست لانيه او كانت بغير
فلان من في الغضب لان مقتضى اذا ثبتت جميع لوازمه والثابت اقتضاء كالثابت
بالعبارة كما صرح به الا ان في زمانا ينبغي ان يكون لا بد منها الا الزانية خصوصا
حال الغضب مضار كطبيعة العرفية وقول الشارح في العرف لا ينبغي ان يكون كالحق فليتنا مل
كتاب السرقه **قوله** ومن كانت ليعلم انها مسافرة ام لا
فان قيل ينبغي ان لا يكون مانعا من ان الشاهد غير متمم بالشاخر لانه لا يملك شهادته
بدون الرجوع فليتنا مل ان الرجوع شرط للمل لا للحد فالتقادم يمنع القطع لا انكار كاصحوا به
وهذا اذا ثبت السرقه بالبينة واما اذا ظهرت بالاقرار فلا يحتاج الامام الى السؤال
عن الزمان لان تقادم الزمان لا يمنع صحة الاقرار كذا في المحيط فليتنا مل ان ما ذكرته
الكتاب مطلقا مخصوص بما اذا ثبت السرقه بالبينة كذا في النهاية وفيه كلام هو
انما يحتمل ان يكون في زمان الضمان او الجنون فلا بد من السؤال عن الزمان كما ليس في
الزنا وعدم السؤال الزنا في صورة الاقرار هو رواية ايضا لكن الاصح هو السؤال
كما صرح به في بعض الكتب اطلاق اشارة الى احتياط السؤال لكنه ينبغي ان يعلل الشارح

سعت ليقضي منها وطره كذا في سرة الهداية
قوله وفيه كلام وهو التحية في قوله
كما صرحوا به ماخوذة من كلام المحققين
في الدور وقوله الا ان في زمانا لا بد
ابقا لسؤال صدر كسرعة ونقطة

انما هو
اقول الصبي والجنون خارجان عن الشرع
المقصود بهما لان الشرع الموجب للقطع
هو المكلف كالحج حوايه

بما يعرف صورة الاقرار ايضا كما لا يخفى فليتنا مل **قوله** ومن سرق ليعلم
انه من ذلك رحم الله المستغنى عنه لان السرقة منه حادثة الشهود تشهد
بالسرقه منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك كذا في العناية وفيه كلام وهو
انه يحتمل ان لا يكون السرقة منه حاضرة او يكون المدعي غير مكلف فليتنا مل
قوله اخذ بعض اهل العلم ان يكون منهم صغيرا ويجوز في سقوط الحد في
قوله المتخذ من خشب لانه الصنعة فيها غلبت على الاصول والتحقت
بالاموال الثغيبه وخرجت من ان تكون تافهة بخلاف المتخذ من خشب القصب
لان الصنعة لم تغلب فيه ولم يتغلب فيه قيمته ولا يقطع فيه حتى لو غلبت
الصنعة كالخيل البغدادى ولما كان يقطع واما في الاصول فانما يقطع
فيها اذا كانت محزنة وكانت خفيفة لا يتغل فيها على الواضحة لو كانت محزنة
بالحد لا يقطع فيها لانه سارق للمحرزون المحرر فصار كسرقه للمارس
وكذا لو كانت ثقيلة لانها لا يربح في سرقها كذا في التبيين **قوله** ودون
الا الصغير ودون طلب اب المراد من العرف حقيقة فيها كالمطلب كتابة من عينية
او شعر او حديث او غير ذلك والمراد من ذلك طلب اب في نفسه صاه
وفي الاول لا يحل القطع لان المقصود من اخذه ما فيه لانفسه لا لغيره وما فيه
بالحال ولا يحل القطع في غير المال في التنا في القطع لان ما فيه لا يقصد بالاخذ
واما المقصود الكواخذ فاذا بلغت مائة يقطع كذا في شروع الهداية واما
من وجوه الادل ان الفقهاء قد صرحوا بان الحار اذا اخذت كتب العلم التي رقت
حجب فيها الزكوة وقد تكون قيمة الكتب الغريبة مع عدم بلوغ كواخذها فليتنا مل
السرقه فضلا عن نصب الزكوة وعلى ما ذكره الشارح من هنا ينبغي ان لا يحل الزكوة
في مثل ذلك الكتاب كما لا يخفى فالاولى ان يعلل بان الاخذ ينشأ من اخذه التوا
وانظر فيه فمحقق البينة ان لا حاجة الى سبب التنا لاجابة لا يغير في
الحساب بدون مضي حياه لان وفتر طلب وان لم يضل حياه لا ينع فيه
قوله

وكذا في الهداية
وعبيد
قوله وفيه كلام وهو التحية في قوله
كما صرحوا به ماخوذة من كلام المحققين
في الدور وقوله الا ان في زمانا لا بد
ابقا لسؤال صدر كسرعة ونقطة
انما هو
اقول الصبي والجنون خارجان عن الشرع
المقصود بهما لان الشرع الموجب للقطع
هو المكلف كالحج حوايه
انما هو
اقول الصبي والجنون خارجان عن الشرع
المقصود بهما لان الشرع الموجب للقطع
هو المكلف كالحج حوايه

هذا هو المطلوب من العبد ان لا يفتخر
بما حصل له من العلم بل ان يحسب نفسه
مجاهدا في كل وقت لا يترك العلم
ولا يترك العمل ولا يترك الخلق
ولا يترك الحق ولا يترك الله

لأنه لا يمكن تقطع ذكره الشارح لما في
شرح الهداية فلا يكتفوا بما ذكره ابن
الملك في شرح هذا الكتاب فالطائفة غلط اذا
موجب قوله لان ما فيه لا يقصد بالاختلاف
يتطوع بالاختلاف اذ لم يقصد ما يكون
لعمري ان الكواحد في العلم اذ بلغت
قدرة الصفا مما لم يذكره تأييدا لغيره

فصل في كون المقصود فيه الكواخذ لا ان يمنع ذلك لكنه بعيد لا يخفى الثالث ان ما
ذكره الشارح وما ذكره ابن الملك في شرحه من ان المراد بالدفتر دفتر مضى حابه
ولا يقطع فيه لان ما فيه لا يقصد بالاختلاف وفي دفتر الحساب يقطع لان ما فيه
المقصود بالاختلاف كان كما قال في الفوائد الشارح وما ذكره في شرحه للجمع
وكما وجه لا يخفى فليتنا من في الزجج **قوله** او دخل بيتا وما ورائه من خفي فلا يقطع
عليها لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض بدعيته على المارقين ووجه والتمس
لم يوجد منه متمسك لم يزل في السرقة من كل احد كذا في الهداية وقسم كلامه وهو
انه لو سقط لفظ الكواخذ لم يزل في السرقة من كل واحد كان احسن نادرة المقصود
لان الغرض انبات النقصان لكل واحد وعدم التمام لكل واحد لان التمام
لو احد كما لا يخفى فند **قوله** فتناول في فطيرة القطع وقسم كلامه وهو ان المفهوم
من افراد الضمير وتبرر المسئلة كون القطع على الخارج الاخذ فقط في صورة ادخال اليد
مع ان القطع على ما في هذه الصورة عندنا يوسف والشافي كما صرح به في جميع الكتب حتى الهداية
الا ان يوجه بتكلف بعيد فليتنا من **قوله** او شق ليل واخذ منه شيئا استأثر فيه
بالاخذ منه الى انه اذا استقط بالشق من ليل شئ فاض من الخارج لا يقطع
كما اذا طرقة خارجة من كمين في سبيل والى هذا الشبهة في بعض الكتب **قوله**
او حمله على حافة وارهه ليل انما يفيد بالسوق لانه لو لم يستأثر فيه
لا يقطع ولو القاه في نهر فاره الماء بقوة جريه الا انه لم يفرقه القطع لان جريه
بسبب القائه في النهر فصيله لا يخرج مضافا اليه كذا في النهاية والله اعلم **فصل**
او سرق فادعى ملكه او احد السارقين ولم يبرهن ان ما يدعى اذا ادعى السارق في الملك
بعد ثبوت سرقة بالاشهاد او باقراره وان لم يبرهن لم يقطع في صورة الثبوت
بالاقرار بالاتفاق وفي صورة الثبوت بالاشهاد خلاف الشافي وكذا اذا ادعى احد
السارقين الملك بعد ثبوت سرقة بالاشهاد او باقراره وان لم يبرهن لم يقطع
على الحلالة المذكورة وهذا مراد الكتاب على ما هو المفهوم من الكتب فلا يرد عليه اعتراض بعض

دفعوا ادماء صاحب الهداية
نفي تمام السرقة عن كل واحد وهذا
كلام لا اعتبار عليه كما لا يخفى فليتنا من
وما توهم من انبات النقصان
لكل واحد لا يثبت التمام لو احد
وسم مخفي لا يثبت في ذم احد
عن جميع ذلك الكلام غير المحقق وهو
في يد كل واحد من الخارج

1 قول لم يذكر خلاف الشافي
2 فند الى انه لا يهدى ولا
3 الكفا في ولا في شرح الهداية
4 وذكره من ذكره في المسئلة المتقدم
5 ان كبرت بقول الشارح فادعى ملكه
بالسرقة او بما جازى ملكه فانه لا فرق
وا ان الموقوف على غلام يبايعه الوقايع بلا مشك كما لا يخفى فليتنا من قول المحقق وهذا مراد الكتاب

فان الرق في مالها وادعى ان مالها
في مالها وادعى ان مالها في مالها
فان الرق في مالها وادعى ان مالها
في مالها وادعى ان مالها في مالها

هذا هو المطلوب من العبد ان لا يفتخر
بما حصل له من العلم بل ان يحسب نفسه
مجاهدا في كل وقت لا يترك العلم
ولا يترك العمل ولا يترك الخلق
ولا يترك الحق ولا يترك الله

الافاضل بان المفهوم من العبدان في المطلوب المطلوب غير المفهوم اما الاول فلان قول
احد السارقين عطف على ضمير فادعى او سرق سارقان فادعى احدهما وسرق المطلوب
واما الثاني فلان المطلوب ان يقول سارقان وادعى الملك احدهما كما هو المذكور في الهداية
والكفا وهو ليس بلي لزم اذ لا اشعار في العبارة بالاقرار كما لا يخفى فليتنا من **قوله** لكن
الدعوى فلا يقطع السرقة لعدم بناء الخصومة كذا في الهداية وسائر الكتب وقسم كلامه
وهو ان لصح لخصومة في ليلته في السرقة بغيره ولا يتم من لخصومة الا بانها
اخذت مال من غير ليلته ان خاص هذا السبب وبشئ السرقة الا ان يمنع ذلك كذا في الهداية
لا يخفى فليتنا من **قوله** وعندنا يوسف يقطع الاول ان يقول من ليلتي يوسف ما وقع
سائر الكتب لانه رواية عنه كما صرح به **قوله** وعندنا يوسف يقطع وهو رواية
عنه يوسف لان السرقة قد ثبت انقطاعا فظهورا وهذا العارض لا يثبت قيام
الملك وقت السرقة فلا يثبت كذا في الهداية **قوله** يقطع عندنا وما وعنه محمد ايضا انه
يقطع اعتبارا بالنقصان بالغية كذا في الهداية وسائر الكتب لم يذكر رواه القطع
عنه يوسف في هذه المسئلة لكن على مقتضى الرواية السابقة عنه في المسئلة السابقة
ينبغي ان تكون في هذه المسئلة ايضا لثبوت السبب تمام الانقطاع كما لا يخفى ثم عدم
الدكر يد على عدم الوجود ويخصص محمد بالذكر للاتفاق بينه وبين زفر وان في
في الدليل فليتنا من **قوله** وسواء العضا كذا في اكثر النسخ المحسنة ولا يخفى انه لا يباين
مسئلة الكتاب لانها في صورة النقصان قبل القطع لعدم العضا كما صرح به وقالوا
لنا ان كمال النصيب كما ان شرطها شرط قيامه عند الامضاء لان الامضاء العضا
في باطلود الا ان قال المراد من العضا الامضاء لانه من العضا لكنه ياباه قوله ظهور
السرقة لان ظهوره في حال العضا لانه حال الامضاء كما لا يخفى واما ما وقع في بعض النسخ
من النقصان بدل العضا فليست شام ايضا الا ان يرد بقوله عندنا يوسف سرقة عندنا
حكم طهر السرقة لكنه بعيد لا يخفى فليتنا من **قوله** او لم يطالب ما كذا وان اقر به
بها يقطع فيه كلامه وهو ان الظاهر المفهوم من هذا جرح قول المصنف فلا يقطع قبل المسئلة

هذا هو المطلوب من العبد ان لا يفتخر
بما حصل له من العلم بل ان يحسب نفسه
مجاهدا في كل وقت لا يترك العلم
ولا يترك العمل ولا يترك الخلق
ولا يترك الحق ولا يترك الله

فان الرق في مالها وادعى ان مالها
في مالها وادعى ان مالها في مالها
فان الرق في مالها وادعى ان مالها
في مالها وادعى ان مالها في مالها

فان الرق في مالها وادعى ان مالها
في مالها وادعى ان مالها في مالها
فان الرق في مالها وادعى ان مالها
في مالها وادعى ان مالها في مالها

فقط كما لا يخفى مع ان مرادنا ليس كذا بل جعله قيداً لجميع المسائل المذكورة بعد
 قوله فان كان بين السر والنجس حمل كلام الشارع على هذا بتكلف بعد فليست **قوله**
 قطع الاثر اي اخاصه لان سرقة اخاصه بنيت بالحجة فلا يعمر فيمن ان الغائب انما يدعى
 السرقة عند حضوره لانه لو حضر وادعى كان سرقة واحتمال الدعوى كسرقة السرقة
 فلا عبرة **قوله** او ملكا لذكرهم حرمة كلام وموانع ينبغي ان يراعى للاصول
 والفروع فقط **قوله** ولا في غيرهم كما هو جوابه الا ان يحمل على ان الحرمة في منه
 فليست **قوله** هذا عندنا في صيغة من غير تخصيص للاحاطاف المذكورة اذا كانت
 المولى وان كان صدقة تعلق في الفصول بكونه لوجود مقتضى وانقضاء المانع كذا
 في الهداية وسائر الكتب **قوله** فعندنا في صيغة فيقطع ويرد المسروق لا يخفى
 انه لا وجه لذكر قوله في ح 21 من هنا لانه ذكر سابقا فعوله عندنا في صيغة من
 غير تخصيص فليست **قوله** اذا بلغ المشقوق بصلب السرقة في بطنه او اذا
 بلغ قبل الشق ولم يبلغ بعد لا يقطع لان السرقة تمت على النصب في غير الكمال كما
 صرح به في سائر الكتب **قوله** وعندنا في بطنه لا يقطع اذا كان النقصان فاحتمل
 وهو الذي نفوت به بعض العيين وبعض الكثرة فان كان يسيرا وهو ما نفوت به بعض
 المتعة يقطع بالانفاق كذا في الهداية وغيره فلو قيل في هذا قول الشارع بسبب
 المتعاضد وقالوا بهذا فيما اضرار المالك الثوب وضمن النقصان واما اذا ضمن
 الثوب فلا يقطع بالانفاق لان السارق ملكه مستدراج ويعلم من هذا ان مراد
 الشارع من قوله ملكا لالسارق حقيقة بسبب الملك لانه ملكه في الحال كما لا يخفى فليست
باب قطع الطريق **قوله** قطع ثم قتل او قتل في
 معنى الامام احد الامم الاربعه القطع ثم القتل والقطع ثم الصلب والقتل فخطا الصلب
 فقط **قوله** وان جرح فقتل انقص منه فماتت الفصاح واخذت الارش فماتت الارش
 وذكر في الاوليات لانه من الجناية فقتل من العبد وهو ما ذكرنا في توفيقه في قوله في هذا

اول وجه التحصيل بالاصول غير
 اذ قد مر ان سرقة ملك ذي الجرم
 من حرمة جرمه وجعل القطع فالتعريف
 على ان يجره مطلقا فليست
 محرم

في الهداية وسائر الكتب
 انه لا وجه لذكر قوله في ح 21
 من هنا لانه ذكر سابقا فعوله
 عندنا في صيغة من

باب
 المنفعة

المنفعة

في هذا كتاب لا يخفى ان هذا
 في هذا كتاب لا يخفى ان هذا

وسائر الكتب وفيه كلام وهو مجرد الاية بانه يوجب اطلاقه فكيف يمنع مع الزيادة
 فينبغي ان يحجب هذا لاحاطة فندرو وقالوا اذا جرح او قتل واخذ من المالك والى نصيب
 لا يجب اطلاقه ايضا وطعن في قول القتل وصرح بوجوب اطلاقه فكيف يمنع مع ما يعلق الجناية
 وهو اخذ شيء من المال وتعلق الجناية لا يكون مستقلا للحد وجوابه ان وجوب
 اطلاقه عليهم باعتبار ما هو المقصود والظاهر انهم يقصدون بقطع الطريق اطلاق
 المال وانما يقتلونه على القتل لئلا يتمكنوا من افعال الاموال فاذا لم يأخذوا المال عرفنا
 ان مقصودهم لم يكن المال وانما كان القتل فواجب عليهم اطلاقه قتل بالقتل الموجود
 منهم فاما اذا اخذوا المال فباعتبار ما هو المقصود لا يمكن اطلاقه اذا كان ما
 يصيب كل واحد منهم ما دون النصيب كذا في المبسوط وعندنا في مقتضى الفوائد
 الظاهرة من احتجاج المالك بالانكشاف وقيل لا للمنفعة بل ليقول حد كذا في النهاية
 وفي قوله فاذا لم يأخذوا المال عرفنا ان مقصودهم لم يكن المال وانما كان القتل لانه
 انما يتم فيما اذا قتلوا على اطلاق المال فلم يأخذوه واقصر واحل القتل والماله لا يعتبر
 حدا فيما اذا قتلوا بعض المارين ولم يقتلوا على اطلاقه فليست **قوله** وعندنا في مقتضى
 استحسان الشايخ بهذه الرواية وبه يقتضى كذا ذكره في المجلد **كتاب منه**
الجهاد **قوله** ولا يقاتل من يبلغه الدعوة الى ما قالوا بتقديم الدعوة الى الاسلام
 على القتال فان في ابتداء الاسلام حيث لم ييسر الاسلام ولم ينقص واما بعد ما انشأ
 ووقف كل مشرك على ما اذا يدعى لجيله القتال قبل الدعوة ويقوم طاعة الدعوة
 وسووها مقام دعوة كل مشرك كذا في المحيط **قوله** ولو منهم مال ان لشابه حاجة
 اي بجدة مواضعه اصل الحرب على اطلاقه من ان كان لا يملك بالمال طاعة اما اذا
 لم يكن فلا حاجة لانه قد صرح ومعه **قوله** ولا يبيع سلاحه ولا يبيع الدابة
 منهم من كان او كافرا ولا يبيع من الطعام والعسل **قوله** الا ما دون ذلك من القتل
 وانما ذكرناه لانه لا يمان بالامان لا في من جميع ما ذكره كالاجن وقاتل المحرم
 يبيع امانها محرم يبيع ولو يبيع منه رواية ومعنى في صيغة رواية اخرى ولا يبيع المحرم والله اعلم

اقول هذا سهل في شأنه علم الوقف
 بين الحد والتعريف لان الامور في هذا
 التعريف والحس كما هو جوابه وبهذا لا يخفى
 انما هي عطفية مقدرة في الكلام لا في اللفظ
 كما ذكرنا في باب التعريف في هذه
 اقول بل يوجب القصاص لا الحد ونقول بل
 ما لا بد من عدم الوقف بينهما في القتل
 مراد التعريف في القتل اذا قتلوا ولم يذبحوا
 قتله لانه لا يمان في حوائج فكيف يمنع من زيادة
 اخذ المال دون التعاصيب وقاتل بالامان من غير
 في الجسد رضى هذا لا غير ارضى وتعلقه عند ذكره في الشرح

في هذا كتاب لا يخفى ان هذا
 في هذا كتاب لا يخفى ان هذا

باب المضمن وقسمته عنوة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله حزنه وجرانه اي يوجع لبرانه على انفسهم وطرايح على اراضيهم كما فعل عمر ورضي الله
سوار العراق بموافقة الصحابة فيفتح الامام بين المسلمين الفعليين وقيل الاول
سوالا واخذ حصة الغانين والثاني عند عدم الحاجة لتكون حصة الزمان الثاني
وهذا في العقار واملا في المنقول وحده ملائمة المستحقين لانهم لم يروا في الشرع ولهذا
لا حصة بالرقاب وحده بدون الارض ثم اذا من عليهم الامام بالرقاب والاراضي يرفع
اليهم من المنقول ما يتيسر اليهم به العمل لان عمر حصة مركزهم لهم وهو العدة وقدر السبب
كذا في الهداية وقيل بان يقول الامام ان اصداء الصحابة بل اكثرهم يصير قدوة على خلافها
فعلهم سوا الله عم اذا لم يجدوا الاجماع والطواب ان فعل النبي عم اذا لم يعلم انه ان جهر
فعله يحمل على ادنى من انزاع افعاله وهو الا بانه وجع لا يستوجب العمل لا محالة
فاذا ظهر دليل الصحابة جاز ان يخرج خلافه كذا في الهداية وصحة الكفاية بان الاجماع
يقتضي مع خلاف بلار واصحابه اذا لم يجدوا خلافهم مع اجماع اهل الفقه لانه من اصحاب
الطواير فعلى هذا لا حاجة الى الطواب المذمومة كما لا يخفى فليست مل **قوله** وطرايح
طعام سوا كان مهيلا للكل او لم يكن كما هو المشي من البقر والغنم وحدهم شرط اطاعة
كل في المتن على رواية البر الكبير وعلى رواية البر الصغير شرط اطاعة والدوام الشاب
كالا في اشتراط اطاعة باتفاق الروايتين **قوله** وسهم العاقر عشرة اربعة اسهم
مكذورة وقع في اكثر النسخ المحكية وفيه كلام وهو ان المستطرفة في جميع الكتب ان موبنا
محدودة بوجه ان للعاقر ثلثة اسهم ويوافقها الشافعي وقد وقع في بعض
النسخ ثلثة اسهم ولا كلام فيه فليست مل **قوله** ولا لفرس واحد وما لا يؤكل من اسهم
لفرسين فالعاشق ان يكون الفرس صالحا للقتال بان يكون صحيحا كبيرا حتى لو دخل
لهم او مريض لا يحق سهم الفرس ولو باعه او رهنه او اجره او وهبه بعد المجاورة
في رواية الحسن بن صالح حنفية في سهم الفارس في طاهر الرواية حتى سهم احو لو
باعه بعد انقضاء الحرب له سهم الفرس ولو باعه في حال القتال سقط سهم الفرس في البيع

ولو دخل على فرس مضمون او ساجد او سوار ثم استرده المالك فقاتل واقتل اخي
سهم الفرس في رواية وسهم الفرس في رواية **قوله** وسهم العبد انما يرفع له اذا
قاتل لانه دخل بحزمة المولى فصارت كالساجر والمرأة يسقط لها اذا كانت تدور على
و يقوم على المرضي لانه عاجزة عن حقيقته العتال فقام هذا النوع من الاعانة مقام
القتال بجلا في العبد لانه قادر على حقيقته العتال والزمى الماصح له اذا قاتل او دخل على
الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة المسلمين الا انه يراى على السهم في الدلالة اذا كانت
فيه منفعة عظيمة ولا يبلغ به السهم اذا قاتل لانه جهاد والا ولسم عليه كالموت
بينه وبين المسلم في حكم جهاد كذا في الهداية وسهم كلام وهو ان العبد اذا كان
ماذونا بالعتال وقابل ينبغي ان يكون له سهم الكامل كما لا يخفى وايضا لا وجه لخصيص
حكم الدلالة على الطريق بالذمي لان العبد ايضا اذا دل على له اجر الدلالة بالنفا
ما بلغ الا ان يمنع ارادة التخصيص فليست مل **قوله** وقدم فقراء ذوي الفقه عليهم في كل
فقراء ذوي الفقه في الفقراء وسامى ذوي الفقه في التمام وابن السبيل وذوي الفقه
في ابن السبيل وقدم عليهم **قوله** بعد اخذ مبدل بشرط لانه لو نفل ببيع الكل جاز
وانما وقع ذكر اتفاقا كذا في الزيلعي **قوله** الامر الحسن اذ ليس لهم في الحق
جاز للامام ان يتنقل منه وصرفه اليهم باختيارهم فقراء ولما اذا كان المدعى الله
غنيا لا حاجة للتنقل من الحسن ايضا كذا في شروح الهداية **باب استئثار الكفار**
لان النهي عن الافعال المحسنة يوجب الفسخ لا يبال انهم ليسوا بخاططين فكيف يحالون
ويثبت اوجمة في صحتهم لانهم مخاطبون باوامرك كذا في الرواية باقتضاها في صحتهم
كالمسلم **قوله** وعبدنا ابقاى المسلم وفي الذمي له قولان وفي امرته ملكونه اتفاقا
كذا في الحقايق **قوله** لا يملكونه عندنا في حنفية بل يفتقدوا بآخذ المالك القديم بعير شئ
موسوب كان او مشى او مغنوما قبل القسر وبعد القسمة يودي حوصلة من بيت المالك
وفي صفة عدم الاخذ قرا ياخذ المالك القديم بغير شئ اتفاقا **قوله** وبالبئس ان اشترا
منهم لو لم يشره بعرض ياخذ بقيمة العرض ولو اشتراه بغيره او بغيره ياخذ بقيمة ان شاء

واكثر السنة يقوم مقام الكثرة الاستطاط وكذا نصف السنة ترجحاً للاستطاط
 في العقوبة **قوله** لا على وثني انا قدي بالوثني لانها موضع على الكثرة من العرب
 كذا في النية **قوله** فان طار عليه قوسه وطفله في الاولى ان يذكر هذا الحكم
 بعد قوله ولا يمتد لانه خارجة ايضا كما صرح به في الهداية وسائر الكتب فليس
قوله ... ومملوك فنانا كان او مدبراً او مكاتباً او ام ولد **قوله** اذا كان له مال اى للاعلى الرضى
 وكذا المفلوج والشيخ الكبير **قوله** وفقير لا يكسب الا لان لونه يطف من النقرة
 وعقوبة ولا يجب عليهم النقرة ما تقاروا ولو ادرى او افاقا المحنون او عوق العبد
 او ولد المريض قبل وضع الامام الحرية وضع عليهم وسعدونها لا كما قال الفقهاء
 اذا ايسر حيث يوضع عليه كذا ذكره الزملي **قوله** لا يحدث بيعة ولا كنية الكنية
 والبيعة كانا عامين لتعبد اليهود والنصارى في الاصل ثم على سبيل الكنية
 لتعبد اليهود والبيع لتعبد النصارى كذا في شروح الهداية **قوله** ولهم اعانة المومنين
 الا اذا ارادوا ان يبيعوا او يبيع من الاول في منع عن الزيادة **قوله** فلا يركب خيلاً فيه وشر
 غير مرتب كما لا يخفى فيكون المراد من منع عن الزيادة عدم حملهم سلاح فلا يكون محالاً
 في الحج والهداية كما توهم فليست اهل **قوله** ويركب على شريح كافراً وانما يؤخذ بذلك
 اظهار الضعفاء عليهم وحيث ان الضعفة المسلمين كذا في الهداية وذكر الشراح
 ان المراد من الضعفة هم الضعفة في الدين لا الضعفة في البدن اى انما يؤخذ
 بما يثبت عليهم الضعفاء والذلة لئلا يعلوا ضعفة الاسلام لا الكفر بسببهم
 وروى في حالهم ويمكن ان يكون المراد فقراء المسلمين يعني ان الكفار انما يؤخذون
 بما يثبت عليهم الذلة لئلا يزدون فقراء المسلمين فليست اهل **قوله** ومن ملك منهم نصف
 السنة انا قال في نصف السنة لانه لو ملك في اخر السنة صح فيه الى قومه ولو
 على كفاية سنة ثم عن قبل تمام السنة صلح يد ما بقى من السنة ويصلح فيكون
 مؤثراً في النصف يرجع وعندنا لا يخرج في الشرح **باب المرتبة**
 قوله وكسبه رتبة في لان استناد الميراث الى اول الرتبة في كسب السلام يمكن لوجوده

كذا

ولا يمكن في كسب الرتبة لعدمه عندنا فلو ثبت فيه حكم الميراث لثبت مقتضى
 الحال وهو كما في عند الاكثري في السلم لا يثبت الكافر **قوله** والمعاوضة موقوفه اتفاقاً
 اذا المعاوضة عند المساواة ولا مساواة بين المسلم والكافر فان اسلم بعد
 وان ملك او قتل او قضى بخلافه سطل عندنا في ضيقه اصلاً وعندنا بطلانها
 عندنا **قوله** لانه لو اراد كان حلفه للاستعانة عنه فاذا عاد طهرت طهنة
 وبطل حكم الحلف ثم انما يعود الى ملكه بقضاء او رضى من الوارث لانه دخل في ملكه حكم
 شرعي ولا يخرج عن ملكه الا بطريقه ولهذا السلم ان يضمنه بعد ما اخرج عن ملكه او تلفه
 ولا يسل له على امتهات اولاد ومذمة **قوله** وكسبها لغيرتها لانه لا حرج بها كذا
 قالوا به من كلام ومما ان المرتبة كافر فينبغي ان لا يكون كسب رتبها لو امر بها المسلم
 عندنا في ضيقه لانه لا يقول بالاستناد في كسب الرتبة كما قال في الرطب فينبغي ان لا يثبتها
 المسلم عندنا لاصلا في الدين وان لم يكن لها حرج ولكن ان يعال لا يقر للورث بل يقر في رتبها
 بحج او قتل فكانت كعدم غير ان الرطب في الرخصة ماله عند كسبه كسب الرتبة وصار كسب
 رتبة في كسبه رتبها لان ملكها لا يرد ووافقا ويصح تصرفها في مالها ووافقا والله اعلم
باب البغاة **قوله** لان ولاية الامام منقطعة عن صان القتل فلم يبق
 موجباً كما اذا قتل مسلم في دار الحرب ثم طهر عليهم فليس على العاقل شي من ذلك كسبها ولا يجمع
 مع انقطاع ولاية الامام في حالة الجبنة كذا في شروح الهداية ومن كلامهم ومما ان
 من اربابنا في ما ذكره في بلب المستامن من ان المستامن في دار الحرب اذا قتل احد المستامن
 الدية لان العصمة الثابتة بالانذار لا يرد الاسلام لا يبطل بغيره بل بالانذار لان
 حال ان العصمة من نور النعمي ومرادهم اطاع انقطاع ولاية الامام في حالة الجبنة مع عدم
 العصمة فوجب ان يكون مرادهم من المسلم الذي قتل مسلم اخر في دار الحرب غير المستامن
 كالاسير المسلم الذي يهاجر اليه او يكون اسير المسلم من موراة ايديهم يبطل العصمة
 الثابتة بالانذار بالانذار خلافاً للدخول بالانذار كما لا يخفى فليست اهل **كتاب اللقيط** **قوله** والآية مرقه وشرط ان يكون الشهود

مسلمين الا اذا احتسبوا كافر الوعد في موضع الكفار والحضيم فيه الملتقط باختياره
وان صدقة قبل البلوغ لا يسمع وبعد البلوغ ينظر فان كان بعد ما ادى عليه شي من احكام
الاجاز من بيع شهادته وجد فاجوبه ولا يصح اقراره **قوله** ومكسر عليه له لان اللقيط
لما كان حر اكان من اهل الملك فاما في ماله فهو له طاهر لا ياتى الا بقراره كفى للدفع لا للقبض
فلو ثبت ملكه هذا الطاهر كان الطاهر حجة مثبتة وليكن لان هذا الطاهر لدفع وتولى
الفعلت لوالده اعلم **كتاب اللقطة** وان لم يشهد من عن ان حذر
الملك وان لم يذكر في المتن **قوله** من غنى فصل من ان الاصل انما يغير مقدرة بمدة فلو لم
من غنى وفصل بين الكثرة والقليد وحذر محمد وما كره والشاخي راجع بقدر زحل من غنى فصل بينهما
وانما كانت الاو اصح لان نصب القادير لا يكون بالرأي وذكر الزيلعي انه يكفي الاشهاد
على انه باخذ فالرد كما على صاحبها ويكون مرفعا **قوله** اوضح الا فذاي الملتقط او المسكين
لان الاذن بالتصدق حصل من الشارع لا من الحاكم فلهذا يتوقف على اجازته فحيث
ان التصديق حصل بالاذن يملكه الفقير قبل الاجازة ومن حيث انه حصل بدون اذن الحاكم
ثبت للفقير ملكه لا يزم وايها ضل لا يرجع على الآخر اما الملتقط فلانها ملكها من وقت
التصدق فيكون متصفا باله واما الفقير فلانه عوض ما وصل اليه وهذا اذا سلمت العين
واما اذا كانت قامة اخذ صاحبها ان لم يخلص الصدقة **قوله** كالابن قال في شرح الجمع
الابن المردود الى التبع لا يوجبه العاقبة لانه غير امين من امانة ثانيا ولعله رواية اخرى
قوله طال دفع وان دفعها اليه بذكر العلامة ثم جاء اخر واقام بيته انها له فلان كانت
قائمة اخذ ثمنه وان كانت مأكلة بغير اذن من كان له الملتقط الا فذاي من ولا يرجع
على احد والله اعلم **كتاب الايق** قلنا لو مدبر او ام ولد لكان الجمل
حيا لاجبا لابق ولو باختيار كسبها كماله ام الولد واما المكاتب طالع في الجمل لانه اخذ
بنته لانه يكون من موصيا لغيره ما لم يملكه لا باعتبار الرقة ولا باعتبار الكسب في الكفا
وشنخ الجمع وفي كلامه وسوان المكاتب في ملك مولاه رقة فلا وجه لقوله لا باعتبار الرقة
فالاولى ان يعتل ان المقصود بالرق في منافعها فلما كان منافعها له لا مولاه لم يجب عليه

ان الملتقط لا يملكه
ان الملتقط لا يملكه
ان الملتقط لا يملكه

ان الملتقط لا يملكه
ان الملتقط لا يملكه
ان الملتقط لا يملكه

بغير

وان كان ملكه رقبته فليست مل **قوله** وان لم يعد لها يعني وان كان قيمته الا بق اظهر من
درمما عندنا يوسف لان تقديره يفت شرعا ملاعرض لتقصاها منع التقط
كما يمنع الزيادة وعند محمد له قيمة الادرمها وروى الحلاف على العكس **قوله** حصه
اي ان كان قيمته الرمن اكثر من الدين فيقدر الدين عليه والساعة على الراهن قالوا
صح للقاضي بيع الا بق ولو علم موضع ما كره ويبقى ان يكون هذا اذا تعذر ايصاله
الى مالكه وخيف تلفه وقد ذكر في القنية ان منقول الغائب لا يباع اذا علم
مكان الغائب لمكان ايصاله والله اعلم **كتاب المفقود**
وينفق على ولد وابويه فان قلت هذا قضاء على الغائب قلت هذا بقضاء
بالتكليف للتحقق من اخذ حقوقه لانه كان لهم ان ياخذوا حقهم بغير قضاء الا ان من
لا يستحقها في حضرة الا بقضاء لا تنفق عليه من ماله كالخ والمأز وكومها لان نفقتهم
يجب بالقضاء والقاضي لا يعرض على الغائب الله اعلم **كتاب الشركة**
منا وضمة فيل يستقامها من التفويض فان كل واحد منهما يفوض التصرف الى صاحبه فيجمع
مال التجارة ويدير الشفعة فها من معنى الانتش ن قال فاضا لما اذا انتشر في الشفعة
اذا انتشر فلما كان هذا العقد مبني على الانتشار والطهور في جميع التصرفات
فمنه منا وضمة **قوله** مالا ونصرها ودينها كذا في الهداية ايضا لكن الاولى ان يذكر التساو
في الزخ ايضا كما وقع في الكفا الا ان يراد من المال اعم من الاصل والربح لكن قول الشارح
وصاحب الهداية المراد المساواة في المال الذي يجمع فيه الشركة بكنه هذا الجمل كالاخى
فليست مل **قوله** في المال الذي يجمع فيه الشركة كالاخى واما لا يجمع فيه الشركة كالاخى وفي
والعقار والديون **قوله** فلا يصح الا بين مستدين وايضا لا ينفع الملتقط المنا وضمة
لنقد شرائها عن علم العوام حتى لو بين جميع ما يقتضيه كونه لان المعتمد هو المعتمد
قوله والاسحار ولا فرق بين ان يكون الاسحار واقفا على الشركة او طامه الشركة
حاجة كذا في الكفا **قوله** ولخلع صهرته ما اذا كانت المرأة عقدت عقد النكاح وضمة
ثم خالفت مع زوجها في الزوم عليها من خلع لا يلزم شركها وكذا لو اقرت ببطلان

ادرج

لا يلزم على شريكها **قوله** وانفقته مكنذا وقع في جميع النسخ وفيه خلاف لان وجه يكون معطوفا
 على كالجناية وهو مثال سبب الدين والنفقة ليست سببا لدين بل الدين كما لا يخفى
 والا فلو والنفقة معطوفا على دم عداوة من النفقة كما وقع في الهداية لان الصلح عن
 النفقة سبب لدين هو بدل الصلح فليست **قوله** ضمنه الاخر جزءا من البدل اعني قوله وكذا ديني
 او مثلا عندنا في حنفية **قوله** وعندنا لا يضمن في الكفاية في الغصب والامتناع بغير
 عندنا في حنفية **قوله** وعندنا في يوسف لا يضمن **قوله** القبض شرط في كلامه وهو
 انه صرح في الكفاية وغيره بان القبض شرط في المالكين معا كذا لو لم يقبضها لم يبطل المفاوضة
 لان الدين لا يصلح ان يمس مال المفاوضة فلا وجه لتخصيص الشارع في المثال **قوله**
 اعني في لرب العرض العقار وكذا كذا في مبيعتها **قوله** اي يصح بان شرط ان يكون اطار
 في الجناية بشرط فضل الرجح مع تساوي المالين انما يصح اذا شرط العمل عليهما
 او على من يشترط فضل الرجح فان شرط العمل على كل واحد منكما لا يحسن فالرجح انما هو
 قدر ما لهما لان الرجح لا يحسن الا بالار او بضمن غير ذلك فليست بفضل الرجح فقدر ما
 ولا ضمان عمل **قوله** ان اداه من ماله لانه وكيله وادى الثلث من ماله فيرجع عليه
 بحسابه وان اداه مال الشريك لم يرجع عليه فان كان لا يعرف ذلك الما بقوله بان عقود
 لشريك حبل وتقدر الثمن من ماله ومثل العبد عليه البيعة **قوله** ولا يصح ان لا التقدر
 معنى لا يصح المفاوضة والعنان الا بالتقديس لا العوض لان الشريك في العوض مؤدى
 للرجح مالم يقبض لان الرجح اذا كان عرضا فكل واحد وكيله عن صاحبه ببيع ماله
 على ان يكون له بعض ربحه والوكيل بالبيع امين فاذا شرط له جزء من الربح كان ربح ما
 لم يقبض بخلاف التقديس لان ما يشترطه احد بهما بخرق ملكهما فلهما وضمنه يرجع به
 على صاحبه بحسابه اذ هو لا يتعدي مكانه ما يقبض واما المكسر والمورون و
 والعدوى المتقارب فلا يصح الشراكة بها اتفاقا فمبدأ الخلط وان فطارة كجسه
 فكل من عندنا في يوسف **قوله** ويكون الخلط بينهما شركة ملكه وعند محمد **قوله** شركة عند
 وفان لم يطل فبطل فيما اذا شرط الرجح لاحد مما زيان على نصيبه عندنا في يوسف **قوله** ان

صار

بل الرجح لكونهما بقدر ماله وعند محمد الرجح على كل من ط **قوله** اعلم انه لا يخفى اما ان يكون لهما
 ماله ككلامه وسوان الظاهر من كلامه جملته ان من سيع النصف بالنصف حكما
 اذا كانت قيمة المتاعين متساوية واما اذا كانت متفاوتة فيبيع لكل الاقل
 بقدر ما بقيت الشركة وصرح بهذا في المحل في الهداية وشروها ولا يخفى ان هذا المحل
 غير محتاج اليه لانه محذور ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله مال الاخر وان تفاوتت
 قيمتهما حتى يبيع كل واحد منهما نصفين وتلك العكس طريف وهو ما اذا كانت قيمتهما
 متساوية فباعاه مع التفاوت بان يبيع احدهما مع ماله ثلثه ارباع مال الاخر
 حتى يكون المال بينهما ارباعا فيعلم ذلك ان قوله يبيع كل نصف عرض ونصف عرض
 الاخر انما وقع اتفاقا او فصلا ليكون شاملا للمفاوضة والعنان وقوله يبيع
 عرض الاخر اتفاقا لانه لو باع بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي يبيع نصفه
 كان ايضا كما صدقوا به فليست **قوله** ثم عقد الشركة ان شاء مفاوضة وان شاء
 عتانا **قوله** ثم عقدان عقد الشركة مع العنان معط لعدم المساواة حتى يطل المفاوضة
 ايضا **قوله** وانما يكون الرجح منكر عند المكثر لان الرجح اجماعا ماله وسوان
 الظاهر من كلامه ان الرجح يكون العرض لطيفه المذكورة ليس مال الشريك والشركة
 شركة عقد كما هو اختيار القدر في وصلي النبصرة وغيرهما من المشايخ فلي
 من لا ينبغي ان يكون الرجح بينهما على كل من ط **قوله** ان كان لكل واحد التقديس والبر
 الى هذا في شرح الجمع واما اذا كانت الشركة شركة ملكه وكان العقد الواقع ببيع
 كلا عقد كما هو اختيار وصلي النبصرة وصرح في العنانية فالرجح بينهما بقدر الملك
 ففي كلام الشارع خلط القولين كما لا يخفى فليست **قوله** فشره لهما والشركة شركة عند
 محمد **قوله** وشركة ملك عند الحسن **قوله** ان يبيع ويودع اجمالا لانها من فروع التجارة لكن
 لا يجد الشريك العنان ان يرمي ويرهن وكان لا احد المفاوضة وضمن ذلك لانه كان
 ملكه الا بقاءه والاستيفاء مضطرب بشركة حقيقة فيملكه حكما ولا كذلك شركة
 العنان **قوله** وسوان يشترط صانان كجناطينا لهما ومنه شركة قد يكون عتانا

وقد يكون مفادضة عند اجتماع شرائطها لا يمكن تحقق مقتضى المفادضة في الاعمال كخلاف
الامور في العنان من هذه الشدة كخضرة المال المستفاد بالعلم من شرط
التساوي في العمل ولا اراد المصل إليه بقوله وان شرط العمل مصنفان احدهما علم انه قد
سبق ان المفادضة والعنان لا يصحان الا بالنقد في مادة حكمه ما وهذا ما قد علمنا
الا ان يقال مكسب في المفادضة والعنان اللباني يكونان في الامور كالحاصرين في
الكفاية فليست امل **قوله** وعند ما لا يحسنه الا لغيره وكذا عند زفر في قول الاول وفي
قوله الآخر لا يحسنه مطلقا ولذا في الهداية ومار زفر في الشافعي لا يحسنه **قوله** فيصح
مفادضة بان شرط المساواة لا يفرق بين شركة القبول وشركة الوجوه في صحة
كونها مفادضة وكون مطلقا ما عانا كما لا يشترط اليه وصرح به في الكتب فينبغي للص
ان يذكر في شركة القبول ايضا كما لا يحسنه فليست امل **قوله** خلافا للعنان ان كان في الامور
شركة القبول لان ما وجدته شركة القبول لا يوجد ربحا لان الربح عند اخذ الجنب ومما عرفت
لان ربح الجنب عند الربح ما كان بدلا للربح لا يتقوم بالتقويم فيقدر بما قوم به فلا يحرم
الزيادة وفي شركة الوجوه يوجد ربحا لان جنة المال متفق والربح في الجنب متفق واعلم
ان المذكور في الهداية وشروطها ان شرط الفضل في شركة الوجوه باطل لان اجتماع الربح
فيها بالاضمان والاضمان على قدر المكثر المشتري ولان الربح الذي عليه ربح ما لم يمتنع
فلا يمتنع لشرطه الا في المضاربة الوجوه ليست في معناها لان في شركة الوجوه كل واحد
من الشريكين مصنفون عليه العمل واما المال فليس يمتنعون على المضارب كذكر العمل الممتنعون
على ربح المال خلافا للعنان لانه في معنى المضاربة من حيث ان كل واحد من شركتي العنان
يوزن مال حله **قوله** كما مضارب يوزن مال ربح المال فان شرط الزيادة الربح في العنان
كما كان في المضاربة ويعلم من هذا ان بقيد الشارح بقوله اذا كان ربحا لربح المال في العروني
لعل ما ينبغي وبناء على حط الساق ووجدت ما فيه فليست امل **قوله** الاصطباو في
كل مباح مثل احساء النار من الطباير لان الشركة متضمنة للتوكيد والتوكيد انما ولاية
التصرف فيها هو ثابت للموكل وليس ثابت للتوكيد ولا يمكن تحقيق هذا الحق ههنا

لان الوكيل ملكه بلا اذن الموكل فتوكيله باطل واذا بطل التوكيل بطلت الشركة واخبر
عليه بعض الافاضل بان هذا يشترط التوكيل بالاعتبار فانه يصح مع ان الوكيل
ملك الاعتبار بلا اذنه وتوكيله ولا يخفى ان هذا السبيل لان الوكيل مثل التوكيل
فيما لا يستعان به وجهه عند ربحها على الموكل كما لا يحسنه لا يتوجه حقوقها
الا على نفسه فليست امل بعد توكيله بوجه حقوقها على موكله فليست امل **قوله** وعند ما ان
جهل ما اذا الاول وقال بعضهم لا يضمن عند ما علم او لم يعلم وبشر الصريح كذا في الكافي
والله اعلم **كتاب الوقف** او فانا البني
السبيل مستند في اكثر النسخ المصحح والاولى ذكره في السبيل بعد قوله رباحا كما وقع
في بعض النسخ لانه المذكور في الصحاح ان الطمان هو الذي للتجار **قوله** في التعلق بالموت
روايتنا في حكاية الظاهر من كلام الشارح ان قول المصنف في الصحيح احراز رواية
اللزوم في صحة التعلق ويحتمل ان يكون احرازه في العول بان الخلاف في جواز الوقف
ويكن حكاية كلام الشارح على هذا كما لا يخفى واعلم ان الظاهر ان رواية عدم اللزوم
في حال الطلوع ورواية اللزوم بعد الموت لانه عندئذ الوصية فلا منافاة بين الروايتين
فليست امل **قوله** الا ان حكمه به حاكم معنى الموكل من طرف الخليفة واما الحكم اذا حكم للزوم
الوقف والصحيح انه لا يرفع الخلاف وللقاض ان يبطله **قوله** وعند محمد لا يبرئ من نصيب
المذكور في الهداية وشروطها ان التوكيد شرط عند في حقيقته ومحمد في وشروطه كل
نوع تسليم يلق به وذكره في المسجد بالصلوة فيه لانه لما تعدد قبضته اقيم تحقيق
المقصود مقامه ثم يكتفي بصلوة الواحد في رواية عن ابن حنيفة ومحمد في تعدد فعل
الكل في شرط اتمامه وفي رواية عنهما يشترط الصلوة جماعة بهر باذان او اقامة
في لو كان سرا بان كان بلا اذان ولا اقامة لا يصح سجدا ولو جبر به اما ما هو مؤذنا
وجبر واحد يصل فيه باذان و اقامة صار سجدا بالاتفاق وفي غير الشارح نوع
قصود كما لا يخفى فتدبر في المحيط انه لو سلم المسجد لمنقول نصيبه لتقوم لمصالحه
فالصح انه يجوز ويصير به سجدا بلا ان يصل فيه **قوله** وكذا اذا جعل وسطه دار مسجد

ادناه

ومن تركه في المسكن او خارجا كمنه بتوكيل او بطلان قدره
لا خلاف في جواز الوقف على الامم وكره العلماء

وعندنا في يوسف وعمره في اياه مسجد فلا يباع ولا يورث ولا يهدى لانه ماضى بكونه
مسجدا ولا يحد الا بالطريق بغيره الطائفي فخره كما بد جرح الاجارة ملاكها
شربت لا تنقل ولا انتقل الا بالطريق كذا في الكافة **قوله** وحده محمد سليم لا التملك اياه
وكذا الافراد لانه منتهى القبض ووجه قوله انه كالصدقة عند يكون التسليم من شرط
كالصدقة المستقلة لكن يشترط في كل نوع تسليم يليق به فاذا انتهى الملك الى التملك
وسكنوا في طان والرباط ودفعوا في القبلة وصلوا في المسجد والملك عنه ولو جعل
ارضه طرا فافق على الخلاف ثم لا فرق في الانتفاع بين المالك وبين غيره في
حقه جان للكل النزول في الخان والرباط والشر من السيادة والدفن في القبر الا في
غلة الوقف حيث لا يحسن الا للفقراء في لو وقف ارضا لتصرف غلة ملك الطائفي او لخواة
او طلبته العلم لا تصرف في الغنى منهم وعلى هذا الوجه وان سكنوا لانيه بالسيول
في المبلد كان ليقوى فيه النفقة والغنى في الهداية قالوا اذا اوج الوقف على اقلها فتم
وفي بعض النسخ واذا استحق مكان قوله في من ملك الوقف لم يدركه ملك الوقف عليه
لانه لو دخل في ملك الوقف عليه لا يتوقف عليه بل ينفذ بغيره كاي ملكه فكل رخصه
وقوله في من ملك الوقف كانه يكون قولها معنى اذا اوج الوقف على ما اختلف المتأخر من
انه ينفذ فيهما لا ينفذ في حيزه على ما هو المأخوذة الاصل والاصح هو هذا الكلام
في من ملك الوقف عليه واعتبر في عليه بانه ذكر قبل هذا لا يورث ملك الوقف الا ان
حكمه في الحكم وهذا الاستثناء انما يحتاج اليه على قولنا في حيزه في زوال الوقف
عن ملك الوقف اما على قولها فان الملك يزول بدون حكم الحاكم والطالب ان ما ذكره
في الكتاب مبرها انما هو في الصبي وما ذكره قبل هذا في الزوم والصبي لا يملك الزوم
فكان القول بخروج الوقف عن ملك الوقف اذا اوج الوقف قولها لا قولنا في حيزه الا اذا
حكم الحاكم فانه يكون خروج الوقف عن ملك الوقف قولنا لعلنا ان الصبي مبرها
بغير الزوم ولكن لا يملك من الزوم الخروج عن ملك الوقف او التصديق بالانفصاف
وذكر ينفع من الخروج لا محالة كذا في العناية وفيه كلام من وجهين الاول ان محلا

مردف

الواقف يعني في قولنا في يوسف وعمره
ولم يدخل في ملك

عندنا في يوسف وعمره لان الوقف عند معرف
بحسب العين على ملك الوقف

على اختلاف المتأخر في ان الخلاف بين ان حيزه وحيزه في طوايز الزوم خلا
الظاهر بل الظاهر ان المراد اختلاف في حيزه وصاحبه في حيزه الزوم ويؤكد
ما وقع في بعض النسخ كما لا يخفى الثاني ان ما وقع في بعض النسخ قد بينه كانه على
ان الصبي يملك الزوم لان الاستحقاق بعد الزوم وقوله ولكن لا يملك الزوم
اخرجه في الاستحقاق لا يورث الزوم وحده انما يملك على حكم الحاكم عندنا في حيزه ان الوقف عند العبد
على ملكه الواقف لا يورث الزوم وحده انما يملك على حكم الحاكم عندنا في حيزه ان الوقف عند العبد
واذا حكم الحاكم بالزوم على ما يقع اما يدرج قولها عندنا في حيزه ايضا وهو يكون الوقف
جاء العبد على حكم الحاكم مع الزوم بقضا القاضي في حيزه في حيزه كما هو ظاهر
جميع المجتهدات فليست على قولنا في يوسف وعمره لان بناء الشركة منع اطلاق
لله في ولان المهمات فلهما في غاية القبح بان يقدر فيه الموقوف سنة ويخرج
سنة ويصير في وقت ويخذا اصطفا في وقت **قوله** لا عند محمد لان القيمة
تمام القبض والقبض شرط عندنا وكذا ما بينه به وعندنا في يوسف والعبد في شرطه كما بينه به
قوله ذكر مصرف مؤبد اي جهة لا تنقطع وان في غاية البيان لان التوقيت بغير
الوقف لا يتأخر حتى اذا وقف امره عشر سنة لا يبيع فلما كان التوقيت مبطلا كان
التأخير شرطاً ثم لا وقف على وجه ينقطع كان موقفا من حيث المعنى فلا يبيع وهذا
هو الوجه الصحيح وفيه كلام وهو ان هذا لا يتناول الا ما ذكره في مصرفه منقطع
واما ما لم يذكر فيه مصرفه اصله لا ينقطع ولا يخبره مثل قوله وقفت ارضي من
فلا يشمله وهو محمول فيه ايضا فليست على قولنا في مصرفه وذكر مصرفه انما هو
لما ان التأخير شرط بالانفاق لكن الخلاف في الذكر بالكتاب وهذا هو الصحيح
وان نقله صاحب الهداية بالفصل كما صرح به في الكافة فان قلت روي عن ابي يوسف
انه قال اذا وقف على رجل عينة فزار اذا ملك الموقوف عليه رجوع الوقف الى الورثة
الواقف فكيف قال المصنف اذا انقطع صرفه ولا الفقهاء قلت روي عنه ايضا انه
اذا انقض الموقوف عليهم مصرف الوقف الى المسكين ويمكن الجمع بين الروايتين

بأن محال الرواية الأولى يجوز أن يكون فيما إذا ذكر مصرف لا ينبغي عن الفقهاء أو الحاشية
وكانوا لا يخصصون والثانية فيما إذا كان مما ينبغي عن الفقهاء أو الحاشية والثالثة
الرواية الأولى يقولنا ممن لا يخصصون لأنه فإني لخاصة ولو قال إن بعينه
وقفت بالكد فهو بطلان الاعتدالي يوسف فان حذره هذا على كونه ومنه بالنسبة إليه
والحاشية أنه لا بد للوقف من غير منقطع بالاتفاق إلا أن أبا يوسف يكتفي بالدلالة بالمال
مصرف أو يدرك مصرفه من غير الفقهاء أو الحاشية روايته واحدة عنه أو يدرك مصرفه من غير
مخصص وإن لم ينبغي عن الفقهاء أو الحاشية في رواية أخرى فذكر المصرف المعين المنقطع
الغير المنبني عن الفقهاء أو الحاشية المحض لا يكفي في صحة الوقف عنه قطعا وفي ذكر
المصرف الغير المنبني عن الفقهاء أو الحاشية المنقطع وفي المحض مثل من وقف القرية عنه
ثلاث روايات الأولى أنه يجوز ويصرف بعدهم في ورثة الواقف والثانية
أنه يجوز ويصرف بعدهم في المساكين والثالثة أنه لا يجوز فيلخص هذا **قوله**
وحذ محمد بن حجاج وقف منقول عنه الأول وافقه أبو يوسف في الكراع والسلاح
لعمود النص فيه ويدخل في وقف الأرض ما كان داخل في البيع من البناء والآبار
دون الذرع والثمار **قوله** فإذا صح الوقف لا يملك يعني إذا تم لأن الوقف بعد كونه
صحيا كونه ببيعته عند أن ينفذه كما صرح به وحكم كما سبق كما لا يخفى والله اعلم
كتاب البيع هو مبادلة المال بمال لا ينبغي أن يزداد
فقد بطريق الاكتساب كما وقع في الكتب يخرج من ذلك بغير العوض فإنه لا يبيع
ابتداءً وإن كان في حكمه بقاء **قوله** يلغى ما مضى فالصاحب البداية البيع بغيره لا يملك
والقبول إذا كانا ملغى المحض لأن البيع فاش، تصرف والاشاء يوجب بالشرع في الموضوع
للاضطر قد استعمل فيه فينقذه وقال صاحب العناية لا بد من ضم شيء له ولو هو
أن يقار وكان استواءه بلغى المحض والألائم الديبر وفي كلامه وسوانا لم يخصص
ملغى المحض إذا كان للمهر كما لا يخفى فلا حاجة إلى الضم قال ولا ينعقد بلفظين
أحد ما لفظ المستقبل خلاف النكاح وقد مر الفرق منكر والطاهر أن المراد ما جازم

الاستقبال وهو صيغة المضارع كما يشترطه طوالة المدونة لا ما يجمله ويكون بالسبب
وسوف كما زعم صاحب العناية بدون نية الايجاب في الطار واما اذا كان المراد ذلك
فينعقد البيع كما نقل صاحب النهاية عن تحفه الفقهاء وشرح الطحاوي ولا يخفى انه لو فوجئ
الطار في الاجاب لافي القبول ينبغي ان ينعقد لان طواف القبول يحتمل العدة فينبغي ان لا
ينعقد الا اذا وجد نية الطار في الاجاب في القبول معا اذا كانا مستقبلين ويكون المضارع
عند الفقهاء حقيقة في الطار لا يثبت في اعتبار النية بناء على ان عمدة النية في الحكم لا يثبت
لا في الموضوعات الاصلية لان ذكره في عمدة البيع والحقيقة الشرعية فيها مسوقة لفظ
المحتمل والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية فليست **قوله** وهما العلة الفاعلية والعلة الغائية
التي يذكرها في النكاح **قوله** ولم نقل على سبيل التراضي في ذكره الكافي وسرور الهداية ان
البيع هو مبادلة المال بالرضا وفيه كلام وهو انه ان اريد به تعريف مطلق
البيع النحل للصحيح والعقد فليس يحتاج لعدم تناوله بيع المكره فانه فلهذا ان
اريد تعريف البيع الصحيح فليست يحتاج له قوله ان الباع عكت الفلانة فيه واما قوله تعالى
عن تراض فحتم ان يراد التجارة الصحيحة النافذة فليست **قوله** التي يثبت خيار
الحل فالتأني في قوله حرم المتبايعان باختيارهما لم يتفرقا ولان في الترخ
ابطال الحق الغير فلا حاجة والطرف محمول على خيار القبول وليس له فيه فانهما متبايعان
حالة المبكرة لا بعد ما او يحتمل فخر عليه والتفرق في قول الفقيه في الهداية وفي كلام
وهو انه لما حمله على التفرق على تفرق الافوار صح يد كسوا الشواكر المجاز ويحتاج الى الترخ
بالتفرق بالنيوع كما ذكر في الشرح بل المتكلم ان يقال معنى الحديث للمتبايعان
حقيقة ايمع قيام حالة المبكرة خيار القبول فمالم يتفرقا عن ذلك المجلد للاخبار فيه
بل من المنة الى الامتداد الى اخر المجلد كل لا يخفى قد بدوا ايضا الحديث بمكذبا المتبايعان
باختيارهما لم يتفرقا الا ان يكون صفقة خيار ولا يوزل ان يتفرقا صراحة خشي ان يشتر
وقوله حرم ولا خلاف ان يتفرقا الى ياتي حمل التفرق على تفرق الافوار كما لا يخفى فليست
قوله وانما قدم ذكر النسيئة في الاحكام اطاحت وان جمع بينهما في الحكم العام حيث قال رحمه الله

[illegible]

لان العوض يتناول المبيع والثمن كما هو جوابه والتسمية بالعوض قبل العقد باعتبار ان المال لا يخفى
قوله وجه في العوض المتعارف اليه بمعنى في الاصول التي هي الربوية لانها اذا بيعت بحسبها
عند جهالة مقدارها لا يجوز وان لم يشر اليها وعدم التقييد لان طلب الربويات مقابل هذا
البيع فالكلام في هذا الكلام في غير الامور الربوية والكلام في البيع المستطرفة
مقدارها كما في حنفية اذا كان مما يتعلق بالعقد على مقدار **قوله** فانه لا بد من
ان يذكر قدره ووصفه لانها في هذا القول وبالنسبة المطلق ان لم يذكر صفته لان
الوصف فيه يعلم من الاستواء في المآل والرواج كما لا يخفى فليست **قوله** على ما قد ربه
من النوع اي يقع البيع في كماله وسوان هذا الحكم اذا استوت المتقوت في الرواج
ايضا واما اذا اختلفت في الرواج فعلى الارواح كما هو جوابه فالتسليم بالتقييد
بالتساوي في الرواج ايضا كما لا يخفى وقال صاحب الهداية وفساد البيع على تقدير
التساوي في الرواج اذا كانت المتقوت مختلفة في المآل كانت سواء فيها كالشئان
والثلاثي والبصري والسمندي جازي البيع اذا اطلق المهرهم وصغر في ما قور به
من نوع كان لانه لا يميز بينهما ولا اختلاف في المآل وان قوله كالشئان
والثلاثي مثلا لقوله فان كانت سواء فيها بنا على ان مآلها الاثنين كما في مآلها الواحد
من الاحادي والاسمي الواحد من الثنك والثلاثي درهمان في ذلك العرف كما هو جوابه
فلا تعقيد في كلامه كما زعم صاحب العنايه وجوابه قوله كالشئان في مثالا لقوله اذا كانت
مختلفة في المآل فليست مل واما احتمال النزاع بان طلب المبيع الاحادي مثلا
لانه اسوى للضبط او طلب الثنائي او الثلاثي لمصلحة راما وسلم المطخلاف
ما طلبه فلا يعتبر بالصحة وعدم التقدير من جهة المآل بل بحسب الطلب فاذا زاد في الطلب
فليست **قوله** وفي الطعام والحبوب اسم الطعام في العرف يقع على الحنطة وبقية ثماره
في البيع والشراء فلا يكون ذلك للحبوب بعد سكره كما كان المراد منها العبدس
والحبوب واما **قوله** ان مع بيعه حبه منها في البيع مجازفة وقالوا هذا اذا
كان شيئا يدور في السوق فاما اذا كان قليلا فحسب البيع مجازفة وان كان بحسب **قوله**

فان

فلا تعقيد ساه

فلا يعتبر تحريما للصحة ساه

وباب

وباباه معنى ما لا يحترس من الشاؤن كما تحذر من الخسائر واما باحترس الشاؤن كالتقيد فلا
قوله وجه البيع في صياح واحد ولا يشترى الجبار لتفرق الصفقة عليه وقال لا يحترس
الكلام الاصل عندنا في حنفية ان كلمة كل مني اضيف الى ما لا يعلم منها يتناول
لا ماله ومما هو الواحد كما لو قال الفلان على كل درهم يلزمه درهم واحد وعندنا هو
كذلك فيما لا يكون منها معلوما بالثبوت اليه واما فيما يعلم حمله بالثبوت في العقد
يتناول الكلام لو كان معلوما بالثبوت بالنسبة لان الثبوت في البيع في التبريد وهو ساه
معلومة بالثبوت في حنفية العقد في الكلام عند ساه والجهالة في كل واحد من الجهالة
التي في حمله الثبوت لا يفسد المنازعة فان قيل ما ذكره ابو حنيفة وصاحبه يفيض
بما اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او قال كل عبد بشيئيه فهو حر فانه يفسد
في كلامه بزوجها ولا كل عبد بشيئيه فينبغي ان لا يجوز هذا كلام الاصل في حنفية
اتفاقا فليست نحن ندعي ذلك فيما ذكره في حنفية المنازعة لانها لا تحل في البيع كذا في
شروط الهداية وفي عدم بيان النزاع في صورة النقص كلام لا يخفى فتدبر ويمكن
الطوب بوجه اخر وهو ان حال ان النكحة في صورة النقص منصفة بصفة عامة وهو
النزوح والشراء فيكون المنتهي معلوما باحتراس الصفقة خلافا لما في حنفية فيظهر
العراق فليست **قوله** اي قال بعت من هذه العبرة بهذا التعبير صريح في صحة
جملة العقدان في حق العقد وفيه صريح في الكلام الجازي لا يشترى واما صورة التسمية
بعد الامتناع او التكميل في الجازي فليس في الكلام ايضا لكن لا يشترى لانه يعلم
ذلك لان قوله الجازي كما اذا رآه وقت البيع كماله صورة الصحة في صياح واحد لتفرق
الصفقة عليه فينبغي ان يفسر سمة كلمة العقدان بتفسير عام للصحة من كمال الجازي
قوله وفيه الكلام في جميع قالوا في التعبير به كما لا يخفى وذكر الواحد متفاد
كفا في الهداية ايضا والمفهوم من هذا انه يبيع البيع في ذراع واحد اذا لم يوجد
التفاوت في الثوب مطلقا مع انه لا يبيعه في بيعه ايضا والتعريض كما هو جوابه
فليست **قوله** في كل ذراع بدرهم الجاهل ان الوصف ان كان تابعا الا ان افراد

بذكر النسخ جعله أصلاً فنزل كل ذراع منزلة في الهداية وفيه ثلث لافون
 بن الكثرة في هذه المسئلة والكثرة في مسألة العذر المبين لكل ذراع منه ثلث على
 ما جئنا في الغامع أنه قد فسر فيها البيع عند الكثرة بجهالة المبيع فكذلك ما ينبغي أن
 يفرد عندنا لشكر جهالة ولكن لطلب بان الذراع صار أصلاً سميته ثلث
 وصف حقيقة من حيث أنه لا يقابل شيئاً فصار أصلاً من وجه دون وجه من حيث
 أنه أصل لا سميته الزيادة ومن حيث أنه وصف يكون بعض الذراعان تابعا لبعض
 فلا ينفك العقد وأما بعض الثبوت لا يكون تبعا فيبقى المبيع مجهولاً جهالة يفتي
 لا المنازعة لأن الثبوت يختلف كذلك النهاية وأخرى في العناية بان قولنا من
 أنه لا يقابل شيئاً من الثبوت معلول للوصفية فلا يكون عليه لها وفيه أن المعقود بيان
 العلم بكونه وصفاً لا تعليلاً للوصفية بذلك كما لا يخفى فتدبر في السؤال بان كل ذراع
 أن كان منزلة في ذراع فسد البيع إذا وجد أكثر أو أقل كما لو كان العقد
 وأمر إذا على أنوار عشرة وقد وجدت أحد عشر أو سبع وأوجب بان الاتفاق يختلف
 فيكون العشرة المبيعة محاولة جهالة بعضها المنازعة والذراعان من ذراع واحد
 ليس كذلك في كل من ذراع السوأل والطلب كلاماً أملاً في توريد السوأل فقلان وضع
 المسئلة هو أن قال بعثتها على أنها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم و
 ونظير ما بيع العدد مبيناً لكل من ذراع به ثمن معين والفقهاء فيه عند الكثرة فقط
 وأما في توريد الطلب فلا أنه قد مر أن الثوب مما يتفاوت فلا يبيع ببيع بعض مطلق
 منه للجهالة المفضية إلى المنازعة كما لا يخفى من ذلك وأما الاعتراض بأنه إذا كان أصلاً
 بأفاد ذلك النسخ المنع وفول الزيادة في العقد كما إذا باع صبرة على أنها عشرة آلاف
 فإذا هي إحدى عشرة فإن الزيادة لا يدخلها البيع على صفة قد فوج من وجهين الأول
 ميسر من ثبات معنى الوصفية فزوج الجانيان معاً كما لا يخفى الثاني أن الذراع
 الذي لم يدر في كان تابعا لبعض الثوب في البيع فكذلك بالذراع في كل ذراع
 والفقهاء الواحد ليس كذلك فليت **قوله** وهو موقفي جمول لا يمنع لما لان الذراع فقل

الأصل

حتى يقتضي محلاً حياً من المبيع ليس كذلك والسهم على غيره
 يتوصل إليه بواسطة القسمة وهو أمر عقلي لا يقتضي محلاً حياً فحين
 أن يكون في الشايع فاجله لا يقتضي له المنازعة بل كل ذراع منزلة
 ثوباً والفقهاء إذا بيع على أنه كذا إذا كان خافض في ذراع لا يقطع شيئاً من الثوب ولكن
 ثبت له لطلب فقل هذه الأقوال الثلاثة في الثوب الذي يتفاوتت جوانبه كالقطن
 والشر أو يلو أملاً في الكسب الذي لا يتفاوتت جوانبه لا سميته الزيادة لأنه وإن
 اتصل بعضه ببعض فهو في معنى المكيد والموزون لعدم تفرع بالقطع على مثله
 قال الشايع أبا ذراعاً ولم يعين موضعاً جاز كماله الحنطة إذا باع قيراً أملاً **قوله**
 بيع الرشف سبيله حجة عندنا لا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منى عن بيع الخرافة في بيع
 ومن مع السبيل في بيعه ويأمن العامة وحكم ما بعد الغاية خلافاً في حكم
 ما قبلها كذا قالوا وقال صاحب النهاية في نظر لانه لم يدر في ذراعاً ولا في كذا
 بقوله ثم يفي فان الذي يقتضي المشروعية وفي كلامه وهو أن مفهوم الغاية متفق
 عليه كما صرح به في التلويح في بحث المعارضة والرجح فلا وجه للنظر كما لا يخفى
 وإن ما علقه أوله ليس كذلك لأن المشروعية التي يقتضيها الذي لا يخفى
 الشرعية هي مشروعية مع عدم مشروعية الوصف وموجب الفساد فالدليل
 يفيد خلافاً للمدعى لأن المدعى صحة البيع والدليل يفيد أن فليت **قوله**
 وشرط تركها على الشرع ببيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو غير
 ملك الغير أو هو صفقة في صفقة وهو عامرة أو جارية في بيع كذا في الهداية
 وفيه كلام وهو أنه قد صرح فيها سلطان اجازة الخيل وفي النهاية بان اجازة
 الخيل أو عامرة باطله وليست بصفقة فلا يوجد صفقة في صفقة فلا يلزم
 التباين الذي لا يوافق الأول كما لا يخفى فليت **قوله** أي باع الثوب على الخيل وكلام
 وهو أن المفهوم من هذا القيد هو أن البيع في الحد وهو أنه صرح في شروع الهداية في البيع
 أنه لا يجوز فيه أيضاً وكذلك التعليق المذكور بعضه عدم الفرق كما لا يخفى فليت **قوله**

جوانبه تارة

الغاية
 في الحكم ما قد مر من كلامه
 في خبره وفي الدرر والغرائب

لانه لما لا سعى شي بعلم المستثنى وفيه كلام وهو ان هذا انما يقع في العدد الكثير
كما هو جوابه الا ان يقال المراد المستثنى القدر الذي لا يشهد له سبب الزايد
ويؤيد هذا ما ذكره تاج الشريعة من ان قول صاحب الهداية والمستثنى منها ارطالاً
معلومة لشارع الى ان المستثنى لو كان مرطلاً واحداً كان هذا وفي الهداية المستدل
على عدم هو ان البيع بان البلية بعد الاستثناء محمول واخره في عليه بان هذه
الجملة لا يفيضي للمنازعة لمرادها فلا يكون مانعاً واجيب عنه في الشرح
بالمنع لانه من كان البايع يطل صاعاً من تحت حقل المشتري يريد ان يبيع من
تحت يده وفيه كلام وهو ان هذا انما يظهر في غير الحدود والخطوط كما لا يخفى على
يكن رفع النزاع فيه ايضا بان المستثنى القدر من الكمية ينبغي ان يخرج من الاستثناء
بعد الجمع والخلط الا ان يقال ان الكلام في مسئلة الاستثناء فقط وعلى تقدير
استثناؤه اخرج المستثنى من الكمية دون غيره ففصل يكون مسئلة اخرى فليست مذكورة
في الهداية ان عدم لجواز رواية الخط وسبق قول الطحاوي واما على ظاهر الرواية فينبغي
ان يحوز لان الاصل ان ما يحوز ايراد العقد عليه بانفراجه وكذا استثناء من العقد
وبيع فغير من جهة جاز فكذا استثناء في خلاوة الاستثناء لخط واطراف الحيوان لانه
لا يحوز بيعة فكذا استثناء وفي كلامه من وجهين الاول ان هذا استثناء من الاستثناء
للمدة من الوصية بالعقد فانه يبيح الوصية اذا استثناء مع ان المدة يبيح افرادها
بالوصية الا ان يقال المراد صحة الاستثناء اذا لم يمنع مانع وفي صحة المدة من
لان استثناء ما توحيه كانت ميراثاً للعمة ولا يحوز الارث فيها الا ان لو اوصى
بها فمات الموصى له لا يرثها فمدة الوصى له التناهي انه قد صرح في الهداية وصاحب الكتب
ان المزارعة والمضاربة يفسدان بالاستثناء القيقان والمستثناة اذ لا يبيح المسماة
جواز ان لا يحصل الا المستثنى ولم ينقل رواية لجواز مع انه لا يفرق بينهما وبين البيع
في جريان الدليل المذكور كما لا يخفى الا ان يقال عدم النقل لا يدر على عدمها
باب خيار الشرط اعلم ان البيع بدون الخيار لازم وهو اقوى من غير لازم

فلما قدم اللازم ثم قدم خيار الشرط على سائر الخيارات لانه يمنع ابتداء الحكم وكذا
خيار العيب المذكور في المصنف بل خيار الشرط في خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم
ثم خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم **قوله** في خيار الشرط من قبل اضافة الحكم للسبب
اي خيار يثبت بسبب الشرط **قوله** لا اكثر عندنا في حقيقته وهو قولنا في الثاني
لان خيار الشرط مخالف لبعض العقد وهو اللزوم وانما يجوز خلاف العكس كما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خيار بن منقذ وكان يبيع في البياعات اذا باعت فقل
لا خلافه وله الخيار ثلثة ايام فيفسد على موهبة والنقص وما روي عن ابن عمر
انه اجاز البيع للمشتري في خيار الرؤية او العيب في الاخرة باي مدة كانت
اذا كانت معلومة **قوله** جاز البيع سواء قبل ان ينفق فكذا ثم ينعيب صحيحاً
تخلف خيار الشرط من اليوم الرابع او قبل ان ينفق موقفاً اذا مضى من
اليوم الرابع بعد فاذا اجاز قبل ذلك لم يفسد العقد فكان صحيحاً
قوله لانه مقتضى حكم يوم الشراء وهو مقتضى القبة اعلم ان مقتضى علم يوم
انما يكون مقتضى اذا كان النقص سمي حتى اذا قال او هب هذا الثوب فان رخصته
لمشتريته فذلك سببه به فذلك لا يضر ولو قال ان رخصته لمشتريته بعشرة ففقدت
فذلك يضر بمحمته وعليه الفتوى كذا في الكفاية **قوله** فصارت ملكاً للمشتري من
حين العقد فلا يرد ما يتوهم من ان الولادة سبب للنعيب والمكروه النعيب والولادة
سابقة على النعيب لكونها كسبية فينتقد على ما موعه اعني المكروه فلا يكون الولادة
واقعة في ملكه فلا يصح له ولده كما لا يخفى **قوله** ثم اسلم المشتري بطل شرطه
ولزم من بطلان الشراء ان يملك البايع الميراث بالضرورة ولادة طفل للمشتري في هذا المكروه
حتى يبرأه المالك لا يملك عليه الميراث كما لا يخفى فليست له **قوله** لا يفسخ بطل علم
صاحبه اذ الفسخ تقرر في حق الغير وهو العقد بالرفع وهو لا يبرى عن المضرة
انما اذا كان الخيار للبايع والمشتري عساه بعينه تمام البيع سابق فيقتصر
فيه فليزعم غرامة القيمة بملاك المبيع وقد يكون القيمة اكثر من الثمن ولا يخفى انه لو

ضرر او اما اذا كان لا يشترى فالبايع عسى يعتمد تمامه فلا يطلب له سعة شرا وقد يكون
 الحق امام روى المبيع وفي ذلك ضرر لا يخفى والتصرف في حق الضرر في حق الغير يتوقف على علمه
 لا محالة كما في عز الوكيل واعلم ان الخلاف اذا كان الفسخ بالقول او اما اذا كان
 بالفعل لا اعتناق والبيع والوطي وخبر ذلك في حق علم الاخر بالاعتناق **قوله** فتضرر
 من الخيار وهو بطلان هذا عن طرف له صنفه 2 ان هذا ضرر من جنس به منه حيث ذكر
 الاستثاق باخذ الكفيل كانه الغيبة خلاف الضرر المذكور في دليله كما لا يخفى فعلى من
 اذا اخفى من سله الخيار فذم من له الخيار لا من له الحكم واعلم بذلك وصفت
 حاصم عنه مع الرد عليه وذكر الكرمي ان خيار الرؤية على هذا الخلاف وفي خيار العيب
 لا يصح نسخه بغير علم اجماعا كذا في بعض الشروح **قوله** الا الشرح والرؤية لان الخيار
 ليس الا حسيه وارادة ولا تصوره انتقاله والارست فيما يقبل الانتقال خلاف خيار
 العيب لا يشبه انتقال المطالبة بسليم لان ذلك لا يملك من المالك حتى لا يشترى
 بالعقد فاذا طالب البايع بسليم وعجز عن التسليم ففسخ العقد لاجله وقد وجد من المعنى
 في حق الوارث لانه خلف المشتري في ملكه بالخيار والبيع لا يشترى الخيار بسوط بالموت
 لكن العارضة في المبيع محمولة لا تثبت له خيار التعيب في كل اختلاط ماله بالار جازيت
 له خيار التعيب ومنها الخيار غير ذلك الخيار لا يرى ان المورث كان له ان يشترى وكان
 خياره موقفا والوارث له الفسخ وبس خياره عوفت كذا في الهداية وشروحها وفيه كلام
 وهو ان مجرد اختلاط ماله بالار جاز لا يثبت له خيار التعيب لاجل عدم رضى الطرف بنفس
 كما لا يخفى الا ان يقال ان رضى البايع ثابت في الاختلاط الذي فيما خفي فيه لكنه لا يكون
 راضيا بخلاف المورث دون خيار الوارث كما لا يخفى فليست ملة **قوله** وان لم يشترى ونحو
 الخيار لغيره سواء كان خيار الشرط او خيار الرؤية او خيار التعيب كما لا يخفى ووجه الذكر
 في باب خيار الشرط كما وقع في الهداية وغيره ما كونه اول احوال الخيار **قوله** فالاول اولى
 لعدم التزامهم واما كون الفسخ او كذا في صيغة الفسخ فلانه اقوى باعتبار ان العقد
 الجائز بالحقه الفسخ بالراضى ولا ينعكس فكان اولي بالاعتبار وفي رواية نفي المالك اول

فسخا كان او اجازة **قوله** اقول ان المشتري على ان الغير بالخيار لا يثبت له الخيار
 وفيه كلام وهو ان رضى البايع في هذه الصيغة لخيار الاجتناب من جهة المشتري
 لا من جهة نفسه ايضا فلا سبب لاعتبار رضى البايع بخيار الغير صحيح
 لتصرف في حق الغير والخيار له انما يثبت بناية من ضرره برضائه وصحبه ان يتضرر
 الرضى للمشتري ثم تحلل الغير باتباعه ووجه لا محالة لتوهم الاشكال كما لا يخفى فليست ملة
قوله وبيع عبد بن باطنية في احد هما وانما قال عبد بن لانه لو بايع عبدا واصلوا كليا
 او جزئيا على انه باطنية نصفه حاز فضل الثمن او لا لان النصف
 من الشيء لا يتفاوت قيمته ايضا لا يفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان
 ثمن النصف ايضا معلوما فالمبيع معلوم اذ الشروع لا يمنع الجواز ولا
 فرق بين ان يكون الخيار للبايع او لا يشترى كذا في الكافي **قوله** جهالة
 الثمن والمبيع او جهالة احدهما كذا في الهداية والكافي وغيرهما ونبشاه
 من هذا التعليق اخر الشارح وحتاج الى التوضيح والاول ان يعلم ان خيار
 جهالة الثمن والافضاء الى النزاع في محل الخيار واحد هما لانه لا يفهم من هذا
 عدم كون محل الخيار مبيعا كما لا يخفى فليست ملة **قوله** لان الاخذ بالشفعة يعق
 اجازة المشفوع به لان الاخذ بها لا يكون الا بالملك وكان دليل الاجازة
 فيتنفس سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك له من وقت الشراء
 بالاعتقاد فيظهر ان الجواز كان سابقا بخلاف خيار الرؤية حيث لا يسقط
 باخذ الشفعة ولو عرض على بيع لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويبطل خيار
 الشرط لانه لو قال بطلت خيار الشرط سقط الخيار ولو قال بطلت خيار الرؤية
 لا يبطل خيار الرؤية لان بقوة متوقف على الرؤية **قوله** لان الخيار ثابت لكل واحد
 والطرف عن طرف في صنفه 2 اننا لا نعلم ان انشاء الخيار لهما انشاء لكل واحد منهما
 الا يرى ان من مرق كل وكيلين اثبت الوكالة لهما وتبطل لهما ان يتصرف دون
 الآخر كذا في شروح الهداية وعلم من هذا انه اذا صحح البايع بشروط الخيار لكل واحد

من المشتريين ينبغي ان يسقط خيار اصدما برضى الاخر عندا في حنفية رحمه الله ايضا
 ودليله ايضا يقتضيه ذلك لان البايع قد يكون راضيا بنظر الشريك كما لا يخفى فليست
فصل في خيار اصدما برضى الاخر عندا في حنفية رحمه الله ايضا
 موصوفا ومشارا اليه او لا مكانه وليس فيه غير ذلك الا ان كان له يد على حوائج وقار
 ان قال بعثت مائة كمي فقال عامة مشايخنا اطلاق الطول يد على حوائج وقار
 بعضهم لا يحجزهم عنها ولا يشار في المبسوط الى انه لو قال بعثت مائة كمي ولم يشترط
 بالاجماع وقال الزايد في الاصح هو الطول **قوله** الى ان يوجد مبطلة سواء كان حركا
 او دلالة وقال بعضهم اذا اراد ان يكتسب الفسخ ولم يشترط يسقط خياره ولو لم يبيع
 وان لم يوجد به صرحا او دلالة والصحيح انه مطلق غير موقت بالزمان فيكون له الفسخ
 في جميع عمره لم يسقط بالقول او بفعله يد على الرضى به **قوله** وبطلان خياره بشرط
 تعيينه ونقصه لا يفسخ عبارة الهداية هكذا وما يبطل خياره بشرط من عيب
 او تصرف يبطل خيار الرؤية وهذا يشكك بانه اذا عرض المبيع بشرط الخيار على
 البائع يبطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية ودعوى عدم كون عرض المبيع
 على بصرة فارت في المبيع كما ذكره صاحب العنايه بعبد لا يخفى فتدبر **قوله** ووجه
 الدلالة وكفها بهذا هو المروي عن ابي يوسف بشرط بعضهم رؤية العقاييم
 لانها مقصودة في الدواب **قوله** لا بالنظر اي بلساق خيار الرؤية كما صرح به
 في الهداية وسائر الكتب **قوله** ولان حنفية وان الغرض الكامل بالنظر ليعلم ان
 فيه كلام وهو ان هذا الدليل لا يفيد سقوط خيار الموكل بنظر الوكيل انما يفيد
 وجوب نظر الوكيل كما لا يخفى والمدعى سوالا اول دليل ما ذكره في الهداية وسائر الكتب
 وهو ان تمام القبض تمام الصفقة ولا يتم الصفقة مع قبض خيار الرؤية والموكل
 ملكة منوع فكذلك الوكيل لا يطلق التوكيد وقالوا الخلاف فيما قبضه وهو يراه فاما
 اذا قبضه متعيا ثم اراد ابطال الخيار فصد ليس له ذلك اتفاقا بله الخيار
قوله ويسقط خيار المبيع اذا قصده منه هذه الافعال سواء كانت قبل

الشراء او بعد سقوط خياره لانها اسباب العلم في حالها سواء صدر من البصير
 او من الاعمي كما صرح به في الهداية وسائر الكتب فما وقع في بعض الشروع
 من تخصيص حكم السقوط بوجود الافعال المذكورة قبل الشراء ليس تمام
 كما لا يخفى فتدبر اما السقوط بصريح الاجازة بالقول او بفعله يد على حوائج وقار
 لا يشتهر فيه فذلك لم يذكره وكذا في التفتاء بذكره في حق البصير **قوله** وبوصف العقار
 عبارة الهداية هكذا ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له لان الوصف
 تمام مقام الرؤية يعني انه اذا لم يوجد صريح الاجازة او دلالة لها لا يسقط
 اطلاقا في العقار الا بوصف في المنقول الذي لا يكون شيئا من الافعال المذكورة
 سبب العلم فيه بجهان الدليل المذكور كما لا يخفى فلا وجه لمخصص العقار بهذا وقول
 صاحب المحقق او بنظر وكيله بعد قوله وبوصف في العقار لانه لا يكون له
 وهو ان الاعمي يوكله وكيله بقبضه وهو يراه فلا بد عليه اعتراض اني الملك
 بانه لا حاجة الى هذا اللفظ لانه كان في بيان ما يختص بالاعمي ونظر الوكيل
 غير مختص به كما لا يخفى على ان المعرفة بالتمسك والذوق ليست مما يختص
 بالاعمي كما صرحوا به فيعلم منه ان الاختصاص ليس بمقصود كما لا يخفى فليست
قوله والقول للبايع مع هذا اذا كانت المدة قريبة بعلم منه لا يتغير في مثل
 تلك المدة فان بعدت بان راي امه مشابه ثم اشترى بها بعد عشر سنة ونحو البيع
 انما لم يتغير والقول للمشتري لان الطاهر ما سئل به **قوله** لم يروه خيار رؤية
 او شرط ولو عادلا المشتري ذلك الثوب بسبب موافق فهو على خيار رؤية وعن
 ابي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه احمد القدوري
قوله يوجب تفرق الصفقة وهو قبل التمام لا حكم الصفقة هي العقد
 مع حكمه لانهم قالوا خيار الرؤية يمنع تمام الحكم وخيار الشرط يمنع ابتداء الحكم مع
 انها تمنعان تمام الصفقة وبيانها بمثل ذلك في حوائج تخصيص العلم ولهم جواز
 في فصل وقوع العلة المؤثرة في تحت البعض في التوقيع **فصل**

كان عنده باجارة او اعارة والا باق ولو لا ما دون كسر سوا من المولى او من جلا اوله اعير ان لم يعرف
 او ودية اذ خرج من البلد خلافا باقية القاصد المولى من المولى
 سوا كان من المولى او من غيره الا اذا سرق من المولى شيئا للامكان فانه
 لا يكون عيبا **قوله** من صفة تعقل عيب متعلق بالافعال الثلاثة كما هو الظاهر
 المفهوم من هذا الكتاب في خبرهما وقد يستدل به من ان العيب الذي لا يعقل
 يعني عن النور لا ياكل وحده ولا يشرب وحده كما في شرح الهداية فان الباقي
 منه صلال لانه لا يمتد كمالا بيت مولاه فليس عيب لعدم الفطنة وكذا السرقة
 واما البوار في العرش وان كان مقتضى دليل كونه عيبا وضعف المثانة كونه
 عيبا في الصفة الذي لا يعقل ايضا لكنه صريح في البسوط بانه لا يكون عيبا منه لان
 مبيته بمناجاة في قوله الشارح انما قال يعقل لان سرقة صغيرة لا تعقل
 بعيب فيه كلام وهو انه ظاهر في جعله متعلقا بالسرقة فقط مع مراد الحكم كذا في
 الا ان يحمل من قبل الاكفاء كما في قول المحقق فلو سرق عندهما الى اخر المسئلة
 وقد وقع في بعض نسخ المتن وسرقة صغيرة وقول الشارح يناسب له لكنه لا يخرج
 قصده لا يخفى فليست مل واما مسئلة تجيبه فتكون في الكفاية وهي ان من
 اشترى عبدا صغيرا فوجد بوار في العرش وعيب عنده بعيب آخر كان له ان يرجع
 بنقصان العيب فلو رجع بنقصان العيب ثم كبر العبد للبايع ان يسترد ما اعطى
 من النقصان لئلا يورث العيب بالبلوغ **قوله** واما عيب آخر ان يكثر الثلثة من بايع
 عيب اخر اما ما عيب فظاهر واما ما انها اخر فلان سببا في الصغر حب اللوم
 وضعف المثانة وقله المبالاة وفي الكبر حيث في الباطن وداء في البطن واقل من
 السبب يدل على اختلاف السبب **قوله** لافيه اي لا يكون من هذه الاربعة عيبا
 في الغلام لان المطلوب منه الاستخدام وهذه الاشياء لا يحمل بها الا ان يكون فاحشا
 بحيث يمنع التزم من المولى او يكون الرضا عان له بان يشكر اكثر من مرتين كذا في
 شروح الهداية وذكر في خلاصه ان البحر في الغلام الامور عيب واعلم ان العيوب

والهداية

يوم

ان

كلها

كلها لا بد لها من المباداة عند الشراء ان كانت ممكنة حتى يرد الا ان كان
 في الحارة فانه لو اشترى حارة مائة وقد كانت ثمنه عند البائع
 فلما اشترى ان يرد ما وان لم يرد من عيبه وعن ان يوسف ان الباقي ايضا
 كاشيت ط معاودة والاول سوا الظاهر كذا ذكر الزيلعي وقال بعض المشايخ
 ان معاودة الجوف في يد المشتري ليست بشرط كذا في النهاية **قوله** والكفر
 عيب فيهما لان طابع مسلم يتفرع عن حجبته للعداوة الدينية كذا قالوا
 ولا يخفى انه على مقتضى هذا التعليق ينبغي ان يكون الاسلام عيبا اذا اشترى
 كافر عبدا فبان انه مسلم والظاهر عدمه ولا رواية فيه في الكتب التي رايناها
 وان اشترى مسلم عبدا على انه كافر فوجد مسلما لم يكن يرد عندنا وقال
 الشافعي يرد وذكر في بعض الشروح ان قول الشافعي ظاهر ان المسلم لا يجزي
 استخدام العبد المسلم كاجرة في استخدام العبد الكافر في الامور العبودية محض
 مقصود فينبغي ان يرد وفيه كلام وموان الاسلام امر متعبد في نفسه
 فينبغي كما اذا اشترى عبدا فوجد كافرا فليست مل **قوله** والاخاضة وان نفع
 حيض بنت سبعة عشر لا افلح عيب لانها وليد واد في الباطن لان العادة
 الاصلية في النساء الثلاث جعلت على السلامة ان يحض او انه ويطهر في
 او انه فاذا كان بخلافه كان له اداء في الماطن وينبغي ان يعلم ان دعوى ارتفاع
 الحيض لا يسمع ما لم يدع انه سبب لاداء او اطل وكذا الدعوى في مدبرة واطلها
 ثلثة اشهر عند ابي يوسف واربعة اشهر عند محمد وعنده في حنفية ٢٠
 سنين ويعتبر في ذلك ما بينته في العبد ابتداء الحيض فذا سبعة عشر سنة لان اذا قضى
 غاية بلوغه عند ابي حنيفة ٢٠ واما يعرف هذا عند المنازعة بقول الامه ان لا طهر
 للمعرفة فذكر الامه ان سحر البايع ان كان بعد القبض باسبب لعدم حكم البيع
 وما بها هذا العيب فزاد بكوله وان كان قبل القبض فكذا في الصحيح ومن يحرر
 يرد بلايين البايع وان اقام المشتري البيينة على ان لا انقطع فان عند البايع لا يبر

بجلا في ادائه على انما كانت كذا في الكافة ثم ذكر فيه ان السوط وسوطا
البياض بالسواد في السوط عيب لانه في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل
الكبر وفيه كلام وموانع السوط لاجل الكبر عيبا ولم يجعل النقط على
لاجل عيبا حيث قال لا سمع دعواه ما لم يدعي انه سبب الداء او لغيره ولا فرق
بينهما كما لا يخفى الا ان يكون في الكبر ايتان ويكون المقصود للشارحة اليها
بذكر احد هما وفي احد هما والآخر في الاخر لكنه بعيد لا يخفى وايضا قد صرحوا
بان الداء يعرف بقول اطباء والمحل يقول النساء فقوله فانما يعرف بقول الاطباء
لانه لا طريق لمعرفة ذلك الا بهذا لا يخفى عن كلام كما لا يخفى فليست **قوله** لا خلاف ما ذكر
المشترى في السوط والاصل ان الزيادة في سوطا مفصلة ومنفصلة والمتصلة فربما
متولدة من اصل كاطار وغير متولدة منه كالبيع والاول لا يمنع الرد والكتابة
والمتصلة ايضا فربما متولدة من البيع كالولد والتم فانه يمنع الرد وغير متولدة
منه كالكتب لانه لا يمنع الرد بالعيب بل يمنع العقد في الاصل ورون الزيادة وسلم
الزيادة للمشتري مجانا وتفصيل هذه المسألة مع ادلتها في كونه الكافة ولو لم يكن
زاد منع الرد كمنفصل بولد ومتصل لم يتولد ولو لم يكن ينقسم الى باقية سحابة
لرؤا الاطراف ولا يرد لو لم يكن بفعل الاجنبى لان ضمانه كعنه ويتبين ان يكون مرادهم
من فعل المشتري فعلا غير مضمون كالتعق بلا مال لانه لو علم يكون مخالف لمقتضى قولهم
لانه ضمان كعنه اذ فلما قالوا من ان المشتري لو قتل المبيع ثم اطلع على عيبه منع
الرجوع عندنا في حقيقته اذ القتل لا يوجد الا مضمونا وانما سقط هنا لاجل المالك فيكون
كاستفاد عودا فلا يرجع كما اذا قتل اجنبى كما لا يخفى فليست **قوله** وان اعتقه
على مال لان جسد البكر كجسد غيره منه ولو جرد عن لا يرجع فكذلك جسد غيره
وسو قول ابي يوسف انه يرجع لان البكر والبكر ملكه فصار كالا عتاق بلا مال
كذا في الكافة وفيه كلام وموانع هذا لا يتم اذا لم يخرجه على ما في يده ولم يعلق عتقه
بالمال بصفته في الطار وكونه حراما بكونه كسبه لانه لو كان كسبه لكان حراما بصفته
مشترا

الا عتاق على مال وان عجز المالك ببني ان يرد به بالعيب لرؤا المانع كما اذا ابق
العبد المبيع ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان واذا ارجع رده عندنا في حقيقته
وعن ابي يوسف انه يرجع لان العجز يحقق في الطار والعود موسوم وله ان الرجوع منقضا
العيب خلف عن الرد بالعيب كما يصار الى الخلف عند وقوع اليكس عن الاصل وما
دام حيا فالعود ممكن فكان الرد موسوما بغير منع الرجوع بالنقصان ولو عجز المالك
يرده مولاه ويقولاه العبد لانه هو الذي كسبه اه فكان حقوقه اليه كما لو كسبه عتقا
ثم عجزوا اطلع كسبه على عيب العبد بانه يرد ويقولاه المالك **قوله** او لم يخرجه فخرق
لم يرجع وعندهما يرجع لانه صنع في المبيع ما يقصد بشرائه ويعتاد فعله فيه ككسبه الا عتاق
وفيه يرجع كذا امننا وله تقدير الرد بفعل مضمون منه في البيع فكسبه البيع والعتق لا يجزئ
بكونه مقصودا الا يرى ان البيع مما يقصد بالشراء ثم هو يمنع الرجوع كذا في الهداية
وساير الكتب ومنها كلام وموانع قد سبق ان في صفة القطع يرجع الفرق بين القطع
والبيع في حق لست يظهر كما لا يخفى فليست **قوله** خلاف الموت بعد رؤية العيب فان
حق الرجوع ثابت فيه وفيه كلام وموانع معارفا للظاهر المفهوم من المتن
والهداية وعندهما وسوكون الرجوع في صورة الموت قبل الاطلاع لا بعد كما لا يخفى
على الناظر المتأمل فيها والمفقه ايضا يقتضي ذلك لعدم تقدير الرد قبل الموت وسو
منع الرجوع فتدبر والصواب ان يقتضي عادة في ساير الكتب وموانع الاعتاق انها للملك
اي اتمام له لان الملك في الادمى ثبت على منافع الدليل الى غاية العتق والتم كسبه
بعض مدته والمشتري متفرغ في نفسه ولهذا يثبت الولاء بالعتق والولاء اثر من اثر الملك
فبقاؤه كبقاؤه اصل الملك فليست **قوله** واما المالك الاخر فلا يرجع بالنقصان يعني
المالك الذي كسبه بعد قوله وان اعتقه على مال لان التدبير والاستيلاء كالا عتاق كما صرح
في المتن لا فله لا يرد لان الملك ولكن المالك يرجع من ان يكون قابلا للتقيل من ملك المالك
فقد تغذر الرد مع بقاء الملك استغناء بالشراء يرجع بنقصان العيب لانه لم يخرجه
المالك بصفته السامة والاصح في جنس هذه المسألة ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون

من المشتري كالقتل والاكل واللبس حتى تحرق او بفعل غير مضمون لكن يرد الى المشتري
كالاختناق على ما رواه الكتاب او بفعل الاجنبى الموصى لا يرد على المشتري كقطع اليد ونحوه او بفعل البائع
لا يرجع لانه كان ممكنا للبائع مفعول ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون
مساويا واذ كان بفعله منه كالهلاك والنقصان باقية سماوية وكالزيادة المتصلة
المتولدة كالولد او بفعل غير مضمون منه ولا يرد الى المشتري كالاختناق والتدبير والابتلاء
او خلط ملكه كماء الزيادة المتصلة الغير المتولدة كالصبي يرجع لانه لا يتصل به ان يكون
مساويا كسائر حكم الشراء هذا هو المفهوم من الكتب ولا بد من حفظ هذا الاصل
قوله وبكره في غيره قالوا هذا مستقيم في البعوض لانه لا قيمة له في نفسه وكذا في الجوز
اذ لم يكن لشربه قيمة اما اذا كان لشربه قيمة بان كان في موضع خذ شربه وقودا
فلا يرجع حصه البائع العقد في الشراء حصته وشره في الشراء ويرجع بأكمله في قوله
في القضا والبطلان كالمطبخ في الجوز في موضع يعرفه لطلب كذا في الكفاية وينبغي ان يخص
بغيره من النعامة لانهم قالوا اذا وجدوا سدا بعد الكسر يرجع نقصان العيب لان
ما لفته باعتبار الشراء بخلاف غيره هذا اذا وجد الكسر فلما كان وجد البعض فكذا
وهو قليل من البيع حتى اننا لان اقلية الجوز لا يخرج عن طيبه فكذا هو كانه في الحسنة
والعيب ما لا يخرج عنه الجوز علة كالمواحد والاشياء في المائة كذا في الهداية والكفاية وليس
المراد حصه القليل في الواحد والاشياء حتى يلزم اعتبار كون الثلثة في المائة كقيمة مع انه لا يرد
لانه قد خرج في الذخيرة يكون الثلثة في المائة فليقله بل المراد بيان عدم كون المراد من الكثرة
ما زاد على النصف بالقليل ما قل منه مطلقا وان المعبر هو العرف وذكرهما في الشارح
في النهاية بان ما رواه الثلثة في المائة كقيمة العرف وان كان القليل كثر الا يصح في الكفاية
بكل الشئ عند انه حينئذ يرجع الى الجوز وغيره وقضا كالمطبخ بين الجوز والعبد وعند ما يصح
العقد فيما كان صحيحا لان هذا معنى الثمن المفصل فان الثمن في الجوز ينقسم على الاجزاء
القيمة وهذا رواية عن ابن حنيفة في كونه النهاية وفيه كلام من وجهين الاول ان هذا
انما يتم على اصله في حنيفة لان صرح بالتفصيل لا عند الصحة عند خداه الصفة كما في

في المطع من الجوز والعبد مع عيبه فيها الا ان يكون عيبه روايتان في مسئلة المطع من الجوز والعبد
ايضا الشك في انه على مقتضى دليلهما ينبغي ان لا يكون صلاحهما له حرمهم الله في حقه
البيع والقضا لان مقتضى الثمن بالاجزاء لا يصح فيه مع ان الظاهر من الكتب عموم
الطلاق فليتبين **قوله** ولم يرد ان الرد على المشتري الاول رده على بائعه لان الثمن
بمعان فبغيره كما لا يتفهم الاول بخلاف الوكيل بالبيع اذ ارد عليه عيب
بالتبينة او بالتكوير حيث يكون ردها على الموكل لان البيع بشرا واحد بل اذا
رد البائع على المشتري الاول بقضا القاضى فان ان كان حاصم بائعه فان كان
رد المشتري الى البائع عيب لا يحدث مثله عند المشتري الاول لان حاصم المشتري
الاول انما اراد رده على بائعه الى اقامة بينة اخرى بل البينة السابقة يكفي في رده
عليه وان كان رده بانك عيب يحدث مثله عند المشتري الاول كان له في رده
على بائعه حجة الى اقامة بينة اخرى لاشتبك كونه في يد بائعه او اقارب هذا هو
المفهوم من جميع الكتب في تعريف الشراء نوع وقصده كما لا يخفى على المتدبر وهذا
المذكور قول ابن حنيفة والى يذهب وقال محمد للمشتري الاول ان حاصم بائعه
لانه انكر عيب البيع فاذا اراد الرد على بائعه صار مدعى بنوع العيب فاذ انشأ
يضع عن وجه الدعوى ولما ان المشتري الاول صار مدعى بالبينة فجعل الحكم
كعدمه فيجوز دعواه كذا في الجمع وشروح الهداية وقاضى المحققين موضع طحا
دعوى وجود العيب عند البائع الاول اذ لو قام بينة انه كان عند المشتري الاول
للمشتري الاول ان حاصم بائعه اتفاقا فانه ما جعل مكذا بائعا اقارب كونه سليمة
عند البائع الاول **قوله** والفرق بين اقارب عند القاضى وبين الكافر اليه هذا الفرق
مذكور في شروح الهداية لكن فيه كلام وهو انه لا يلزم من الاقرار اخذ البائع طابعا
حتى يكون بيعا جديا في حق الثالث الذي سوا البائع الاول ولا يكون كلمة له ولاية
الرد بل اذا كان الرد بقضا القاضى سواء كان باقارب عند او بانك بعد الاقرار
كونه له ولاية الرد لعدم الرضى وان كان الرد بالرضى فلا كما لا يخفى الا ان يدعى ان الاقرار

عند الغني اخذ البعير طابعا في الامر لان الظاهر عليه بقضائه الغني بغيره او كثر
شروع الهداية ان الفرق بين الرد بالعقار وبين الرد بالرضا، اذا ارد المشتري
التخلي عن الاول بعد القبض اما اذا كان قبل القبض فلا فرق لان الرد قبل القبض
بالعيب من الاصل في حق الكافر فصار كالرد عند الشتر او خيار الرؤية وبينه
ان يكون بمثل ذلك غير العقار ولا يفرق فيها بين ان تكون بعد القبض وان تكون قبل
لان بيع العقار قبل القبض جائز فممكن جعله بيعا في حق غيره كما لا يخفى **قوله** او في غير
لانه اذا ادعى ان العيب في يد المشتري فكل كلام وسوان الظاهر ان مراد الشارع
من جعل المدعى ما نقلناه من جعل المدعى انما لانه الظاهر منه وعدم فروع عليه
في غاية الظاهر وبعد عنه كبعد السماع من المريض كما لا يخفى على من ادنى درية ويحتمل
ان يكون مراد القيد ان المشتري الثاني اذا ادعى عيبا لا يحدث مثله فروع على المشتري
الاول كان للمشتري الاول ان يخاصم على بايعه ان يرد عليه ان اراد الرد بلا حاجة الى اقامة
البينة مرة اخرى سواء كان الرد على المشتري الاول بقضائه او برضائه، للتيقن
بوجود العيب عند البائع الاول وقد فلا بد من امر القاض بغير ما يأمربه القضا لو
رضا الامر اليه واما اذا ادعى عيبا لا يحدث مثله فروع على المشتري الاول ليس ان
يرد على بايعه ان اراد اقامة البينة على وجود العيب عند البائع او اقراره واذا
وجد احد هما يرد عليه ان كان الرد على المشتري الاول بقضائه، وان كان برضائه لا يكتفي
به الرد اصلا وهذا ما نقلناه في الهداية وشروطه ما هو بعضه روبا بالبيع ولا يخفى
ان احتراض الشارع ليس برد عليه ايضا لان حاصل النظر عدم كون الرد على المشتري
الاول رد على بايعه لان ما يدعى على الغائب ليس سببا لما يدعى على الحاضر حتى يكون
العقضاء على الحاضر فضاء على الغائب العادل لا يدعى ذلك بل يدعى حواري الرد ان اراد
بلا حاجة الى اقامة بينة اخرى وبينهما بون بين وفي القيد اعتبار آخر وان كان بعيدا وهو
ان مسئلة شور الخاصة للمشتري الاول اذا كان الرد عليه باقراره في صورة دعوى
المشتري الثاني عيبا لا يحدث مثله للبدل الذي ذكرناه في الاحكام السابقة واما

دعوى العيب لا يحدث مثله للمشتري الاول ان يخاصم بايعه وعدم فروع ودنظر
الشارع على هذا ايضا في غاية الظاهر كما لا يخفى فليست مل **قوله** او عدم الجبر على
دفع الثمن في خلاف فان عدم الجبر المشتري باطلف هو العدم على تقدير عدم اقامة
البينة لا مطلق العدم حتى يقال لا يصح المقابلة كما لا يخفى **قوله** وله وجه وهو ان يكون
وقد وجه في شروع الهداية بوجهين احدهما ان يحمل الكلام منضمنا للفظ عام
يندرج تحته غائبان فيقال لم يجز على دفع الثمن حتى يظهر وجه الحكم اي حكم الحصار وعدم
الاجبار لان كل واحد من الحلف واقامة البينة حكم من الاحكام وسد مسلك من قاله قوله
علتها انه يعني اظهرها فانه يستعمل في الشيء كمنع الطعم عن المشتري قال الله تعالى ومن
لم يطعمه فانه مني اي ومن لم يشربه والاخر ان الانتظار يستند عدم الاجبار وذكر اللزوم
واريد عدم كفاية وفهمها كلام اما في الاول فمع الحاشية بينة وبينه قول من قال
كما لا يخفى واما في الثاني فان الاشكال انما هو بالنظر الى مفهوم الغاية وسو لم يكن ثم كما لا يخفى
وتوجب الشارع ايضا لا يخفى عن قصوره لاحتماله الى امر لا يد كما لا يخفى فخره والاول في القيد
ان يقال ان هذا من قبيل اللغو والنت التقديري لعدم جبره على دفع الثمن لا يكون له حق الرد
حتى يخلف بايعه او يقيم بينة كما ذكره صاحب الكشاف من هذا كحقيق قوله بوجه بعض ابيات
ربك لا تنفع نفعا اياها لم يكن امننت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا حيث قال الله في
اللف والنشر التقديري والمعنى لا ينفع نفعا اياها ولا يعملها لم يكن امننت من قبل او كسبت
في ايمانها خيرا حيث قال الله من قبل اللغو والنشر واما التوجيه محلا ويخفى الى كذا قوله
ليس كمن الامور حتى او يتوب عليهم حتى يكون فيد للتحليف اي حتى يوجد التحليف المعسا باقامة
البينة فليست مل لان كون له وكذا كمرشوط بان لا يكون قبله فعل منصوص هو موجود
هنا فلا حجة له كما لا يخفى فليست مل **قوله** وعند عدم شهوده وقع لما ذكره من هذه المسئلة لا يدل
على كون المسئلة الاولى معدلة كصحة شهود كما توهمه بعض الشارحين فليست مل **قوله**
اقام بينة او لا انه ابقى عنده اي عند المدعى الذي هو المشتري ان اكر البائع وجود
العيب في الظاهر وبعد اقامة البينة خلف البائع على البنت ان يحجز المدعى عن اقامة البينة

ما في ٢

على ثبوت العيب في يد البائع وذكره الزهنايه ان الخلاف على قول الغير يكون على العلم مطرد انه
 جميع المسائل التي يحكي الالباق والسرقه والبور والتمسك بخلف على البينة لان البائع
 يدعي تسليمه كبيع سليما فالاخلاف يرجع الى ما ضمن بنفسه ثم ان كان الدعي في اباي
 الكبر او سرقة او بوري في التمسك بخلف ياتيه ما ابق ومكسرق وما بال من مبلغ مبلغ
 الرضا لعدم الاتحاد كالمسوق وامله الجنون فلا حاجة الى هذا العبد للمخاد **قوله** فليس كونه فلكا
 ينال هذا المعنى اجماعه كلامه وسواء تخيل ان يكون عموم سلب فيهم بالنظر الى مجموع
 العبدين فلا منافاة كما لا يخفى الا ان يقال معنا عموم السلب يدعون التقييد بشئ كونه
 يشك فليست **قوله** خلف ما يجره عندهما فان نكل خلف مرة اخرى على البينة ان غير المشتري
 عن اقامة البينة على ثبوت العيب في يد البائع **قوله** والفرق ان وجوب الخلف ضرر فاذا
 لم يكن ضررا فلا وجه لالزام الضرر عليه وجبه كلامه وسواء اذا كان وجوب الخلف نفس
 الضرر كسب ربحه قوله لالزام الضرر الا ان يحل على الاضافة للسببان كونه بعبد لا يخفى
 او تعار وجوب الخلف لزمه في الزام الضرر افاذ في الزوم الذي هو الضرر فليست **قوله** اعلم
 ان المشتري اذا ادعى عيبا فهو على وجه اربعة اقسام ان يدعي عيبا ظاهرا كالعيوب الاصبغ
 الزايد وتاثيرها ان يدعي عيبا باطنا لا يعرفه الا لا طبيا كوجع الكبد والطار وتأثيرها ان يدعي
 عيبا بطلع عليه النساء دون الرجال كالقرن والرق ورايها ان يدعي عيبا لا يعرفه الا بكونه
 والاحتياط كالالباق والسرقه والبور والتمسك بخلف الجنون امله الوجه الاكبر مع العلم وكوي
 المشتري بدون تكليف اقامة البينة وخلف البائع على عدم العلم لانه ثابت عباد
 وان كان مما لا يحدث ويكون طاهر التقدم على تاتر البيع يقتضي برونه على البينة
 لتيقن لوجود عنده اما اذا ادعى البائع الرضى او الالباء واشبهه بمرارة وان
 شتمه التقدم على تاتر البيع محتاج البينة او الفكور اذا لا قدر لاطهار التقدم
 للفضاء وان كان مما يحدث فان اقتد البائع بوجود عنده او اثبتته المشتري
 بطريقة فيفضي الرد والالا يقضي وامله الوجه الثالث ان كان البائع مترا بوجوده في طاهر
 واقر بوجود عنده او اثبتته المشتري بطريقة يرد عليه وان انكر بقبام العيب في طاهر فالوجه

يوجب اهل العلم نكله فان اقر بذكر رجل واحد عدل ثبت العيب في حق سماع
 الدعي ثم بعد ذلك ان اقتد البائع بوجود عنده او اثبتته المشتري بمرارة
 العبدين او بنكول البائع يرد عليه وامله الوجه الثالث لو اقر
 او اثبت المشتري وجوده عنده بطريقة فاطم مكسوق وان انكر فالقاضي في الرضا
 الواضح مكفي والشتان احوط وان قلن بها كنه العيب في طاهر ثبت العيب
 في حق سماع الدعي ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولين بالالتفاق بل
 لا يرد بخلف البائع وان كان قبله فكله كذا عند محمد وعنده يوسف
 يرد بقولين من غير عيب في البائع وامله الرابع حكمه ما ذكره الكتاب في التفسير
 فليحفظ هذا **قوله** بعد هذا المبيع مع آخرها وقبضت ذكر الاخر ايضا وهذا
 العبد مما لا يرد منه لينطبق الدليل على المدعي كما لا يخفى فليست **قوله** واما عند
 فيرجع بالنقصان ومرة لظلال يظهر فيها اشتراؤه وسواء لم يوجب القدر والقطع
 لا يبطل حقه عنده لان العلم بالاشتقاق لا يمنع الرجوع ويبطل عند ما لان العلم
 بالعيب في وقتها اذ السرق عند البائع عند المشتري فقطع بها يرجع ربح الثمن
 عنده وبالنقصان عند **قوله** الرضا في صورة سلب في مدة الصغر
 واجبا بل ذكره له امس العبد والى اذ النصف من البائع لان البند لا
 نصفه فحج عليه من قبله بحاله كذا قالوا **قوله** ووجوبه او بالآخر وعنده يوسف
 اذا وجد بالمقبوض عيب يرد حاصه لان الصنفه ثابتة فيه **قوله**
 لانه يصدره بالتعويض الى الكيل والعنه في **قوله** ومدار العيب مدارة
 المعيب ضا، بالعيب الذي يرد او به **قوله** او ثبتا خلفه وفي طلائه لوجوه خلف
 دابة اخر عليه فهو رضاء سواء ركبها او لم يركب **قوله** ثم من البراءة سئل العيب
 الموجود والحادث له احراز عا قال بيعت هذا العين على ان يرضى من كل عيب
 به فالسرا عن الحادث بالاجماع لانه لما قال به افتقر على الموجود فان سئل
 لو فرض باطارد فقار بيعت بشرط البراءة من كل عيب به وما حدث فالبيع فكله بالاجماع

والحكم الذي بعد نفسه كيف يدخل في مطلق البرأت قلت لا ثم ان الاجماع فانه ذكر
 في الوضعية انه يصح عندنا في يوسف في خلافه في سلمناه ولكن الفرق بان طام لفظ
 منها يتنازل العيوب الموقوفة لم يدخل فيها ما حدث قبل القبض بقا وقد دخل
 في التصرف شيئا مما لا يكون ان يكون مقصودا ولو قال مشتري العبد من ثبوت
 اشتريه فلا عيب ولم يسمع فوجده عيبا رده على بايعه ولا يبطل الا في السابق لانه
 مجاز عن التجوز لعلنا بانه لا يخرج عيب ما يقين العاصم بكونه ولو جاز بان قال
 لا عيبه لا يرد على لاطاة العلم به الا ان لا حذر مثله بان قال ليس اصبح
 زائدة ثم وجده اصبح زائدة له ان يرد شققتا بكونه في الاقدار بقوله لغيره
 قطع يد ويد صحح كذا في الكافي ويعلم من هذا ان الشناقض لا يمنع الدعوى
 اذا اظهر كذبه بغيره سواء كان في العيب او غيره وهذا كثر النفع فليحفظ
 اذا اطلع المشتري على عيب في البيع والبائع غائب فرفع الاموال القاهي واشت
 عند الشراء والعيب فاضل القاضي ووضعه على يد من ادعى كذبه وخضر
 البائع للمشتري ان يرد البيع لان الرد على البائع لم يثبت مكان عيبه فكان
 الهالك على المشتري وقار فطلب الاصله فليست يبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض
 الكافي بالرد على البائع بل اضر منه ووضعه عند عدل واما اذا قضى على البائع
 بالرد فينبغي ان لا يملك من مال البائع وسر المشتري التمس لان اوجه ما في ذلك
 ان هذا قضاء على الغائب من غير حصر ولكنه يتعد في اظهر الروايتين عن اصحابنا والحكم
باب البيع الفاسد التعقيب بالكلمه وان البطلان مشاعلا
 على الباطل لكثرة وقوعه يتعد واسبابه اولان المراد بالكلمه المعنى الاجمعي
قوله واعلم ان المال لا يملك الا بالملك الكافي ان المال يثبت للمشتري بالتحويل الكلي او
 بالتحويل البعض به اياه والقيمة انما يثبت باجته الانتفاع به شرعا وقد ثبت التقوم بدون
 صفة المالكية فان حصة من الحصة ليست خارجة لا يصح بيعها وان ابيع الانتفاع به شرعا
 لعدم تمول الكس اياه وفيه كلام وسوان هذا مع كونه مخالفا لما صرح به في النهاية بطلان

بيع الكلمه ان المالكية بالملك والتقوم بالقرينة والجهة ما لا يتقوم كالف لتصرفه ايضا
 في بطلان العيب بان الحصة الواحدة ليست متقومة الا ان يقال مراد بليست بالمتقوم
 بقرينة قوله حتى لا يصح بيعها لكنه بعيد لا يخفى وكلام صاحب النهاية على غير اخلاص
قوله فالباطل هو الذي لا يكون صحيحا والكلمه هو الصحيح باصله لا بوصفه عني ان
 الكلمه هو الصحيح باعتبار وجود حقيقته البيع وهي مساوية اكمال ما كان لا بوصفه
 لثبوت الفساد فيه من حيث ان احد عوصيه مال عند البعض لا الكل كالحق والحق
 او من حيث المالكية او من حيث مقارنة البيع بشرط لا يقتضيه العقد وهي هي
 هذا هو المفهوم من الهداية وشروحه ووجهها وفيه وسوان هذا بعض ان يكون بيع
 لها بان يثبت من خلافها لا باطلا مع انها صرحوا ببطلانها ويمكن للوكيل بانهم صرحوا
 ايضا ما به اذا بيع لغير المالك يكون له المالك مقصودا في كونه وفيه خلافا
 العامور به فليذكر فلا عيب التقوم المالكية اصلا فلا عيبه في خلافا لما صرح به فيكون
 البيع باطلا لانه لم يوجد مبادلة المالك بالمال فندبر وقد عارض الساطع ما لا يصح باصله
 اي لا انعقد ولا يكون بيعا اصلا والكلمه هو الصحيح المنعقد اصلا لا حقا مثل
 ان يثبت المالك بدون القبض وغيره وفيه كلام ايضا وسوان ما ذكر في من حكمها
 كما يؤمن من الكتب فلا وجه لبيان الفرق بين حقيقتهما بذكر كالاخى فليست **قوله**
 وضح ان اخذ بلا حيلة لانه ملك بالاذن وهو معد والتسليم يثبت للمشتري جدار
 الزوينة فلا عيبه كونه في المالك كذا في شروح الهداية **قوله** ولكن فليد اذا كان
 بالعرض لانه مال غير متقوم اي منها كلام وسوان الظاهر ان السكر الذي لم يعيد
 ليس كذلك وكذا الطيرة الهواء والبيع باطل فيها مطلقا كما صرح به الزاهد في شرح
 القدوري وهو المفهوم من سائر الكتب ايضا كما لا يخفى وايضا على كلامه هذا
 ينبغي له ان يفسر مال الغير المتقوم فيما سبق بغيره من هذا كما لا يخفى وايضا
 قد صرحوا بان العقد الذي لا يميز له في حال العقد باطل مطلقا اذ لا ملك لاحد والمثلية
 من هذا كما لا يخفى فليست **قوله** وبيع الحار والاشباح الحار ما كان في البطن من الولد والاشباح

ما جرت في البطن منه هذا هو الموافق لتعليق الشرح وقيل كذا ان يرد باطل من الكائن
وبالشك في شئ من غير وان يكون الالف واللام بدل من الحظ اليه ويراد شئ من الكائن
انه عزم من شئ من الجبل وجبل الجبل **قوله** وقيل واذا فيه علة من الدلالة وكما
الكتب المعبرة فليس على ما فيها انه تنازع في كيفية الطلب فان المشتري يستحق الطلب
والبايع مطاله بان يترك اعيه اللبن ويكون مال هذا والثاني لهما المفضية لا التنازع
ان لا يبطل البيع بل يفسد ان يترك الثاني كما لا يخفى فليست **قوله** فليست بهذا
يبطل البيع لانه مستكور الوجود فلا يكون مالا وقيل كلامه وموانه على هذا ينبغي ان لا يفتى
بشئ من الكفو الموصوف لانه كذا ان لا يوجد شئ او وصف المذكور مع انهم صروا
جواز فليست **قوله** ذكر قطعه او لا يبيع سواء كانا معينين او غير معينين لا كونه البيع لانه
لا يكتفى تسليمه الا بغيره في غير المعين لهما **قوله** ايضا ويعد صحيحا ان قطع او قطع
الذراع او مائة كلامه وموانه ينبغي ان يفتى بكونها معينين لانه اذا لم يكونا معينين
لا يعود البيع الى الصحة بعد القلع **قوله** كما لا يخفى وصرح به في شرح القدر للزاهد
فليست **قوله** لانا المفسد قد راعى خلافا اذا باع البذر في البطن حيث لا يبيع وان قطع
واخرج المبيع لانه وجوده احتمالا فلا يفتى ببيعه ومخالفة بيع طلبة الشاة المعينة حيث
لا يفتى وان زرع الشاة وسجل خلد لانه لا يبطل حلقه فضا لغيره اصلها وقد
ذكر تفصيله في شرح الهداية **قوله** هذا البيع من البيوع المكملة بشئ من الدواب كذا في
جمل الكتب فيعلم من هذا الكلام ان البيع بشئ من الدواب كذا لا باطل فيلحق هذا **قوله** فلانها
اجارة على استهلاك عاتق والاجارة بيع المتفق ولانه غير محرز والاجارة يستحق الاجارة
كالبيع والبيعة كالمثله ان يستأجر موصفا من الارض ليجعله حظيرة بئنه فيبيع الاجارة
فيجوز فمقصودهما كذا قالوا **قوله** الامع الكوار من هذا على الاطلاق يدا كذا في الكوار
على ما ينبغي ان يفتى بكونها كذا في الهداية وسائر الكتب فليست **قوله** بعد الما المقوم
لانه من الهوام فلا يفتى ببيعه كذا في نايير والانتفاع بما يخرج منه لا يفتى ببيعه فلا يفتى
به قبل المرافعة في كواره فيها علة بما فيها من النجاسة تبعه كذا في الكوار

كذا

منه

كذا في الهداية وصرح في الكاف والذخيرة بان الكرخي اورد على هذا بان الشئ انما يفتى
في العقد متعا الغيرة اذا كان من حصة كاشرب والطريق وهذا ليس **قوله**
وخذ محمد والشافعي يحكون لانه مستفوع به ويضمن ولا يوجد مباحا فيه بيعه للضرورة
كذا في شرح الجمع للمصنف واخره على بعض شراجه بانه قد يوجد النجاسة مباحا وسوئست
لان مقصود المصنف عدم وجود مباحا داما والافتقار يوجد مالا يشترط في جواز بيعه
مباحا ايضا كما لا يخفى وفي الذخيرة ان الفتوى على قولها **قوله** عند ان يفتى ببيعه
باطل كذا في الهداية والكاف ايضا وموانه كلامه وموانه ينبغي ان يفتى ببيعه وود القدر
طهور القدر عند ان يفتى ببيعه ايضا كما في بيع الطر مع الكوار لانه يبيع القراح او لا يفتى
في النجاسة ايضا كما صرح في الجمع بعدم الفرق بينهما في جواز البيع بقاء وعدم جواز على الاقرار
عند ان يفتى ببيعه ولا يوسف الا ان يحل على وجود الروايتين في كل من تلك العلة وقد
ليس اليها بذكرهما فانها كذا لم يوجد في الكتب لئلا يفتى ببيعه جواز بيع النجاسة
فضلا عن التصريح فليست **قوله** في الهداية ولا كونه بيعه عند ان يفتى ببيعه
وخذ بها كونه مكان الضرورة وقيل ان يوسف مع ان يفتى ببيعه كذا في دونه وفي هذا
القول كذا في جواز بيع دود القرا بقاء عند ان يفتى ببيعه ايضا او الى رواية عدم
جواز عند ان يفتى ببيعه ايضا كما لا يخفى لكن الاول لان رواية الاتفاق في الطوار مذكورة
في الجمع كما نقلناه انما واما رواية الاتفاق في عدم جواز فليست كذا في الكتب
اصلا فليست **قوله** والابن الامين رحمه الله خلاف العبد الممسوك في حاجته فانه يفتى
بيعه لانه مقدر التسليم وقت العقد حتى لان الطاهر يعود الى المولى كذا في الكاف
قوله وهذا البيع فليست بهذا رواية عن ابن حنبل في ظاهر الرواية باطل لا يفتى ببيعه
صحيحا بغيره والابن وسليم كذا في الهداية وسائر الكتب **قوله** في كونه كذا في الكاف
مجدد العقد اذا كان في يد المولى كذا في الهداية لانه امانة عنده ومضى الامانة او لا
عن قبض البيع وموانه في المولى كذا في الهداية لانه يفتى ببيعه لانه قبضه ولو قال
هو عند فلان مبيعته فبأيه لا يفتى ببيعه لانه امانة في حق المتعا فدين ولا يفتى

نوب

على تسليم كذا في الهداية وهو كلام من جهن الا وانه لو كان عند المشتري وحده مكانه
واخره لم يكن له ان يبيعه ان كان له بئنه انه لم يبيعه ان كان له بئنه ان كان له بئنه
لم يكن عند المشتري كما جاز شراء الموصوف من المالك اذا كان له بئنه او كان خاصه
مرا انه لو لم يكن في ظاهر الرواية وروى حواشي الا ان للمشتري حق الفسخ لو لم يعلم بالتقصيد
اذ لو علم فبئنه ان يكون الا بئنه ان كان له بئنه ان كان له بئنه ان كان له بئنه
وسببه من المودع ببيع وبهية قابضه لانه يدعيه ويملك منه صحة بيعه الا بئنه ان كان له بئنه
الا ان يقال ان بيع الا بئنه من المودع او ممن يعلم مكانه ببيع فيلزم ان يكون القياس
مركزه في الشيء من بيع الا بئنه في حق المتعاقدين وعلى هذا يبيعه الشارع ان يحلل
بالنهي لو اريد لا لعدم القدرة على التسليم كما لا يخفى فليست **قوله** فان يبيع باطلا فبئنه كلام
وهو انه لا يشترط كون الا بئنه مالا لكنه غير منتفع به وامرنا باننا نكسر كلامه وهو لا يور
على عدم كونه مالا كما يعلم من التعريف السابق فبئنه ان يكون ببيع كبيع المبيع اذا
بيع بالوراثة او الدناير بطل للزوم فصار احوالها مع ما تامة وان بيع بالعرض قيد
لعدم لزوم ما ذكره كما قالوا في بيع المبيع فليست **قوله** لان المشتري باختيار لغوات
الوصف ظاهر هذا الكلام يقتضي ثبوت الخيار للمشتري عند فوات الوصف من غير قيد
لكونه انقص وهو قول البعض في بعض الشايع قالوا ان الموقوف ان كان انقص من الشرط
الغايه كان له الخيار وان كان رايده فهو للمشتري **قوله** والاختلاف في الاعراض
وهذا الاختلاف هو المعتمد في البيع لا التقاوت والاختلاف في اصل الخلقة
كذا قالوا **قوله** فالبيع كذا في البيع اجماعا وانما لم يرد الفاسد لان فساد الاصل
باعتباره لا ببدان جبر بعض الثمن بمقابلته الزايد فيكون الاصل ما قل مما باع
وهذا الاعتبار اجتهادي ضعيف فلا يبرى كذا قالوا وفيه نظر وهو انه لو كان
مجتهدا فيه خلافا لشافعي لا يكاد يبيع لان خلافا لشافعي كان بعد وضع المسئلة
فكيف يوضع المسئلة بناء على شيء لم يبيع بعد كذا في العناية وجوابه لا يخفى على المتدبر
فتدبر **قوله** مسه عن بلب الدار يعني الدار العظمى كذا في النهاية **قوله** اراد به

لا احد المتعاقدين كذا في الهداية وشروطها ايضا وسهنا كلامه وسوان الظاهر
من هذا الكلام ان لا يفسد العقد بشرط نافع للاجنبي كببيع بشرط ان يملك لفلان
اجنبي لانه شرط لا نفع فيه لاحد من المتعاقدين فيمنع من بيعه بشرط ان يملك لفلان
المشايخ وعند البعض بفساد العقد بشرط ايضا وصريح هذا الاصل
في المحيط وشيخ القدر في الزايد في كلام المصنف وحصل الهداية على قول بعض
المشايخ الا ان الظاهر قول القائلين بالفساد لان دليل الفساد وقوع
المنازعة بسبب الشرط كما قالوا وهو جاز في الصورة المذكورة كما لا يخفى واعلم
ان الشرط على وجوده احد ما يقتضيه العقد ومعناه انه يجب بالعقد من غير
شرط كشرط تسليم المبيع على البائع والتمتع بالمشتري وانه لا يفسد العقد وثانها
مالا يقتضيه العقد لكن بلايه وهو ما يؤكد موجب العقد ايضا وثالثها مالا يملك
العقد لكن ورد الشايع بجوازها كالحيا والاجل متعارف في كذا في شرائها
على ان يجوز البائع جاز البيع ورايتها مالا يقتضيه العقد ولا يملك ولم يرد
جوازها وفيه منفعة لاحد المتعاقدين كالببيع بشرط ان يملك لفلان او فوات
او فيه منفعة للمعقود عليه وهو من هذا الاحتجاج كالعقد والامة كمن باع عبدا
على ان يقتقه او يدبره والبيع فله وظلها ما يكون للمعقود عليه منفعة لكن ليس
من اهل ان يستحق حقا على الغير كمن يملك لفلان بشرط ان لا يبيعها او يملك لفلان
والبيع جاز والشرط باطل وعن انه يوسف انه لا يجوز وسأدسها ان يكون المنفعة
في الشرط للاجتناب من باع بشرط ان يرض فلا تملكه او في فائه اختلاف
بين المشايخ في ما لا يكون فيه منفعة لاحد المتعاقدين ولا للمعقود عليه
وتكن فيه مخررة لاحد مما باع ثوبا بشرط ان لا يبيعه جاز وبطل الشرط
عندنا ضيفه ومحمد خلافا لانه يوسف هو رايه عن انه ضيفه وثانها
مالا لا منفعة فيه ولا مخررة من باع طعاما بشرط ان ياكله او ثوبا بشرط ان
يلبسه فالبيع جاز والشرط باطل وهذا التفسير ما خذ من المحيط وما يجب حفظه فليحفظ

قوله ينقلب السبع صحها لان العباد للمنازعة وقد ارتفع قبل تفرقة ومنه
 لهما في شدة ايد لا في صلب العقد فيمكن لهما في الهذيان وذكره شرح
 ان التقيد بالاحوال المذكورة اشارة الى السبع الى بسو الجرح او محي المطر
 ثم تراعي على السقاط المذكور لانه لا ينقلب السبع جانبا اتفاقا واهنا كلام
 وهو انه لا يخفى ان الدليل المذكور جار فيه ايضا فوجه الاتفاق على عدم الانقلاب
 والاضرار الا ان يقارن الاجل ما يكون منتظا لوجوده وبسبب الجرح والمطار
 السماء قد فصل بالكلام فلهذا ليس باجل بل هو خذ في العقدية ولا ينقلب
 الى الجواز والشرط في هذه الكسوط ونقل الشراح كنهه كلف كما لا يخفى **قوله** يكون هذا
 القيد محجوا عن هذا الكلام وسوان يصير ملكا في كلام وسوانه ان اريد بالمال مطلق
 المار يشك بصورة بيع الملك بالعرض والنسبة الى المار فانه باطل لا يصح الملك
 بالقبض مع ان كلام من العوضين ما راجع حوايه وعدم اعتبار ماله لغير اصلا
 انما هو في صورة بيع المار بالدرهم والدنانير للزوم قصد ازالة ما امرنا به كالمبيع
 وان اريد المار المنقوض حلا للمطلق على الكامل بكل الصورة المذكورة بالنسبة الى العرض
 لان المشتري ملك بالقبض مع ان كلام من العوضين ليس على منقوض كما لا يخفى فليست
قوله على انه قد يكون السبع فلهذا مع انه لا يكون لهما من كلام وسوان هذا منع لقوله
 في السؤال كلاما في السبع الفاسد فيكون كل واحد من العوضين مالا البتة لكن لا يخفى
 ان هذا المنع سند يرد على المتن حيث يكون بعض الصورة خارجا عن الحكم مع دخوله في نفس
 الامر وجواب كلام من العوضين ما في صورة سكوت لانه اذا سكوت كان عارضا فتم كانه
 باع بقيمة كما صرح به في الكافي والكفاية فليست **قوله** وسوان القيمة في ذوات القيمة بعينه
 قيمته يوم القبض وان زادت قيمته في يوم فأنلفه لانه دخل في ضمانه بالقبض طائفة
 كما في مذهب وقال محمد في قيمة يوم التلف لانه بالاسلاك يقرر عليه فيمتنع كذا في
 الكافي وسوان كلام وسوان في قوله محمد في بيعه بغيره فليست فان الواجب فيه المنقص
 يوم القبض فاقام ان قيمته يتقرر ثم يتلفه ايضا فلا بد من الفرق على فليست **قوله**

فيكون

فيكون فيه حيث سبب ادا المالك اي شبهة الخلف كما يجب وانما سمانا حنفا طاقا
 لا شبهة بالحققة كما لا يخفى **قوله** فان النبي عليه السلام نهى الروا والروية قبل
 هذا الحديث فاما يدعي ان شبهة معتبرة وشبهة الشبهة ان كانت شبهة لزم
 ان يعتبر الاقلا اقل من ان لا يدعي على عدم اعتبارها ولطوب ان لو اعتبر شبهة
 الشبهة لا اعتبر ما دونها ايضا وخالف الحكم لكن لا يخفى اعتبارها في الكلام باب
 التجارة اذ قلنا لا يخفى على شبهة شبهة فاد كونها كذا وفيه تأمل فليست **قوله**
 وهذا الاصح وهو رواية عن علي بن ابي طالب وعلى رواية انه حفص لا يتعين والعرض المالك
 وسوانه في اجماع في تعيين المقبوض للرد على الروايتين وفيه رواية انه
 حفص للاعتبار بالبيع الصحيح وفيه رواية في سليمان ما ذكره صاحب الهداية
 وسوان التمسيد بالبيع بنسبة المفضولة كونها مقبوضين لا على وجه منزه
 كذا في شروح الهداية **قوله** فليست يمكن التوفيق بينهما في كلام وسوان لا يخفى على المتأمل
 في تفرق الرواية ان ما ذكره شرح لا يعيد التوفيق بين كلامهما بل انما يعيد دليل المسئلة
 لا يرد عليه ما يرد عليها والمناسب ان يقال ان كلام صاحب الهداية في المسئلة لا يفرق
 على الرواية الصحيحة وهي انها لا يتعين لا على الصحيح وسوانها يتعين في البيع المالك
 كما في البيه في العتابة الا ان يقال مراد القائل بالتعيين الذي هو الاصح التعين صورة
 كونها فاقية لا عينها مطلقا كنهه خلاف ما صرح به كما لا يخفى فليست **قوله** وكان الحسن
 المذكور لان درجه من المالك ولكن هو مبرم فلهذا لا يوجب واخر عنه وحكمه انه لا
 ولا يجب فيه وبذلك السبع قبل القبض ونحو التمسيد لا القيمة ان ملك المقبوض في يده فليست
 لان وقوع المثل او القيمة في البيع المالك كونه في حكم الغصب وهذا السبع **قوله**
 وبيع طعامه للبادي لها وصورة الرجل له طعام لا يبيعه لا ماله المصير وبيعه
 من اهل البادية ثم يبيع على فلاح اما ان يكون اهل المصير في سعة لا يتضررون
 بذلك في مخطئ ضررون فان كان الكس فهو مكروه وان كان الاو فلا يكره
 ولا يكون اللام في البادية يعني من كذا في الكافي والهداية وشروها وسوان اخر الحديث

في كلام

وسمو له السلام بالبيع حاضر لبادي وذريرا المكس يزرق الله بعضهم من بعض يدرك على أن لا
 يبل المتباينين احد فلا يوافق هذه الصورة التي ذكرها الشيخ كمالا لا تخفى فليست **قوله** والبيع
 عند اذان الجوع عن الاذان الاول للجمعة اذا معاود وصايتا بجان واما اذا انبا بجان
 فلا كرامة **قوله** وتفرق صفة عن حمم السواء كان كلاهما صغيرين او احدهما كبير او لاه
 من اجزاءهما في ملك واحد والاصغر منه قوله حمم من قري بنين والدق ولدق فوق الله بيمينه
 وبنين اجنه يوم القيمة ووسب صلى الله عليه وسلم على رصية غلامين صغيرين ثم قال ما فعل
 الغلامان فقال بعتهما فادركا ادركا وروى اردو ثم المنع معلوم بالقرابة
 المحرم للزواج من لا يدخل فيه محرم غير قريب لا اقرب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى
 التفرق بينهما لان النقص رد خلافا للعكس فيقتصر على معرفة كذا في الهداية فان قيل
 بشكركا انه تفرق من لا يفسد فيه كالمع علم بقصر النبي على مورد كحاربان ثبت بدلالة النص
 كمالا لا تخفى **قوله** فانه فارحم ادركا ولو كان البيع لغيره كلامه وسوان الحديث من نقلناه
 من الهداية لا يابح البعدين والخصم من الاستدلال به في البيع اذا كانت القرابة
 قرابة ولا يفسد على ما ينبغي كمالا لا تخفى ولهذا وقع في الكافة والهداية وشروها على ما يكون
 انه لا يجوز في قرابة الولاد ولقوتها وغيره كالحوزة لصفقة وحده انه لا يجوز في جميع ذلك لظهور
 المذهب لان الامر بالادرك والرد لا يكون الا بالبيع الكسند والحوجب **قوله** في جنة 21
 ان الحديث محمول على طلب الاقالة او بيع الاخر من باع احدهما منه والله اعلم به ما يصح
 ادعت انه ابنها لا يثبت نسبة منها لانها كالتنسب على الغير ولا يعرف لان قول الواحد مقبول
 في الديانات خصوصا فيما يثبت على الاحتمال كذا في الكافة وفي كلامه وسوانهم قد صرحوا
 بانه اذا الفقه في او صحت لرجل كسنة ماله ان يتوضا به وبانه من الديانات وعلم منها انه
 لا يعيد في الكافة في الديانات بل المقبول فيها انما هو قول مسلم عدل ولو قلنا فلا يصح العمل به
 كمالا لا تخفى والاول ان يعارض المعاملات بدلالة الديانات لان فيها يعيد قول الواحد مطلقا وان
 كان كافرا او ما خفى فيه اعني التفرق بالبيع وكيفية المعاملات كمالا لا تخفى فليست مسلم
باب الاقالة احكم ان الاقالة يرفع بلفظين احدهما يعبر به على المتقبل

بغيره

نحو ان يقول اقلني فيقول الاخر اقلني عند ان جنيته واني يوسف واما محمد بن ابي بصير
 يعبر بهما عن المتأخر مثل ان يقول اقلني فيقول الاخر اقلني اقلني بالبيع والامان
 الاقالة لا تكون الا بعد نظر وتامل فلا يكون قوله اقلني سائلا او متهربا بل كان تحقيقا للتقصير
 كمالا لا تخفى وبه فارق البيع كذا في شروح الهداية وسوان كلامه وسوان الاقالة
 بيع مطلقا عند ان يوسف وبيع حتى الثالث عند ان جنيته وقد صرحوا بان الواحد
 لا يسلط على البيع لان حقوق العقد يرجع للعاقبة في باب البيع العكس كمالا لا تخفى
 بخلاف الكساح لان حقوقه يرجع الى الزوج والزوجة والعاقبة ان كان غيرهما لم يفسد
 فلا وجه لعكس الاقالة على الكساح كمالا لا تخفى وما ذكره في الاقالة من انهم في الفتوى اضاوا
 قول محمد بن بشر لا ضعف ليلها كمالا لا تخفى **قوله** في رخصة في العاقبة في قال الزمعي
 قولهم في رخصة في المتعاقدين غير محرم على الاطلاق لانه انما يكون في رخصة في موضع حيث
 العقد من غير شرط واما اذا لم يكن كمالا لا تخفى وبشرط ان لا يرد الاقالة فيه بغير سائر
 في حق المتعاقدين كما اشترى بالدين المؤجل عينيا فبطل الاطلاق فيقال عاذا الدين فاما
 كانه باع منه وكما اذا باع مائة او سبعمائة ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم يقبل شهادته
 كانه هو الذي باعه ثم شهد انه لغيره ولو كانت في رخصة لعلي لا يري ان المشتري لو اذيع
 بغيره بغيره وادعى المبيع رجل وشهد المشتري بذلك لم يقبل شهادته لا بالفسخ عاد ملكه
 القدر ثم لم يكن مبلغها من جهة المشتري لكونه في رخصة كمالا لا تخفى **قوله** بيع في رخصة في الاطلاق
 فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الكساح او المنازعة لا يحل بيعها
 اتفاقا اعمالا لموصوفة اللغو كذا في الهداية **قوله** فان لم يكن يبطل كمالا لا تخفى
 المنقول من القبض على خلا وجب التمسك الا وطلب الاقالة لانه بعد اعتبارها
 بيعا لان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز بعد اعتبارها في رخصة ايضا لان الفسخ لا يكون
 بالنسبة الاولى وقد سميت فخر كذا في الزمعة **قوله** وعند محمد عكسها فانها عند
 فسخ الا اذا بعد فسخه بيعا الا ان لا يكون يبطل **قوله** يبطل بعد ولان البيعة
 صلا اذا ولدت بعد القبض واما اذا ولدت قبله فالاقالة صحيحة عند ان الرابطة المفضلة

خو

يمنع الاقالة بعد القبض فلا يمنع قبلة والزيادة المستصلحة لا تمنع الاقالة مطلقا لا قبل القبض
ولا بعده كذا في الوضحة وكذا اخذنا في بيعه يكون بيعا معناه كما اذا اشترط في بيعه او كثر
منه يكون البيع عنده كذلك يكون بيعا عنده عند اشتراط الاقالة **قوله** وعند محمد كون فسخ البيع
لانه يكون لا فرق بين قولنا حصة 2 وبين قولنا حصة 2 في اصل المسئلة في صورة اشتراط
الاقالة الفرق في دليل كل منهما اما دليل حصة 2 فهو ان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون
الا على الثمن الاول فاشترط الاقالة شرط كماله واما دليل محمد في ذكره السابق لكن
فيه كلام وسوان مقتضى الدليل ان لا يمنع الحكم المذكور في قوله اقلت بشرط نقصان الثمن
كذا درهما لانه بتخصيصه لنقصان لا يسكون عن البعض كما لا يخفى مع ان الظاهر من
الكتاب اطلاق الحكم فليست **قوله** ولم يمنعها ملكا من الثمن بل المبيع ينبغي ان يعطى على الجمل
السابق لانها فروج يكون الاقالة فسخا وهذا الحكم كبر على خلاف فيه صلا كما هو المذهب
من الكتاب لانها ان كانت فسخا يكون رفعا للعقد فبعضه قيام العقد وقيام العقل
لا بالثمن وان كانت بيعا فيقتضي قيام المبيع لا قيام الثمن في صورة بيع العرض لا يبطل
الاقالة بملك واحد لانه كل واحد منهما مع والده اعلم **باب المراجعة**
والتوكية اعلم ان الوضحة بتقيضه جائزة ايضا كمثل شرط في ثمنها
ايضا كما ذكر في الجمع وغيره ولم يذكر في الثمن والهداية لاكتفاء لكن ينبغي ان يذكر **قوله** المراجعة
بيع المشتري بثمنه وقضاه في كلام وسوان معصوم الا بقاء اذا عاهد بعد القضاء بالقيمة
على الفاضل لانه ان يبيعه مراجعة وتولية على ما مضى ولم يشترط فسخا قطعا وان كان
عقد انما سبب قضاء العيب بالقيمة فحق لا عدل لما ذكر على القيمة واجد المعصوم الا ان
ندعى اطلاق الفسخ عليه لكنه بعيد كما لا يخفى وانما ينبغي ان يواد من الثمن مثل ما قام عليه
لان الثمن الاول صار ملكا للبايع فلا يمكن البيع به وبضم اجرة الصبيغ والقضار وغيرهما
للمثل الاول فلا يكون الثمن مثالا حقيقة كما لا يخفى فليست **قوله** وايضا القيمة محمولة ومبنى
النفيين لاجل الاقرار على الجناية به وبشرها وبشرها يمكن كسبه الجناية وبشرها كلام
وسوان الدليل الاول لا يتم في اقامة المقص بدون الاقرار على ذلك كما لا يخفى فالوجه ذكره في صورة

واحد كما وقع في الهداية وسائر الكتب فليست **قوله** وهذا اذا باعه ممن لا يملكه ذكر الدليل اما
لو باعه ممن يملكه ذكر الدليل من البائع الاول سبب من الكتاب فان باعه به او بخرجه درهم
او بشئ من المكسرات المعزونة الموصوف جاز لا فساد له على الوفاء بما التزم وان باعه
بخرجه ما رده اي بخرجه معادله درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرة مثقال
الرجل درهمين وان كان ثلثين كان ثلثه درهم لا خمسة مثقال لانه كذا في الهداية
وشروطها وقدر الجمع وبعض الكتب لا يمنع التولية والمراجعة حتى تكونا عوضا متساويا
او مملوكا للمشتري والتمنع من مملوك معلوم وبشرها كلام وسوان المعصوم من غير التولية
وتصريح الجمع بشرط كون الرجوع متساويا اذا باعه ممن يملكه ذكر الدليل مراجعة مع انه ليس
بشرط بل يكفي المعلوم وان كان غير متساويا كغيره من التولية لاكتفاء لانه لا فساد له على
الوفاء بما التزم كما لا يخفى الا ان المعصوم ومحمد التمسك لاكتشافه ط كونه بعيد من عبارة
الجمع كما لا يخفى فليست **قوله** وله ضم اجر القضا والصبيغ والاصدان خوف النجاس معتبر
في بيع المراجعة فاجري العرف باطرافه بولس الى بلقي به وبما فلا وما ذكره بلقي بولس الى بلقي
عبارة التجار ولا بعدون ذكر خيانة او بغير ما يريده في البيع او في قيمة بلقي به وبما فلا
والدعوة هذه الصفة كذا في الكفاة وفي قوله الثاني كلام وسوان ينبغي على ذلك التقدير
ان لا يضم اجر السبب لانه لا يربط في غير المبيع ولا في قيمة مع انه يضم كما صرح به في
الجمع الا ان يدعى بزيادة القيمة سبب الزوج والرجوع لكنه بعيد كما لا يخفى وفي الخط
اجرة السبب ان كانت مشروطة في العقد يضم والافا كذا في التمسك على انها لا يضم
واما اجرة الدلال فلا يضم اتفاقا **قوله** وعند محمد 2 صرهما ولو سلك المبيع قبل ان
يبرره او حدث به ما يمنع الرد لظهور الجناية لزم جميع الثمن وسبب خبره عند جنيته
وسواء اشترطه من غير رجوع لانه مجرد خيار لا عاقله بشئ من الثمن كخيار التولية والشرط
بخطا في خيار العيب عن محمد 2 ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع
بثمنه اليه بناء على اصله اقامة القيمة مقام المبيع في الحال كذا في الكفاة **قوله**
وعندهما مدوله قام على عبارة ايج المكسب للمصنوع السابق ان يقال وعندهما بقوله

بعضه كما لا يخفى فليت **قوله** مع العلم وهو تعليق حتى لو لم يصرح بالعدد وقيل كون العدد ملكا للموكل ولذا كان له ان يقضي الدين ويستفيد كسب عنه فصار كالبايع من نفسه فاعترض عدله في حكم المراجعة لوجوب الاقرار فيها عن كونه لحياته بشرائه ثانياً واعلم ان معنى قوله ثانياً وقوع كسبه بالمال ثانياً بشراء المصنوع لا بالنسبة الى شرائه لانه لا يشترط المصير الا واحد وصرفه لولا من ابتاعه كما طوى ذكره في نسخة صدر الشريعة كذا في بعض النسخ ولا يخفى ان قوله ثانياً مناسب لقوله اولاً فالوجه ذكره فليت **قوله** اي لا يجب عليه ان يقول الخ واما نفس العيب فلا بد من بيانه وفي نوادر مستأمن ذكر محمد بن عبد الله اذا نقضه شارب او ان نقضه قدر ما لا يتفق الناس فيه لا كونه ببيع ماله كذا ذكره الزبيدي **قوله** وعندنا في يوسف الشافعي لزمه بيان هذا معنى في صورة الاعداد واما صفة وطى البنت فلا خلاف كما صرح به في الكتب **قوله** وان فقتل الخ سواء فقتل بنفسه او فقتل اجنبياً سواء اخذ امرئها او لم يأخذ لانه ما فقتل الا من تحت طمعه ضمان ووجوب ضمان الارش لا يشترط الاخذ بالارش فاخذكم فقولنا في الهداية فاخذ امرئها وقع اتفاقاً كذا في النهاية **قوله** كالاو في معنى راجع الى ما بينك وبينه ان يكون ههنا خلاف في يوسف الشافعي في الاول لكنه لم يقع في الكتب نقل الخلاف ههنا فليت **قوله** لزمه كل ثمة وعنه انه يوسف انه يرد في التورث وشراء الثمن كذا في الهداية والكل في وينبغي ان يكون من ادواته عن محمد بن ابينا لان اصله اقامة القيمة مقام المبيع عند ملكه كما نقلناه عن الكوفي ومثله خيانة المراجع والفرق ليس بظاهر فليت **قوله** وكان الفقيه ابو جعفر ختار للفقهاء ان يقوم المبيع بثمن حاله ولو لم يجر بيع المبيع في بيعه بغيره ما بيننا ما عدا التمسك في الكفاية **قوله** ولم يجر بيع المبيع في بيعه بغيره ما عدا التمسك في الكفاية بل ذكرنا استطراداً باعتبار تعيد تعيد اي على البيع المجرى الا وضاع كالمراجحة التولية **قوله** ملل ان منه عدل انفس العقد الخ العكس ان لا يعبر بهذا العذر ليشترط الملك

المطلوع للتصرف المطلق لقوله تنع واطل الله البيع لكن اعتبر على خلاف العكس لم يصرح في الانفساخ على تقدير طرأ له الاحتياق بدون هذا حتى لا يجوز بعد القبض ايضاً كما لا يخفى **قوله** ومن اشترى كسلاً او دكراً اشترى لانه اذا ملكه ملكاً او موزوناً بمهنة او وصية جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل الكسب وقد يكون المكمل مبيعاً لانه اذا كان ثمنه جاز للتصرف فيه مطلقاً كذا في النهاية **قوله** وفي المسع اي تحت الزيادة في المسع سواء كان بعد ملك المبيع او قبله كما هو الظاهر من الاطلاق وصرح به في الكفاية حيث قال واما الزيادة في المبيع في زيادة المالك لانها بنيت بمقابلة الثمن وهو قائم خلاف الزيادة في الثمن لانها بنيت بمقابلة المبيع وليس غايه كذا في العناية ايضاً وهو ان الظاهر من الكفاية ان الزيادة بعد ملك المبيع سواء كانت في الثمن او في المبيع بغيره ورواية ولا يخفى في ظاهر الرواية لان الزيادة في المبيع العقد من صفاتي وصف في العقد وقيامه بقيام المبيع وذكره في بعض نسخ الجوامع ان الزيادة في المبيع او الثمن لا يجوز اذا كان المبيع قائماً ولا يجوز لو كان المبيع مأكلاً فبين هذا وما ذكره في الكفاية والعناية منافاة في كفاية المثل في التوفيق لا يعارض على مقتضى الدليل المذكور لظاهر الرواية ينبغي ان لا يلحق ايضاً لانه يعتبر كالزيادة كما صرحوا به في وجه الفرق لا يمكن ان يقال الفرق في الخط وان لم يكن ان يحمل تغيير العقد لعدم قيامه بعدم قيام المعتقد عليه يمكن جعله ابرار عن الدين فينسخ وصرح به في غاية البيان ولا يمكن مثل ذلك في الزيادة كما لا يخفى فليت **قوله** ويمكن ان يرد انه اذا اشترى الخ اعترض عليه بان لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاحتياط على الدعوى والبينة فان ادعى المشتري مجرد المزية عليه وانته احد وان ادعاه مع الزيادة وانته اخر وكذا اذا ادعى الزيادة معط ولا يخفى انه ليس بشيء لان صفة ما ذكره الشارع يظهر من مسئلة ولا كبراء مكر غيره فسخه وله اجازة كما سبق في ذلك الموضع والاحتياط فليت **قوله** ولا يجوز واذا اوصى ان يفرض من ماله الف درهم فلان المثل سنة لزم من ثلثه ان يفرضه ولا يطالبه قبل السنة لان وصية بالبيع والوصية شرعية فيها نظر الموصي لاجوزت باخذت والسكنى ولو تمت ايضاً اذا حال المستقرض على امرئ

والزيادة

فاجله المقرض مدة معلومة فانه يجهل لو اراد المقرض ان يطالب المستقرض فذكر الدين لي
 ذكر لان الحوالة مسددة برأية الدين في رواية وبرائة المطالبة في اخرى كذا في الفصول المتوالية
 ولا يستقرض الغني لانه يحسن بالتكسب وهو كالمستقرض يكره او يوزن فلا يحرم في الحيوان والنبات
 وفي التخييد ومخنة العدد يكسب لا يتفاوت تفاوتاً فاحشاً كالبيض واللحمة والله اعلم
باب الرد وهو فطر خارج عن العوض اذ هو سائر كلام وهو ان الترخيف
 لا يصدق في حال الربو النسبة اما اولاً فلان في صورة رباية احد البدلين الغير الطاهر على
 الاخر الطاهر فطر لكن غير خارج عن العوض لان تعدية الطاهر عوض يحصل غير الطاهر الا ان
 ان الشريعة لم تعتبر ما عوضوا والمراد العوض الشرعي واما ثانياً فلان ربوا النسبة قد يتحقق
 مع التساوي بالمعيار الشرعي على ما يجب انفاً الا ان يقال ان المقصد بعينه الربو الحقيقي كما في
 المتبادر منه عند الاطلاق وانما هو الربو العوض فلا يكسب في خروج ما ذكر عن التعريف
 كما لا يخفى فتدبر **قوله** فيفصل مولى سدا على امره اذ يمكن ارجاعه بتدبير خارج عن العوض كما لا يخفى
قوله وعند ما ذكر عليه الطبع والاجارة يعني في غير الثمنين ويشترط الجارية كذا في الكلام ولا يذكر
 المفهوم من عبارة الجمع ان الجارية من اجزاء العلة ايضا كما لا يخفى **قوله** فيما لا يدخل في المعيار
 اما العلة كالاول واما لانه عدد في لا يباع بالمعيار الشرعي كالبيض والبيضين
قوله وبناء على ما ذكرنا لهما وكذا في اكثر النسخ وفيه كلام وهو انه لم يقع من الشايع
 فيما سبق ذكر ان الاصل عندنا اننا انما نكار نؤمن من جهة العلة العدد مع الجنس الاول
 ذكر لفظة ما ذكرنا كما وقع في بعض النسخ فليست **قوله** قلت المعنى لا يتبعوا الطعام اذ
 هو سائر كلام وهو ان البيع سواء بسواء في العدد يكسب المتعارفة كالبيض يمكن ولا كذا في رواية
 استقرأضها كما نقلناه عن الشيخ يدعي انها غير داخل في المعنى الشرعي وهو الكبير والقرن
 فلا يخفى هذا القول كما لا يخفى وسنذكر دفعه وذكر في الكلام ان قوله حرم لا يتبعوا الطعام
 بالطعام الكسوا بسواء يدل على اصالته احدهما الكلام اذ انتهى عن الشيء امره بصدقه
 وفيه كلام وهو ان هذا لا يدل على اصالته الكلام اذ غايته انه يوم نهي عن بيع متفاضلاً
 وامر ببيع متساوياً ولا يلزم منه اصالته كما لا يخفى فليست **قوله** ولا يحكم النسبة الصورية

مع التساوي اذ اعترض عليه بان حرمه النساء كما كسبه الربو في النساء فينبغي ان
 لا يحكم باحد مما علم النسبة الى النسبة فلا يعتبر والحكم بان النسبة الثانية ليست
 في النسبة الاولى بل كل منهما في شيء فلا يكون شبهة النسبة كما لا يخفى فليست **قوله**
 وعند ان في كل واحد اذ انا خض لنسب الذكر لان الحكم وهو حرمه النساء انما لم يوجد
 عند في صورة الحكم في صورة العذر فقد يوجد فانه لم يحرم بيع الذهب الفضة
 نسبة وكذا بيع الحنطة بالشعير ان كان على ذلك عند غير العذر وهو ان يتقارب في
 في الصرف وبيع الطعام عند **قوله** القول يوم الحنطة ما حنطة الحديث وقدره في الترخيف
 بدل الكيل في الحديث كذا في المفسر من سائر روايه الكيل واعلم ان بيع العدد والمقاييس
 بحسب متفاضلاً كبيع البيض بالبيضين واللحمة باللحمة بين جائز ان كان موجوداً
 لانعدام المعيار ان كان احدهما نسبة لا يحكمه لان الجنس لا يفرق بحرم النسبة
 كذا قالوا فان قيل الطهارة بالبيض والتمر حلت امثالاً لانه ضمانا لمساكنات فكيف
 يحكم ببيع الواحد بالاثنتين اجيب بان التماثل في ذلك انما هو باصطلاح الكسب على
 ابدال المتفاوت فيقول كذا في ضمان حصرهم وموضمان العدد وليس واما الربو وهو
 الشرع فلا يجر اصطلاحهم فتعين الحقيقة فهي ما متفاوتة صغراً وكبراً كذا في
 شروع الهداية ومن هذا يعلم جواب الكلام الذي ذكرناه في قولنا ان المعنى
 لا يتبعوا الطعام اذ كما لا يخفى فليست **قوله** هذا عندنا في صيغة اذ هو سائر كلام
 الربط بالتمر **قوله** وان كان لغيره نسبة اذ واما اذا كان المراد الدقيق نسبة محض بالاثنتين
 كذا في الهداية وخبرنا **قوله** او الدقيق بالسوق اذ قال في الهداية وبيع الدقيق بالسوق
 لا يحكم عندنا في صيغة لا متفاضلاً ولا متساوياً لانه لا يحكم ببيع الدقيق بالمعلة ولا ببيع
 السوق بالحنطة فكذا ببيع افرانها لقيام الحانسة من وجوبها سائر كلام وهو
 ان حكم الكلام انهما كالبقرة لبقاء الجنسية وكذا اذا لم يبيع البرهما فليكن ان
 يبيع من اوباك ان حكمه ببيع البرهما اصلاً بقدر التسوية ومنه بين الدقيق
 والسوق ممكنة كما لا يخفى فليست **قوله** وبسليم وخرجه في داره اذ والابن مسلم ستان

في دار الحرب وبين مسلمين ثم ان ما من مسلم ثم عصية له فصار كمال الخلق وبجوه افهم الخلق
 برضاة للمسلمين ثم ان لا انه ربوا جري بين مسلمين ومسلمين كذا في الكفاة ووكلم
 وموان عدم العلقية ثم لا يرى ان الغائبين لم يملكوا اما في يد من اسلم ثم اذا طروا
 عليهم فليت في العرف والله اعلم **باب الحقوق** والمفتاح والعلق كذا
 وقع في بعض النسخ والمراد بالعلق بهما العلق المصير اليه فيدخر العلق والمفتاح
 ايضا لان العلق لا يبيع به اصلا الا بالمفتاح فيدخر فيه في الدار في الشيء داخل في
 ذلك الشيء ولو كان العلق منفصلا لا يدخر العلق ولا المفتاح ووقع في بعض النسخ
 والعلو يدخر العلق وقول الشارح فالظاهر ان العلو يدخر في بيع الدار لم يملك
 هذه النسخة كما لا يخفى وكذا السليم ان كان منفصلا به يدخر وان كان من حيث
 وان لم يتصل لا يدخر كذا في الكفاة وذكر في التبيين ان هذا في عرفهم وعرفهم المصير
 ينبغي ان يدخر السلم وان كان منفصلا لان بيوتهم طبقات لا يستفيع بها بدونه
 وفي كلامهم وموانهم قد صرحوا في توجيه عدم دخول الطريق في بيع الدار مع انه لا يقع
 بها بدون الطريق بان الانتفاع بها بدون الطريق يمكن من حيث اخذ الشفعة ومقتضى
 هذا التوجيه ان لا يدخر السلم اذا كان منفصلا كما لا يخفى ومن هذا التوجيه يظهر انما
 ان ما ذكر في الجرح من ان المفتاح يبيع ببيع الدار لان الانتفاع بالدار كما يحصل به ليس
 ما ينبغي كما لا يخفى الا ان يتكلم في حال ان مواده من المفتاح مفتاح العلق المصير اليه
 ومن الانتفاع بالدار الانتفاع بغيرها في الاشكال لكنه في غاية البعد فليست **قوله**
 ولا الطريق والشرب اذ ذكر في شرح القدر في الزايد في غيره من الكتب ان الاقوال
 والوصية كالبيع في ان الشرب الطريق لا بد من الا بالذكر والرسن والوقف كالا با
 في قولها بلا ذكر وفي كلامهم وموانه ينبغي ان يكون اليه من كالبيع اذ قد لا يقصد به
 الانتفاع من حيث السكنى كما لا يخفى فليست **قوله** شخص اشترى في خانه عبدا ثم قد لا امر
 والافدار لانه لو امر بالشراء ولم يفر او قد لم يامر لا يبيع على العبد اتفاقا لانه في
 شرح الهداية **قوله** وموان الدعوى شرط عند في حيفه في احوال الجواب الممنون من

والظاهر

من الهداية الذي في فضل شروها ان قولهم فبان حاكم حرة الاسلام والحرية بعناق
 عارض فان اريد الاولة فله وجهان احدهما قاله عامة المشايخ ان الدعوى ليست
 شرط فيها عند التصمة بحكم فزع الام لان اليهود في شربها ودمهم محتاجون الى
 تعيين الام على مولاه حراما وحرمة الفزع من حقوق الله تعالى والدعوى ليست
 بشرط كما في عتق الامة واذا لم يكن الدعوى شرطاً لم يكن التناقض في ما نفا والنا
 ما قاله بعض المشايخ ان الدعوى وان كانت شرطاً في حرة الاصل فيضا يخرج لكن
 تعذر في التناقض تخلفا حال العلوق وكما كان مبناه على الخفاء فيه فالتناقض
 فيه معنوا كما صرحوا به وان اريد اليه فله الوجه الثاني وموان حال التناقض لا يمنع
 صحة الدعوى في العتق لبيان على الخفاء اذ المولى يستدبه فيعلا لا يعلم العبد احتياقه
 ثم يعلم بعد ذلك لا يخفى انه لا وجه لذكر الشارح في اشكال الهداية بدون ذكر قوله المذكر
 فيها فتدبر واعلم ان القضا باجارية وفروها قضاء على الكس كالم لان الجارة
 حق الله به حتى لا تحتمل استرقاق لوط برضاها والكس عليهم خصوصية التنا
 حق الله به نيابة عنه لكونهم عبيد فكان حصصه الواحدة كحصة الكس كذا في الكفاة
 وفيه كلام وموان بناء على كونهم لحرية وفروها على انه حق في ملكه على
 من يملكه في حيفه لان الحرية تعاق حارس حق العبد عند بلا اخلاقا في
 ويشترط الدعوى في الشهادة بعقده كما صرح به في جميع الكتب الا ان حال ان عموم
 حكم الحرية وفروها على قولها لا على قول انه حيفه لكنه بعيد من ظاهر الكتب كما
 لا يخفى فليست ملزمة لطلاصة لو ادعى العتق على حارس فقتضى به ثم ادعى حارس فقتضى به
 ثم ادعى حارس انه عبده كالبيع الوقف مماثلة في رواية ولا في رواية وفيه كلام
 وموان هذا لو ادعى العتق مطلقا بلا ذكر تاريخ ولا سند الى مكر ذي يد اما
 لو اسند او ذكر التاريخ فلا ادعى لو ادعى الفصيص على ذي اليد وانه له
 او ذكر التاريخ في المقدم يسمع ولو اسند حكمه بطلان العتق كما صرح به في الزيادة
 وخبره من الكتب فليست **قوله** لانه الزمان بمشنة عدم المكر لان المكر بعد الاجابة

في الزمان

ثابت للشيء بطريق الاستناد الى حال السبع وذكر ثابت من وجه دون وجه فكان يشهد بعدم
 فيصدق بالفضل كذا في الكافة وفي الهداية وشروطها وفي كلام وسوانه اذا كان يشهد
 بعدم اعتبار ما ينبغي ان يتصدق جميع الاشياء لا بالفضل ووجه بل الوجه ان يقال
 لو ارسل اليد الواحدة في ليرة نصف الدين في العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمان
 المشتري بمقابل اليد المقطوعة نصف الثمن وما زاد عليه لم يدخل في ضمانه هذا الوجه
 فليست والله اعلم **باب السلم** ببيان حصة كل منهما من السلم
 فيه وقع في الهداية والكافة هكذا او السلم جنبين ولم يبين مقدار احدهما وظن
 بعض شراح الوقاية ان ما فيها كالف ذكر لان الظاهر من خبر ان غير المقتضى هو راس
 المال والظاهر من المتن ان غير المدين هو حصة راس المال من السلم فيه وبينهما في اللغة
 ظاهرة والحق انه لا محالة لان بيان الحصة من السلم فيه من راس المال كما لا يخفى
 فليست **قوله** ومبعض راس المال في الافتراق شرط بقائه اما اذا كان من النقود
 فانه افتراق عن دين بدين ودينه النبي عليه السلام عن الكمار بالكمال وان كان
 عسلا لان السلم قد عاين جازا في الاسلام والاسلاف يثبتان عن التجديد فلا بد
 من قبض احد الوصفين ليتحقق معنى الكمال كذا في الهداية وفي كلام وسوان
 التجديد بينا والاقدم من شهر او من ثلثه ايام او من نصف يوم على اختلاف الاقوال
 كما سبق فلا يفتقر القبض قبل المفاصلة كما لا يخفى ويؤيد هذا ما ذكره في مسئلة النهي
 من انه لو طلف ليقبض حقه عاجلا ففوضه قبل تمام الشهر يراد به عاجلا ولو كان يقال
 المراد ليتحقق معنى الاسم لغة وسواء اللغة عبارة عن بيع بحل فنه الثمن والمخبر في اللغة
 ما كان مقبوضا في الجواز والمؤخر ما قبضه عن الجواز فليست **قوله** ثم من تغاير بيع
 قبض راس المال ان السلم كما هو من كلام وسوان الظاهر من هذا الكلام ان خيار
 الرؤية في السلم كما هو حتى يصح التفرع لكن صرح في التحفة ان خيار الرؤية ثابت في راس
 المال ولا يفسد به ولو لم يكن على كون خيار الرؤية في السلم منه كما صرح به في الكافي
 وان كان مكشفا في عبارة الهداية لكنه بعيد عن عبارة هذا الشرح كما لا يخفى فليست امثل

قوله واجاب في الهداية بما مقتضيه في السلم **قوله** حقه اي من كلام وسوان
 العسلة وكونه عارية في العرص ايضا امر ضروري لسلامة السلم والالتزام
 ضروري يتقدر بقدر ما فلا يكون ما رد عبارة في جميع الاحكام فينبغي ان يكون
 غيرا في وجوب الكيد ففيه ايضا صفتان على الطريق المذكور الا ان عاين
 اعتبار العسلة في العرص لتصح العقد ابتداء فيلزم اعتبار مطلقا واما
 اعتبار في السلم فليس لتصح العقد بل العقد صحيح في نفسه ابتداء واما هو
 في وقت الاداء لتصح فيه في غير حق ذكر الحكم لخاص فليست **قوله** ثم ما ذكر
 في الهداية مخالف لما ذكر في التلويح وغيره من كتب الاصول من ان المؤد في العرص
 مثل الحق للعسلة كسطة طعينة واعتبار الشئ في لا يكون اداء بل وصفا بمثل
 معقول فليست **قوله** فلهذا احداهما بعد القبض دون الآخر فصلا بل لا بد لان كلا
 منهما مبيع فيكون العقد قايما بقيام احداهما فيصح وسعي كذا في الهداية والكافة وهما
 كلام وسوان الاجازة في بيع العسلة لا بد لصحتها من قيام العقد وبقائه كالأقالة
 فما الفرق بينهما في صحة الاقالة في الجارية بعد ملاك احد العوضين دون الآخر ولم
 الاجازة في بيع العسلة بعد ماله كما سبق لا يقال ان الاجازة اشبات فيسند في وجود
 كل متعين في العقد لا يثبت الشئ الا بجميع اجزائه بخلاف الاقالة فانها في صحة البيع
 انتفاء فصحق بدون الكمال لان العقد بعد ملاك احد بدلي المقابل اتماما او لا
 فان كان باقي لزم حوازا الاجازة كالأقالة لقيام العقد وان لم يكن باقيا
 لزم ان لا تحل الاقالة كالأجارة لعدم قيام العقد فليست **قوله** فاطاخر ان
 في الصورة تن القول اي من كلام وسوان هذا مخالف لما فهم من الهداية والكافة
 وما صرح في الشرح فانه قال في الهداية القول للمسلم اليه المدعي شرط الرداءة
 لان السلم مستغنى لم يفرض فيه للخلاف ثم قال في عكس فالواجب ان يكون
 القول للمسلم عند ان حقيقته في حقه في القول للمسلم اليه لانه مكر وتوضيحه
 للحل وكذا قال القول للمسلم ادا على الاجل وان كان السلم اليه لانه مستغنى لم يذكر

الخليل ثم قال في حكم القول بالسلام عند ما وعند ما حنفية في القول بالسلام اليه وتوضيح
 فيه ايضا للحنابلة وقار الشرح اذا اختلف المتعاقدان في صحة التسليم كان متعنتا
 وهو الذي منكر ما ينفعه كان كلامه باطلا ومذا بالاتفاق ومن كان مخالفا وهو الذي منكر
 ما يضره كان القول قوله ان ادعى الصحة فقد انقضا على عقد واحد وان كان خصمه هو المنكر
 عندنا حنفية ٢ وقال ابو يوسف ومحمد في القول قول المنكر وان انكر الصحة ويكفي ان
 يوجه ويقارن مواد هذا الشرح من المنكر ما لا يكون متعنتا فكونه عن كلامه ان القول
 لمدعى الصحة عندنا حنفية سواء كان الآخر متعنتا او منكرا وعندنا القول للآخر
 ان كان منكرا وان كان متعنتا فبالاتفاق فعلى هذا لا يخالف كما لا يخفى فتدبر وقد صرح
 في شرح المحج بكبرى التسليم اذا ادعى الاجل وانكره المسلم اليه بصدق اتفاقا ولا يخفى ان هذا
 مخالف لما في الكتب والهداية والشرح فليست هذه التوفيق وقد عايناهم جعلوا
 المسلم اليه متعنتا اذا انكر الاجل ولم يجعلوا التسليم متعنتا اذا انكره مع ان الكتب
 على كذا لان المسلم اليه بانكاره يدعى الفساد في بيع مع وجود المسلم فيه اليه اليه
 روى على كل حال في الحاشية في التسليم اذا انكر الاجل يكون متعنتا منكرا بما ينفعه
 وجوابه ما صرح به في الكافي من ان الفساد لعدم الاجل مجتهد فيه اذا شافى به بوجه حال
 فلا يعتبر النفع في التسليم اليه ويكون من التسليم منكرا للاجل الذي يضره كما لا يخفى
 فتدبر ولو اختلف التسليم اليه في مكان الايجاب كما قال في السلم عينا
 مكان ايجاب السلم فيه وانكره المسلم اليه فالقول للوط ان المسلم اليه مع كمينه والبيينة
 للطالب عندنا حنفية ٢ لانه شرط في ايجاب القول للمنكر كانه شرط لظن كذا
 في الجمع والشرح وفي كلامه وسواء قد سبق ان اصلنا حنفية ٢ ان القول لمدعى الصحة
 فينبغي ان يكون القول هنا للطالب لانه يدعى شرط لكل الايجاب وهو شرط صحة العقد
 عنده والمسلم اليه يدعى ان العقد يترك الشرط فيكون القول لمدعى الصحة نعم ان كان
 الكلام في الاختلاف بين المتعنتين كان جدا لاتفاق بل ان الاصل يكون صحيحا لكنه مخالف للتصحيح
 الشرح فليست

في البيع

على الانتفاع الخ قال في الهداية ولما انه عليه السلام من بيع الكلب لصيد او كلبه
 واسمعه من عليه بان المدعى جواز بيع الكلب مطلقا او لم يلد على جواز بيع المتوعين
 اعني كلب الصيد والكلية ولو قال باختصاص المتوعين في النوعين يثبت الاطلاق في الحديث طر
 الفاذ يوجه اخر وسواء لا يمكن صحيح الاستثناء لافضائه الى بطلان المستثنى منه او لم يوج
 ح بيع كلبين من ماع انه مسمى لطاهر الحديث اوجب عنده النهاية بوجهين الاول انما زاد
 الحديث لا بطلان من مذهب الخصم لا لانك المدعى فان الخصم يدعى شمول عدم الجواز في
 انواع الكلاب كلها واما انك المدعى بحدوث كونه في الاسرار برواية عبد الله بن علي
 بن جابر انه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلبين يباع بعين درهم فذكر مطلقا
 غير تخصيص بنوع من الكلاب ان المدعى جواز بيع الكلب المعلوم وغير المعلوم القصر
 فيثبت ذلك من الحديث وذكر لان جواز بيع الكلب يستفيد بقوله الا كلب صليد وجواز
 بيع كلب الغير المعلوم بقوله او مملوك لان كل كلب يصيب بجراسه الكلبة لان من عاين الكلاب
 يباعها عند حسن الذئب او السام في فيبقى العقدة تحت المستثنى منه وفي كل من طار بين
 كلام املاء الاول فلان الحديث المذكور وان كان يبطل من مذهب الخصم لكن سطر المدعى ايضا
 لانه ينبغي جواز بيع مطلق الكلب المدعى جوازه ولا بد من مطلق المطلق على المقيد في بيان التوفيق
 بين الحديثين كما لا يخفى وقد ذكر في العناية ان الطحاوي روى الحديث عن عبد الله المدعي
 هكذا انه عليه السلام قضى في كلب صيد قتله رجل من عيين درهم فكون مخصوصا بنوع
 واملاء الكتاب فلان المدعى جواز بيع الكلب العقدة على الخارج ايضا وعدم جواز بيعه رواية
 عن ابنه يوسف ووجه الاستدلال على انشاء المدعى على منكر الرواية في غاية البعد كما لا يخفى
 فليست **قوله** ايجاب له عليه الخ اعترض عليه بوجهين احدهما ان ايجاب الضمان على الرجل
 بنفسه لا يجره اذ لم يهدى وهربا بعيد فصارت كسب الكاذبون له المديون فان ذكر مضمون
 على المولى وان كان ملكا له حتى لو اشتريه وكتب ان المقصود الاصل هو احياء جوع
 صلبه ووجوب الضمان عليه امر ضمنى فلا يجره واجوب عن الاول ان الفائق ثم انما
 هي لغزما فكانه تقييد الشخص لغيره وعن الثاني ان الوصف تابع للاحقة ان يكون الاصل

حسب الرعي والكلب صليد او كلبه

له كذا في شروح الهداية ومنها كلام آخر وسوان الظاهر ان قولنا في بعضه ان الرد بالاختيار
 وبدر عليه ما وقع في بعض الكتب له ان يرد مثل زبونة ويرجع بدر ايهما كما لو كان المعوض
 قايما له ان يرد ويرجع مثل حق فلا يرد ايجازا على ما في الدليل المذكور كما لا يخفى فليست
قوله فان جمع كالمفرد في هذا القبيل لا يوجب كلاما وسوانا لشئ من كماله
 الشئ من هذا القبيل فان الضرر فيها يندفع ولا تنفع اذ هو ولا تنفع للعبد في النفع
 الدينوي حتى لو ساء له جاز فليست **كتاب الصف**
 وشروطه في بعض قبل الافراج والمراد منه الافراق بالابدان حتى لو ذهب المجلس
 بترك مكانه جهة واحدة لا يبطل الصف كذا في الهداية وغيره ومنها كلام وسوان
 قد صرح فيها في غير ما في باب الربا بانه شرط في الصف العوضين في المجلس فلو
 الكلام من مناهة ولا يمكن ان يدعى ان المجلس باق ما لم يفرقا بالابدان لان قولهم
 في كتاب البيع وابهما قام من المجلس في الصف بطل الاجاب وهو ان المجلس في صفه
 انه لو اوجب احدهما وبهما وافقان في ارجحهما او اوجبهما في الصف بطل الاجاب
 بناء على ان هذا القول كما لا يخفى ودعى اطلاق المجلس على معنى في موضع وعلى اخر في اخر
 تكلف لا يخفى فليست **قوله** واما اذا قال خذ هذا ليا وحلله الهداية والكافة بان الاثنين
 قد يرد ويذكر مما لو اوجب الله تعالى منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما وفي كلام
 وسوان لفظه من من منهما ياتي في ذكر التوجيه فيه الا ان يجعل من بينهما كمالا في قد يرد
قوله وقد فيها لم يقض بهما كلاما وسوان قد صرح بنبوت الشركة وظل تقدير
 يكون البيع باطلا فاما لم يقض كما لا يخفى وذلك في غير الهداية والكافة وغيرهما بالبطالان
 والشراخ لا يعتبر ما كلف من الباطل كما سبق منه الا ان يتكلف بيعا في الشركة بنبوت
 الشركة حقيقة بل ان للبايع حتى لا يترك بان يرجع فيما يفسد ويحل البطلان الواقع
 في الهداية وغيره على الفساد واطلاق كل منهما على الآخر شايخ في هذا الكتاب وغيره وهذا
 ينفع في مخالفة الواقعة بين كلامي الكافة حيث هو فيهما بنبوت الشركة وبطلان البيع
 وقا في باب الاحتياج باع ابريقا بدينارين وقبض لادريق ونقد دينار واخرى في البيع

في نصفه والكامل ملكه ونصفه يوصف الصحة ونصفه يوصف الفساد والبيان ان ليس
 النصف فان خاب بايع الا بريق واستحق رجل نصف لادريق فهو شايخ وسوخ
 له لانه مملوكه ملكا واعلم انه قد علم من كلام الشايخ في باب البيع العكس
 ان ما لم يحرم من البيع الربوي فكله لا باطل وقد صرح في جميع الكتب ان الصفين
 شرط في الصف فيمنع ان يبطل لغوايه لان الشرط يندفع بانعدام الشرط
 ولذلك وقع لفظ البطلان في جميع الكتب فيبين كلامه في صفه العقم مخالفة ظاهر
 الا ان يدعى ان الشرط في الفساد لا في البطلان وقضيه اطلاق البطلان
 على الفساد قد مرنا فليست **قوله** لان الفساد طار والصفقة تامة فلا يلزم ترقى
 الصفقة قبل تمامها فتر اصبها لان قبول الشايخ نصف من رضاء بغيره كما عطاء
 المشتري فيوجد الرضاء من الطرفين **قوله** اي اذا كانت الفضلة في هذا الكلام على
 الاطلاق وهي موافقة لما في الهداية وسائر الكتب اما على غير ما فيمنع ان يكون على
 وجوه ذكرت في المتن كما لا يخفى **قوله** واما المتن فهو العكس وهي معلومة في ان ما
 يبطل بالبدان ونصف الدرهم من العلوس معلوم عند السكس والكلام فيه ما عني
 عن بيان العدد **قوله** ولو كثر اعطى من العلوس موطا كذا في الهداية ايضا
 وقال بعض المشايخ لا يبيع بهما ايضا لان قوله اعطى مائة وبكره لا
 يشترط البيع فان من قال يبيع فقال بعث لا ينفق البيع ما لم يعل الا شئت اذا
 كان لا ينفق بذكر امة فكيف ينكر شكره وذكرا الشراخ ان ما في الكتب
 هو الصحيح ولم يذكر واوجه الصحة والظاهر ان يكون ارجح اعطى على ان مقصود
 تفرق الصفقة فيحتمل انهما عقدا عقدين لكنه تكلف لا يخفى فليست **قوله** اعلم
كتاب الكفالة هو الاصح كذا في الهداية والكافة ايضا واخر في عليه
 بعض الافاضل بانه لا صحة له فضلا عن كونه اصح من الكفالة بالنفس من مع انهم
 قد سوا بعد التفرغ الى الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والطول ان المطالبة
 اعم من ان يكون مطالبة بالدين او بالنفس ولا يخرج الكفالة بالنفس كمالا في ولما تولى

ما لا يخفى
 في

بني الدين كما ذكره بعض الشافعيين في صحيحه على قول انه حنفية لان الكفالة عنه كما يجهل بالمال
يقهر بالنفس والادب في حق ويصح بالاحيان المضمونة بنفسها كما يجهل واما على قول
الشافعي فيصح لانه لا يقول بالكفالة بالنفس لابل الاحيان المضمونة بنفسها فينبغي
ان يكون مراد بعض الشافعيين الكفالة بالمال لكنه بعيد لا يخفى فتدبر **قوله** لان الدين
لا يتكررها وفي سبب الدين للكفيل جعلناه في حكم الدين في ضرورة صحة تفرقه وفيما
وراه لا يكون كذلك **قوله** بما يغيره عن يده من الرقبة والوجه والبدن والورع والسر
والرأس لا يتاخر فلان كل من القوم وغالوتهم العرب كذا في الدنيا واخره في عليه في بعض
الشروع بان الرقبة والوجه منكر يعني السيد لا معنى للدوات والحوادث ان سدا القوم
ذلك الشخص لا يراه او وجهه او يراه فقط فذلك الاعتبار يكون تغييرا عن الحكم كالكفيل
وكثير الى هذا في غاية البيان **قوله** وينصفه ويدينه او يحرمه لانه ذكر بعضنا شيئا
كذلك كمالها لعدم حرم النفس الواحدة في حق الكفالة **قوله** او اني لانه في معنى على في هذا
المقام في حق الله ليس من ترك مالا فلو تركته ومن ترك كمالا او عيالا لا قال في ذلك الميراث
والعيار من قوله ان يتفق عليه ويحتمل ان يكون عطف تفسير فيكون المراد بهما العيال كذا
في العناية وفيه كلام وسوان هذا في الف كالمصريح به في تحت الكفالة بالحوادث
والقصة من ان المستور في التقابل او لا او فليست من التوثيق والواقع فلان اشتباست
او كتمان من حيث يكون كنفيا بنفسه للعرف وقيل لا وتلك الخلاف اذا قال انا ضلت
لمعرفة او قال كتمان من حيث في غاية البيان بوقوع الفتوى على كل من القولين
ويجوز المدعى عليه باعطاء الكفيل لحد الدعوى ولو كان المدعى عليه موقوفاً ومن حتم
اذ لو كان موقوفاً وهذا اذا كان المدعى عليه من اهل المصرو ولو كان غريباً لا يجبر
قوله ويلزمه احضار المكفول به واذا اصل ما على مال على ان يبرئه عنها لم تجز ولم
يبرأ عنها لانه معاوضه ملك بغير مال كذا في لطلاصة **قوله** جبه اطاعك يعني بعد
طاعه مما طلبه **قوله** ويبرأ بوقت من كفله ويكونه غائباً لم يعلم مكانه وكذا الحرف مكانه
وكان حاله لا يقدر على احضار لا طالب الكفيل بالتسليم فيلزم على هذا اذا انجاء

لا يلزم لظالم اليوم ينبغي ان لا يطالب كذا في شرح القدر في هذا الموضع ولو قال كلفت كذا
ينبغي فلان الى شهر فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه به بعد مضي
الشهر **قوله** فالشهر الاية لطلوعه هذا يدل على طاعة ما يظنه العوام فانه يقولون
اذا قال الرجل بالفارسية لاخر من فلان يفر فتم ترايا كرسال انه مطالب بتسليم النفس
في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالب تسليمها بعد مضي الاجل ولو لم يكن كما يظنون بل لطلوب
على العكس لان زيدا وافيقولوا في الكفالة به كاهه كذا في بنو سيار من كثر في طالبة
في السنة وبعد ما كذا في لطلاصة وفيها ايضا والحيلة في سقوط المطالبة ان لا يزيد الكفيل
في كفالة فيقول انا كفيل سنين فلان لا كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به على بعد ذلك وانما
برئ فافا قال ذكر فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضي الاجل **قوله** وان لم يقد ادركت
الكفيل فانا برئ لانه موجب للتصرف ان لان دفع المكفول به الى المكفول له موجب في الكفالة
بالنفس والموجبك يشب في التصرف بدون ذكره صرحا كذا في النهاية واخره في عليه
في العناية بان الكلام في ان البراءة يحصل بدون التنصيص لا دفع المكفول به الى المكفول له
وقيل كلام وسوان مراد صاحب النهاية دفع المكفول له مع كونه بريئاً بذكر الدعوى و
وعدم ذكره لكونه معلوماً من المقام واما عدم ارجاع القضية البراءة مع انهم يشتم
المقصود به لتذكر كونه كما لا يخفى فليت **قوله** فان شرط تسليمه بغير الشك ان كان
المراد القاضى المخصوص افاد التسليم في السرقة او مصر آخر البراءة عند ان حنفية روح
لان المقصود من التسليم ايمان المضمومة مع المكفول بنفسه واشتكت الحق عليه بالبيينة
او بالنكول وجميع الامصار والقضاة في هذا المقصود على الشنا وعند جملة لا يفيد
البراءة لان الشرط معيد لانه محتمل ان يكون الشهود في هذا المصرا او يكون قاض هذا
المصرا عالماً بحق المدعى وان كان المراد القاضى مطلقاً افاد البراءة بالافاق واما في السجى
وتدبر عليه الطالب فلا يفيد البراءة على كلا الارادتين كذا في المحيط والظاهر من هذا
مسألة ان لا يبرأ ان كان المراد القاضى المخصوص كما لا يخفى **قوله** ان تسليم المكفول بنفسه
مخلاف تسليم الاجنبى من المطلوب الى الطالب من كفالة الكفيل لان الاجنبى في تسليم الخط

لا الطالب متبرع من جميع الوجوه وللطالب ان لا يقبل الحق عن المتبرع ودعا لمسه
 واما المكفول له فطالب بالخصوص فلا يكون في تسليم نفسه الى الطالب متبرعا
 كذا في النهاية واخره في عليه في العناية بانه لا يلزم من انتفاء التبرع وقوعه عن الكفيل
 لبراءه به لانه يحتمل ان يكون من جهة نفسه وبانه يلزم على هذا ان يبرأ الكفيل وان لم يقبل
 عن كفالة فلان وهو خلاف ما في البسوط والشامل وغيرهما وفي كلامه وسوان
 مراد وجه النهاية فلا يكون في تسليم نفسه الى الطالب متبرعا من جميع الوجوه كما لا يخفى
 فيفيد البراءة في صورة التقييد بكونه من كفالة الكفيل فلا يرد الاستراض المذكور
 كما لا يخفى فليست من **قوله** ان احاط بالمال بالشرط ان هذا يتعلق على وجوب
 المال باظهاره فلا يخفى كما في البيع والمطالبة انما هي على وجوب المال باظهاره الكفالة
 عندنا الزام المطالبة لا المال كذا في العناية وفي كلامه وسوان لم يكن التزام المال
 لما جاز تضمين الكفيل وهذا لا ينافي تعرضها بضم الهمزة في الذمة في المطالبة كما لا يخفى
 فليست من **قوله** بل انما يبرأ اذا ادى المال لانه لا يبرأ من كلامه وسوان لا يبرأ اذا ادى
 المال ايضا لانه لا يلزم البراءة من احد الضمانين البراءة من الآخر فليزيم احضار
 طوار ان يدعى عليه دين آخر وصح هذا في غاية البيان والعناية وسائر المتبرع في الحق
 انه ان عين المال الذي ضمن له لا يبرأ باذنه لما نقل عن الشرح وان لم عين بل ضمن لما عليه
 مطلقا كما في مسألة الكتاب وانه وكلام الشارح عليه كما هو الظاهر فلا كلام فيه بل
 الكلام في اطلاق الشرح كما لا يخفى على الناظر اليها فيسكن الكفالة بالنفس الى
 تحقق حق المكفول لا يبطل الا بما فيها من تسليم او ابراء او موت وليست الكفالة
 بالمال منافيا لاجتماعهما ولان كل واحد منهما للتوثيق فلا يبطلهما فكيف يبطلها وقد
 يكون على مطابق اخرى وابطالها بغيره لا يضره بالمكفول له وهو مدفوع ولحق انه
 ان عين المال الذي ضمن له لا يبرأ بالاداء لما نقل عن الشرح وان لم عين بل ضمن لما
 عليه مطلقا كما في مسألة الكتاب يبرأ به وكلام الشارح عليه كما هو الظاهر فلا كلام
 فيه بل الكلام في اطلاق الشرح كما لا يخفى على الناظر اليها فليست من **قوله** وان ملك المكفول

من

ضم

ضمن المال لوجه الشرط لان الشرط عدم المواقاة مطلقا لا عدم موافاة شخصه
 حتى لا يوجد بعد موت الموطر ومنهنا كلامه وسوانهم قد صرحوا في كتاب البيان بالتقصير
 الشرط صحة الخلف عندهما لا عندنا في يوسف وقالوا وقال ان لم اشترط ما بهذا
 الكفيل اليوم فكذا فكان فيه ما قيل في اليوم لا يخلو عندهما ومخلف عنده فلهذا
 ينبغي في صورة موت المكفول عنه ان لم يلزم المالك عندنا في يوسف لا عندهما كما لا يخفى فلهذا
 وذكر في القضية انه اذا لم يستلم مرض او حسن يلزمه المال كما في صورة الموت **قوله**
 فقوله ما لا اى مالا مقدرا من كلامه وسوانه لا فاسد في تقييد المالك بكونه مالا مقدرا
 لان المسئلة حالها اذا اقال الى عليك حق ولم يدع عليه مالا مقدرا كما صرح به الزنجي في
 شرح الكفيل فليست من **قوله** لانه خالص حق العبد ان لان المصلحة فيه حق العبد على المالك
 لما عرف ان القصاص يستند على العبدان وحق العبد غالب وينبغي ان يجبر عندهما في قد
 السرقة ايضا لانه من المظن ودالت بتعلقها حق العبد فلا وجه لعدم ذلك كما لا يخفى
 وليست من **قوله** بل لا يبرأ بالمال من مال المالك لانه بان يدفع الطالب مع المظن ابنا دار كمالا
 يغيب فاذا انتهى الى ملك داره واراد الدفول استأذنه الطالب في الدفول فان اذن
 له يدخل معه وسكن حيث سكن وان لم يأذن له بالدخول يحبس بملك داره ويمنع من الدفول
 كذا قالوا **قوله** ولانه حينئذ ان مبناهما على الدار فلا يجب جزمها الاستيناف من سنا
 كلامه وسوان في الجمع مسئلة سنا في هذا الدليل وهي انه لو برهن على قن حفرة مولاه
 لقدفه ولحكم عنده في حينئذ وجب له السرقة للزينة واخذ كفيلا مع المالك اذ
 الحد يقام على عبده وهو ماله فلا بد من حصول مولاه لا قامة الحد فيؤخذ الكفيل
 للاجبار وايضا يفرغ من آخر كتاب الوصية من البداية ان القصاص يحسن بثبوت بالشبهة
 فليست من **قوله** اي سحت نفس من عليه الحد الا في تقييد الحد بكونه للعبود
 فيه حق كحد القذف والسرقة لان الحد الذي لا حق فيه للعبود بوجه مالا يبرأ الكفالة
 فيه اصلا ولو سحت نفسه كما صرح به في شرح الهداية **قوله** او عدل معوه القاطن
 كذا في الهداية ولا حاجة الى هذا التقييد لانه في معاملة المستوفين منهم من كونه موقوف

ما نصب قبل اليوم

العدالة كما لا يخفى

قوله لا يكفل عنداني حنيفه وعنداني يوسف محمد بن محمد ولا يكفل في رواية اخرى
 على حصول الاستيثاق باحد هما كذا في الكافي **قوله** بل في التهمة يعني ان الجلسي
 لثمة البرعارة والساد ولا للاستيثاق وله الايراد على ثلثة ايام ولو كان كذا في
 لا يتم الجلسي لا يتم لثمة طاريد السوارمان معنى الاستيثاق في لثمة من افق الكفيل
 واعترض صاحب العناية بان الجلسي ينافي الدرا الثابت باحد ثبوت والاحتمال
 واحكم على التهمة على ثمة القاضي بالنهاون اي اذ لم يحث وجود احد شرط الشهادة
 اما العدد والعدالة سهم بالنهاون في دفع الفساد في هذا الطوبى مخالف لما يعلم
 من الهداية والكافي وغيرهما بل الوجه في الجواب منع المناقاة كما لا يخفى فليست **قوله**
 وجه الرمن لما كان الرمن توثيقا كالكفالة مستلزما لكونه لتقوية ما قصد من ذلك
 هذه المسئلة هي كما لا يخفى **قوله** لانه دين مطالب بخلاف الزكوة لانها مجرد نقل
 واما نصب العكاز فلتحقيق معنى الفعل منه ولذا ذكر اذا ادعى ادائه في مهر الى فقير
 صدق مع اليقين لكن يشكك بالسوايم اللهم الا ان حال المعصومة في ذكر ايضا فيقول
 لكن حقيق ذلك اما يحصل عند السلطان لان التصرف فيه مفوض الى السلطان ولا يخفى
 ما في الكلام من التعسف وقد عرفت بعضهم المطالبة بالاطلاق ان مطالب في الطوق والمات وقد
 ضد الاطلاق يحصل الاخران عن الزكوة **قوله** الدين الصحيح وثق لا يقطر الا بالاداء
 فالزكوة ليست ديناً صحيحاً سقوطها بملاك النصيب ولا يوجب الكفالة بها وهما كلام
 وسواء على هذا التفسير لا يكون طارح ديناً صحيحاً سقوطه بالسلام سقوط بدل الكفالة
 بالتجربة فيستغنى عن لايح الكفالة به كذا ذكر مع انها صحيحة كما سبق فلا بد من التوجيه فتدبر
 وقار في الكافي ويصح الكفالة ما لم يعلو ما كان او محمولاً اذا كان ديناً صحيحاً من ان
 يقول تكفلت عنه بما ذكر عليه وكذا لو قال كفلت كذا ما اصابك من ثمن الشجرة التي
 شجرة فلان وهي خطأ يصح بيعت النفس او لم تبلغ ومقدار ما الزمة لهذه الكفالة محمول
 لانه لا يدرك ما سبق من الشجرة ومدرسى الى النفس لا يبرى وفيه كلام وسواء كلامه
 من ادبر على ان الدية دين صحيح فحق الكفالة بها اذا شخه اذا اسرت الى النفس الدية فاذا

منه الكفالة مطلقاً يلزم صحتها عند السدانية مسلم صحته الكفالة بالدية وقد صدر فيه
 في كذا في الزكوة بان الدية كبدل الكتابة ليست بدية حقيقة حتى لا يكون في تركه من
 من العاقلة فلا بد من التوفيق بين الكلامين فليست له وقار في القضية الكفالة بالدية
 على رواية القدوة في بيع وعلى الكاشح الاصل ان كان له عطاء في الدوان لا يبيع
 لانه يؤخذ من عطاء يبيع في ثلث سنين والافيه **قوله** فان الكفالة بالبيع لا يجهز
 لا يبيع حتى ان الكفالة بالتسليم جارية في البيع ايضا فالانسياق اللفظ على
 ظاهره لاننا نقول الكلام الكفالة بالدية المبيع لا يبيع بالاتفاق فليست **قوله**
 وان علفت محو الشرط فلا اي لايح التعلق وثلاً اذا حصل واحد من احوال الالة
 يبيع الكفالة ويجب الحار حالاً لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا يبطل بالشرط
 العكس كالمطلوب والعنا في كذا في الهداية والكافي وهما كلام وسواء من ادبر
 على ان الشرط باطل والكفالة صحيحة ويجب الحار حالاً كذا في تاجير الكفالة لا واحدة
 يبيع الكفالة ويبطل الاجل ويجب الحار حالاً ونقل صاحب الهداية عن فتاوى قاضي كذا
 والمبسوط ان الكفالة في صورة التعليق بما لا يلازم تبطل ولا يجب الحار من الكلام
 منافاة وتوجب كلام الهداية بجعل المراد من التعليق التا جدي فيكون كذا في
 بصورة التا جدي كما ذكر في الشرح في غاية البعد عن العبارة كما لا يخفى فانها من ان
 فيه روايتين وما ذكر في العنصولين من ان الكفالة مما لا يبطل بالشرط العكس
 موافق للرواية المذكورة في الهداية الا ان قولهم ان الكفالة بالمال يشبه النذر ابتداء
 باعتبار التزامه ويشبه البيع باعتبار المعايضة انتهى اذ الكفيل يبيع عطاء الاصيل
 بما ادنى عنه فقلنا لا يبيع تعليقه مطلق الشرط كسبب البيع ونحوه ويصح بشرط ملازم
 بالشبهين فيقضي صحة الرواية المنقولة عن المبسوط لان العكس في البيع لا يتحقق ببطلان
 الشرط مع صحة الكفالة بل يتحقق بمطلان الكفالة كما لا يخفى وايضا ان الكفيل لم يلزم الكفالة
 الا معلقة فلو حصل كذا في اطار يلزم ان يكلف باليلتزمه والاصل ان المتبني لا يلزمه ما لم
 يلتزمه كما اذا قال ان لم يبعك فلان ما ذكر عليه فافاضا من لا يبيع ضامنا حتى يتقاضاه

لم يلتزم به
 باللم يلتزم به

فقد التفت بها مائة
تلا تفررت صحت الكفالة

الطالب يقول المدون لا اعطيك كما صرح به في الفصول العارضية واما صيغة التاجيل
فقد انزلها به اطار لكن مؤجلا فلما تفررت الكفالة وبطل التاجيل الغلبة للمعارضة من
مذايل الفرق بين التعليق والتاجيل على الرواية المنقولة عن المصنف كما لا يخفى فليست
قوله ثم امر مرج عليه لا يعال هذا ينتقض باذا كان المكفول عنه الامر
صبييا او عبدا يجوز ان كان الكفيل اذا اراد ان يرجع على الصبي اصلا وعلى العبد مادام
رفقا وباداء الزكوة بامر من يجب عليه الزكوة فانه لا يرجع عليه ما لم يعل الامر على ان
ضامن لان المراد بالامر ما هو معتبر شرعا وامر الصبي والعبد ليس العقول ليس
كذلك والمراد بالدين هو الدين الصحيح والركوة ليست كذلك فندبر **قوله** فابراة بوجه
البراءة عن المطالبة بخلاف العكس على البراءة بمكذبا وان ابراء الوكيل ببراءة الاصيل
لان حكمة المطالبة ونفاذ الدين على الاصيل بدونه جائز وهو هنا كلام ومثله اذا
كان على الكفيل دين ايضا كما هو قول بعض المشايخ لا يوجب البراءة الاصل لان
وجوب الدين في ذمته فخرج وهو عنه ذمة الاصيل وسقوط الفرض لا يوجب سقوط الكفيل
كما لا يخفى بخلاف العكس لانه اذا سقط الاصل سقط الفرض ولذلك كان ذلك بالاجماع كما صرح به
في العنانية فليست **قوله** اعتبارا لا لبراءة الموقت بالموكب ولا لبراءة من هذا التاويل
بينهما من كل الوجه حتى لا يرتد بالرد كما هو كيد واما المعارض بين قولنا اصدما الرد
دون الاخر فهو ما ذكره ان الابرار الموقد لسقاط محض في حق الكفيل لا في حق
والسقاط المحض لا يغير الرد كاستطاع الظاهر واما الابرار الموقت فهو تأجيل المطالبة لا في
سقاط وهذا يعود بعد الاجل والتاخير قابل للرد كذا قالوا خلافا لما لو كفل ما لم يطل
مؤجلا لا كشر فانه ما صرح به الاصيل لان التاجيل من فارق الكفالة صار اخل في
نفسه لان حال وجود الكفالة لاحق بعبء الاطرسوي الدين معارن الاطراد اخل في
الدين مستأجل الدين فاذا صار الدين مؤجلا نظر الاجل في صحتها فمعه كذا في الهداية
ومثروها وذكر صاحب المصنف انه لو كفل ما عليه كسنة يجب عليه مؤجلا وان كان حاله
على الاصيل ولو ادى قبل الاجل يرجع عليه بعده وهذا مخالف لما ذكره في موضع آخر انه لو كفل

مؤجلا

مؤجلا بدني حار ما خال الدين عنها فلا بد من التوجيه فليست **قوله** لانه اصل الصلح
على الالف الدين وهو على الاصل عيان بغير وجه الهداية يمكن لان اضافته الصلح
على الالف اضافته الى ما هو على الاصيل حيث لم يكن على الكفيل سوى المطالبة بها
كلام ومثله على مقتضى هذا الدليل ينبغي ان لا يبرأ الاصيل على الفور بينوت
الدين في ذمة الكفيل ايضا كما هو قول بعض المشايخ فلم ينقل خلاف ذلك البعض
في هذه المسئلة في شئ من الكتب بل الظاهر من جميعها كون المسئلة اجماعة
كما لا يخفى على المتتبع المتدبر وليست ذمة التوجيه **قوله** وولادة يوجب براءة الاصيل
مكذبا وقع في جميع النسخ الصحيحة التي رايناها كمنه ليس صحيح بل الصحيح وولادة يوجب
براءة الكفيل كما وقع في الهداية وسائر الكتب وهو الموافق لما لا يخفى
الا ان يتكلف ويحال ان براءة مقتول الوصي فاعلم براءة الاصيل فيكون موافقا
للكتب كمنه في غاية البعد كما لا يخفى فليست **قوله** كذا قالوا ايضا قالوا غلب
الدين من غير من عليه نحو بتوكيل ذلك الغير بالقبض فخذ ان يعتبر من هنا التوكيل الضمني
لغيره من صحة التوكيل في هذا الاعتبار واجب كما لا يخفى فتدبر **قوله** وان صاحبا على
موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل عنى لو صاحج الكفيل على مائة درهم على ان ابراءه صحابه
عن البتة والطالب باطنيا ران شاذ اخذ جميع دينة من الاصيل وان شاذ اخذ
الكفيل سحابة ورجع الكفيل على الاصيل ما ادى ان كان الصلح بامر **قوله** فثبت
الا في فلا يرجع الكفيل ما شذ كذا في الهداية ولا يخفى انه ينبغي ان يقول او لا يرجع الكفيل
بالشكر ومجعله دليلا اخر وتوجيه ان يقال فيقتضى حصول البراءة بآي الامرين كان
وشككت في الرجوع لان البراءة ان كانت مالا داء يرجع وان كانت بالامر لا يرجع
فلا يرجع بالشكر **قوله** ولا في يوسف وبدا يوسف مع انه صنفه وان شاذ راجح
بتاخير ذكره الى انه موافق لما ينبغي للمصنف ان يذكره كذا في وقوع في الهداية **قوله**
يرجع اليه البيان لانه هو المحر كذا في الهداية والمراد بالمحر الاصل في موافق الظاهر ومحملة
ان يرد اللغوي لان الرجوع اليه يخص بالاصطلاح كما ظن البعض بل يرجع في اللغوي

ايضا كما لا يخفى **قوله** ولا يجرى بوليقي البراءة عن الكفالة لافيه من معنى التملك وهذا على قول من
يقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهر وكذا على قول غيره لان فيها تملك المطالبة
ومس كالدائن لانها وسيلة اليه والتعليقات لا بعد السقوط بالشروط كذا في الكفالة
وقب كلامه وهو ان هذا مخالف لما سبق وذكر فيها ايضا من معنى القوم بانه الابرار
المؤيد لسقط محض حق الكفيل لا على كونه اصلا ولا بعد الرد كما لا يخفى فلا بد من
التوفيق فتدبر ويرى انه يجرى لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة لا الدين في نفسه
فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعنف وقيد وجه اختلاف الروايتين ان عدم
الطهران فيما اذا كان الشرط محالا منتفعا فيه للمطالب اصلا كذا اذا جاز غدا للجار
فيما ملأ ما متعارفا فيه يقع للمطالب كما اذا كفل ما كاز والنفق وما اران واقتصر
غدا فانا يرى من المالك في المطالب فوافاة الكفيل في العقد فهو يرى من المالك كذا
في النهاية وغيره **قوله** قالوا الكفالة بما ليه الوديعة والعارية لا يصح انما يتمكن المالك
على هذا العكس ينبغي ان يصح الكفالة بالتمكين في المستاجر وما المصارعة والشركة
ولكن لم يصح جوابا في كل موضع موضع تشيع وتامير **قوله** وكذا تسليم العارية بالمستاجر
ايضا لان التسليم واجب فيها وقد التزم فعلا واجبا فيصح حملها في الوديعة وما المصارعة
والشركة فان التسليم فيها ليس بواجب بل العاجب عدم المانع عند الطلب لا يصح الكفالة
وحاصل كلام القوم ان الكفالة تسلم واجبة صحيحة وتسليم ما لا يكون كذا ذكره
شرح الهداية ان حوال الكفالة تسلم العارية رواية لطامع وقال في النهاية الحسنة
انها باطلة وحمل الهداية معه ولا كذا في كونه والظاهر ان الصواب رواية لطامع لان
الفرق بين تسليم العارية وتسليم المستاجر ليس بمتوسط وعدد ذكره للاكتفاء بعدم الدليل كما لا يخفى
فليتأمل **قوله** اذا لا قدر على تسليمه المكفول عنه معنى ان المستحق تسليم الهداية للمعينة
وسواء جاز عنه لانها ملك الغير كذا قدر في الكاف اولان المستحق هو المالك على الهداية
المعينة وسواء جاز عنه لان الهداية المعينة ليست في ملكه كذا قدر في الهداية
وهي كلامه وهو انه قد صرح في جميع الكتب بان الكفالة تسلم الهداية المعينة المستأجرة صحيحة

ومتفق

ومتفق الدليل المذكور على كمال التقدير في عدم حوائرها ايضا كما لا يخفى فليتأمل **قوله**
في التوفيق وعلل ابن الملك في شرح الجمع بان الهداية المعينة لو سكتت تحت الكفيل عن
الحال عليها وفيه كلام ايضا وهو ان هذا لا يمنع الصحة ابتداء كالكفالة بالنفس
او بتسليم المبيع او العارية فانها يجرى مع انها سقط بالموت والملك فليكن منها كذا ذكر
فليتأمل **قوله** فلا يجب عليها لان المقصود من الدين فعل الاداء بوصفه بالوجوب الوصف
بالوجوب حقيقة انما هو في الافعال وكما فعل مقتضى القدرة والحيت عاجز واذا تفوه
باصد الامر ان يثبت القدرة خلفه وهي كافة ولحق ان من قال بان الكفالة ضمن الزمة
لا الزمة لزمه القول بسطوان الكفالة عن الميت لمطلس لعدم ما يضم اليه وجهها
حره من اصل حيث لم يثبت من الشرع جعل الزمة المعدومة موجودة كذا في العناية
وفي كلامه وهو ان كون الزمة بالموت معدومة بالكيفية مما يلزم ان يكون حقيقة كما
يشير اليه قول الشافعي قد حقت فليتأمل **قوله** وبما لك لكتابة لها وكذا ان يكون
قوله انقذت سببا لدينين دني الطالب الى ههنا كلامه وهو ان هذا مخالف
كالمسبق من ان الاجح ان الكفالة ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة وليس من ضمن ذمة في نفسه
تصرف الاداء اعتبارا بثبوت الدين للمطالب على الكفيل فيعتبر لاجل الضرورة
كما يعتبر لاجل صحة تصرف الهدية والشراء كما سبق بذكره في اعتبار ثبوت المطالبة
للكفيل على المكفول عنه كما لا يخفى والوجه في عدم الدليل ان معار ان الكفالة بوجوب
المطالبة للمطالب على الكفيل والمطالبة للكفيل على المكفول عنه الا ان مطالبة الطالب
حالة ومطالبة الكفيل احراز الى وقت الاداء فينزل المطالبة المؤجلة منزلة الدين
المؤجل فيصح تصرف الاداء كما لو ابدى الكفيل المطلب قبل ادائه تنزل منزلة فيصح
لتصرف الاداء ولا يخفى هذا اصلا كما ذهب صاحب العناية وقال ان تنزل المطالبة
منزلة الدين المؤجل ويملكه ما مضى من ماله من المطالبة محض اذ المطالبة ليست له
الملك كالتوكيل ما خصومة او القبض فان له المطالبة ولا يملك ما قبض لانه موافق
لما قالوه في صحيحه بصرف للجهة والمعاوضة كما لا يخفى ولم يعيدون خلافا لما قالوا في الصواب

دائم

مستحب

في تقريره ان يقال ان الكفالة يجب على الطالب على الكفيل مطالبة ولكن على المكفول
عنه ديناً فيكون الواجب عند الكفالة دينين وثلاث مطالبات دين ومطالبة مطالبة
حالت الطالب على الاصيل ومطالبة فقط على الكفيل ثانياً على ان الكفالة ضمن ذمة الى
ذمة في المطالبة ودين ومطالبة للكفيل على الاصيل على ان المطالبة متعلقة الى
وقت الاداء فيكون دين الكفيل موقفاً وانما ليس له ان يطالبه قبل الاداء فنزل
هذا الدين المؤجل منزلة دين مؤجل لم يكن بالكفالة وفي ذلك اذا قبضه محلاً ملكه فلا
يملكه غيره كلامه وهو ان الكفالة اما بالكفيل على المكفول عنه فقط مثل ما وجبه
للطالب على الكفيل ولا وجه يحمل الواجب للطالب على الكفيل ولا وجه يحمل الواجب للطالب
على الكفيل مطالبة فقط والكفيل على المكفول عنه ديناً ومطالبة كما لا يخفى وبقي في تقرير
الاداء حمل المطالبة المؤجلة بمنزلة الدين المؤجل كما سبق فليست من **قوله** وهذا الخالف
بالاداء لا على وجه الرسالة بمعنى اذا دفعه على وجه الرسالة لا الملكة الكفيل والمكفول عنه
الدين اداء وهذا موافق لما نقله صاحب الكفاية عن ابي الليث وقار صحت الكفاية
وتبعة حمل العناية ان الدفع اذا كان على وجه الرسالة لا يصح المؤدى ملكاً للكفيل
بل هو امانة في يده لكن لا يكون للمطلوب ان يرد عن الكفيل لانه يتعلق بالمؤدى حق
الطالب المطلوب بالثبوت داد يد ابطال ذلك ولا يقدّر عليه الظاهر ما نقله
صاحب الكفاية لانه امانة بحضه ويد الرسول لا يرد المسئل وكان له بعضه ولا يعتد بتعلق
حق الطالب في ذلك حمل الشرح عليه مع امكان حمله على قول صاحب الكفاية كما لا يخفى فليست
قوله فهو لا تصدق اما اذا قبض على وجه الرسالة فيصدق الرجوع في قولها
وعند ان يرد لا واصله المؤدى اذا دفعه في الوديعة ويرجع على الاصل **قوله**
وهذا عند ان صنفه وفي رواية عنه لا يرد بل يصدق وعند جما لا يرد ولا تصدق
وذكر في شرح الهداية ان هذا اذا قبضه على وجه الاقساء واذا قبضه على وجه الكفاية
فعل ما تقدم من الاصل فيقال لم يعبى عند ان صنفه ومحمد لا يطلب الرجوع للكفيل بل يصدق به
وعلى يوسف طلب الظاهر انه ينبغي ان يكون الرواجب وكان لبعض على وجه الرسالة

فما سئل

فيما يتعين عند ان صنفه ومحمد كما لا يخفى ولا وجه للمعيار على الاختلاف فيما لا يتعين فليست
قوله وسبع العسرة ان يتقرر ليا وهو مذكور في مضمون اخره اكلة الربا لما فيه
من الاضرار عن مره الاضرار **قوله** لانه كفيلاً ما قبضه القاضي به ولم يوجد بهذا الظاهر
اذا انقضى فقط الماض على حاله وان حصل معنى التسليم وان كان بعد كقوله لخال الله
فتاكر فلان القضاء على الغائب ليس صحيحاً فلا يمكن ان يوجد قضاء القاضي
كذا في العناية وفيه كلام وهو ان القضاء على الغائب صحيح في مثل هذه المسئلة
فان في العصور العادية اذا ادعى رجل انه كفيل من فلان بامر وبه له عليه فاق
المدعى عليه الكفالة وانكر لطلوع واقام المدعى بيته انه ذاب له على فلان كذا فانه
بعض ما في حق الكفيل الماض في الغائب جميعاً من اوجبه الغائب وانكر لا يلتفت
لا انكاره والظاهر ان المانع من صحة الكفالة وقبول البيعة في العصور المذكورة
عدم المطابقة لكون الدعوى مطلقة وقول صاحب الهداية والدعوى مطلقة في ذلك
فلا يصح صريح في هذا كما لا يخفى فليست **قوله** قضى عليها والوجه ان الامر بمومن
حمله المدعى المستودع به فاذا ادعى بامر لم يصح الحكم بغيره وذكر غير مشهور
به ومنه صفة الحكم بالامر التقديس لا الغائب فتعذر الحكم على الغائب ضرورة
اذا الامر اقرار بالامر فيبصر الامر معضياً عليه ضرورة بيته الامر ووقع
القضاء عليها جميعاً **قوله** فلت الشرح كونه فارتفع الشك وان كان في
لأصل الامور التي يثبت ولا بالبيعة التي تكون الشرح بدكر صحة الاعتناء بالامور
لكذا الشرح كما ذكر في فقه وامام الامور التي تخفى فيها ثانياً الى الدعوى واثبات
البيعة فليست بصحة كما لو ادعى على اجراء الشك في منه امه منه فقال ليست انا
بائع قط وجر من عليه المدعى هو عبد عبيد من البائع انه باعه وبراء من كل
عبد لا بعد بيعة الرأفة للثنا قضى ووجه هذا ان الامكان معدوم من وجه
موقوف من وجه فهو بالوجهين فاعبه عدمه مما لا يخفى الى الدعوى ثانياً واعتبر في
فيما يحتاج اليها وليكن مثلاً ذكر منكر فانه كنية النفع **قوله** ولو شهد وختم لا يبطل

جمل

ودعواه لعدم اشتراط البيع بالشهادة وليست من اقراره بالملك لان البيع موقوف بيمين
 الحاكم وتارة من غير وعلة كقوله في الشهادتين **قوله** فالصنفان يعبر عن
 لان ان الوكالة بانها اذما مشروحة والكفالة كذلك فكون هذا هو الحكم في
 هو الوكالة لا حكم شرعي هو الكفالة لاننا نقول الكفالة هي ما يضمنه الغير للوكالة
 لانه كفيل بما وجب بها فلا يجوز ان يصح على وجه يبطل اصلها كما لا يخفى **قوله** بطلان قوله
 واصل من العهد لانه وفصل بين التوايب بعينها او لخصه منها فاعلى الاول اعطى من
 وعلى الثاني من عطف لخاص على العام **قوله** ومثل في الكفالة الواحدة وهي الكفالة
 الروايتية في كل شهر او ثلثه اشهر او سنة وقيل القسمة هي اجرة القسام وهي مطلوبة
 شرعا **قوله** وايضا ما كان للكفالة بها صحة فبشرارة الى مرد ما قيل من ان القسمة
 مصدر والمصدر فاعلى من مضمون فكيف يصح الكفالة بها وذكر في بعض الشرح انه ينبغي
 ان لا يصح الكفالة عن القسمة كما لا يصح عن العدة لان المراد بها كسبه كاشتهاه
 ما عني منها ووجه الفرق ظاهر لا يخفى فليست **قوله** خلافا للكفالة فانه لا بد من مال
 فهذا هو الوجه كما سبق وقد يقال ان الاقدار بالكفالة اقرار بالمطالبة مع دعوى
 بكثر ما لم يثبت وقبلت منه والمطالبة ان حال ان الكفالة نوعان حالة ومؤجلة
 وقد اقر الكفيل بنوع معين فالقول قوله فليست **قوله** في ظاهر الرواية احراز
 عما هو من ان خصمه هو قوله ان يوصف ان البيع ينتقض بمجرد الاستحقاق
 ان ياخذ الكفيل ببل ان بعض على السامع والله اعلم
 احراز عما اذا كفيل مع قوله **قوله** اقول في هذه الصعقة كلاما اياه في كلام
 من وجهين الاول ان قول **قوله** الهداية ومعنى المسئلة الصحيح لان احراز عما قاله الشارع
 بل لانه في كل المسئلة حوازم جوع الكفيلين على الاصيل وهو ان حوازم جوع المراد بالكل
 باطبع على المكفول عنه ولا يشك ان حوازم الرجوع باطبع على المكفول عنه لا يتفرع على
 فقر المسئلة على الوجه الثاني وان كان حال الحكم كذلك وكذلك التفرع المذكور
 في هذا المتن كما لا يخفى ووجه في النهاية والعناية بان مقصود صحيح التفرع الثاني

ان في صورة التقيم يمكن ان يقال ان الكفالة ما نصف التي وجبت بحكم الضمان بغير
 وكسطة نزل منزلة الاصلالة السد الى الكفالة ما نصف الآخر الواجبة وكسطة
 لاجل التقيم فنزل منها منزلة المسئلة الاولى ويصح الاحتراز كما صرح به في الكفالة
 فليست **قوله** اقول في هذه المسئلة اشكال وهو ان العاقد بينهما كلاما موقفا
 الاول انه يجوز ان يضمن ما صفة واحدة وح لا اشكال كما لا يخفى على المتدبر
 في كل مسئلة المن على هذه الصعقة الثالثة انه يلزم قسمه الدين قبل العطف في الصعقة
 الثانية لان غير العاقد كفيل بجميع الدين الذي على العاقد فعند ما ادى يكون المولى
 ما على العاقد وهو مشرك بين الشريكين على بعضي بغيره كما لا يخفى الثالث ان الدين
 الذي على العاقد اما ان يكون مشتركا او له حصة فله ان لا يصح قوله فكل ما يورده
 منه ومن شريكه وعلى الاول لا يصح اعتبار الكفالة لانها اما ان يصح مع الشريكة
 فيلزم ان يكون كفيلًا بنفسه وامر مع القسمة فيلزم قسمه الدين قبل العطف فليست
قوله لانه كفالة بيد الكفيل ولان فيه كفالة الكفيل في كل لا يجوز ايضا لان
 الكفالة من باب التمسك وتتم الكفالة بان يحل كل ما منها لا يحل في الدليل
 ان تصرف الكفيل في بيعه بقدر الامكان وامكن منها بان يحل المال على كل
 منها مالا والاخر تابع له في كل عطف باوانه كالحال ان يكون عليه المال كله
 والولد عطف بغيره وكان كل واحد منهما في نفسه كان المال كله عليه وصاحب الكفالة
 باعليه اصله وكفالة الخائب ما عليه اصله جائزة فصار كل منهما اصيلا في الكل
 كفيلًا على صاحبه بالكل فيطالب كل منهما لکل المال حكم الاصلالة لا حكم الكفالة فاذا
 ادى احد هما شيئا يقع كل الدين بغيره عن صاحبه فبذلك استواء في دفع عن صاحبه
 بنصفه ولو لم يرجع او لم يرجع شيئا لا يخفى **قوله** لا احد منهما لا يستوجب دينه
 على الآخر وكل كفالة ينعقد بغيره للرد لا ينقل موجبه ابدًا كمن كفيل عن غيره
 بغير امره فله فان الكفيل بعد الاداء لا يرجع على الاصيل شيئا والله اعلم
كتاب الحوالة قوله نقل الدين من ذمة الى ذمة

بما قول اني يرفع عند محمد من قول المطالبة من ذمة الى ذمة وفائدة لطائف في الرهن
اذ احوال المهرتين بالدين هل يستر الرهن فعندنا ان يستره كما ابراهم الدين عند محمد
لا يستره كما لو احوال الدين بعد الرهن وفيما اذا ابراه المطالب المحيل بعد طوالة عند ابي يوسف
لا يبراه ابراه باطوالة وعند محمد يبراه بقاء الدين في ذمته لان المحيل هو المطالبة
لا غير ولكن من القولين سأل من جهة له من جهة في شروح الهداية على التفصيل **قوله**
وفي رواية الزبادات ان يبراه بالاراضي المحيلة احكم ان الطوالة قد يكون ابتداءا للحيل وقد
يكون من الحيل على الاول احواله ومن قول اختياره لا يتصور بدون الارادة والرضى
وسواء رويته القدر في الثالثة احتياله يتم بدون ارادة المحيل بارة الحيل عليه
في ضلته وهو وجه رواية الزبادات ومن هذا يظهر قصصه مائة بعض الشروح كما في
وتجاء موضوع ما ذكر في القدر ان المحيل على الحيل عليه ومن بعد ما بعد الطوالة
فانها تكون اسقاطا لمطالبة المحيل على الحيل عليه فلا يبراه الا بضره فليست **قوله**
من الدين ومن المطالبة ايضا والاكتفاء بذكر الدين لاستند انتفاء انتفاها كما لا يخفى
قوله بهما الوديعه في دين ويرجع الحيل على المحيل لانه يودي حقه واما ما كتب من ان للثوب
وجهين عندنا في صنفه وثلاثة اوجه عندنا في طوالة المطلقة فلا ريب في هذا الوجه الرابع
على الظاهر المفهوم من هذا الشرح والمصرح به في الهداية والكافي وخبرهما كما لا يخفى فليست
قوله مع ان الحيل اسوة لغوا المحيل بعد موته لان الدين في ذمة الحيل على محله
المحيل في قبض الحيل لانه لو صار ملكا كان عليه الدين من غير من عليه الدين ولهذا
لو بطل دين الحيل بالاداء كما لا يخفى به واذا بقي على محله المحيل صار دين عثمائه بالخص
ولم يمتص الحيل لانه لا يمتصه ملكه **قوله** والدين على الغير لا بعد التملك بوجه ما بخلاف
الرهن لانه ملكه بقاءه بقبضه صار مستوفيا من وجهه وكان اخضر به من سائر الزمان
كذا في الكافي وبهذا كلام من وجهين الاول ان عليه الدين من غير من عليه الدين انما لا يبراه
اذا لم يوجد التملك وقد وجد بينهما كما والاولى عليه الكفول له الدين من الكفيل بالدين
بل التملك من صاحبه ومنه ان قال لا يبراه من جهة التملك كونه ما كان فلا يملكه

المحول بها

يكون

حس

قبل

قبل القبض فلا يختص به قبل قبضه لانه باق على ملك المحيل ما لم يقبض لكنه لا وجه له
بذوم تملك الدين من غير من عليه الدين بل ينبغي ان يستند بعد تمام الملك قبل القبض
كما لا يخفى على ان تمام الملك بدون القبض فيما نحن فيه كما لا يخفى الثاني انه على ما ينبغي
ان يكون الوديعه والغصب للحنال خاصة اذ لا يلزم عليه الدين من غير من عليه الدين
والظاهر من كلام القوم اطلاق الحكم فندبر **قوله** ولم يطل باخذ من عليه او عنده ولو ملكه
الحيل من دينه ووديعته وغصبه الدين قبل الحيل عليه بين عثمائه لا الحيل لان الحيل
صار باطوالة غير الحيل عليه لا المحيل كذا في الطوالة المقيدة لانه لو لم يترك ابتداءا لذكرهم
اسماء اذ الطوالة بطلت لغوكت القيد فيعود الدين على المحيل ويصير غير المحيل ومنها خلافه
فاذا ادعى الحيل عليه دين الطوالة من مال نفسه رجع على المحيل وصار عثمائه في سائر
الغرماء فيما اصد وان من دين الميت والوديعه والغصب في جميع ما اخذ وامر تركه الميت
المحيل كذا في الكافي وفيه ايضا ولو صدق الطوالة بدني الحيل على الحيل عليه لزم والمانع من هذا
لان دين المحيل بعد الطوالة باق على ملكه وانما لم يملك قبضه لانه على وجه الحيل اذ اذا
زال حقه بالاداء فله ان يرفع ولو وهبه الحيل للحيل عليه او ملك الحيل فعدته الحيل عليه
لا يرجع المحيل بدنه على الحيل عليه اذ الحيل ملك الدين بالهبة او الارش لانها ملك
ملك التملك خلافا لاداء لانه اسقاط لا تملك فلم يملك الحيل عليه ما في ذمته
بالاداء وبهذا كلام وهو ان هذا مخالف لما عدل عنه كما بقا من ان الحيل عليه
من الدين للزوم تملك الدين من غير من عليه الدين لان حجة الله والارش يقتضي
كون الحيل اموال كاله كما لا يخفى ولا يدفعه اعتبار كونه مالكا لتفصيل الشرح لانه جار
فيما سبق ايضا كما ذكرناه فليست **قوله** ولكن السفحة وهي اقراض الحيل انما قد
هذه المسئلة في هذا الموضع لانها معايلة الدين كالكفالة والطوالة فانها معايلة
ايضا في الدين والعدل علم **كتاب القضاء** ولو كان في العذر
السخي الغر لان التقليد كان مشروطا بالعدالة فينتفي بانتفاءها خلافا لحوار التقليد
ابتداء لانه اذا اشتراط فيه ومن هذا يظهر دفع ما يقال ان قول الفقهاء البقاء لله

من الابتداء بنائه حوازي المفاهيم الفسقية ابتداء والعز بالفسق الطائر فليست له
قوله وعند الشافعي رحمه الله لا يصح تعليل العكس والظاهر على عدم صحة
تعليل الظاهر ان الامر بالقضاء يستند على قدره عليه ولا قدره دون العلم
وولينا على صحة انه يمكن ان يقضى بقبول خبره وموضوع القضاء يحصل
ايصال الحق لا مستحقة كذا الهداية ويعلم من هذا ان المراد من الظاهر ان لا يقدر
على اخذ السائل من كتب الفقه وصنط اقوال الفقهاء كما لا يخفى مع ان الظاهر ان المراد
منه المقلد بقرينة جعل الاجتهاد شرط الاولوية كما لا يخفى ايضا فليست له **قوله** الاسسه
معرفة القاضى عدالتها او عدلت فان لم يحصر احد حمله معنى بعد اخذ الكفيل فيكون
موافقا لما ذكره في المحيط وشروح الهداية ان الصحيح ان اخذ الكفيل منها بالانفاق
وقوله صحيح الشرائع في بعض ان اخذ الكفيل منها على الخلاف كما في مسئلة
قسمه الزكاة من العدة كما يجب وان قال لا كفيل اولا اعطى كفيل فانه لم يحل على شيء
نادى عليه شهر ثم خلاه لان طلب الكفيل كان احتياطا فاذا امتنع احتياطا
بوجه آخر وهو كحصول هذا عليه شهر كذا في العناية وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد
من الايام اقل من شهر فلو لم يتأدى عليه اياما فان لم يحصر لوجه من حصر اخذ
منه كفيل بنفقة اطلقه كما لا يخفى فليست له **قوله** الا اذا اقرض والهداية تسليم امه
ان براء فبها لا قرار بالتسليم من العجيب تسليم العين الى من اقرضه القاضى وان براء
بالاقرار للعين ثم ذكر التسليم منع القاضى تسليم العين لا ذكر العدة وتسليم القيمة
ان كان فتيما او المثل ان كان مثليا الى من اقرضه القاضى من جهة كونه الهداية
وشروطها ويكن حرر المن على هذا ايضا كما لا يخفى فليست له **قوله** حلو النبي عزم
قال في الهداية ولنا قوله عزم انما بنيت المسألة لذكر كونه الحكم وكان
سواء الله عزم بعض المقتضى في مقتضى كلامه وهو انه يحتمل ان يكون
الحكم بمعنى العلم قال الله تعالى اساء الحكم وفصل الخطاب الى العلم والقضاء وقار
اساء الحكم والنبوة الى العلم على انه خبر واحد وهو التارخ فيكون منسوخا سابقا

ولا حقا وجلبه عزم يحتمل ان يكون عند الباب والمقصود خارج السبب فليست له
قوله ولان للحدود اي للسكس لان لكل واحد حقا في محله وكل من كان مجلس
معه وجلس المجلس حتى يكون العبد من التهمة لانه جلوسه وصدقه تهمة التعلم واذا كونه
قوله وعند محمد رحمه الله ان كان قريبا له وعندهما لا يجب له اصابه سواء كان الواجب اجنبيا
او داخليا محرم وقد قال في فصل الهداية ولا يقبل الا من ذى رحم محرم فلا بد من الشوق
بين المسلمين كما لو اصابه كره في العناية في محله على ما اذا كان ذا رحم محرم لم يحل على شيء
الدخول والمهاداة صلة للقرابة وانما اخذت بعد القضاء واذا كانت اطالة من له
والاجنبى سواء في هذا وما ذكره في الهداية انه يقبل من ذى رحم محرم فهو محمول على انه
كان ذى رحم بها المهاداة فينبى القضاء فلا يسكن بالقبول كذا في شروح الهداية وهو
كلامه وموافق ما كان في ان يقال ولا يصح سدية الا من اعتاد مهاداته ولا وجه له كما لا يخفى
فليست له **قوله** ويعود المرض اذا لم يكن المريض وجعل له الدعوة العامة من الشيخاضين
اما اذا كان منهم فلا يعود ولا يجب دعوته وان طالت عامة **قوله** وفي نفقة
لله قوله وفي غيره ما الا ان ادعى فقرا له سبعا كلام وهو ان الظاهر المقصود
من الهداية وشروطها ان الزوج اذا ادعى الفقر فالقول قوله باتفاق الروايات
ولا يجب النفقة زوجته الا اذا قامت البينة بضدّه وبين هذا وما ذكره في الكتاب
في اللغة ظاهرة كما لا يخفى فلا بد من التوفيق فليست له **قوله** وهذا المكتوب هو السجل ولو
اقرضكم به وكتب بكم فذكر المكتوب ايضا سجل فالوجه ذكره على وجه العموم كما لا يخفى
قوله فان الامانة وكما ان المضاربة اطاعة كلامه وموافق من الغاية يقع
بالمعنى كما لا يخفى فلا وجه لتخصيص الامانة بالمضاربة بدو كونه والاولى ان يقرر
ويقال ان الامانة والمضاربة لو لم يكونا محمدين لكانتا من جملة الاعيان المنقولة
ولا يقبل كتب القاضى فيها فلا بد من ذكر كونها محمدين في الشهادة **قوله** ان يقبل
فيه دون الامانة لعلمه الا باج فيه ورواها وعنه ايضا بعد فيها وضعة الكتاب
فيها كصفة العبد غير ان القاضى لا يرفع الامانة الى المدعي ولكنه يعقبها بامانة على يد امين

ليلا يطأ بالكر من امانه ملكه كذا في شروح الهداية ومن كلامه وسوان من سدا
 الاقصر ثابته العبد وسوانه اذا دفعه اليه سجد مئة مرة وسوا وسوا وسوا
 قبل القضاء بالملك وبنظر العبد لغيره فالوجه فيه ايضا المالك على يد امين
 كما لا يخفى فليست **قوله** صيانة عن التبديل عند شهادته الشهود من كلامه وسوانه
 بعد بيان ان ائمة حليمة العبد ووجودهما كانت للاختلاف الشهادة من عند من مقتضى
 بحلية واحد فلا عيب الاصرار عن التبديل كما لا يخفى والاولى ان يعلم ويقرر لئلا يتعذر
 له اصد في الطريق انه سرقة كما وقع في شروح الهداية فليست **قوله** لكن لا حكم لان الحكم
 غائب اعترض بان الحكم على الغائب كما لا يخفى اما لا يحل الحكم بمولاه فانه اما باقرار اربعية
 فلا يعلم اذا اصاب ما على حرج الغائب من الحاصر وثبت الحكم بهنا بالبينه فلا حاجة
 في حجة الحكم وما حضر المدعي والمدعى عليه عند المكتوب بالية وتوعد كتاب القاضيه وكشافة
 الشهود وكسكت علم انه لا حرجهم اذ لو كان له كلام فمهم لتعرض في كسكت فمرا فذكر فلا
 يؤثر الحكم لاجله ويمكن القول عنه بان السكوت في غيبة الشهود ولا بد من عدم طرح
 عند رؤيتهم كما لا يخفى على ان ما ذكر من وجه عدم صحة الحكم على الغائب وان كان مذكورا
 في الهداية وغيره لكنهم صرحوا ايضا بانه ثابت بقوله كرم تعالى حين بعثه الى اليمن
 لا يرضى لاحد لخصم من سماع كلام الآخر وذكر في البسوط ان الشهود اذ شهدوا
 بالثبوت لا العبد انه ملك المدعي يقتضي قاض جار بالعبدة ويكتب الى سمرقند
 بان ثبت عند ليرى كونه **قوله** وعليه المتأخر من وهو من حيث ما ذكر واحد والآخر فيهم
 في قول وعليه الفتوى كذا في شروح الهداية وينبغي ان يكون صفة الكتاب في جميع المنفوتات
 على الكيفية المذكورة في العبد مع رعاية ما يناسب حال ذلك المنقول لخصوص من الاعطاء
 بالكتيب والارسل بالامين في صحة ما فعل في قضاء زمان من الحكم محمدا المكتوب
 في المنقول كذا في العقار الذي كلامه في حفظ هذا **قوله** الا انه قد ورد في صحة الكتاب
 تكلف لا يخفى فليست **قوله** وسلم اليهم لئلا يتوهم التفتيش من شرائط الكتاب ايضا ان
 يكتب فيه اسم ابيه ووجه واسم القاض المكتوب اليه وابيه ووجه ويكتب فيه المدعى عليه

والمدعى ابيهما وجد هما عند ان صنفه وعندهما لاجابه الى ذكر اسم الطر ولولم ينسبه الى
 الجدة لكن نسبته الى القبيلة ان كان ادي القبايل فهو كاف في ان نسبه الى الاعلى
 الاتحاد فقال من هو بمنزلة ما لو قال النجاشي ولا يحصل المعرفة به وان ذكر اسمه ولم يذكر
 اسم ابيه لكن نسبه الى قبيلة وان كان ادي القبايل لا يكون ترفعا في كلامه ولم
 ينسبه الى الجدة ولا الى القبيلة لكن نسبه الى الحرفة لا يكتفي عندنا في صنفه وعندهما ان كان
 معروفا بشكر الصناعة يكتفي ولو نسبها الى زوجها ولم ينسبها الى جدنا يكتفي ولو كان
 معروفا بالاسم كان صنفه يكتفي فيه وان لم ينسبه الى الاب والجد ولو نسب الى الجد
 ولم ينسبه الى الاب لم يحز ولو كتب من ابن فلان الى ابن فلان لم يقبل الا اذا كان
 مشهورا كانه ليلج وان كتب الى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا واحد عدو ان كان
 في البلد قاضيان لا يقبل ويذكر اسم الشهود وانسابهم وخلصهم من كلفهم وان
 يذكر اسمائهم وانسابهم واكتفي بقوله فاقام شهودا وعدوا عنهم بالعدالة والبر
 عنهم فعدوا لاجاز لكن الذكر اولى وهذا التفصيل مأخوذ من الفتاوى والشروح
 فيلحظ **قوله** ابو يوسف لم يشترط مشايخه من ذلك قال في طلب الزنا به واجمعوا في الصحيح
 على ان الاشهاد لا يجوز ما لم يعلم ان ائمة مائة الكتاب **قوله** اقول ان كان الكتاب في يد
 المدعى او الاشارة الى هذا المصنف في شيء من الكتب التي رايناها بلروام ان قول
 انه حنفية ومحمد احتياط وقول انه يوسف يوسف سر من لخصم مطلقا بدون المصنف المذكور
 كما لا يخفى فليست **قوله** لم يقبله الا خضره لخصم لان ذلك عنزله اداء الشهادة وذكر لا يكون
 الا خضره لخصم فذكر هذا وقار في شرح الاقطر قال ابو يوسف يقبله من غير حنيفة
 لخصم لان الكتاب يخص المكتوب اليه وكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع ما علم
 من الكتاب فاحذر صنعه الحكم **قوله** وبشهادة رجلين اح ما فايك كتاب القاض
 ويحتاج ان يشهد على كتابه رجلين فليشهد جميعا على شهادة الاصول حتى لا يخفى
 الا الكتاب قلت في الشهادة على الشهادة كالحق القاض الاخر لا يعدل الشهود
 الاصول وقد يتعذر معرفته عدالة الاصول في ملك البلدة ولا يحصل المقصود خلا والكتاب

كذا في الكفاية ويمكن الجواب بوجه آخر وهو أكثر الناس مجزون عن ادلة الشهادة على الشهادة على
 وجهها فاحتاج الى الكتاب ولم يفرق بين القاصر وخير القاصر لاحتياجه الى التكليف
 فليتأمل **قوله** في القاص بعد ثبوت عدالة الشهود وهو الصحيح كذلك الهداية وذكر في القافية
 ان الاجماع ما قاله محمد بن حبيب الفقيه عند شهادة الشهود بالكتاب والظن من غير نفي
 كعدالة الشهود **قوله** والزمه ما فيه ولو قال انما ليست فلان الذي شهدوا على ما كانت
 ان في هذه الصناعة والقبيلة رجلا ينسب اليه والزمه مكشور وانه فان كان
 في ذلك الصمد او في تلك الصناعة اثنان من ذلك الصنف ولو بطريق حتى ينسب احدهما
 لا شيء يعرف به انه غير الآخر ولو اقام بينه ان في القبيلة رجلا اخر بذلك الاسم والنسب
 ان كان حيا لا يفتى وان كان ميتا نظر ان مات قبل شهادة الشهود وبعد كذا
 في الخلاصة **قوله** لا يغفل عن قوله يعني لا يغفل النابيب يكون القاضي المفوض مغفولا
 وايضا لا يغفل القاضي عن نابيه الا ان يقول الامام ولي واعز من شئت **قوله**
 وكذا ان يقر الوكيل الاول التمثيل في سبب كلامه وسوان بتقدير التمثيل بخبر رأي الكفيل
 الاول في التمثيل وسعي رواية في اخبار التمثيل الذي لا باطل في دفع التمثيل ومقتضى الموكل
 كلامهما فينبغي ان لا يجمع كما لا يخفى الا ان يقال ان الغرض الاصل بتقدير التمثيل فيكون حصول
 رايه فيه لكنه تكلف بعيدا وقال ان المسئلة مفيدة بتعيين الوكيل الاول التمثيل لكنه
 مع بعد مخالف ما وقع في بعض الشروح من التصريح بكون المسئلة مطلقة فليتأمل وذلك
 في الكفاية ان الجواز رواية كتاب الرسمى وفي رواية كتاب الوكالة لا يجوز لان بعد التمثيل
 يمنع التفصان ولا يمنع الزيادة في ما يريد للاول على هذا التمثيل ولو كان هذا المكشور
 للعقد **قوله** في مختلف فيه في الصور الاول ان من الصحابة ومن معهم ومن بعدهم السلف
قوله الاما يخالف الكتاب يعني ان في خلاف بعض العلماء في الصور الاول لا يصح في كل
 الاجتهاد بل ان لم يسوغوا العلماء له اجتهادهم وذكر كون خلافا لا يعتبر به ويكون للاجماع
 ولا يخفى حكمه حكم به خلافا من عكس وجه مع كونه من فقهاء الصحابة في حيز التمسك في
 اموال الربوا فان العلماء لم يسوغوا له ذكر الاجتهاد حتى لو قضى قاضي حوزة في نقد قضائه

وان لم يسوغوا له اجتهاده وذكر كون اختلافاً معتبراً اما في الاجماع ولا يخفى حكمه
 حاكم به خلافا في فصله عنه في زوج وابوين وامرأة وابوين ان لا يملك جميع
 المال كذا في شروح الهداية وخبر ما خلافا في صحة الاستئناس كما لا يخفى فليتأمل
قوله كثر التسمية والحكم شامداً ويمن كذا في النهاية وفيه كلام وسوان
 في صورة الحكم شامداً ويمن نفق القضاة يختلف فيه فلا يناسب التمثيل كما لا يخفى
 فليتأمل **قوله** فانه مخالف للسنة المشهورة ولم يسوغوا العلماء له ذلك لاجتهادها
 فيكون خلافاً لا يعتبر به **قوله** كالقضاة محل متعة النساء على قول ابن عكس في وقته
 ما لا يخفى في مجتهده في معنى في الصدر الاول ولم يذكر الكفاية وذكر في المتن **قوله** ويجب ان
 يعلم القاضي معنى اذا حكم على اختلاف المذهب المشهور الذي يعمله وانما يفتى بان ذلك
 لان في مطلق الحكم لا يجب علم القاضي بالاختلاف وهو الذي لا يجب له الواجب ما هو عليه
 بان ما حكم به مجتهده في كفاية كما لا يخفى **قوله** وفي الهداية اختار ان اتفاح الاثر كخالف الماراد
 بهذا البراد الاخر افي على اصل المتن والافغنه ايضا مصرح بهذا كما لا يخفى ومن كلامه
 وسوان جبارة الهداية هكذا ومن اجتمع عليه لم يصرح لا يعتبر مخالفة البعض وذكر خلاف
 وليس بخلاف ومحلها التمسك على ما هو المختار عند شئ الا انه ان بعض المخالفين كان
 ممن يسوغ اجتهادهم في ذلك فعليه قوله وينبغي الاجماع فليعلم هذا لا بد عليه اعراض التمثيل
 كما لا يخفى فليتأمل **قوله** وايضا قال في الهداية لا يخفى ان هذا من قبل قوله في الهداية اختار ان
 على تقدير وقوع قول المصنف في خلاف في الصدر الاول في نسخة الشرح واما على
 تقدير عدمه فلا حاجة الى التوجيه **قوله** لكن الاجماع انه لا يشترط ذلك اعلم ان خلافاً من
 او ما لا يعتبر اذا كان قوله مما يقول به بعض العلماء الصدر الاول وان لم يكن كذلك
 لا يعتبر حتى لو قضى الشافعي او المالكي براء به للقاضي الاخر ان يبطله كما صرح به في غاية
 البيان وغيره **قوله** ولو شهدا في زوجه انزور الكذب بمجموعة الاضافة والوصف
 كما لا يخفى **قوله** بل حكم القاضي صار كاشاً بعد جديد لا يعمل فليعلم هذا ينبغي ان
 يشترط الشهود عند قوله قضيت لانا نقول انما صح التكليف بغير حصر منهم لانه انما يثبت

مقتضى محبة فضائه في الباطن وما يثبت مقتضى محبة الغير لا يثبت من حيث كماله
 في قوله الحق عبدك عن بالف فليت كل **قوله** والفتوى على قولها كذا في الهداية ايضا
 في الصفوى اذا قضى في محل الاحتياط وهو لا يري ذلك في خلافه فيفتد عند ان حينه
 وعليه الفتوى كذا في الكفاية واعلم ان اطلاق المذكرة من ان حينه وصاحبه
 في صفة كون القاضي مجتهدا واما اذا لم يكن مجتهدا فنفسه زمانا وحكم على خلاف
 مذهبه ناسيا او عامدا حكم القاضي الحسن مثلما يقول الشافعي فيفتد عند ان حينه
 وان يوسع بل عند محمد ايضا ويدل على هذا التفصيل كلام صاحب الطحاوية حيث
 قال المجتهد اذا قضى على خلاف مذهبه ناسيا فتد عند ان حينه ولا يفتد عند
 وعليه الفتوى وقول ان يوسع معه وما تفرغ جامع الفصولين عن الكتب المتعددة من
 ان القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبه فتد ولا يفتد
 لا غير كذا في محمدا وقال ابو يوسف ليس يفتد ما ليس يفتد ولو كان مجتهدا حكم
 برأى غيره ناسيا قال ابو حنيفة فتد وكذا اعتمد عند في الصحيح ولم يفتد اذ رآه وهو اما
 عنه وقيل بقوله فيلحق هذا التفصيل جدا فانه كذا في الفتوى **قوله** كوصف القاضي اقرار عن
 المسح ومسح ان ينصب القاضي وكذا في الغائب مسح مخصوصة عليه فليفتد
 اختلاف الروايتين فانه ذكر في الفريضة انه اذا نصب القاضي مسحا في الغائب لا يجوز
 ولو حكم عليه لا يحكم حكمه كذا في النهاية وبعض شيوخ المتن والاول ان يكل على التمثيل
 لا على الاقرار لان الفتوى على صحة الحكم على المسح كما صرح في بعض الكتب **قوله** فان كان
 ما يدعى على الغائب سببا على الحاضر لايكون سببا موضوعا لاحالة سواه لان
 المدعى شيئا واحدا كذا في الصعقة التي ذكرها الشارح لان المدعى فيها الدار وما يدعى على
 الغائب سواها منه سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر لان الشراء من المالك سبب للملك
 لاحالة او كان شيئا كما اذا قال المشرود عليه الشراء من عبدان فاقام المدعى بيته
 ان مولاهما اخفهما وهو ملكهما فان بيته تقبل وبثبت الفتوى على الغائب لان الطرفين
 كشيء واحد لا ينفك احدهما عن الاخر لان لولاية سبب لولاية الشهادة لاحالة وانما فتر

في قوله الحق عبدك عن بالف فليت كل قوله والفتوى على قولها كذا في الهداية ايضا

تذكر

تذكر حرازا عما اذا كان سببا في وقت دون وقت فان فيه سببا لخاصة خصما
 عن الغائب كما اذا قال رجل لامرأة رجل غائب ان زوجه الغائب وكله ان احكم
 اليه فقالت كان زوجي قد طلقه ثلثا واقامت على ذلك بيته فقلت بيتهما في
 حق قصير يد الوكيل لان حق اثبات الطلاق قد وجب قصصه اليه بان لم يكن وكذا
 بالرجل قبل الطلاق وقد وجب بان كان ضمنا بالوجهين فقلت بشيئ العشرة
 بثبوت الطلاق وما اذا كان سببا باعتبار البقاء لا وقت الدعوى ففيه لا يفتد
 بالبيته لان في الحاضر والغياب كما اذا اشتري رجل جارية فادعى ان البائع
 كان زوجها من فلان الغائب ويريد ان يبيعها فانه البائع فاقام المشتري بيته
 على ذلك فانه لا يفتد بها لان ما يدعى على الغائب في سوا النكاح ليس سببا لما يدعى الحاضر
 وهو الرد بالعيب من غير اعتبار البقاء كما ان يكون بينهما ثم طلقها وان اقام
 البيته على البقاء لا يقبل ايضا لان البقاء يتبع للابتداء **قوله** ويوسع للمهر
 وكذلك على اقراض مال الغائب لانه نصب ناظر الحكم من عجز عن النظر لنفسه والتمسك
 عاجز عن النظر لنفسه وفي الاقراض نظره فيملك القاضي **قوله** ولا يحكم في خذ وفود
 من اذ للحدود الواجبة حقا لله ثم متفق عليه في الروايات لان الامام ائمة المسلمين
 لا يستغاثوا واقام في حد القذف الفصل فقد اختلفت الروايات قال في النهاية
 من اصحابنا من قال يجوز الحكم فيها **قوله** لانها لا يملكان دهماها هذا دليل
 القود فقط والدليل الثاني انهما ما قالوه من حكم الحكم لم يحج في حكم الحكم فحاز
 فيه ثبوت الحدود والقصاص لا يثبت بالشهادتين **قوله** في جميع الجندات كالمثلية
 لان لفظ سائر في المتن بمعنى الجميع **قوله** كالكنائس معنى كون الكنائس راجع
 وشيخهم المفضل للملك ومن خلق الثلث تزوجها فعدله لا يثبت على قولنا
 فيجوز له ان يجتازهم ويسعى القام مع ما على قولنا المشايخ العراقيين وعلى قولنا سائر
 لا كذا في القنية ويعلم من هذا ان الاخذ من سائر في محنة لا يفتد في الاخذ
 المذهب المدعى **قوله** وسعده القاضي وبعض على العاقلة الا اذا ثبت القتل باقرار

عكر



لان العاقلة لا يعقل فلا يصدق حكم ولو صكها رجلين لا بد من اجتماعهما لانه امر يحتاج فيه
 لا الدين حتى لو حكم احد هما دون الآخر لا يحسن لانها رضىا لهما ورائى الواحد لا يكون
 كراى الاثنين ولا يصدق فان على ذلك الحكم بعد القيام من مجلس الحكومة لانهما كراى الرضا
 بعد القضاء للولاية فلا يقبل شيئا منهما على قدر ما سواه كذا في الهداية وكثيرا منها والله اعلم
مسألة شتى قوله فان دعوى اليمين اقرب الى هذا الدليل من
 رصده في القول وعدمه كما لا يخفى والصورة القول وليد اخر وهو اننا نقض النظام
 بين الدعوى والشهادة فليست **قوله** فلا يعبر دعوى الشراء قبل وقتها لان الشراء
 انما ان لا يتقص بان سعى او يستقص فينتقل الى ملك البائع فيه في هذا لا يقيد ولا
 يكون فيه حق حين الدعوى كما لا يخفى فلا تناقض فيها بل لا مجال ينبغي ان لا يقبل في هذه
 الصورة ايضا لانه ادعى شراء ما ملكه باليمين وهو باطل لانه ما جحد اليه فقد سخط
 من الاصل وتوقف الفسخ على المدعى على رضاه فاذا اعدم على الشراء منه فغنى بذلك
 الفسخ فيما بينهما فانفسخت اليمين براضيهما واشترى ما لا ملكه كان صحيحا **قوله** اوجه
 او الشئ او باليمين فيهما كلام وهو ان هذه الثلاثة انما لا يصدق فيها اذا قال
 مفعولا صدق خلاف الاول وهو الاقرار بغير الجوار فيه لا يصدق موصولا
 كان او مفصولا والفرق ان الاقرار في الثلاثة الاضرة يقتضى العزم والبطور بلفظ واحد
 فاذا استثنى بطور فقد استثنى البعض من المصلحة فصح في الاول بلفظين بالعزم بلفظ
 وباطور بلفظ فاذا استثنى بطور فقد استثنى الكل من المصلحة في المودة وقد مر وان ذكر
 موصولا كما صرح به في شرح الهداية فلا وجه لعدم التفصيل والفرق بين الاربعة في
 الجواب كما لا يخفى وليس المانع لفظ ثم الدالة على التراضي كماله الهداية حتى يحل على القول
 مفصولا ولا يحل في الفرق فليست **قوله** وليس عليك شيئا اياها عبارة الهداية
 هكذا ومن قال لا يحل على الفدية فقال ليس عليك شيئا ثم قال في مكانه بل عليك
 الفدية لم عليك شيئا لان اقراره هو الاول وقد اراد رد المعركة والثالثة دعوى
 فلا بد من المصلحة او تصديق خصمه خلاف ما اذا قال اشترى وانكره ان يصدق لانه احد

العاقدين

العاقدين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقا في الحق وعمل
 التصديق اما المقر له فينفرد برد الاقرار فافترقا واخر من عليه صك العنايه
 بانه ان عزم المقر على ترك الخصومة وحيث ان يعيد التصديق بعد الاقرار فان
 الفسخ قد تم ولهذا لو كانت جارية طرأ بها كما تقدم ثم اجاب عنه بان قوله
 ثم قال في مكانه اشارة الى طول البعد عن ذكره فان العزم والنقل كان دليل الفسخ ويعلم
 من هذا ان التقييد بقوله في مكانه اشارة الى طول البعد عن ذكره فان العزم والنقل
 كان دليل الفسخ ويعلم من هذا ان التقييد بقوله في مكانه لكونه مقيد في المسئلة
 الثانية والاطراف فيكون له في الاول كما لا يخفى وقار صك الكفاية ان قوله صاحب
 الهداية مهمنا لان احد العاقدين لا ينفرد بالفسخ لانهما قضى بقوله قبله ولانه
 لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فأتى برضى البائع فيستند بفسخه والتوفيق يصح
 وقار صك الكفاية لانهما قضى بين كلاميه فحتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان
 احد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ فيما اذا كان الاقرار على العقد معتبرا فانه كما قال احد
 المشتري وانكر الآخر لا يكون انكاره فسخا للعقد اذ لا يتم بالفسخ وفيما اذا قال اشترى
 من هذه الجارية وانكر فالدعوى للعقد هو البائع والمشتري انكر العقد والبائع بافتراده
 على العقد فيستند بفسخه ايضا وفيه كلام وهو ان الظاهر المراد من قوله في السابق
 ولانه لما تعذر الجوار فيكون مجرد الاستقلال بالبائع في الفسخ لتعذر استيفاء الثمن وليس
 مستقلا على الوطى بدون اعتبار كون انكار المشتري فسخا من جانب حتى لو تعذر
 الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستند بالفسخ ايضا ويدل على هذا قول صدر الزمعة
 في تزييد الوطى لا سيما اذا جحد المشتري كما لا يخفى بدعيه ما يمكن في التوفيق ان يثار
 ان مراده في السابق ليس رد البائع بالفسخ لضرورة تعذر استيفاء الثمن وهو في دفع
 الضرر مهمنا لضرورة المقر له بالشراء الفسخ فلا يستند فزاده من قوله مهمنا لان
 العاقدين لا ينفرد بالفسخ لانهما اقراد عند عدم الضرورة فلا تناقض لكنه يعيد
 لا يخفى فليست **قوله** فاما يمكن التوفيق فعمل هذا قالوا لو كان المدعى عليه ممن هو في الاحمال

بنفسه لا يقبل ببينة وقبل يقبل البينة على البراءة في هذا الفصل بانفاق الروايات
لانه يتحقق بلا معرفة كذا في شروح الهداية **قوله** فاقول في كل صغيرة يقع الشك في صحة
الدعوى من كلامه وموانع حمل الكلف وغيره من العلماء صرح في ايراد الوجهين
وكلام الشارح على اختصاص الوجهين ببعض الصغرة وعدم الاطراد والحق الاطراد
فان دعوى القضاء او البراءة تختار ان يصرف على دعوى القضاء بغير حق فيصح
او حتى فلا يصح كما لا يخفى **قوله** لان غاية ملك البيع ان لا غاية ما يمكن للتصحيح
في صغرة الاحتمال الاول **قوله** لكن ان تقع ذكر العقد فعلى هذا لا يصح دعوى الشراء
ان لا يفيد بالنسبة الى المدعى **قوله** وكذا على المسئلة المذكورة وهي ما كان لا يصح
يخبر به هنا ان يقول لم يكن سابع لكنه لما روي على البيع سأل ان يراه العيب
فابرا كذا في العناية وكذا ان يقول سابع وكيل والمدعى ابراء الوكيل عن كل عيب وكذا
ان يقول صاحب الحق المدعى على هذا العبد على دعوى باطلة وشترط البراءة عن كل
عيب **قوله** وهذا دعوى البراءة من العيب في قوله وقد انكر عدم تمام القبول
المدعى المنقول عن العناية ظاهر لا يخفى واما عدم تمام الوجه الثاني فلان المدعى ادعى
الشراء منه لا من وكيله فدعوى البراءة يستدعي قيام البيع بينهما كما لا يخفى واما عدم
تمام الوجه الثالث فلان البراءة في الصلح من دعوى باطلة يتضمن الاقرار بالبيع في الصلح
على وجه البراءة فتناقض الاسرار السابق كما لا يخفى وفي هذا بعد لا يخفى فليتأمل **قوله**
منصرف الى الحكم عندل في صيغة هذا اذا كتبت متصلا من غير قبضه ليصير عنده
الا بصا في الكلام واما اذا تركت فريضة قبل قوله وكل من اخرج من اقدار فاقول لا يخفى به
فيصير كفاصل السكوت بالاتفاق **قوله** وهي بصلح حجة الدفع لا للتحقق ولذا لم يعتبر
في المسئلة الثانية فان قيل هذا منقوض بالعصا بالاجر على المستاجر اذا كان ساعا
الطاحونه جاريا عند الاختلاف لانه لا يستدل بالمال لا بنات الاخر قلت انه يستدل
لدفع ما يدعى المستاجر على الاخر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الاجر واما ثبوت الاجر
فانه بالعقد السابق الموجب فيكون دافعا لا موجبا **قوله** لدفع الودعة الى الاقال سفي

ان لا سام

ان لا يقيم بالدفع لجواز حق قيام المديت في الحال باعتبار ما يوجب قيامه فيه حاجته
اليه كالدين وخبره فان خلافة الوارث متاخر عن كذا كما اذا اقر له جارا وكذا الموجب
بالقبض او انه اشتراه منه حيث لا يؤمر بالوضع لانه اقر بقيام حق الموجب لكونه حيا
لانا نقول ان استحقاق الوارث يثبت باقراره يتعين وما يوجب حق المديت في المال
متوهم فلا يؤمر بما يثبت بعضه كذا في الصغرة من المذكورين لان حق
الموجب الذي يتحقق فيها **قوله** في له فلو دفعه بلا قضاء ضمن للشك في نفسه ولو كان
مقضا لا يضمن لانه يصير في الاقرار الشك مكذبا شرعا فلا يلزمه الاقرار **قوله**
بين العدة والزمان الشهود اياهم في شرايع الى انه اذا ثبت الدين او الارث
باقرار ذي اليد يوجد الكفيل بالاتفاق كما صرح جوابه **قوله** وهو احثيا طاع الى ميل
عن سواء السبيل وفيه دليل على ان المجتهد يخطئ ويصيب على ان في صيغة
برئ من مذهب الاخرة كذا في الكافي **قوله** ولانه لم يوجد المكفول فلا يلزم اخذ الكفيل
لان جهالة المكفول لا يمنع صحة الكفالة لا يقال اذا ثبت بالاقرار ثم قد الكفيل
بالاتفاق كما ذكرنا في كذا وكذا كفاية لم يورث لانه اذا اقر به لم يبق له فيه ملك ولم يثبت للقرء
بحجة كاملة فكان مظنة ان له ماله كما اقر ذكره في الحال وهو معلوم مكان التكفير
له ونقل التمر ناش فيه خلافا فان ثبت فلا اشكال كذا في العناية **قوله** وصية
بنيت ماله على كل شيء لانها اخذت اليه في جميع مثله **قوله** ونحن اخبرنا اي العبد بما كان بالدين
فخذ من ماله ماله صدقة هذا في الحال واما فيما امك فلان الظاهر من حال السادة التزام
الصدقة من فاضل ماله وهو مال الزكوة لان الحيوة مظنة الحاجة الى ما يقوم به فواجب
الاصلية فخص مال الزكوة وكذا الحال في المال خلافا للوصية فانها يقع حال الاستغناء
عن الاموال كذا في شروح الهداية **قوله** وحمل المصدور وهو صك البيوت والواهب
التي يوجبها الشراء **قوله** خلافا لما اذا اوجله لان الايصاء استخلاف لانه ينصرف بعد
انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث خلافا للتوكيد لانه انبات
ولاية التصرف في ماله وليست بتمسك خلافا لبقا ولاية الموصي عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له

الولاية والاذن بالخارج للعبد والصغير من قبله التوكيل فلا يشترط الا بعد العلم كذا قالوا
قوله وشروطه عندنا من اربعة فمقتضى ما اذا كان الخ وكيل او رسول لا يقبل
 خبر الواحد غير العدل كما صح به **قوله** واما صحة التوكيل لا يشترط لها الا ان يكون حيا
 يثبت الوكالة بقول الواحد العاقل اذا صدقه التوكيل حتى لو كذبه لا يثبت على هذا لا يوثق
 بين الوكلاء والعراق لاننا انما اذا صدقته بنوع كذا ان غاية البيان **قوله** واما عزل
 التوكيل ونحوه فالزام من وجه له والسند على هذا يقتضي فيه بالعتق وغيره من هذه الاشياء
 وعلى تقدير عدم نصه لا يلزم منه شيء وكذا الشفع يلزمه سقوط الشفعة على تقدير كونه
 وعلى تقدير ان يطلب له يلزم منه شيء وكذا البكر على تقدير السكوت يلزمها النكاح وعلى تقدير
 الرد لا يلزم منه شيء واما التوكيل الذي لم يجر البنا فالراجح انه يعقل فيه خبر الواحد العاقل
 حتى يحكي عليه الاحكام بخبره كذا ذكره الربيعي **قوله** وهذا الذي ذكرنا من شروط العدل
 او العدالة عندنا خمسة وقال لا يشترط شيء من ذلك الا التيمم في الحج **قوله** فاحد
 فضله والحق العبد لا وكذا الوضوء التيمم وضاع في يده وبهلك العبد قبل التيمم
 لا الشتر لا يضمنه القاض ولا امينه **قوله** والقاض يرجع اليهم لانه على اهلهم ثم اذا
 ظهر ما لم يثبت جمع فيه الغريم بدعيه بطلت لانه لم يصير اليه واما ما ضمنه الشتر لا يضمن
 فقبل لا يرجع به والراجح انه يرجع **قوله** فان احسن نصه وجب بصدقه بان يقول عدل الزنا
 لا استفسرت الحق بالزنا كما هو المعروف وفيه وصحة عليه بالزنا ومقتضى هذا السيرة
 انه ثبت عندنا بالحجة انه اخذ نصا بان حرز لا شبهة فيه ومقتضى القصاص انه قتل
 عمدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله غير الدليل وليلا
قوله فلا يقبل قولها الا معان سبب التهم لظنهم في الجاهل والحسنة في الفسق **قوله**
 والعقل للقاض في الحق لا اسنده الى حالة معهودة منافية للضماني فصلا كما اذا قال
 طلقت او اعتقت وانما يحقن والحنون كان معهودا وقال شيخنا في الحق العبد والحق العبد
كتاب الشهادتين اول بر صحتها وجب بطلب الدعوى اي بقرض لقوله في ولايات
 الشهادتين اذا ما دعوا وقوله في ولايتهما الشهادتين ومن يكتمها فانه اثم قلبه **قوله** اي افضل

الشهادتين

عقلا

عقلا ونقلا اما الاول فلان السر والكنان انما حرم لحوقه في الحق في الاموال
 وذكره في حقوق العباد واما الحدود فحق الله تعالى والله به عني عن العالمين ليس في
 خوف فوات الحق بقية صيانة تعرض اجنه المسلم ولا يشترط فيه فضل ولا كذا في شروحه
 الهداية وفيه كلام وموانع هذا لا يثبت في الحدود والغلبة فيها حق العبد كالمقتضى
 ومقتضى العتق عندنا في حق الله والفرق بين كون حق الحق مالا وكونه غير مكلف بعيد
 لكون الدليل عقليا كما لا يخفى واما الشك في لقوله يوم للذين شهد عندهم لو سئله بنو بكر
 لكان خيرا لكونه قوله يوم من سن على مسلم سئله الله عليه في الدنيا والاخرة وما نقل
 من ملحقين الدبر عن النبي حرم واصحابه رضي فان فيها دلالة ظاهرة على افضلية السر
 في الاخبار ومعارضتها لا طلاق الكتاب اعمالها نسخ لا طلاقه وسواء اخذت بحجة
 الواحد واجبت بان الامة محمولة على المدنية لتغير قلمها فيها ورد بان الاعتبار
 لعموم اللفظ لا بخصوص السبب للحج ان يقال القدر المشتر كمنما نقل عن النبي يوم
 واصحابه في السر والدر متواترة في المعنى فجازت الزيادة به كذا في العناية وقد اجاب
 في بعض الشروح بان الاية فيما اذا وجد الدعوى والطلب من المدعي بقرينة قوله في اذا
 ما دعوا او المدعي في الحدود ومعدوم فلا يوجد الدعوى والطلب في كلام وهو ان المدعي
 والدعوى موجودان فيما فيه حق العبد كما لا يخفى فلا يتم المطلوب فليتأمل **قوله** لما لا يلزم فيضوع
 حتى الحاكم لان الضمان لا جامع القطع **قوله** فما لا يطلع الرجال امرأه واحدة لقوله يوم
 شهادة البتة جازية فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع بالحج باللام مراد به البتة
 اذا لم يكن معه معهود فمنا اول الاقوال ان المستثنى والثالث احوط لما فيه من رفع الالزام
 وعندنا في شرط الامر مع وعندنا ما كسر شرط الاثنين وعندنا في الولان شهادة
 رجل كذا في الكفاة واختلفوا فيما اذا تعدت النظر قال بعضهم بعد كفاة الزنا كذا ذكر
 الربيعي **قوله** بل هذا مخصوص بالمال لان الاصل فيها عدم القبول والبدل لا يبل
 في الحدود ولا يبل في حق الامر مع منهن وحد من الاثام قبلت في الاموال الصرفة
 كثره وجودها فيها كذا نقل الدليل في الهداية وغيرها وفي كلام وموانع هذا لا يثبت كما لا يخفى



وانما عني عليك ان لا تكتفي بغير ما فيه كون الدليل
 عليك فانه انما قوله واما الحدود فحق الله تعالى والله به عني عن العالمين ليس في
 خوف فوات الحق بقية صيانة تعرض اجنه المسلم ولا يشترط فيه فضل ولا كذا في شروحه

المدامية
 لا بد من التمسك بالدين في كل حال
 من موافقة ان لا يفر من الدين

اي لا يكون الدين تاما فيكون قاضيا
 الا ان لا يراى من الدين في كل حال
 المحض من الدين في كل حال
 من كل ما ومقتضى فيه في كل حال

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد علم ما في قلوبنا
 من الغيب والباطن والظاهر
 والظاهر والباطن والظاهر
 والظاهر والباطن والظاهر

في بعض الشروح من ان شهادة الاربعة من النسب، وصدق من يقدر في الرضا عن ذلك
 وليس الرضا عما لا يطلع عليه لرجال كما يدرك عليه تقرير المتن وسائر الكتب كما لا يخفى
 فليتأمل **قوله** ولغرض الشهادة والعراقون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادته
 النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فيجعلونها من كل الاخبار لا من كل الشهادة والصحيح
 ما في الكتاب لانه من باب الشهادة وهذا يشترط فيه شرائط الشهادة من الطهارة والعقل
 والحكم وغيره **قوله** لان الحلية يثبت به اركان الاسلام لانها كلام وهو ان المحمدي في
 قد فاذ اناب يكون عدلا مع الله لا يعبد سواه والله ولي المومنين لا ينبغي هذا
 الاحتياط كما لا يخفى وفيه كلام اخر وهو انه جعل الحلية من الاصل وهو مخالف لما نقل في
 بعض الشروح عن جامع الكلبية من الناس احرار لان الشهادة والحدود والقصاص
 كما لا يخفى فليتأمل **قوله** ولا يصح تعدل ان الشهود عليه ان من نعم المدي وشهود
 ان المدي عليه ظالم كاذب لا يجوز تركية الكاذب القاطن لا يصح عذاته حنيفه
 على قول من يراي السوال عن الشهود ومن انه يوسف ومحمد ان تركية يصح كذا في
 شروح الهداية ويحتمل ان يكون في المسئلة عنهما روايتان ويشير الى هذا لفظ
 فلا حاجة الى التوجيه المذكور كما لا يخفى **قوله** يثبت لوط مضمي القاض عليه بآثاره لا
 بالشهادة كذا في الكافة فينتفع عليه احكام الغضبا لا اقرار **قوله** واما عند محمد
 الاثنان عسارة الهداية هكذا وقال محمد لا يجزئ الا اثنان والمراد انه لا يكفي الواحد
 بدلالة الاثنان كما في تركية شهادة الاثنتين لان تركية الاثنتين يكفي في ابي شهادة
 كانت لان ترتيب التركيبة عنده على مراتب الشهادة كما صرح به الزبيدي حيث قال
 قال محمد يترتب في التركيبة ما يترتب في الشهادة من العدد ووصف الزكوة في يترتب
 في تركية الزنا اربعة زكوة في غيره من الحدود والقصاص رجلان وفي غيره
 من الطعن كخمر رجلان او رجل وامرأتان وفيما لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة وفيما
 على مراتب الشهادة لانها في معنى الشهادة فليتأمل **قوله** لا يصح التركيبة العلانية بعد
 بينه والحدود في قد فاذ اناب يعلم من هذا انه يجزئ تركية ما في السرا صرح به في سائر الكتب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد علم ما في قلوبنا
 من الغيب والباطن والظاهر
 والظاهر والباطن والظاهر
 والظاهر والباطن والظاهر

قوله ولا بد ان يكون المذكي عدلا وايضا يشترط ان يكون في الحدود
 اجماعا **قوله** لم يشهد المشهود عليه مكنة وقوع في جميع النسخ والاول ان يقال لم
 يشهد المشهود له كما لا يخفى ويكن التوجيه بان يقال ان لم يشهد بمجرع المشهود
 عليه منصوص والمراد المشهود به من البيع والاقرار وغيرهما لكنه بعيد لا يخفى فليتأمل
قوله ولو سمع من غير الحجاب لم يحزن بشهد لان الصوت يشبه الصوت ولو شهد
 وفرد للقاضي لا يقبله ولو سمع اقرار من البيت ولا يراه وعلم ان لبيس غيره
 حاله ان يشهد بحصول العلم به كذا في الهداية وغيره وبتبني ان قبل القاضي لو شهد
 بهذا الوجه **قوله** وعندهما كل اذا علم ان هذا اية كذا في الهداية والكافة وغيرهما ووقع
 في بعض شروح المتن لا يخلو عندي حنيفه واني يوسف وعندهما كل اذا علم ان
 بهذا حظه وهذا مخالف لما ذكر في ذكر الكتب **قوله** واما الخلاف فيما اذا وجد الكافة
 شهادة شهوده شهدوا فثبت في حرمه وجاء المشهود له بطلب الحكم لم يخطئ
 الحاكم فان ابا حنيفة لا يري حوز الحكم بذلك وبما جاز به لان ما يكون تحت صفة يوم
 عليه البعض كذا في الهداية والشروح وهو ان كلام وهو انه على هذا الدليل
 ينبغي ان يجزئ عندهما الشهادة فيما اذا وجد الشاهد حظه ديوان القاضي ولم
 يترك شهادته كما لا يخفى فلا وجه للحكم بعدم الخلاف في عدم حوز الشهادة مطلقا الا ان
 بين الفرق فليتأمل **قوله** ونصيب الحكم لعدم حوز الشهادة لصورة الصكر فربما قول
 الشارح خلاف الصكر بعيد عن عبارة المتن وسائر الكتب كما لا يخفى قد مر ولو وجد
 القاضي حكمه مكتوبا في حربه **قوله** ولم يذكره اوسيه ولم يكن له شجر وشهد عنه شهودان
 بانه قضى بكذا فلهذا الخلاف ايضا ولو اقر الشاهد قوم سوهمانه كان شاهدا
 او يترك مجلس الشهادة وهذا الخلاف في هذا الخلاف ايضا كذا في الوا **قوله**
 الا في النسب والموت والنكاح العكس ان لا يجزئ في الجميع ووجه الاخذ في هذا الوقت
 انها امور مخصوصة بحالها من الكس وسقط احكام سفي على انقاض الترتيب
 فلو لم يقبل فيها الشهادة بالسامع ادى الى الجرح وعطيل الاحكام واما في اصل الوقف فجد

والكلام الشارح مخالف وان لم يوافق
 لتقدير البداية في لا يترك حله ما ذكر
 من تحاشا لا يخفى فقامر من

بقا الحكم على من لا يحضر ذكر الله معه كما لا يخفى **قوله** اذا اخرج عدلان او رجل وامرأتان الى
 لانه اقل النصفين فيبطل العلم الذي يثبت عليه الحكم في المعاملات **قوله** فيشترط لفظ
 الشفاعة وذكره في شروحه ان هذا قول في يوسف ومحمد وعنده حنفية لا يجوز
 الشهادة ما لم يسمع ولكن العامة يجيزون في قلبه صدق الخبر ولا يخفى انه لا وجه
 في ذكر المصنف دون الشافعية التي كونهما قولهما كما هو في عدة الكتب ولا يخفى في
 الموت باخبار واحد وواحدة ولا يخفى في لفظ الشهادة ايضا كذا في شروحه
 الهداية وذكر في النهاية انه لو لم يحضر الموت الا شخص واحد وان يشهد بموته عند
 الحاكم او يدكر رجلا عدلا ثم شهد ان يدكر عند الحاكم وهو واجب الحجة **قوله** فيبطل
 المصروف واخر في اصد الوقف على بالمصرف في حقه الوقف كالسجد والرباط وغير ذلك
 لان الذي لا يقبل الشهادة على الوقف بدون ذكره هو لجهة فقط كما نقل عن التذكرة
 في شروحه الهداية واما بيان المصروف على التفسير بان قال مثلا للامام كذا او للمو
 كذا في الشرط الذي لا يخرج فيها الشهادة بالتامع ووجه القبول في المصروف دون
 الشرط وان يوصف ان الشهادة بالتامع كونه في الولاية **قوله** فيعيد متصرف
 هذا قول بعض مشايخنا وهو قول الشافعية لان اليد يتصرف على ملكه واما
 والتصرف يتميز من الامانة وفيه قول بعضهم لا يشترط امتصاف المصروف لانه ايضا
 لانه يتصرف الى بناء كالوكيل ولا اصابة فلا معنى اعتبار هذه الزيادة اذا اتم
 لان زوالها **قوله** لان الادعي له يد على نفسه هذا اذا لم يعرف انه رقيق وان عرف
 لان الرقيق لا يكون في يد نفسه فحله للادعي ان يشهد لذي اليد بالملك **قوله** والمراد ببيان
 بعضه عن نفسه وعن له حنفية وان يوسف ومحمد جميعهم انه كل ان يشهد فيه ايضا فحلوا
 اليد لبيان على الملك في الكلام **قوله** اقول هذا يؤكد قول يوسف في الرواية عنه لان عبارة
 البداية هكذا ومن ان يوسف انه لما شهد كلامه وهو انه على مقتضى قضية التاكيد
 الذي ذكره لا يبطل الشهادة اذا قال اشهد على الدالة او فقتل في قلبه انه لا الظاهر
 من الكتب بطلانها كما لا يخفى بوجه التاكيد ما بينهم من كلام صاحب الكفاية جرح والفرق

في شهادته في غير هذه الامور
 في شهادته في غير هذه الامور

في شهادته في غير هذه الامور
 في شهادته في غير هذه الامور

في شهادته في غير هذه الامور
 في شهادته في غير هذه الامور

في شهادته في غير هذه الامور
 في شهادته في غير هذه الامور

بين الاطلاق والتعبد انه اذا اطلق يعلم منه انه وقع في قلبه صدقه فيكون شهادته
 عن علم ولا كذا اذا اقر ويعلم سمعت كذا وفيه انه اذا لم يشترط في كل الشهادة
 مصدق قلبه بانه ملكه لا يثبت للفرق وجه كما لا يخفى الا ان يقال كفي في الفرق فهم القاضي
 كون شهادته عن علم وعدم كونه كذا ولا يجلس ان يكون في الواقع كذا كذا في كلامه
 وهو انه على مقتضى كلام الشافعية ينبغي ان يشترط ابو يوسف في التامع ايضا ان
 يقع قلبه صدق الخبر مع انه لم ينقل عنه هذا الاكثر الا ان يقال ان شرطه اخرج عدلان
 لتحصيل العلم ومصديق القلب فشرط اكثر من شرطه كما لا يخفى فليست **قوله** وكذا في بعض
 الشروحه ان الشهادة بالتامع يقبل في الوقف وان فسرنا فيقبل في النسب
 والنكاح ايضا وان فسرنا في الاصح ويقبل في الموت مع ان كان مشهورا وان فسرنا
 بانه سمعه ولم يعاينه وفي شرح الزايد في شهادته فيما يوجب بالشهر وعالم لم يعين ولكن
 اشتهر عندنا يقبل ولو مالا لانا سمعنا من الناس لم يعبر والله اعلم **باب القتل وعدمه**
 فصاروا اثنين وسبعون فرقة من ايراد تفصيلها فليطالع تفسير القرطبي
 في سورة آل عمران **قوله** سهرم واحدة فمكن الهمة في شهادتهم فلا يقبل
 كذا قالوا وهذا كلام وهو انه على هذا ينبغي ان يعيد شهادتهم اذا بينوا شهادتهم
 سببا من السبب المحجج للشهادة عندنا لا رتفاع التهمة كما لا يخفى واذا كره
 في الكتب اطلاق عدم القبول **قوله** شهادة الذي يعيد عندنا كما هي وان عدم تهم
 يهودي بشهادة اربع منهم **قوله** فان الكفر كله مله واحدة فبعد شهادته بعضهم
 على بعض ولان بعضهم ليس في مريم ولا يحملهم القبض على البعور كذا في الهداية
 والمراد ان بعضهم ليس في مريم بعض في دار الاسلام ولا يد ما ذكره في بعض الشروحه
 لان هذا بين اليهود والنصارى غير مسلم كما لا يخفى قال في المحيط وشروط الكفار
 بعد لهم المسلمون وان لم يعرفهم المسلمون عن عدل المشركين ثم ارادوا بغير عن
 اليهود لان التركة احد من سطر ما يتوقف عليه الشهادة فلم يكن للكافر امسلية
 لذلك وتعالى في الفتوى الكبرى نصرته في حادثة فتنه كنيته ان تترك الامانة في ولاته

في شهادته في غير هذه الامور
 في شهادته في غير هذه الامور

في شهادته في غير هذه الامور
 في شهادته في غير هذه الامور

ويبدو ويكون مع ذلك نقطة **قوله** كالشكر والدوم ولا يقبل لان اختلاف الدين
يقطع الولاية ولهذا يمنع التوارث بخلاف الذي من اجل دارنا ولا نذكر الشرائع
كذات الهداية واعترض عليه بانه على هذا ينبغي ان لا يقبل شهادة الذي على الشرائع
لان الارش لا يجوز بينهما بان كان الكذب ذميا والابن مستأثرا ومثل احد عمارة دار
الاسلام لا يورث احد من الارواح اجماعا بانه لا يورث بالمال لانه ينفق بالموت او يورث
زمان قبل الموت والمستأثر في الارض في دار الحرب لان الظاهر انه يرجع الى دار الحرب
فحققت التباين في حق الارش واما الشهادة فبأبينة في الاحكام وفي حال الشك من
في دار الاسلام فلا يحق التباين في حق الشهادة وفي كلامهم وهو ان على مقتضى هذا
الجواب ينبغي ان يقبل شهادة مستأثر في مستأثر اخر اذا كانا من دارين ايضا لان
الشهادة في الظاهر وجماعة الظاهر في دار الاسلام كما لا يخفى والاول في الجواب ان يقال ان الكسبان
ما ذكره الا ان الفهم لما كان على حال من المستأثر من يكون من اهل دارنا يقبل شهادته عليه
كشهادة المسلم عليه واختلاف الدارين لا يقطع ولاية شهادة الا على على الادنية
بخلاف العكس وان كانا مستأثرين كما هو المفهوم من الكتب فليست **قوله** ويرت
المولى المرت بالياء والتاء الاقارب في بعض النسخ نسيان فون والباء وله
وجه يقال فيه ان الشك فلانا اذا اتنا ولوه بكلامهم **قوله** وذكر في بعض النسخ ان
الاوجه ما قيل ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يفرقان بذاتهما وانما
يفرقان بالاضافة وكذا ثبت اذا نسبت لهما ما دونه فهو كبيرة واذا نسبت لهما ما فوقه
فهو صغيرة ولا يخفى ان هذا التفسير ليس مناسب للمتن لان المجتبى عن كلامه لا يوجد
فقال **قوله** اقوال لا بد من قيد آخر وهو ان يجنب اجماعهم كلامهم وهو ان الاجتناب
عن الافعال الخمسة شرط قبول الشهادة كعدم كونه مملوكا ومحرورا وقذوفا وان
تاب للشروط العدالة لانها لا ينافيها كالمملوكية وكونه محرورا وقذوفا مع عدم
كما صرح به في السابق ويدل على عدم كونها فاسقا متافيا لا ينافيها لا القوم على عدم
قبول الشهادة غير المجتبى عن بيان فيها ترك المروءة فيهم بارتكاب الكذب لا كونها فاسقا

كما لا يخفى والكلام في عمر العدل كما لا يخفى وان تكلف وادعى كون الافعال الخمسة
حتى ينافي العدالة فيدخر في الصغير فيكون في حكمه فلا حاجة الى الدكر مستقلا كما لا يخفى
فليست **قوله** والحصى وولد الزنا والظنن لحقن العدالة منهم ثم ظنن ان
كان مشكلا بجمل امارة في حق الشهادة احتياطية لا محذور مع رجل ما لم يعلم
اليه امارة ولا مع النفس طامع من وان لم يكن مشكلا فلا إشكال **قوله**
يقبل شهادة من يجرى على القاضي ان يقبل شهادته كشهادة العدل الاصح
عدم وجوب القبول وان كان وادعاه واما صحة قبول القاضي والحكم به فمقتضى
عليه كما صرح به في الهداية وقد سبق ايضا فليست **قوله** لا من اعلم ان المص
مع حبس الهداية ونظم كثير من الشهادته في سكر واحد وقال لا يقبل ولم
يبين انه لو قبل القاضي وحكم به بهر يجهل حكمه ام لا مع انه يجهل في بعضه دون
بعض وانا ابين ذلك وافصله ان شاء فني شهادة الا على لو قبل القاضي وحكم
بهما يجهل حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال ما ذكره بعد شهادة مطلقا كالبعيد وصرح
بهذا في الكتب **قوله** وعندنا في يوسف بعد اذا كان لا يحصل العلم بالمعانية والا دا
محض بالقول ولما انه غير مؤلف وكذا ان الاداء يقتضي التهمة بالكتاب بين
المشهود له والمشهود عليه ولا تميز للاعلى الا بالنقطة وفيه شبهة عن الخرز عنها
محض المشهود **قوله** لا يعقن القاضي عند ان حقيقته ومحمد لان قيام اهللية
الشهادة شرط وقت القضا، بعينه فترها حجة عند وصار كما اذا خرس
او جرح في فسق خلاف ما اذا ماتوا او غابوا لان الاصلية بالموت ان شئت
بالغيبية ما بطلت كذا في الهداية ولا يخفى ان المفهوم من هذا ان الكذب عدم
اظهاره قول الزني يوسف فلا وجه لوالث **قوله** وقوله اظهر فليست **قوله** ومملوك
ومحرور في قد فليست للاحقة للقاضي ان يقبل شهادة المملوك ويجزى به وان حكم
لا يجهل لانه مجتهد فيه **قوله** الا من جحد وكفره واسلم لان الكافر شهادة اهلان من
من غلام لحد والاسلام حدث له شهادته بعد العتق **قوله** وعذر سب الدين لان

الجارية لاجل الدنيا حرام فمن انكرها لا يثبت من القول عليه ولا يصح للقاضي قبول
 شهادته على من يعاد لانه ليس بجند فيه وكذا لا يصح قبول الشهادته للماض
 والفروع لانه ليس بجند فيه ايضا بخلاف قبول شهادته الزوج والعريس لانه جند فيه
 وفي المحيط بقول شهادته لولد من الرضاع **قوله** وسيد لعبد ومما ثبت في قوله
 الآخر لا يصح للقاضي قبول هذه الشهادته لانه ليست بحضرة فيها **قوله** ومما ثبت
 في قوله وسيد لعبد والمعاد من فعل الودي التمكن من اللواط كذا في شرح
 الهداية ويصح للقاضي قبول شهادته لان القاضي ان يعيد شهادته العلق لكونه
 مجتهدا فيه كذا يصح قبول شهادته ناجية ومعتبة ما ذكره **قوله** ومد من الشرب على
 اللغو بهن كلام وهو ان اللغو في العرف عند المحققين البعض لا يدرى القدر
 كما هو في الفسقة الجوه اصله الله لم يدرى الشرط في الودي حتى ان من شرب بصره
 ومعه من خمره واخره ولا من غير مرض لا تقدر بهن في الشرب ويرى شهادته لا تقبل
 المعادلة لطلوع الشرب الا ان يقال ان المراد من الشرب على اللغو مجرد الشرب لا للنداء
 على امرى طريق كان فلتقال **قوله** حتى ان شرب الجند في الشراب ان ادمن كما صرح به في شرح
 الهداية وبهنا كلام وهو ان هذا القول قد يصح في جميع الشروع وذكر وجه الثاني
 الادمان حيث قيل وانما شرط الادمان ليظهر ذلك عند العلق فان من شرب
 الجند في بيته لا يبطل عدالة وان كان كعبه وانما يبطل اذا ظهر ذلك او خرج سكرانا
 يشك منه الصبيان لان مثله لا يجرى عن الكذب فينبغي ان لا يكون المراد من الادمان
 الادمان في النية كما ذكره الشارح لانه لا يظهر الشرب منه كما لا يخفى ويصح للقاضي قبول
 شهادته وحكم به يصح ما ذكره **قوله** ومن يلعب بالطيور والطيور ومغنى للكل لانه كالج
 ولو قبل القاضي وحكم به يصح ما ذكره **قوله** انما قال للكل وانما شرط هذا الشرط في كتاب
 الرضا ولم يشترط في المغنية لانها من المحرمات باللعن من الكلب فاعني عن ذكر
 هذا الشرط كذا في بعض شروح الهداية وهذا العرف ذكره حكم **قوله** مستقلا والاسنى ان يكتفى
 بذكر حكم المصدر كما لا يخفى وذكر في بعض شروح الحاق ان وجه اطلاق المغنية والشاة في حق

المرأة والتقييد بالتعين للناس في حق الرجال وهو ان نفس رفع الصوت حرام في حقها
 بخلاف الرجل وهذا مخالف لما ذكره في الذبارة من ان المراد بالناجية التي يتقرب في معصية
 غيرها واحديث ذلك مكسبه لانه يتقرب في معصيتها لانها لا تسقط عدالتها فليست **قوله**
 او كرم ما حده او يدخل الحمام الى قوله او يقرب الصلوة بهما لان كل ذلك فسق في ذنبه
 الشهادة ولو قبل القاضي وحكم به يصح ما ذكره **قوله** او يبطل على الطريق او ياكل فيه
 لان فيه ترك المروة فمنهم من ياكل الكذب كذا في جمع الكتب الطاهر انه لا يصح للقاضي
 قبول شهادته لانه لم ينفذ خلاف حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصحوا لكونه فسقا
 حتى لا يدخل في حكمه والله اعلم **قوله** او يظهر سب السلف لظهور فسقه كذا في الكتب
 القاطعة بقول شهادته ما ذكره هذا من التفسير الذي وعدناه لكنه مني على كون
 قول الشافع او ما ذكره او مثلهما معتبرا او كون المحل مجتهدا فيه وهو كلام ما سبق
 فليست في هذا المقام حقون الله المذكر للعلام **قوله** ان يصح شهادته هؤلاء اذا ادعى
 لا يدا قول هذا حتى لا والعكس ان لا يصح اذ فيه تهمة خوف المنفعة التي نصب
 من يقوم باحياا جعه او فروع ذمته وفيه كذا حتى ان القاضي ولاية نصب الوصي
 اذا كان طالب والموت معروف فيكتفي القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين وانما
 لا شرط دخول القاضي لانه اذا كان حاصدا لا يمكن القاضي نصب الوصي الا بهذه الشهادة
 فيصير الشهادة موجبة على القاضي بطلان التهمة وهو وجه المنفعة الا ان الغرض من
 لا يثبت عليها دين فانه يعيد شهادتها وان لم تكن الموت طامرا لا ممانعا على
 انفسها فيثبت الموت باعترافها في حقها كذا في الهداية وبما يركب الكذب ويعلم من هذا عدم
 ذكر الحكم مطلقا كون الموت معروفا لا يخفى كلام كما لا يخفى فليست **قوله** لا يثبت فيه الجرح ولا
 حكم القاضي بذكر وان علمه لان النفس مما لا يدخل تحت الحكم لان له الرفع بالتوبة فلا يخفى
 الالتزام ولان فيه يتكسر السر والشعور واجب الاشارة حرام **قوله** منها احياا الحقوق
 للشرع او العبد لا يقال من مباحه ومن رفع الخصومة الشهود غير رضية **قوله**
 لانها ينفع بان قول القاضي سرا ولا يظهر في محل الحكم ودعوى الكساح وان كانت

فيصح

عليه

الفاعل هو المولى عبد الرحمن ابن سعاد بن قيس بن سليله
شعره لطائف الاشارات الخ لعمري

اول

ای احقر از اجتناب

الاول كلام وهو ان صحة القضاء بالجميع فيما اذا ادعى المدعي شهادة الشهود بالعشرة ليست
بظاهرة كما لا يخفى فليست **قوله** وكذا موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين
لفظاً ومعنى ههنا كلام وهو انه قد صرح في شرح الهداية بان المعينة للاتفاق بين
الدعوى والشهادة هو الاتفاق في المعنى واما الموافقة بين لفظيها فليست بشرط
بالاتفاق الا يبرهن ان المدعي يقول ادعى على عيسى بن داود والشاهد يقول شهدت بذكر فني
عبارة التي نفع قصود لا يخفى والمراد باتفاقهما لفظاً بطاوع لفظهما على اقله في المعنى الواحد
بطريق الوضع سواء كان لفظهما واحداً او لفظين مترادفين لا بطريق التضمن في هذا الوجه
احدهما بالية والاخر بالعطية فيقولوا شهد احداهما بالعضد والاخر بالاقرب اليها
لا يقبل كونه في شرح الهداية **قوله** اذا ادعى المدعي الاكثر لاتفاق الشاهدين على الاقل
في المعنى لان الاقل هو حد الاكثر ويشكل من ههنا بان الشاهدين لو شهدا بتطبيق الاثر
بنسب مطبقات وفرادى القاضي بينهما قبل الدخول في مجموعهما كان ضمان نصف الصداق على
شاهدين الثلث دون شاهدين لوصلة ومما لو كان الاقل هو حد الاكثر كان الضمان
عليهم جميعاً كما لا يخفى ولا يلزم ابا حنيفة ما اذا اقرار زوجها طلق نفسه ثلث فطلق واحدة
كان ذلك من اجوابها فوضعت واحدة ولا ما اذا اقرار لها انت طالق الفاقعة نفع ثلث
لان الاكثر في ذلك ثابت فيضمن الاقل وليس فيما يخفى فيه كذا لان الاكثر يشهد به واحد
ولا يثبت به شيء **قوله** يكون المدعي مكذباً بان الشاهد الاكثر فيكون تنسيقاً ولا
شهادة للعكس فلا يرد ان التكذيب في البعض فينبغي ان بعض ما يلبس بخلاف ما
اذا اكد به المقر له البعض ما اقربه فاني فيه بعض بالية لان عدالة المقر ليست
شرط فتفسيقه لا يبطل الاقرار **قوله** او سكنت عن دعوى المائة الدال على هذا ما ذكر
بعض المشايخ من انه لا بد من التصريح بالتوقيع واما على ما قاله البعض من ان المال التوقيع
كان فسني ان عهده كما لا يخفى **قوله** ومدى انه حنيفة ضعيف وهو انهما لما فيه كلام
وهو ان مراد اني حنيفة من الاتفاق لفظاً ليس في الالة مطروح الوضع بالمطابقة وهذا
الاتفاق موجود في شهادة احدهما بالالف والاخر بالعين لان المفرد والنسبة لفظان مختلفان

عطف و ما نه لاد العطف على السائل
عطف و ما نه لاد العطف على السائل
عطف و ما نه لاد العطف على السائل

الاور

ودلالة الالغين على الالف بالضم كما لا يخفى فليست **قوله** في غير المستند وبه لا يمنع القبول
كما لو شهد عليه شخص آخر فبشرافه فأكبرهم وحاصله ان الكذاب المدعى
شهوده تفريق له لكونه اختياريا واما كذاب المدعى عليه فليس تفريقا لانه لا يفرق
الدفع عن نفسه وفي الوقعة شاهدان شهدا بالف على رجل وشهدا انه قضاه
تخلله فقال لا يلزم عليه الف درهم وما قضاه شيئا وشهودي صدقة في الشهادة
بالف واوهماء القضاء بميل شهادتهما ان عدلا ولو قال شهدا بالف حتى وبالعصا
بباطل ومن قد لا يغير **قوله** والدا من مهننا كلام وسوان ذكر لمن في البين ليس على
ما ينبغي اذ لا حظ لدا من غير الشهادة عن كد دعوى فليخرج له من لا اختلاف كما في
البينة فليست **قوله** ولما قلنا ان يقول ليس بهذا الدعوى **قوله** في كلام وسوان العقد
كالخلق والعقود مثلاً ثبتت باقرار المدعى فلا يحتاج في اثباته الى البينة حتى يقال ان العقد
بالف غير العقد بالاكز وحاصل واحد شهادة فرد فلا يقبل انما يحتاج اليها لاثبات الدين فصار
كما اذا ذكر الشاهد شهادتين احداهما غير محتاج اليه فرجع في الحقيقة الى الدعوى التي يمكن
التوفيق مهننا ايضا بان يقر المدعى عليه بالعقد على الف عند شاهد وعند اخر بالعقد
على الكز ويكون قراية المدعى المدعى عليه من البعض او صريح عند شاهد والاخر عاقل
كما لا يخفى فليست **قوله** وبعد الحق يكون الدعوى من الاجراء مهننا كلام وسوان يحتمل
ان يكون الدعوى من المستاجر فلا يكون كد دعوى الدين بل مهاد دعوى العقد بالاجماع
فيستلزم الشهادة ويؤخذ المستاجر باخترافه من مال الاجارة وصريح مهاد في شروعي الداية
والاول ما وقع في الداية وسوان كان بعد مضي الحق والمدعى هو الكز فهو دعوى
الدين كما لا يخفى فليست **قوله** او اكثر هاهنا الصحيح كذا في الداية ايضا والاول كلمة الواو
بدلالة كسبي وقوله في الصحيح احراز عاقل بعضهم انه لما كان كاذبا وجب ان يكون
الدعوى باكثر المالين كما في الدين واليه ذهب شمس الائمة ووجه الرواية الصحيحة
ان المنظور اليه العقد وهو لا يخلف باختلاف البديل لكونه غير مقصود بثبت في ضمن
العقد فلا يلزم ما هو شرط في المقصود اخذ الدين كذا في شروعي الداية واما الوجه

والرئيس

المذكور في بعض شروعي الحق وسوان ثبتت الدين في دعوى الدين محتاج الى شهادتين
الشهود فكان الشكر في صحة الشهادة فلا يكفي فيه ايمان التوفيق مانه يجوز ان يكون
الاصر موهوم ثم صار اكثر الزيادة وفي كل صورة يقع الشكر في صحة الدعوى لا دعوى
ايمان التوفيق يكفي لدفع التناقض بل يجب ان يصحح به وفي كل صورة لا يكون
الشكر في صورة الدعوى بقول ايمان التوفيق يكفي فليست **قوله** لان الاحتياج الى التوفيق
موجود في صورة دعوى الاكثر ايضا كما لا يخفى فينبغي ان لا يصح في كل الصورة ايضا
في دعوى الدين فليست **قوله** ولزم لبرائتها لارث لان ملك الوارث محذور
حق العقبين حتى يجب الاستبراء في الطارية المعهودة وحمل اللواش في الغنى كان صدقة
على المعهودة الفقيرة فلا بد من النقل الا انه يكتفي بالشهادة على قيام ملك المعهودة
وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده لان الايدي عند الموت
منقلب بملك يوسطة الضمان والامانة يصير مضمونة بالتجديد وصار بمنزلة
الشهادة على قيام ملكه وقت الموت كذا في الداية وفي عبارة الحق مهننا كلام
وسوان ان عد قوله مات وذاته ملكه او في يده من صغر طر كما هو المعنوم من قوله
مات او مات شمل قوله جان بلاجر كما لا يخفى وان لم يعد من صغر طر كما هو الظاهر من
عبارة الداية شمل قوله او مات وذاته ملكه او في يده كما لا يخفى فليست **قوله** وحكم
ان لقبول الشهادة على الارش شرطا مهننا ان يشهد وانه كان لمعهده حتى
قالوا انه لمعهده لا يقبل ومهننا ان يدركوا الميت لان الشهادة على الملك لا تثبت
لاصح ومنها ان يشهدوا وجه الاحتجاج حتى لو قالوا اذمة ملك وتوكله ميراثا لا يمل
ما لم يقولوا اذمة لابنه او لامه او لها ومنها ان يجزوا اليه او قالوا ملك وذات ملكه
او في يده وعندنا في يوسف ابر ليس شرط فان شهد وانه كان لابنه تركه ميراثا له
ولم يقولوا لا يعلم له وانه تركه ميراثا له فان كان هو من يثبت في حال دون حال لا يقتضي
وان كان ممن يثبت على حال عاقل وسطر القاضي ثم بعض بكاه وفي الزوي والار وبة
تفقه باقل النصيبين عندنا في صنفه وانه يوكفه وقال محمد وسوان فانه على الحق

الملك
على
الملك
على
الملك
على

باكثرهما فان قالوا لا يعلم له وارثاً بهذا الموضع كفى عندنا صنفه ووجدنا مما لا يخلو كذا
 بعض شيوخ الهداية **قوله** وعندنا يورث كفى مسافة الى وعند محمد روي عنه كيف
 ما كان حتى روي عنه انه اذا كان الاصل في رواية المحدث في رواية اخرى
 من ذلك المحدث يقبل **قوله** وعندنا يورث انما يشهدان من سدا فان قيل ينبغي ان لا يحذف
 ادلة الشهادة الفرعية عن الاصلين لان الفرعية منزلة اصل واحد والاصل الواحد
 او اشهد عن نفسه وعن اصل اخر لا يحذف قلت الفرعان صاروا بمنزلة الاصلين
 اما الاصل الواحد لا يصح بمنزلة الاصلين فافترقا **قوله** وان انكر الاصل شهادة
 بعض شهادته لحادثه بان قالوا ما لنا شهادته على هذه الحادثة وما نوا او غابوا
 ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم من هذه الحادثة لا يصح شهادته الفروع لان
 التحليل يثبت للشهادتين بين الطرفين وهو شرط كذا في شروح الهداية ومواد الحكم
 من مطلقان شهادة الفروع عدم قبولها واما الحكم الواقع قبل الايمان فلا يبطل
 كالحج والزمي اي انكره او معناه اذا قال شهدت الاصل لم يشهد هم على
 شهادته تنافوا او غابوا ثم جاء الفروع عند الحكم لم يقبل **قوله** وكذا في الكتاب
 الحكمي يعني ان القاضي الكاتب يكتب في كتابه الى القاضي الاخر ان يشهد بين عبد
 شهيد واحد وان لمعان بن فلان المضاف في خطه فلانة بنت فلان الغلظة كذا من الديات فاقض
 انت بذلك فاحضر المدعي فلانة في محل القاضي المكتوب اليه وادفع الكتاب اليه يقول
 القاضي المكتوب للمدعي ما تشاهد بين ان اليه احضرها من فلانة بنت فلان
 الغلظة المذكورة في هذا الكتاب لنمكن الاشارة اليها في القضاء عليها لان
 هذا في معنى الشهادة على الشهادة كذا في شروح الهداية وغيره ما يعلم من هذا كما
 كلام الشارح كما لا يخفى فليتأمل **قوله** لم يحرم حتى ينسبها الى اخذها وميل النسبة
 الى السكة الصغيرة خاصة والى المحرر الكبيرة غاية فينبغي ان يكون النسبة
 الى السكة الصغيرة **قوله** ثم اعلم ان هذا في العرب امانة الوجه فلا يشترط اخرض
 عليه بذكر الحد وهو التعريف وقد يجد التعريف في الجمع بذكر الحد ايضا وجوابه

في قوله
 ثم اعلم ان هذا
 في العرب امانة
 الوجه فلا يشترط
 اخرض عليه

يظهر

يظهر بأدنى تأمل فتدبر **قوله** وسبح وجهه فيه لغتان الالهة والالهة والتعجب
 والمعنى التسويد **قوله** ولا يعلم بالهبة لانه بقي للشهادة والبينات شرعاً لا يثبت
قوله اقول قد يعلم بدون الاقرار اي قال صاحب العناية ولم يذكر الذي شهد بقتل
 شخص فظهر حياً او لموته وكان حياً اما لندرتة واما لانه لا يختص له ان يقول
 كذبت او طليت وكذا شهدت فهو معنى كذبت لا قدام بالشهادة بغير علم
 جحد كانه قال ذلك فلا يرد اعتراض الشارح وايضا يمكن ان يحذف قوله لا يعلم الا
 بالاقدار على المحضر الاضافي بقرينة قوله ولا يعلم بالنسبة كما لا يخفى فليتأمل والله اعلم
فصل في الصحيح والشهاد **قوله** الا عند قاض لانه
 فيجوز للشهادة فيختص بما يختص به الشهادة من مجلس الحكم اي حاكم كان فلو اقام
 المشهود عليه بيته انهما مرجعا عند غير القاضي او طلب عينها لا يصح البيعة ولا
 يعلقان خلافاً في ما اذا اقرانهما مرجعا عند غير القاضي حيث يصح اقرارهما وان
 اقر رجوع باطل لان اقرارهما جعل رجوعاً فيهما في طاعة كذا في شرح الزمعي
 وقال بعض شراح المتن فعلى هذا ينبغي ان يخلف لانه مفيد خصوصاً على قول
 من قال ان النكول اقرار وقبض كذا من وهو ان عدم الخلف ليس بعد مكنة فخر
 بل لان دعوى الرجوع في غير محل الحكم باطلة والخلف يثبت على دعوى صحيحة
 فلا وجه للقبول على الاقرار بالاختيار كما لا يخفى ولو اقام المشهود عليه البيعة
 انهما مرجعا عند قاض اخر غير الذي كان قضيه باطلاً ومنه المار بقوله لانه
 ادعى رجوعاً صحيحاً ولو ادعى الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع لا يصح
 ولو شهد عند قاض ورجع عند قاض اخر وجب الضمان عليه لكن اذا قضى هذا
 الضمان عليه كما لو رجع عند القاضي الذي شهد عنده اعلم عليه الضمان اذا قضى
 القاضي عليه بالضمان كذا في بعض شروح الهداية **قوله** فان رجعت معطى فصف
 اجماعاً وكذا اذا رجع الرجل وصره فعليه نصف المحض وفي بعض الشروح نقل عن الخط
 انه رجع الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل نصف المحض وكذا في النسوة ثم صدر بهذا

كذا اذا كان ذلك الاقرار عند الحاكم
 جحد او غابوا او غابوا

يلحق ان يكون النصف انما هو عند الزوج وعندهما انصافا وكدالك في ان لو حج
رجل وامرأة كان النصف بينهما اثلاثا ولو كان كما قال **قوله** وجب على المرأة ثلثي **قوله**
الا ما زاد على امرئ مثل ثلثي ثلثي مائة او عليه مائة لو شهد المسمى او اقر او اكثر
على المرأة فلا ضمان ومما هو من الشئ في الاولين واما الثالث فلان الزوج
هو المدهي في هذه الصورة وقد رضى بالزيادة ولو شهد المسمى او اقر او اكثر على الرجل
فلا ضمان ولا صورة الاكثر اذ لا يلحق المساوي وقد رضى المدهي بالنقص
فيشفي ان يكون موارثا خارج من قوله ضمانا ما زاد على من المثل ضمانا للرجل اذا
كانت المرأة مديونة كما لا يخفى فتدبر **قوله** لان منافع البضع غير متقومة عند
الانلاف واما التقويم على التملك لا يظهر شرف محو النفس ضمانا عن الابتدال
فان قلت كيف لا يتقوم وقد مر ان من قال لامرأة ان وطئت فطقت فالت
ثلاثا او لامت ان وطئت فالت فتم وطئ فخرج فوطئ حبس العرق قلت العرق فيما
ذكره للتقويم بل لان العطي لا يخرج عن الحد والمال والمانع الشهية وجوب الحد اضطر
الى المال والمال بهنا ثابت فليست **قوله** ثم رجعا ضمن الا لفساها كان البيع بانا
او فيه خيارا لبيع فان قيل البيع شرط لخيار لا يزيد ملكه عن المبيع وقد كان
متمكنا من دفع الضرر عن نفسه بفسخ البيع في المدة فان لم يفعل كان راضيا بهذا
البيع فينبغي ان لا يضمن الشاهد ان شيئا قلنا زوال المالك وان تاجر
لا سقوط الخيار بالسلب هو البيع كشره ووجه هذا انما هو ان المشتري المبيع
بزوايد وكان الاطلاق حاصله بشهادتهم والبيع كان منكر الاصل البيع
فمع انكاره لا يمكن ان تصرف حكم الخيار لانه اذا تصرف بغير مقرر بالبيع ويتعين كونه
والعادل يحترق عن ذلك فلا يعتبر كونه من الفسخ في استقراط الضمان عن الشره
ولو اوجب البيع المدة لم يضمن له الشاهد ان شيئا لانه صار موقرا بالبيع
مرطبا لكنه باختياره فلا يكون الشاهد متلفا عليه لشهادته وكذا لو شهدا
على المشتري بالشراء بشرط الخيار وفيه العبد بضمين عن الفسخ وجاز البيع على كل

بضمين له الزيادة عند الرجوع وان جاز باجازه لا بضمين ان شيئا لما قلنا
قوله لان وضع مسئلة المدين لو اذ دفع ما يرد على ظاهر المدين من ان ضمان
ما ينقص عن القيمة اذ كان الدعي من المشتري واما اذ كان من البائع ففصل
ما زاد على القيمة فلا وجه لاطلاق الاستثناء المذكور كما لا يخفى فليست **قوله** وهذا
دقيق تفريده في ظاهره من كلام وهو انه صرح في شروع الهداية بان البيع من
الاضرار لغة واصطلاحا وفي الصحاح يقال معنى اشتريت وعال الف زدي
ان السبب ببيع من ماله والسبب ليس بتابعه سببا **قوله** يعني من اشتراه
وفي الحديث ولا يخط على خط العه ولا يبيع على بيع اجنه يعني كذا في على شرا اجنه
فلا يضمن المذوق المذكور كما لا يخفى فليست **قوله** وضمن العبد القيمة سواء كانا موكرا
او معاينين في الولاء للمولى لان العتق لا يتحول الى اثنى هدين ضمانا فلما تحول
الولاء **قوله** لان الاصل شرط محض اذ كذا في الهداية ايضا وهو كلام وهو انه قد
صرح في الكفاية في بلد الشريعة على الزنا بان الاصلان علامة معرفة للملك والشرط
فصلان ان يكون في معنى العلة وهذا مخالف لالا ان يقال من الشرط العلامة المحضة كما
لكنه بعيد كما لا يخفى فليست **قوله** ثم رجعا ضمن الا لفساها كان البيع بانا
عند البعض والسه ماله الاسلام لان الشرط اذا سلم عن معارضة العلة طلع
عنه والصحح انهم لا يضمنون حال الفسخ عليه في الزيادة ولو شهد بالتفويض
واخران باهما طلقا اذ اعترف بالتفويض كالمشروط كذا في الكفاية والله اعلم
كتاب الوكالة قوله والطاهر ان المراد مطلق التصرف
في تكون على مذهب الظاهر ويحتمل ان يرجع الضميمة الى محل التصرف بمعنى ان الشرط ان يكون
الوكالة حاصلة مما ملكه المولى فيكون ايضا على مذهب الظاهر كما لا يخفى **قوله** ويؤثر
الفن السبب من العبد المتفويض كذا في اكثر الكتب وهو شك لا يثبتهم انفقوا على
ان توكيل المصلي العاقل صحيح وورق الفن السبب من المالك لا يطلع
عليه احد الا بعد الاستفهام علم الفقه فلا وجه لاشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى

الوكالة

قوله حتى لو تصرف في مال لا يقع عن الامر به صريح في معنى شروع المتن والبدلية بان قوله لا يقصد العقد احراز عن بيع الهائر والظاهر ان مراد الشارع ايضا من كلامه وفيه كلام وموان بيع الوكيل كذا لا ليس ببيع للوكالة بل الوكالة هي حقيقة والبيع بطلان فلا وجه لاشتراط العقد في صحة التوكيل احراز عن بيع الهائر كمالا حتى الا ان محل على اشتراطه في ثبوت صحة الوكالة لكنه بعيد عن العبادات كما لا يخفى والاول ان قوله فيقصد توكيد قوله ويعقله والعطف عطف تغير لانه بالقياس على ما في التفسير كمالا حتى فليت **قوله** محجورين فيجب تحريرهم لانها لو كانتا مادونين فالهبة عليها حتى انك اذا في شروع البدلية **قوله** بكم ما يقدر بنفسه معنى باسرها في على سبيل الاستدلال واحراز به عن توكيد الوكيل اذا لم ياذن له الموكل فانه لا يحوز لانه لا يتصرف فيما وكل به مستندا ومنه القاعدة مطرقة غير منعكة على منسوب الى حنفية وعلى مذهبها منعكة ايضا فلا يرد على مذهب توكيد المالك الذي يبيع لغيره لانه على يد توكيد الذي يبيعها حيث لا يحوز لان عدم الطمان في المبيع وهو كونه من ثبات في اقرار الجور وكان ذلك امرا عارضا ولا يوجب الاستراض حيث كان ذلك ان يسترض بنفسه والتوكيد به بطلان لان محل العقد من شرطه وليس هو في التوكيد بالاستراض لان الدرامم التي استقرضها الوكيل ملك المعرض والامر بالتصرف فهو ملك الغير بطلان وهذا من باب الخلاف طاعة وقد عدم المانع في الاحكام الكلية غير لازم ومنع يوجب ان التوكيل بالاستراض جائز فيلزم هذا لا نقض به على مذهب فليت **قوله** فليخضع في كل عقد من عند لانه حنفية ومحمد وعنده يوسف لا يجوز التوكيد بالثبات لحد الذي فيه حتى العبد والعصاين وكذا باطون عنهما واما التوكيد بالثبات الحد الذي لا حتى فيه لاصح لا يصح اتفاقا **قوله** وفي البدلية اختيار من هذا وسبع المصم والعقبة ابو الليث كان يفتي بقولها ومو موالات الشافعي ايضا وقال شمس الامام الحلواني الحق في هذه المسئلة ان شاء افتي بقوله وان شاء افتي بقولها كذا في بعض شروع البدلية وصريح في الفصول العبادية بان الحق في كل مسألة كان الشافعي موافقا **قوله** لا يمكنه حصة بل هو يعني بنفسه لو امكنه الخضوع بكونه الدابة والامر على امر الكائن

المعنى في كل مسألة كان

يلزم منه التوكيل ايضا لا من الخصم وان كان لا يرد الركوب رضائي **قوله** وموان يكون مستقلا باعداد وغيره اسم فيكون ذلك معلوما عند الشارع **قوله** الا انه لا يصح اطلاق خلاف للشافعي وعند حنفية الموكل يبيع اتفاقا **قوله** وصريح عن اقرار في الاطلاق كلام صرف فليست في كتاب الصلح فليست بالشارع **قوله** وعلى التخييل الثاني لالعين ايضا فعل هذا لا يناسب لفظ الفاء في قول المصنف فلا يصح كمالا حتى فليت **قوله** واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون فيه كلام وموان الوكيل في الصلح من الاعمال كسيف محض ممكن ان يدعي انه لا يرد من الاضطرار الموكل بان يقول زيد مثلا صاحب من دعوى الدار عن عمر من طرف بالمائة واشير الى هذا في الكافي خلافا للصلح عن الاقرار لانه كالبيع فلا حاجة الى قوله عن طرفه كمالا حتى فليت **قوله** العلم **باب الوكالة بالبيع والشراء** فان البيع يبيع وكذا يقبض الدين ايا واعرض بانه لو كان شيئا بدين عن اخر يثبت ان يحجز بحله وكذا بالقبض اولا لكونه متقبضا واجيب بان عدم الطمان بهما لكونه بتعاين شرط ومواد الشراء على الغير **قوله** وهذا الاصل للموكل لانه كسب محجوز فعرض في الصورة بين ويجب على المصدق فيما اذا وقع الشراء له الف آخر كذا في النهاية **قوله** فان قال شريعت عبد الله من هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه امان ان يكون مأمورا بشراء عبيده او غيره عينه واما ما كان فالتمس امانه منقود او غير منقود واما ما كان فاما ان يكون العبد حيا حين اذن بالشراء او ميتا فان كان التمس منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الاشياء بان كان العبد ميتا فالقول للمأمور وان كان يملك الاشياء فان كان حيا فالقول للمأمور عند حيا وكذا اذا كان حنفية في غير موضع التهمة كما اذا كان مأمورا بشراء عبيده وفي موضع التهمة القول للمأمور **قوله** لا يملك استينافه اي استينافه في السبب مع العقد وما لا يملك هو الرجوع بالتمس على الامر وانما لا يملك العقد الذي هو سبب الرجوع لان الرجوع ليعقد **قوله** اقول كل واحد من التعليلين لا فيه كلام وموان التعليل ان لا يملك الرجوع

وقد ادعى الخوارج عن حمزة الامانة من العبد الذر امره فلان القول ولا فرق
في تصديق الوكيل لا يكونه امتيا بين موضع وموضع فيكون التصريح في موضع
فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتأمل واعلم ان المسئلة المذكورة في الكتاب فيما اذا
تصادق على التمسك من الوكيل فان اختلفا فقال الوكيل امرني بالشراء بالحق فقال
الموكل لا بل بخسائه فالقول قول الامر مع يمينه ولم يرد العبد بشيء دون الامر
الا من استفاد من جهة فلان القول قوله فان اقاما البيعة والبيعة بينة الوكيل
لا فيها من مائة الا تبكت كذا في النهاية **قوله** وكذا في معنى لم يسم له تشاغا وان عين
التمسك شراره ثم اختلفا فقال الامر لم يسم له التمسك بالشراء وعين وقال الامر
بل بنصفه فالتمسك ان لم يعط التمسك الذر عينه وان اعطاه فمصدق الوكيل كونه
امينا ولم اجد التصريح بشيء من الكتب بما في هذه الصورة لكن الظاهر ما ذكرناه
والله اعلم **قوله** وايضا هو اجنب عن الموكل وقيل الاستيفاء ايضا وقال الكاظم هو
الصحيح والله اعلم **فصل** لا يصح مع الوكيل شره من قول من ادعى حنيفة لا
وان اكثر من القيمة في البيع وباعها من مائة الشراء جائز بلا خلاف كذا في سراج الهداية
وعبارته الشيخ يدل على ان البيع منهم يغيب في الجحيم عند ما ايضا وذكر في الرواية
ان ذلك يجوز عند ما كان الغبن اليسير ملحقا بمثل القيمة ودليلهما ان التوكيد مطلق
ولا تهمته ان الاملاك متباينة والمنازع منقطة خلاف العبد الذي لا دين عليه
لانه يبيع نفسه لان ما في يد العبد للموكل وكذا للموكل في كسب الحركات فيقلب حقيقة
بالجور ودليله ان موضع التهمة مستثناة عن كالات وهذا موضع التهمة بولي عدم
قبول الشهادتين ولان المنازع بينهم متصل فصار بيع كل نفسه من وجه كذا في الهداية و
ويريد ايضا المنازع بين الاباء والاولاد لا بينه وبين من يهدى شهادته لانه
مطلقا فالدليل الثاني مخصوص كما لا يخفى لا يقيما لانها قالا لعدم قبول الشهادتين
لا يصح المنازع فكيف يصح القول بانقطاع المنازع عنهما لانه يمكن ان يقال ان الاستدلال
على عدم قبول الشهادتين باحصاء المنازع دليل في حنيفة ودليلها اخره كالتمهة بارادة

فصل الاصح

فصل

وهو المنفعة الى ولده او نحو ذلك لا يخفى فليتأمل **قوله** هذا عند حنيفة وعند ما
لا يصح لا يقال قد سبق ان المتعارفين عرفا كالتسوية وطسرا فلم يفتقره الامام منها
لان البيع بالغبن الفاحش متعارف ايضا عند من لطافة كما صحح به في
الهداية **قوله** وصدره التوى ان يرفع ويحكم ان يكون الرق بكون الكفيل والاصل
مطلوب كذا في سراج الهداية لكن الظاهر ان الميراث المستحق الاصيل لا وجه
لذكر المسئلة منها كما لا يخفى ويحكم ان يكون الكفالة بمعنى الحوالة او بزيادة يتغير فيه
حتى لا يجزئ شراؤه بالغبن الفاحش اجماعا والفرق لانه حنيفة ان الوكيل بالشراء
منهم لا يصح ان يشره لنفسه ولما راي العبد فله ان يبيعها اليه ولا يمكن في بيع
فلا يتم ومما في اليسر له فيه معلومة عند امير السلف فاحا ماله قيمة معلومة عندهم كالميراث
والله اذ اراد الكفيل بالشراء على ذلك لا بد من الامر فليت الزيادة او كثرته كقوله الكفالة
قوله وايضا هذا اذا كان وكيفا بشرائه يعني قال عامة المشايخ ينفذ على الامر
لانتمه التهمة لانه لا يملك ان يشره لنفسه وقيل بعضهم يحرم فيه الغبن اليسير لا يفتقر
بعضهم لا يحرم اليسير ايضا بيعة او نكول او اقرار في الاولى ما وقع في الهداية بقضاء
القاضي ببيعة او نكول او اقرار لانه الرد اذا كان بغير قضاء القاضي لا يكون رد
على الموكل ولا يكون للوكيل ان يخلص الموكل فيبيعه او ينكول فاما اذا كان الرد باقرار
في عيب جحد مثله لانه يبيع حريه في ثالث والبايع ما بها والرد بالقضاء في
لعدم ولانية القاضي والحجة قاصرة في الرد بالاقرار في عيب جحد مثله في حيث التمسك
كان له ان يخلصه ومجرب الصورة لا بد من الموكل من غير صومعة لان الرد منعني وذكر
لانها فاعطى ما يقتضيه القاضي ان يرفع الامر اليه كذا في الهداية وشروحه ما فيها كلام آخر
وسواء يعلم مما ذكر في الهداية والشروح منها انه لا حاجة له تاويل في الهداية في قول
المصنف وغيره في فصل العيب البيوع ومن يبيع مشدود عليه عيب بقضاء باقرار
او بيعة او نكول وسواء من مع القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار فثبت بالبيعة
كما لا يخفى على المتأمل وايضا يؤيد كلامهم منها ما امره وناه على قول الشارح بتسوية القول

قوله

بين اقراره عند القاءه وبين انكاره كما لا يخفى فليست **قوله** الا وكيل اقر عيب مجرد مثله
الاستثناء من كلامه موجب وجوب التصديق في محله لا التأويل فليست **قوله** ان العيب رجا
يعلم ان هذا العيب لا يحدث مثله الا لا يقال ينبغي ان لا يملك الوكيل الرد على الاثر في الاثر
ايضا باقراره على هذا التأويل لان الاقرار حجة فاصرة وموجبة لمصر اليه لا مكان
السكوت والنكوت فيخصص باطن مثله بالنسبة لثبوت الاحتياج الى الاقرار
فيما لا يحدث مثله لظاهر السامع لا للقبض، فيستدرك القضا الى الموكل وفيما لا يحدث
للقبض الهداية فليست **قوله** وقول المرأة والطبيب حجة وعن ابنه بغير رد مجرد قولها
لان قول من حجة فيما لا يطلع عليه ارجا كذا في جامع الفصولين وينبغي ان يقيد بهذا
بما اذا كان قبل القبض لانه اذا كان بعد القبض لا يرد بغيره لان اتفاق وصرح
في النهاية **قوله** في لو كان العاصم والسبع العيب ظاهرا وكذا الاحتجاج الى الحجة اذا كان
العيب على الكبد بعد الولادة عارة كالاصبع الوليدة وان لم يعاني القصة السبع
للدليل المذكور فالاولى التفرغ في التعبير كما لا يخفى **قوله** وزد ودية ولو كانت قبض
الوديعة بعض احد هاهنا لان صاحبه ضمن لانه شرط ائتمارها على القبض وهو يمكن للموكل
فيه فائدة لان حفظ اثنين انفع فلذا قبض احد هاهنا كان قابضا بغيره لان الكفيل فيضمن
الكلام ما لم يصر قبض نصفه اذا كان مع حمله واما مسود افقر فانه من قبضه
كذا في العتانة وفيه كلام وموان هذا انما يتم فيما قسمه حذانه حنفية على ما في الوديعة
فليست **قوله** فلا ينبغي ان يملك الا والاولى من له وهو ساكلام وموانه ينبغي ان يملك
في صورة ان يقول احد رايك ليستا والاولى من الرأى العز كما لا يخفى فليست **قوله**
فاظهر ان القيد لا يملك لانه لا يختص بالسبع والشرط ان يصرف كان لم يرد الله علم
باب الوكالة بالقبض والقبض والوكيل بعد قبض الدين لم يضمن
لان قبض الدين التمسك به الدين انما يضمن بامتنانها فلو كان الوكيل يأخذ الشفعة خلا فقبض
العين فان الوكيل فيه امن محض شبه الرسول فلا تستدرك الوكالة فيه بالقبض وموانه
لا فرق بين قبض الدين وقبض العين في عدم الاستدراك **قوله** في الاستدراك الوكيل

على هذا ينبغي ان يعبر بسنة المدين بالاداء والابرار عند سماعه في قبضه الوكيل فقبض
الدين استحقاقا كما لا يخفى فليست **قوله** وعند غيره لا الا انه يخرج عن الوكالة حتى لا يضمن
دفع احوال المية **قوله** ولنا ان المضمومة مدالتها لطول الميعاد فانه لا يصح التوكيد قطعا
على ان الدار تحت ماسو مملوكه قطعا وهو مطلق لطول الميعاد لا المقيد اذا لم يرد قد يكون
محققا فلا يملك الوكيل انكاره شرعا وتوكيده بما لا يملك لا يجوز شرعا والديانة بمنعه
من ذلك فخلت على هذا الحان الوكيل المطلق فيضمن الاقرار **قوله** فالغرم ينضم الوكيل
ان باع المار في الوجهه كلها ليس له ان يسرد المدفوع حتى يحضر الغائب لان الوكيل
صار حقا للغائب مما ظاهره او محتملا فصار كما اذا دفعه الى فصوله رجاء الاجارة
لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجارة كذا في الهداية وذكر في الفصولين بان الاسترداد
من الفصول لانه وكيل المدينون فله ان يعرض فينبغي ان يكون في المسئلة واثبات **قوله**
وصدقة الموقوف امر بالدفع اليه فيه كلام وموان هذه المسئلة قد تقدمت في مسئلة
من كتاب القضاء فكان ذكرها متناكرا والوكيل بان ذكرها متناكرا اعتبار القضاء وههنا
باختار الدخول ولما صدر من ههنا بقوله ولو قال وسناك بقوله ومن قال غابة البعد
كما لا يخفى وانما لا مسئلة لا يرد كذا في باب الوكالة بالقبض والقبض كما لا يخفى وههنا
كلام اخر وموان فله قول على الغير بالموت فينبغي ان لا يكون المدفوع قد ثبتت
موته عند القاض كما لا يخفى فليست **قوله** لان الوكيل ثابت النيابة لا يجري في الايمان
وقال في حلقه على العلم فان سكر خرج عن الوكالة والطالب عليه لان الوكيل لو اقر بذكر
مطلقة وكالفة فحاز ان يملك عليه والوكيل ان الغرم مدعي فحق الموكل لا على الوكيل تخفيف
الوكيل يكون نيابة وهي لا يجري في الايمان بخلاف الوارث خلف ان لا يعلم استيفاء مودته
لان الحق ثبت للوارث فالمدعى عليه والتمسك بالاصالة كذا في شروح الهداية وقول
الشارح بعد هذا الجواب كما لا يخفى لكن منهم منة ومن قول اخر انه لا يضمن توكيد ائتمار
وز على الاستيفاء بالقبض وفيه نظر والظاهر لطول الميعاد كما لا يخفى فليست **باب**
باب الوكيل وبطلان التوكيد موت احد هاهنا وكذا موت الوكيل ونفي في الهداية

ايضا لكن كون الموت مبطلا لتصرف الوكيل ظاهر فلا فائدة له الادفع فو مهم
جريان الامر وان كان في غاية البعد **وقوله** وطاعة بدار لطلب مراد من عند ان
حينئذ وعند سبيل الوكيل بلحاظ وقد مر في السير كذا في الهداية من كلام
وهو ان المعلوم مما ذكره كتاب السير ان المراد اذا اطلق بدار لطلب يكون تصرفا
موقوف عند انه حينئذ فان عاد سائما صار كان لم يزل سائما ويصح تصرفه
وان ملك او حكم بلحاظ المستقر فيه فيبطل تصرفه فاذا كان الموت او حكم
والوكالة مرحلة التصرف فلا وجه للحكم منها بطلانها بحجج الخاف عند
حينئذ كما لا يخفى **قوله** ان يرد من بطلان الوكالة عدم عودها لكنه بعيد لا يخفى فليست
وقال في الهداية ويبطل الوكالة بموت الموكل او جنونه جنونا مطبقا وطاعة بدار لطلب
مراد ان قال بعينه وان كان الموكل امراة فان ردت والوكيل على وكالة حتى يموت
او يلحق بدار لطلب لان ردت لها لا تؤثر في عتقها على ما عرفت وعلم من هذا لطلب
الموكل اذا اراد بطلان وكالة لحد الارثاد بدون الحقوق فينبغي ان يقول فيقول
الابح وان ردت بدار لطلب وطاعة بدار لطلب مراد كما لا يخفى واعلم ان الوكيل ان
عاد سائما بعد طاعة بدار لطلب مراد والقضاء يعود الوكالة عند عود ولا يعود
عند ان يوفى ولو عاد الموكل سائما بعد الحقوق والقضاء به لا يعود الوكالة عند
في ظاهر الرواية ويحتمل انه يعود كما قاله في الوكيل والعرق له على الظاهر ان معنى الوكالة
في حق الموكل على الملك ودون الرتبة والقضاء بلحاظ في حق الوكيل على معنى قائم به
ومعنى الهداية ولم يزل بالقضاء بلحاظ كذا ذكر في الهداية وشروطها وعند ان حينئذ
ينبغي ان يعود الوكالة الباطلة بحجج الحقوق بدون القضاء كما هو قوله اذا عاد
الموكل سائما بعد كما لا يخفى فليست **قوله** اي احد الشريكين ايا انما قال احد الشريكين
لانه اذا وكل الشريكان ايا صريحا فافترقا لا ينفرا كما صرح به في بعض شروح الهداية
فقد مر هذا ينبغي ان يكون مراد المصنف والشايع من بطلان الوكالة بالافتراق بطلانها
في حق الشريكين لا في حق الذي لم يوجد عنه التوكيل صريحا وانما كان وكيله بالشركة

فما افترقا لم يبق وكيله عنه وبقى وكيل من الاخر الذي وكله صريحا ويحتمل ان يكون مراد
ان يعزل بالافتراق كل واحد من الشريكين عن الوكالة التي تضمنها عقد الشركة
لانها كانت ثابتة في حق الشركة بطلانها لكونها بعيدة كما لا يخفى **قوله**
وان لم يعلم به وكيلهم لان هذا غير حكيم والعلم شرط للعزل القصدى لا للغير الحكيم
كذا في جميع الكتب ومنها كلام وهو ان في الكفاية مثله بدل على الشرايط العلم
في العزل الحكيم ايضا وهي قوله في اواخر كتاب الوكالة ولو اشترى بالعض النياب
وجعل النياب بالعض **قوله** ولا يضمن الا ان رها الامداد يموت فمراد من سكرى وعلم
لانه العزل عونه ولا فرق بين صغر وصوره على ان حكمهم مطلق كما لا يخفى
على انهم علموا استنطاق العلم في العزل القصدى بان في انزاله بغير علم بضر الوكيل
لانه بعد عتقه منصرف على ريم الوكالة فيصرف والطاهر انه لا فرق في منق
العلية بين العتق والحكم كما لا يخفى ويحتمل عدم الاعتناء في الحكم لعدم كونه منصوصا
بعينه فليست **قوله** او على محلا منها ليس على اطلاقه بل مقيد بزوال طاعة الموكل وهو
موجود في الصغر المذكور وفيما اذا وكله بالهبة فله بيعه ثم يرجع لم يكن التوكيل
ان يملك الا بمسح خاتم بالرجوع فتبين رجوعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو
كان محنا جالسا مع فلان دلسا على بعض الوكالة ولهذا صرح في الشرح بان اذا وكله
بطلاق زوجته فطلقها واصله والعرق فانه يعيب الوكالة لان الوكيل كونه بتقيد
ما وكل به ولا دليل لروا الطاعة واذا وكله بالبيع فباعه ثم رده عليه يعيب القضاء فلو وكل
ان يبيعه لان الرد بقضاء بلا اختيار فلم يكن دليل زوال الطاعة فله ان يبيعه لان
الطاعة باقية فليست **قوله** اعلم
هي اخبار رجوع له سواء كان اصالة او وكالة ولا ينتقص بدعوى الوكيل اذا احتج
لا موكله كما ان عمه بعض الشارحين **قوله** كالعدم الاصل او ان عدم الطارى كونه
قربة المديون بعد الشغل لانه ليس بنظام **قوله** حتى ان الموقوف اذا ادعى رد الوديعه لفلان
واذا ادعى بيع العبد وطلب الثمن اذا ادعى الخصم الاقالة نعم الخصم الله ولا يحمل منكر الوديعه

كتاب الدعوى

دفع الثمن اذ هو جبري لا يرد في الودعة بل يظهر لان الفراع ليس بعد الكسوف
 ولهذا قلنا اذا ادعى المدينون براءة دمه يدفع الدين اليه وكثيرا ما كان وسوء
 الوكالة فالقول الرب الدين لان المدينون يدعي براءة بعد السفل وكانت عام حنة
 والسفل اصلا وحجة ان يقرض بالعمى بان هذا مدعى ومنه كمال الظاهر وهو علم بان
 وقت كلامه وسوان في صورة الودعة لتسليمه الموضع شي من المالح حتى يكون
 دعوى الرد منه ودعوى البراءة بعد السفل انما هي مجرد ادعاء انما كان وشي من شي
 في الامة واسير له هذا في الكافة بخلاف صورة الدين كما لا يخفى **قوله** وهي انما هي بذكر شي
 علم حسره وتدرج وهكذا وقع في البداية وقال في التعليق لان فائدة الدعوى بالالزام
 بولسطة اقامة الحق والالزام في الجمل لا يخفى **قوله** هي في دعوى لا في دعوى العيب الخ
 صرح في البداية وسد وجه ما بان دعوى الدين لا بد من تعريفه بالوصف بقضي ما يمكن به
 التعريف حتى لا بد من بيان كونه در مما جيد او رديا او وسطا اذ كان في البلد نقود
 مختلفة فينبغي ان يكون مراد الخصم من بيان الجنس التقدير بالتوصيف ما يقع ما يمكن كما
 لا يخفى لكن بقي كلام آخر وسوان قد صرح في الكفاية بان في دعوى العيب الغالبة يمكن
 التوضيف لانه يعرف القيمة فلا يكون ماد كذا في دعوى الدين فقط ولا يحتاج الى اشتراط
 ذكر القيمة عند تقدير الاحصاء كما ذكر في البداية والممن فليست **قوله** اقول هذه العلة
 في العقار ايضا قال بعض الافاضل ان دراية وجهه موقوفة على مقدمتين بلتين
 احدهما ان دعوى الاحيان لا يجرى الا على ذي اليد كما قال في البداية انما ينصب حتما
 اذا كان في يد والثانية ان الشبهة معتبرة بحيث فيها لا يشبهة الشبهة كما قالوا ان
 شبهة الربوا ملحقه باطريقه لا شبهة الشبهة اذا علم ان في ثبوت اليد على
 العقار شبهة لكونه غير من امد خلا والمنقول فانه في من امد فوجب في دعوى
 العقار باثباته بالبينة لتصح الدعوى وبعد ثبوت كون اقرار كون اليد غير المالك شبهة
 شبهة فلا يجب فيها لتصح الدعوى وفي كلامه وسوان قد صرح في البداية والشرح بان
 لا بد من المطالبة في العقار ايضا ليزول احتمال كونه من سوانا او مجوسا بالثمن و

في كذا من سوانا او مجوسا بالثمن و

في كذا من سوانا او مجوسا بالثمن و

من هذا انهم لم يقرروا اذ كذا الاحتمال او جبروا دفعه في العقار ايضا ومنه ليس شبهة
 التي لم يعتبرها كما لا يخفى على المتدبر فليست **قوله** فانه اذا كان في يد واقترن كذا
 فان قلت تحتل ان يكون في يد امانة امر منا او مجوسا لا يستغنى الثمن فليست
 من اخر من خال مواضعه قلت هذا الاحتمال ثابت بعد اقامة البينة وفي المنقول
 ايضا فلما لا يلتفت اليه مع انه بعيد لان فيه ضرر المدعى عليه سبب دعوى حيلة
 الامانة او المشتري كما لا يخفى فليست **قوله** فان الضرر لا يلحق الا بدعي البذل فيه كلام
 وسوان محال الاحتياط لسبب لزوم الضرر حتى يرفع باذنه بل الفاد لزوم نقص
 الغنى عند ظهوره في يد ثالث طرح به في شرح الهداية فليست **قوله** على ان
 ثمة المواضع ان كانت تابعة من سوانا فيه كلام وسوان ثمة المواضع في صورة
 الامانة مع انها مفيدة كالمسح بانه في المنقول ايضا لا طريق لدفعه ووقع الفساد
 مما يجب امكان وعدم اندفاع فاد لا طريق لدفعه لاحتمال دفع الفساد المرفوع
 منه فاما كما لا يخفى على انه تحتل ان يرد من اليد بل المضومة وبغيره في ثمة المواضع
 لا يثبت في صورة اقامة البينة لان الظاهر عدم شهادة الشاهد على بل المضومة
 بخبر روية اليد كما لا يخفى فليست **قوله** والمطالبة به سواء كان المدعي دينيا او عينا
 منقول لكان او حقا وصرح به في الهداية وغيره **قوله** عطف على قوله وانه وسوان
 معطوف على شي فيكون المعنى وهي انما يجب بدكرانه مطالبه به لان المطالبة هي المدعي
 فشرط ذكره **قوله** واحصاء الظاهر انه معطوف على قوله والمطالبة لكن ليس
 لاشراط ذكر الاحصاء مع ظاهرها كما لا يخفى وان عطف على الضمير في به تلزم العطف على
 الجواب دون اعادة الحار فليست **قوله** وذكر القيمة الظاهر انه معطوف على قوله واخفى
 فيكون المعنى كما لا يخفى فليست **قوله** وهي انما يجب بدكرانه فليست ان تعذر الاحصاء ولا يخفى
 ما فيه وعطف على ذكر شي في غاية البعد وكذا عطف احصاء عليه كما لا يخفى فليست
 في الكفاية وان لم يبين العيب وما احصى مني ولا ادري انه قائم او لا كذا ولا ادري
 كم فتمت ذكره عامة الكتب انه سيع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان

القيمة بغيره **قوله** فانه اذا ذكر له السبل هذا معنى ظاهر مستداه كما لا يخفى
فليتيم له وجه الذكر **قوله** اما في دعوى الدين فلا بد من هذا لا يخفى من شأينة
تكرار الظاهر ان ذكره لتفرد ما ذكره في الذم فانه قد يقع طعن على الحكم كمالا لا يخفى
ينبغي ان يتفقد فيما سبق حتى لا يلزم شأينة التكرار اما توجيه كلام الحكم فقد ذكرنا
اليه فيما سبق فليتيم **قوله** وخص بالنكول صرح لا بد ان يكون النكول في محل الفصل
لان التمسك بقطع الخصومة ولا يعتبر باليمين عند غيره في حق الخصومة فلا يعتبر
النكول عن شأينة اذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعوى اى ولا يبطل حقه باليمين
الا انه ليس ان يخافه ما لم يتم البينة على وقت دعواه فان وجدنا اقامتها وقفي
له بها وتجلي من ان يبطل حقه بيمينه قول لا يجوز وسد يظهر كذا في التمسك باقامة البينة
والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شأينة هذا الذم ولا تحت في بيمينه
اي ان كان لعنان على فلان الف فادعاه عليه فانك تخلف ثم اقام المدعي بيمينه
انه له عليه الف وقيل عند ان يوكف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر كذا في الزبني
ولو اصرط على ان المدعي لو حلف المدعي عليه حثك للمال وحلف فالصواب ولا يخفى
على المدعي عليه كذا في الفصول العبادية **قوله** لا تخلف عند ان حنيفة راجع لا عايل بلزم
على قول ان حنيفة راجع نكر الحديث المشهور وهو قوله حرم واليمين على من انكر بالراء
وذا لا يخفى لانه لم ينف جوب اليمين لكنه لما لم ينف فادعاه وهو العوضا بالنكول
لكونه بذلك لا يجوز فيها فيمكسفت كسقوط الجوب عن معذرة لا صحق منه
اداء الصلوة لقول المقصود **قوله** او ادعى الرجل على محمول النسب اى لم يذكر
الشراح النسب وصعوبة ان يدعى انه والد له او ولد **قوله** وودعت الولد قال
في البداية فالتطانية انا ام ولد لمولاي وميذا ابنى منه وظاهره في حق الحيوة
الولد فيعلم ان موت الولد ليس بلامر فليتيم **قوله** ويمكن ان يقال لما لم يخبر بقول
في كلامه وسوان الفرج ثابت بينه وبينه البذل وعدم حوازم شرعا فلا يمكن القول
المذكور لان يدعى انه لا قصد به البذل لعله يعلم عدم طريان لكنه بعيد كمالا لا يخفى ولا يمكن

قوله الشارح بان الحلف على العام يمكن وسوسه من جعل النكول ثبوت لان النكول
على تقدير ايمان الحلف على البذل واما على عدمه فلا كمالا لا يخفى فليتيم **قوله** ان الفتوى على
قوله انه النكاح وكذا في غيره وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي عليه فان
راه مسلما حلفه وبافذ بقولها وان كان مطلوما لا حلفه اخذ بقوله كذا في
قوله وهذا سواء كان حاله صحيحا او كذا في الزنا وشرب الخمر وسرقه او دابرا
بالجف من نكول النكاح فيه حق العدة في طه القذف وحلفا سارقا لا حال اذا اراد
الملك اخذ امارا لا القطع في حق قوله مع ذكر السرقة وادع شأينة ما ذكره فيكون له عليه
يمين فاذا ادعى على امر ما يوجب التعزير وادع تخليفه اذا انكر والعاص حلفه فان نكر
عذر **قوله** لا القطع اعترض عليه بانه ينبغي ان يسمع قطعه عند ان حنيفة راجع لانه
نكر كماله فود الطرف وكذا ان النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة ينبغي ان
يتخذ اى احاب القطع وحده ولكن للكتاب بان فود الطرف حق العدة فيثبت بالبينة
كالا موار خلاف القطع في السرقة فانه حال صحيح الله به وسوا ليشب بالشبه فظهر
الفرق فليتيم **قوله** اذا ادعت طلاقها قبل الدخول قبل الفايده في قيد قبل الدخول
ليعلم ان دعوى امر لا تنافي وتبين ان يكون في طاهره وبصفه وفيه نظر لان
الاطلاق معن عن نكر وليس يقوم التقييد فالاول عدم التقييد فليتيم **قوله**
اذا ادعى حقا كاشا ونفقة كما اذا ادعى ان هذا اخي وما في روح اميراث ابينا بيننا
وان ادعى جبر على امر انكر اى او فوجم حرم من فتقضي عليك فخصم يخلف فيشكك
بالنكول لا النسب كالحج في اللقيط وامتناع الرجوع في اليمين مع اذا التفت نظر
صبيانا ثم ادعى ارض على الملتقط ان اللقيط ابنى ولاحق الحرف فانكر واذا ادعى الواسع
الرجوع وقال الموصوب له ابنى قد يكره على ولاية الرجوع فانكر حلف وان نكر
يثبت حرم الرجوع ولا يثبت النسب **قوله** كلا والنفس هذا عند ان حنيفة راجع
فان قيل ان لا تخلف فيه ايضا بناء على اصله وسوان اليمين لا يجوز في البذل
بان العيلى سدا لكنه ترك دلالة القامة وهذا الواضع احد من اليمين في حق نكر وحلف

اذ البين حق سخي فها تظلم لا امر الدم ومزاد م وقد جاز بان اصله عدم البين
فما لا يحكم بالنكول والدم ليس على ما عرفت في القامة ولا تخفى ما فيه فليست على
قوله هذا عندنا حنفية ومحمد بن سنان كلام وهو انه لا خلاف في النكاح عندنا حنفية
فلا يكون على ما في حنفية محمد بن سنان الا ان حال المقصود بيان كون الخلف على
الحاصل عندنا فيما جرى فيه الخلف ولا يحل ان يكون في جميع الصورة المذكورة لكنه
لكنه بعيد عن حنفية الكتاب كما لا يخفى او يقال المقصود دعوى النكاح مع كون
الحال والخلف في تلك الصورة جاز عندنا ايضا وهذا ايضا بعيد لان الظاهر
انه خلف عندنا في تلك الصورة على عدم وجود الحال لا على عدم النكاح فليست **قوله**
ولما بان ان يقول ينبغي ان خلف على السبب دائما في كلام وهو انه كما ان يقع الاقالة
بلاشك وهو كالمضمع من تقدم على البين كما ذكر في حق السبب في حق السبب
الطلاق ان خلف على السبب ينظر في المدعى عليه لانه قد يخرج اقامة البينة على النكاح
ولا خلاف عندنا فتوى حقه فليست **قوله** الا ان يترجم من الخلف على الحال في نظر
المدعى فان قيل باخلف على السبب ينظر في المدعى عليه طوار ان يكون في حنفية
وسلم الشفعة او سكت في الطلاق والنسب ما لا يخفى من المدعى اجيب بانه او لا
بذلك لان الشافعي لا يجوز ان يخط في الضرر ما هو مدعى به وما هو اصله لان
الشريعة ان ثبت ثبت الحق له وسقوطه انما يكون بالسبب عارضه فيجب التمسك بالامر
في حق عدم الدليل على العارض **قوله** فها خلف على مذمبة الشافعي فيه كما مر
لانه يكفي الخلف على عدم سبب الشافعي ولا يحل ان يكون في حق المذهب ما هو
المفهوم من عبارة الهداية والكافي والمشتري مما يراه بان طان شافعي فليست
قوله كعند سلم مدعى حقه يعني حقه في اسلامه فان المدعى خلف بالله ما اختلف
في اسلامه وليس له هذا التعيين في الشافعي فان العبد مسلم اذا اخرج كماله
فليست **قوله** ان ومثله او لم يراه لان الامة والشرايين سببان موصوفان بالملك
باختيار الحاكم ومبطلته ولم يعلم انه ملك للملك كما لا يخفى السبب ما هو في حق

فيه

كذا في شرح الهداية

على البين لو هو الطلاق به خلاف لا يشك والظاهر فيه ان البين على غير ذلك
على البين وعلى غير ذلك يكون على العلم ويوصف بالرد بالعيب فان الشرايين اذا
ارضى ان العبد سار في اوابح وابنته كذا في يد نفسه وادعاه في يد البائع
وامر ادخله البائع خلف على البين بالله ما اوجب ومكسره في معناه على غير
الغير وبالمودع اذا ادعى قبض من قبل الوديعه فانه خلف على البين والعبد في
الغير وبالمودع البائع اذا ابلغ وسلم لا يشتري ثم اقر ان المودع قبض الثمن وان المودع
خلف بالمودع ما قبض المودع وسوقه العز و عن هذا ما ذهب بعضهم الى ان الخلف
على غير الطلاق انما يكون على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي بذلك فاما اذا قال له علم
بذلك خلفا على البين وفي طهارة النقض يدعي العلم فانه خلف على البين وفي حقه
على الاول ان الرد بالعيب ضمن البائع ليس للمدعي سلبا عن العيوب والخلف
يرجع الى ما ضمن بنفسه في الباقي الخلف يرجع الى فخره وهو مسلم لا لا فخر
غيره وهو القبض واعلم ان كل موضع وجب فيه البين على البين خلف على العلم
لا يكون معتبرا حتى لا تقضي عليه بالنكول وكيفية البين منه وكل موضع وجب فيه البين
على العلم خلف على البين بعينه البين حتى سقط البين عنه ونهض عليه اذا فخر لان
الخلف على البين قوي كذا في الهداية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم طهارة النكول
لعدم وجود البين على البين كما لا يخفى فليست **قوله** وسقط حق الخلف فها اذا
اشترى ثمة بغيره دراهم مثلا حيث لم يخرج وطان له لان الشراء عقد على الحال بالمال
والحال ليس بالملك كذا في شرواح الهداية والهداية علم **باب الخلف**
قوله وان عاود من طرأ ان عاود من طرأ في حقه ونفقت والاخالف **قوله** ولا بعد
ملاك بعضه اما هذا عندنا حنفية ومحمد بن سنان ان الخلف بعد القبض ثابت بالنقض
على خلاف العكس وورد في الشرايين في حال فساد السلعة والسلعة محبوسا على السلعة
بعد موت جزمها وفلما عاود في حال الفان عاودها في العقد ويرد احوال وفيه الهالك
وقال ابو يوسف في الفان في حق البيع والعقد لا يخالفان في الهالك ويكون القول في ثمة قوله

ان الخلف

قوله فلا يتعدى الى حال بل السلف لان قوله في الحديث والسلف قائم معطوف على قوله
اذا اختلف فيكون شرطاً ايضاً قضية للعطف ادسرها على الاولوية لانه تأكيد
والناسيس او كذا في الزيادة وفيه كلام وموان عطف لا سيما على الفعلية
خلاف الظاهر فلا يصح اليه بلا ضرورة بل ينبغي ان يجعل الواو والحاك لكنه قد يكون
التي الف معدة وقت لا حصول المقيد بقية السلف لكون الشرط قيد الجاء فليست
قوله ومصر في الاستثناء عند من لا يخالف هذا هو الظاهر من عبارات الكتاب
واما على تقديره في الاستثناء الى غير المشتري فيدبر ما في الكتاب ولا يخالفان بعد ملاحظ
بعضه وخلف المشتري لان يرضى البائع لما قال في البيع هذا اذا امكنه حصة من القرض
وان لم يكن قبله خالفان بالاتفاق وكذا لو رد احد ما عيب لان الكا عود الى ملكه فلا
يؤدى بلا فروع الصفة على البائع **قوله** فاذا اخذ البائع نحل صلياً لما قال في الاسلام
انه لو كان يوافق الصالح كان معلقاً بمشيئتهما بل هو بطريق المشتري في قوله وترك ما به عيبه
عليه من اليه فطلب الهداية لانه لما قد البائع يقول المشتري فقد صدقته كذا في
المناسبة **قوله** ولا في بدل الكتابه هذا عندنا في صيغة لان البدل مقابل عكس
وهو ملك المصروف والبدل للحال وقد سلم ذلك للعبد ولا يذعن على ماله شيئاً ودر بيننا
ان التي الف بعد القبض على العكس فلا يخالفان فيكون القول قول العبد لانه منكر وان
اقام احد ما بينة بعبد بينة وان اقام ما بينة للمولى او لا لانه اذا ادعى فدر ما
اقام البينة عليه حتى لانه اثبت لدية بنف عذرا اذ من هذا القول فضا في غير ما كانت
على الف درهم على انه ادى ثمانية يعقوب ولا يمنع ان يكون عليه بدل الكتاب بعد
الدية كما لو اشترى بدل الكتابه وان لم يرد لانه لا يرد بعد الزوال ويجب عليه العبد وما
خالفان ويشترط الكتابه **قوله** والملك للمحاي ما حصل له او لهما لان بدل المرافق هو
بدل ملكه وهذا هو الظاهر من الهداية وسأيد الكتابه ايضا وقال ان الملك في شرح
الحج ولو كان في احد ما دون المرافق ان المتاع الصالح لهما وفيه مخالفة للكتاب فلا
يخفى فليست **قوله** ولحي بعد الموت لانه لا بد للميت فليست يدلي عن المعارض كذا في الهداية

وفي كلام وموان هذا المعنى قائم في صورة المرافق ايضاً فينبغي اما ان يخص
هذا ما يصح لهما او يعظم مكسبهما كما يصح ولا يملك لا بد للفرق فيما يصح للميت فقط
وسلم على كماله لا يخفى الا ان تكلف في جاز كما ينطبق اعتبار الصلابة وكان الكتاب
يجوز اليد في حالة الحيوة في صورة كون احدهما قاتلاً كان المناسب كون الامر كذا في
حالة المات ايضاً فيكون الفرق فليست **قوله** وعند محمد
سقط ان هذا العقد لانه لم يدع الفعل عليه فضا كما لو قال خصم من عا مام السهم فاعله
ولهما ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل اليه والظاهر انه هو الذي في يد الا انه لم يعينه
در المحدث عنه ثقة عليه ولا يملك الاداء اندفاع المصومة والقضاء بالعيب عليه للزوم
كونه سارقاً لان ظاهر السرعة انما بعد وصول المسروق الى المالك كما لا يخفى فليست **قوله**
وايضا في تحريم اقوال ومذا الاختلاف انما يكون اذا كانت العير فاقية في يد المولى
عليه واليه استار بقوله هذا الشيء فان الاشارة الحسية لا يكون الا لاهل امر موجود
في الظاهر واما اذا امكن فلا يندفع المصومة لانه اذا كانت في يد اليد يصب
خصما مظاهر اليد لانه دليل الملك الا انه يحتمل غيره فيستدفع بطر الدالة على الحر
واما اذا امكن فلا يندفع في يد الدين وحله الدومة فالمدعي عليه تنصب خصماً لا ي
بدينه وما قام المدعي عليه من البينة على ان العين كانت في يد ودية لاشين ان
دينه كانت لغيره ولا تخو ائحة المصومة كذا في شروح الهداية **قوله** وعندنا في شروح
يعد المصومة بالبينة كما ذكره سواء كان العبد معروفاً بالصلاح او بالاداء او
عندنا في يوسف فان كان معروفاً بالصلاح يندفع بالمصومة في هذه الصغر على ما هو العلم
في دعوى النصلين وذكر احد ما بعد ما قضى لهما قيد
بقوله بعد لانه لو ترك احد ما قبل ما عصى بينهما حيث يكون للآخر ان يأخذ المبلغ لانه
اثبت شراؤه في الكل وانما كان القضاء بالنصف لاجته صلبه معه فاد ان الت
انما حجة بعضه بالكتاب **قوله** او لم يرض له ولا يعلم منه ان المورخ اذا كان ذو اليد
لما او بطريق الاول لان اليد اذا كانت اولاً من غير تاريخ فيع انما هو او بطريق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ضلع

المراد في الذي لم يسمعه ثم سجد للآخر ضمنا وتبعوا وممن شئ فيثبت ضمنا ولا يشبهه
واستلم ان المسئلة المذكورة في الكتاب اذا كان اصل العلق في ملكه وامان ان
اصل العلق في ملكه بان اشتراهما بعد الولاء او اشترى امرا ومن جبرهما والمسئلة
بحالها يشبهت نسبة الميراث الى الميراث ايضا ويعتق الولاء الذي عند الميراث على الميراث
ويعتق المشتري على صاحبه لا سطر كذا في الكافي والشرح **قوله** لصبي مني صبي لا يعتبر
عن نفسه وانما قيد بانه لانه ان كان من غير نفسه فالقول قوله انما صبي مني
بتصديقه وصرح بهذا في الكافي **قوله** لانه ان كان من نفسه فقلت الولد وان كان من غيره
في قول المولى فهو مني في قول السخي فلم يخبر في جوابه بقوله فقلت ان كان من غيره فهو
المسخي ايضا حتى لا يكون ولاؤه وانما قدرنا الذي في قوله لانه في قوله فقلت
والثابت بالضم في قوله بتقدير بقدره **قوله** فافضل لانه منه ان قدر كونه من ذاته
وان فضل اقل من قيمته وجب عليه بقدره وانما قيد بالقبض لانه لو لم يقبض لكانت
عليه شي لان المنع لا يمتنع فيما لم يصل اليه **قوله** الذي سخي منه يعني ضمن المولى لانه
لانه وحلي امة الغير وقد سطر المولى للبشرية محبة ولا يرجع به لانه بدل السعاه منه
الضعف والله اعلم **كتاب الاقارب** **قوله** لو اقر رجل مكلف
قيد بالان العبد المحرر اقراره بالان لا يرد له لا بعد اقراره واما العبد الكاذب فهو محرم بالان
في صحة الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رضى الدين برقبته وكان مسلطا عليه
جهته وقيد بالمكلف لان اقرار الصبي المحض لا يلزمها **قوله** وكذا اقرارهما من ذكره الذي
لزمه درهما لان كذا كذا يتبع من العدد واقل العبدان في شرح المختار قيل
يلزمه العبدون وماله كذا لان كذا يدرك للعدد عرفا واقل عدد غير مركب هو اربع
الدرهم بالنصف فشرطون ولو ذكره باطريق روى محمد بن ميمون مائة **قوله** وقام فليست
وقصد في الداية اسم الحائز بغير الكفاية فالمراد من الاستثناء ان ان القضي
يدخل تحتها فلا يبرح الاستثناء في ظاهرها مناهة فليست **قوله** فان ولد من جنسها
فان كانا ذكرا والاشبهين فهو بينهما نصفان وان اصد هما ذكر والاشبهين فكل

في الوصية وفي الارث لانه كونه من جنسها والاشبهين والله اعلم **باب الاستثناء**
قوله بطل اقراره لانه تعليق او ابطال فان كان الاول فينبغي لان اقراره لا يثبت
التعليق بالشروط وان كان الثاني فبطل وهو شرط واختاره في حاشية في بعض الشروح
بانه ينبغي ان لا يثبت ابطاله في اقراره لانه صحيح وفيه كلام ومما هو الصحيح من الاقرار
بعد عامه لا يبرح وقوان ش الله موصولا باقراره وليس روي في كذا في حاشية **قوله**
لان اقرار القضي يثبت في الوجوب اذ لو قال اسعت منه عينا الا انه لم يقبضه فالقول
قوله بالاجماع لانه ليس من ضرورة البيع القبض بخلاف الاقرار لوجوبه في كذا في
الداية والمفهوم من كونه القبض من ضرورة الاقرار لوجوبه في كذا في كلام
ومما هو الصحيح من الكلام في اقراره القبض بخلاف البيع والتمسك لا يجب بدون قبضه فيكون
مناقضا للاقرار بوجوبه في كذا فيكون منافيا للاقرار بالبيع كما لا يخفى فليست
باب من لا اقرار له **قوله** وعندنا في هذا باب اول الاولين
لكنه السبب في اقراره كذا في الداية ايضا وفيه كلام ومما هو الصحيح من الداية
يعني مساواة الدين بالثابت بالاقراء في الصحة فلا يطاع المذموم كما لا يخفى والاول
ان يوارى وعندنا في الدين في المرضي او في الدين في الصحة كساواة السبب في
الاقرار فليست **قوله** ان يقبض العرفاء في الدين هما كلام ومما هو الصحيح في الداية
وخير ما بانه لا يحجبه الدين ان يقبض دين بعض العرفاء دون البعض الا اذا اقر ما
استعرض في موضعه او نقد من مكلف في موضعه وقد علم ذلك بالبينة او بالمعانية
فانه كونه لانه لا يثبت اقرار العرفاء وانما حوله من محل لا محل بعده فان اراد المخرج
بتصديق بقبض العرفاء في الدين المصدق في مطلق الدين فظاهر البطلان وان
اراد تصديقهم ان الدين المقتضى دين في حاشية في المضي سبب بيع او فسخ فلا يبرح الاستثناء
المذكور لان كون الدين كذا قد يثبت بالبينة بالمعانية كما لا يخفى ولا يخفى في المتن
لان الظاهر ان الاستثناء وفيه مضمرة في قوله ولا اقرار لان يقال المراد من
مصدق البينة قولهم ذكر المخصص في دينه كلام لان كونه بعد فليست **قوله**

جهل نسبته ومحو النسب من لا يعلم له اب في بلاد على ما ذكر في شرح ما يخص الجاهل لا مكر
 الدين والطاهر ان المراد به بلد موطنه كما ذكر في العينية لا مستظرفة كما ذكر العوفي
 لان المتغير اذا انتقل الى البلد وقع عليه حادثة يلزم ان يقتضيه في
 الغرض من الجاهل ما لا يخفى فيحفظ **قوله** والارث من معدوم اي حيث لا يكون
 وانما ثبت الارث بعد الموت والتصديق يستند الى اهل الاقرار كذا في الهداية
 ومعناه ان التصديق هو الموجب للارث الموجب للارث فلا يمكن ان يثبت بالارث
 ولما كان ان يوارث من غير ان يثبت التصديق على اعتبار العرق لان ما معدوم في حالة
 الاقرار وانما يثبت بعد الموت ولكن ان يجازى به بان العدة لازمة للموت عن كمال
 بالاجماع في ان يعتبر النكاح المعايير على ما باعتبار ما فكذا الموت وانما الارث واثبات
 له طوازا ان يكون المرأة كتابية فلم يكن قايما باعتبار كذا في العينية ولا يخفى ان
 السؤال اقول من الجاهل فتدبر والطاهر ان ضابط الهداية ان التصديق يستند
 الى حالة الاقرار في تلك الحالة لا الجاهل بل هو حكم يجب ويثبت بعد الموت في صحته
 الاقرار صحته لا يثبت الارث ابتداء فتكون التصديق واقعة فيشترط هو الجاهل معدوم
 من كل وجه وهو النكاح وليس له من ذلك النهاية فلا يرد المحارضة اصلا لان وجوب
 العدة ثابت قبل الموت فلا يكون التصديق واقعة فيكون معدوم من كل وجه كمالا
 فليت و الله اعلم **كتاب في الصلح** **قوله** او يبرح جهالة
 البديل عن ان احتج على قبضه والاكثر من معلوميه فان من ادعى حقا في دار فادعى
 المدعي عليه قبلك حقا ما يرد فيضا طاعنا ان ترك واحد من ما دعواه قبل صاحبه
 صح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه بخلاف المصالح عنه فان جهالة لا يرد لانه
 لا احتياج فيه الى تسليم فلا يضر جهالة ولهذا اذا كان المصالح غير مقدور التسليم
 دون المصالح عنه لانه يستقطب الاحتياج لا التسليم فلا يفضي الى التنازع وكذا العبد
 بجهالة الاجل اذا اجبر الاجل مؤجلا **قوله** وما يخفى من المدعي يرد المدعي حصته من العوض
 ما علم ان الرجوع فظنومة المستحق ظاهرة في هذه الصورة كذا في صورة الصلح مع الانكار

صلح

كما ينبغي ولم يذكر في هذا الكتاب الهداية وخبرها ووجهه ليس مطفئ
قوله فشرط التقويت فيه اي ذكر المدعى المعلوم حتى لو قلنا ابدأ او حتى موت
 لا يجوز **قوله** وفي السكوت والانكار رجع الى دعوى البديل بهذا اذا كان
 بديل الصلح عينيا ولم يخبر المستحق الصلح ولو اجاز سلم العينية للمدعي ورجع
 بقيمة على المدعي عليه ان كانت من واث القيمة وان كان بديل الصلح دينيا
 كالدراسم والدنانير والمكبل والموزون بغلعيانها او شيئا موصوفا وموجلة
 لا يبطل الصلح بالاحتجاج لكنه يرجع بمثله لانه بالاحتجاج يبطل الاحتجاج
 كانه لم يستوف بعد كذا في الكفاية **قوله** ولو صرح على بعض دار ببيعها لم
 يصح لانه اسقاط لبعض عين ولا يرد الاسقاط الا على دين في بيعها العين
 لا على الكفنة ان يحمل الصلح على بعض الدار على اقله البعض لان الاصل يعلق
 بالعين دون الابواب بخلاف الدين في اسقاط كمال الخفي وقد يقال فليدوم الصلح
 بالاسقاط على قدر الصلح بالاقرار يتم لاعداد الاقرار لان نعم المدعي عليه
 فدا اليمن في اسقاط فيبني ان يؤخذ كل منهما برحمته كما هو اصلهم ففعل الصلح
 ووجه المدعي عليه فليست تقضه بخلاف المدعي لانه اسقاط في رحمته فله التقضه
 لكن الجواب بان مطلقا برحمته احدهما يكفي لسلطان العقد مطلقا كما لا يخفى فليت
قوله او يبرح جهالة البديل عن ان يقول برئت من هذه الدار ويرث
 من دعوى اي في هذه الدار ولو قال ابرأ من دعوى دعوى او موصوفا كان باطلا وله
 ان يخاصم فيها بعد ذلك والعرف ان ابرأ من الضمان لا المدعى كذا
 نقل في النهاية عن الدخيلة وفي كلامه وسوان برأت من هذه الدار على الراة
 من العين دون كماله ولا وجه للتصديق في المصوفا برأت من دعوى
 في هذه الدار كما لا يخفى ونقل في غاية البين عن الواقعات في بيان الفرق ان
 الكس فطلب لواحد فله ان يحاكم خيره اما الاول فاصناف البراءة لا تقف
 كونه سوبرين يعلم من قول المدعي انه ان يحاكم من غير ان يبرأ من دعوى

لا يرد الا
 على من لا
 كان

على صحتها يقطع لها الحق عند ان يفسد 2 وعند مما لا يجزى كما يوصى على لبنها
او ولد ما او على صوف شاة اخرى لا يجوز اتفاقا لهما انه صلح على حق المدعى لا يجوز
كما يوصى على لبنها وله ان يصلح على بعض حقه وهو معلوم ظاهر في ترك البينة
فيجوز خلاف اللبن والولد لانها باطنان غير معلومين وخلاف صفة شاة اخرى
لانه ليس بمشقة كذا في الجمع وشدة وفه كلام وهو انه يريد على ان يفسد مشقة
الدار حيث لم يجره ايصاح انه اخذ بعض حقه المعلوم كما لا يخفى فليست **قوله**
او من خذمة هذا العبد لا بد من التقييد بالحد المعلوم كالسنة او الشهر كما وقع
في بعض الكتب في بيع كون هذا الصلح 2 مع الاجازة كما لا يخفى وبدر الصلح المنفعة
انما يجوز اذا كانا مختلفين في السكن بان تصاحبا عن السكن على خذمة العبد واما اذا
اخذ جسرهما كما عن السكن على السكن فلا يجوز كما لا يجوز استجار المنفعة جسرهما المنفعة
كذا في شرح الجمع لابن المكد والى في شدة الوقاية اذا اوضح في حصر خذمة جسر سنة
وهو يخرج من البيت فصا ط الوهنة من خذمة على دراهم او على خذمة جسر سنة
شهرين او بغيره ولا يخفى ان بينكم في اللفظ ظاهرة لان الظاهر مما ذكره في شرح
الوقاية حواصن الصلح على تقدير اخذ الجسر ايضا فالجواب للكتب ما في شرح الجمع
من وجوب شرح الوقاية فليست **قوله** الا ان يعلم البينة فيقبض في حق نبوت الولاء
عليه لما خيره حتى لا يكون رقيقا وكذا في كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا يستحق
المدعى **قوله** ان يفسد حقه فزقه قال العوض لم يشع ايا لا حال العوض لو وقع النزاع
في نزاع النكاح من المهر والنفقة والسكن لاننا نقول الكلام فيما لم يتنازع المهر النكاح
وهو ينقطع بالفرقة فليست **قوله** لا يقع في مقابلة شاة لانه في الحال على ما كان من
المدعى **قوله** ولا يجوز النصف في جزها وطولها الزوج بينه وبين المكاتب فانه لو قتل
عبد وصاح عن نفسه جاز اجيب بان المكاتب حر وواكتسابه له خلاف المأذون
له فانه عبد من كل وجه وسببه لمولاه ثم صلح العبد المأذون له وان لم يصلح للمالك
لولا القيد ان يفسد مدعى له خاصا فيفسد حقه بغير مدعى الوفاء في المأذون

في البيع والصلح والشرط
في البيع والصلح والشرط

العتق لان صلح من نفسه لكونه مكفيا وان لم يصح في حق المولى فصار كأنه صا
على ان موطنه يفسد به بعد العتق ولو فسد ذلك طر الصلح ولم يكن له ان يقبل ولا ان
يبيعه شي ما لم يعتق فكذا **قوله** لان حقه في القيمة حتى لو ائت بالقيمة بحسب القبول
فان قيل فليقدر القيمة من النقد الخالف للدفع عا للمجان وصونا للكلام العاقل
عن الانفا كما هو الاصل المتفق عليه قلت القيمة هي احد التقديرات لا على التبعين
والا تبين احد مما بالاداء فيظهر ان المؤدى هو من جنس القيمة الواجبة فيلزم الوفاء
وهذا كما ان فرض الوقت لجمعة او اقل من اى احد مما لا على التبعين عند خذمتها
بتبعين بالاداء وكذا موجب خذمة العبد احد الرفق والعدا ويتبعين باختيار المولى
وكذا انما امره اليقين **قوله** ان حقه في المالك باق حتى لو كان جديا وترك احد القيمة
يكون الكف عن عليه وهذا اذا كان الصلح قبل القضاء واما اذا كان بعد فلا يجوز
على الاكثر اتفاقا لان الحق قد انتقل الى القيمة بالعصا فيلزم الوفاء **قوله** اي فما يكون الصلح
عن مال على مال من غير حصر المصالح عنه مهنا كلام وهو ان الصلح على التقرضا
على قدر الوفاء ليس بباطل في هذا التبعين لان المصالح عليه من جنس المصالح احده
مع انه مما هو متبع ويذكر الوكيل كما صرح به في الهداية وخير تأليفات **قوله** ان اجاز
المدعى عليه لزوم البدل والافلا هذا اختيار بعض المشايخ وقال بعضهم لا ينفذ
مهنا على المصالح واما توقفه **قوله** صا فلان كذا في النهاية **قوله** وهذا يحتمل التعليل
الذي قاله في الهداية اذا ابرأ بالاحطاط كان الا برأ مقرونا بالاداء فيجب ان
لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومجرب ان لا يصح بشرط لا يقع مطلقا فلا يثبت
الاطلاق بالشكر فاما اذا ابرأ بالاحطاط كان الا برأ مطلقا او لا والاداء لا يصح كذا
مطلقا ولكنه يصح بشرط فوقع الشكر في تقييد بالشرط فلا ينفذ ومن هذا يعلم
ان استجار الشرا ليس شي كما لا يخفى واما الجواب المنقول عنه بان هذا لما جاز في
لفظ عند الان الا برأ في الحار لا يمكن ان يكون مقيدا باحطاط المسملة فوافقه
كلام وهو ان لفظ عند ان كونه في المسئلة الاولى ايضا وقال في تقييد الا برأ بالشرط

محصول الابدان في حال شرط وجود ما قدي به حتى انه اذا لم يوجد المقيد يعود اليقين
فيكون كون الابدان في حال مقيد باعطاء الحسنة خذ كما لا يخفى فليست **قوله** ينصرت
اخذ التوب من كلام وموان التصرف من لان مقدار ما دفعه نحو له ما في ذمة المديون
من الذين يمكن للمالك بان التصرف في ان ملكه يتوفاه يكون انقص مما يتوفاه
الشريك المقتضى كما لا يخفى **قوله** وذكر لان الصلح لا يجوز له ان يقول ان مقدار نظير المثال
فليست له وقال الطائفة ابو الفضل انما يبطل الصلح على من نصيبه من الدار من شرط
اقل من نصيبه من الدار من حاله التصديق وانما حالة المناكحة فالصلح جائز
لان حالة المناكحة المعطى على المال لقطع المناكحة وتعدى حقه فلا يمكن الرجوع
وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدار التي تركه الموصي لم يحل الصلح لان هذا الصلح
كله من وجهين صحيح موجه فحاشا العبرة بجانب الف كذا في الحيط **قوله** ان بقية
العبرة يعود في المصلح من كلام وموان عبارة الشيخ لا يلزم هذا التقية
كما لا يخفى الا ان يقال المراد من هذه النسخ وان بعد عن الوقوع وايضا من لزوم البعد
جاء في العرض ايضا فلا يبقى له حسنة وجه الا ان يقال لزوم البعد في الحيلة الثانية
فما يصل من جهة الارشاد في صوغ العرض كما لا يخفى ومنها حيلة اخرى وهي ان
باعوا كفا من ثمن مثلا مقدار نصيب المصالح من الذين فاقوا بالثمن على الثمن اما
قوله لانه كمال ان يكون في التركة من جنس بدل الصلح او البعوض فليست انه كمال ان
التركة على الكيل والموزون فان زاد البديل او نقص يكون دينا وتحت ان لا يقتصر
فان زاد البديل نقص في المساوي والزائد على الزائد من غير ان
وان مساوي فان صرف الجانس بدم البهارة عن الاجل السابقه وان صرفه لا يملك
بدم ان يصرف في الجانس من جنس وان لا يجوز ومنها احتمالات اخرى كذا في الجاهل
قوله والتمالة لا يفسد المناكحة فصح لانه لا يحتاج فيه الى التمسك ببيع ما لم يعلم البايع
والتمسك بمقداره اذا كان لا يحتاج الى التمسك ببيع الدار ان من قوله نصيب من ثمن
شئنا او قلنا فلانا او غيره شيئا ثم ان المقر اشترط في ذلك الشئ من المقر جائز وان كان

مقداره فلهذا منها **كتاب المضاربة قوله** الا ان
يصح في الشركة ان النقدي من الفلوس لنا فقه والبر والنقرة ان يحل للكل
بهما ولو دفع اليه عرضا وقال بعه واجل مضاربة في شئ جاز وعقد النافعي لا يجوز
كذا في النهاية **قوله** او يوجب جهالة النسخ لان النسخ معقود عليه وجهالة المعقود
عليه نفس العقد وذلك طوان شرط المضاربة ان سكن من الدار اربع سنة لا يجوز
نصف النسخ عوضا عن عمله واجرة الدار فصار من جهة العمل بماله يعلم **قوله** وما يراه
من شرط الفلوس ان احقر من عليه بان هذا يشترط شرط العمل على الجاهل المضاربة
فان العقد يفسد به مع انه شرط لا يوجب جهالة النسخ وكان ينبغي على ما ذكره ان ينظر في شرط
ولا يشترط العقد ولكن للمالك بان يجر ان ما ذكره في الشرط بعد وهو دفع المضاربة وهو
عقد شركة في النسخ على من جاز وعمل من احر وعمل من احر وعمل من احر وعمل من احر
لا يوجد معنى المضاربة فلا بد ان يكون كما لا يخفى فليست **قوله** الا باطل لم يرد منها
كلام وموان بهذا ينبغي ان يكون قولها لا يقول ان حصة ثمنه الوكالة ولا فرق
بينهما في ان يكون من صنع الخاقرة كما لا يخفى فلا يلزم وضع الكتاب لكنه اورد في
بعض الكتب صعوبة الاتفاق فليست **قوله** المراد بالطلاق ما لم يقيد به في ان في
المطلق كونه على المضاربة بجميع ما ذكره الكتاب واما اذا قيد بقيد فلا يجوز له
خالفه ذلك القيد وفيه باقية بعد كونه في المطلق فليست **قوله** وان دفع في غير ذلك
ان يفسد بطلان ان العاقل ان يكون له وطنه وكذا سديم العرب مع
امكان الرجوع فلما اعطاه مع علمه انه غير في هذا الموضع كان ذلك منه دليل
الرضا بالما فرقة بالما عند رجوعه الى وطنه وذلك لا يوجد فيما اذا وقع المالك
اليه وهو مقيم في مصر ولكن هذا التفصيل في الحلال وفيما لا يجوز منه بناء
على ما روي عن النبي يوسف في الموضع انه لا يفسد بالوديعه اذا كان له ما جاز ومؤنة
قول اني يوسف في الموضع به في الدوايه فلا وجه لخصي في يوسف بالكون منها كما
وقع في النسخ والدوايه وخيرهما فليست **قوله** الضابط ان الشئ لا ينضم من ثمنه ينضم

فلا بد من ان يكون على العبد دين اطلاقا فان لم يكن صحيح الشرط سواء كان العبد
المضارب او غير المضارب المال لانه لما تقدر يصح هذا الشرط في حق العبد لان الزبح
انما يستحق من اسن المال او بالعمل ولم يوجد من ذلك شيء حصلت شرطه في مولاه
لان كل شرط للعبد شرط لمولاه اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فان كان
عند المضارب في قولنا في حيفه لا يبيع الشرط والمشرط كالمكسب عنه فيكون
لرب المال لانه تعذر تصحيح هذا الشرط للعبد وتعذر تصحيحه للمضارب لانه لا يملك
كسب غيره بخلاف حيفه في حيفه اذا كان على العبد دين وحذفهما ببيع الشرط وجب
للقاية وان كان عند رب المال فالمشرط والمشرط لرب المال لا لغيره **قوله** او كان المالك
موتدا يعني اذا لم يعد سكا واما اذا عاد سكا فبذل القضا او بعد وكان المضارب
كما كانت اما وبذل القضا فلا يضمن له الغيبة ومسؤولا يوجب بطلان المضارب
واما بعد فليحق المضارب **قوله** والا لا يحضره عليه بان يرضى المال على الوجه
الذي قبضه واجب عليه ودكر لا يتم الا بالقبض وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب
واجب بان لا يتم ان الرد واجب واما الواجب عليه فمعه يرضى كالموتد **قوله** العا
وعند ان حيفه الدوا بمنزلة النفقة مع ان امره في مضره في ماله وان مرضى
في السفر فحق مال المضاربية وحيلولة المصم كحل هذا كحل طاهر الرواية كما لا يخفى
قوله اما في العبد من المضاربية بخلاف ما اذا اضلع الا لغيره في المسئلة
المتقدمة حيث لا ينتهي المضاربة منسكرا لان جميع الثمن فيه على المضارب لكونه
العاقد لكن يكون له حق الرجوع فلا يحتاج الى القسمة والرفع والغدا بالصدق حتى
يكون عليه كذا في الهداية والعناية واعترض عليه بان الرجوع بالنقص قسمه بلائمة
وجوابه يظهر من قولهم والرفع والغدا بالصدق كما لا يخفى فليس له والله اعلم
كتاب الوديعة قوله هي امانة تركت للحفظ
الفرو بين الوديعة والامانة العموم والخصوص والوديعة خاصة والامانة عامة
وحمل العام على الخاص صحيح دون العكس فالوديعة هي الاحتفاظ بصدق والامانة ما يقع فيه

فلا بد من ان يكون على العبد دين اطلاقا فان لم يكن صحيح الشرط سواء كان العبد
فما لم يختلف باختلاف العمل كما لا يخفى فليست **قوله** خلافا لا قد ارض ولا فائدة
فيه ووجه عدم صحة الاستداه بدون التنصيص ان الاستدانة على المال بغير
غير كائن المال والتوكيل معيد بركس المال فلا يحكم التقدير لان ينقض عليه
اختصاصه حتى يصير بمنزلة شركة الوجوه لا يضارب به لانه لا يصح بهما فيه ان
المال **قوله** اما قال وصنفه اجماع هذا نظر قوله بالمعنى لا بالعبارة لانها وان صنفه
اجمعه لانه ضمان اعتاق هذا عليه لعدم الضمان المعلن بان العتق بالاجرة
والمالك كما لا يخفى فليست له والله اعلم **باب من المضاربية قوله**
ولا يضمن المضارب بدفعه مضارب به لولا هذا اذا كان فينا صحيحته ولو كانت
المضاربة الاولى فلكرة والثانية جائزة بان كان المشرط والاول نقصا في
ومائة مثالا والثانية نصفه فلا ضمان على واحد من المضاربين لان الاول ارجح
في المال لانه في الرجح فلم يفسد شرطه للثانية ولا يجب الضمان لان الضمان المأجوب
بان يتك الشركة ولم يوجد ويكون الرجح كله لرب المال والمضارب الاول ارجح من
لان عمل الثانية وقع له وللثانية للاول مثل كل شرط لان المضاربة الثانية تامة
وقد سمي لها شيئا موصوفا للغير فيضيق في كذا اذا كانت المضاربة الاولى جائزة
والثانية فلكرة فلا ضمان على واحد منهما لان الاجرة لا تحصى شيئا من الرجح فلم يثبت
له شركة ولا يجب الضمان وله ارجح من شرطه على المضارب الاول والمضارب الاول
كل شرط له من الرجح وان كانتا فلكرتين لا يضمن واحد منهما لان الاول ارجح من
المال والثانية ارجح الاول فلا يضمن واحد منهما **قوله** وصح شرطه لما ذكرنا ولو
نلتا ليعر به ان فيكون التلنان للموكل لان كسب العبد للموكل اذا لم يكن عليه دين
وان كان عليه دين فهو للعنوان والتقيد بتدبير المال مع ان الحكم عند المضارب
والاجنبي كذلك عند شئ اطاع العمل دفع ما يتوهم ان به العبد للموكل وعلى ان لا يبيع لانه
شئ اطاع العمل للمالك والتقيد بغير العبد مع رب المضارب اضر ان عما اذا لم يشرط فلكرة

بغير قصد بان ملقيه الرج في الوديعه يبرأ من الضمان بالعود ولا الوفاق وفي الآ
لا يبرأ بعد طلاق كذا في النهاية والكفاية وفي كلامهم ومما اذا احتجوا بها
العقد وفي الاخرى عدمه كان بينهما ما يبين لا يجوز وخصوصا والا وان كان الا اما
قد يكون غير قصد كما لا يخفى فليست **قوله** وحيا له المراد منه من سكن معه لا من تقيته
عليه من لودعت المرأة الوديعه الى زوجها السكن معه لا يضر وقال بعض المشايخ
هو الذي سكن وجب تقيته عليه كفلامه واجبه لطا ص كذا الا بما اذا سكن معه وجب
في الاخرى الصغير والزوجه ليست اليه شرط اوله ان يدفع وان كان بينهما مناسه
في السكنى ومن يحد انه لا ضمان فيما دفعه الا اامين من آمنه من ينفقه في ماله وان كان له
ولس في حيا له كسر كسر العنان وجرح المادون وعليه العقوبه كذا في النهاية **قوله** فان نكح
عن السفر او كان له من هذا من المهر في اكثر النسخ المحقه والطاهر انه تفصيل لقوله عند عدم
النهي والوطوف سيفصد حكم النبي عن الموطوف بالعصال وقال حنبل العنايه ان كان الطاهر
مخوفا من نكاحه او كذا الاب الوصي والا فان سافر باسره لم يضر ولا يخفى ان بين
كلامي الشافعيين مخالفة ظاهرة وان قول المصنف والساجد كانت من كلامه التفصيل
الذكره في فليست **قوله** اي يحد ما مع رب المال من لو وجد ثابته الطلب اما لو وجد ما
من غير طلب من ان يقول ما قال ودبعت عندك فقال ليس عندك ودبعت لا يضر كذا في
المبسوط ووقع في بعض نسخ الشرح ان يحد ما مع طلب رب المال الوديعه فلو كان هذا هو
راجح الا الطلب يكون التقييد مذكورا **قوله** لانه لو وجد ما مع غيره المالك لا يضر الى ذكره
للأصالة انه اذا وجد ما بحضرة المالك وحضرة من يخاف منه عليها لا يضر لانه حفظ
ايضا فالاول ان يظن لا وجود من يخاف منه وعدمه لا في حضرة المالك وحضرة
كما لا يخفى فليست **قوله** وكذا ان خلط بجنس عند ان حنفية في هذا المذكرة في البداية
ان هذا التفصيل عند الامامية في خلط المارجنس وذكره قبله ان خلط المودع
الوديعه بجنسها قال لا يضر كذا ان شاء خلط الدرهم البهيم بالبهيض البهيم
بالسود والخطه بالخطه والشعيرة بالشعيرة كونهما لا يمكن الوصول الى غير الطوح

صورة ويمكن معنى بالقسمه فكل من استهلك ما روج فيه فليس له ان يشاء وانت فيه
بان هذا المعنى حادثة المانع ايضا ووجه التفصيل غير ظاهر فليست **قوله** الا اذا
خلط بما هو اكثر اياه ان الا اذا خلط الوديعه بما لا يكره الوديعه اكثر من ذلك المانع
فانه لا ينقطع حق المالك بل يثبت الشركة وقال في الهداية وسنر وجهها وعند
بعضه في كل الاول تاخا لا كسر فيكون المخلوط حيا لا كسر وبضم الحاء القليل
اعتبارا للثالث اجزا، ولا يخفى ان هذا مخالف لما في هذا الشرح فليست **قوله**
لا كما لو اهراب قال شرط العنايه الاصل ان كل شرط معه يمكن العمل به راعى وغيره
لا يراعى **قوله** خلافا لدارين فان الدارين متغايرتان فالصله الطاهرة لو كانت
منها او اقدر لا يضر ونقل عن حواصير ان انه يضر مطلقا **قوله** لا يضر ما لم يفرقه
على هذا لو سكره حضرة فبدا اخره في بد مودع المودع ينبغي ان لا يضر كما لا يخفى **قوله**
ولا يصح لان قبضه من يد المودع قبض من الامر لك به بالدفع لا يضر ما لم يفرق
فهو مستمر على طاعة الاول عند الفارقة **قوله** فحان تاجر القضا بالخلف للشاذ فيكره
وجه القضا بانه يقضي بالانف لهما او لاحدهما لانه لو خلف للشاذ لا يضر له والا لفر
كله للاول ولو لم يترك للشاذ ايضا كان الانف بينهما فيستوفى فيه حتى يظهر وجه القضا
قوله لا يبطل حق الثاني لانه تقدمه اما بنصف او بالفرجيه وكل ذلك لا يبطل
حق الثاني لان فعل الكل لا يصح مبطلا للحقوق لانه مصداق الا مطلقا ومما لو بطل
حق الثاني لصار فله مطلقا لحق الاخر والله اعلم **كتاب العامرية**
قوله وعندنا هي عليك المنافع فان قيل لو كانت عليك المنافع طارئة حارة ما خلف
بالاستعمال كالركوب واللبس كما يحذر المالك فليس له ان يرفع زيادة الضرر بالعمية
لانه رضى بالاستعمال لا يستعمل غيره **قوله** لبعونه المهر ان الاصل عايد وطموع في
ان يقال غير **قوله** وضمت ما يقضى بالصلح ان ينظر كم يكون قيمتها اذا اقبلت المدة
المضروبة فيضم ما يقضى من قيمتها يعني اذا كانت قيمة الفرس او البنت لا تترك
المدة عشرة دنائير مثلا واذا قلعت في الحال تكون قيمة النقص دينارين يدرج بها كذا

ما يقتضيه انما ان عوض الهبة فاذا لم يكن ذلك مبيته لم يكن هذا عوضا فكل منهما
 ليس اذ منعه وقار ابو بكر السكاك في ان حصة من مبيته ان عوضا فكل منهما
 وان لم يصح به ولكن نوت ان يكون عوضا كان ذلك مبيته منها وبطلت بشرطها ولا يخفى
 انه على هذا ينبغي ان يكون في مسئلتنا اختلاف **قوله** وقوله المحرمه اراد بها المحرمه
 مع الذم لانها لو كانت بدونه كالرضاء وغيره لا غنى العوض **قوله** ان العوض
 هو الباقى فقط لان العوض ليس قدر معين بل كل مقدار يصلح للعوض بخلاف
 الموصوف فان له عين قبل العوض وهي العوض عليه على سبيل المعايير فيكون فلتنازل
قوله ولا يصح الا بقرض او حكم القاضي لانه يحلف فيه كذا في الهداية فيلزم ان الشاقي
 يخالفنا وفيه كلام لان خلافه متاخر فكيف سنى الحكم المتقدم على ما لم يتحقق بعد
 والا فاحتمل على خلاف الصحابة حتى لو ثبت **قوله** وجهه المشا الى فيما بينهم وبالا يسم
 خلاف الهبة فانها لا يصح فيما بينهم كما سبق **قوله** لان الهبة عقد تبرع لا والعوض ضمن
 عقد المعاوضة بسبب الرجوع لانه خير كذا في الهداية وفيه نظر ومما هو المودع
 يرجع مع ان عقد المعاوضة لم يوجد كذا في غايه البيان ويمكن القول بان يقال
 ان المودع حامل للمالك في حفظها فيرجع له هذا لا للفرقة اما الموصوف له غيره
 على اللوازم فلو رجع للفرقة والعوض لا يكون سببا للرجوع في غير المعاوضة
 فلا سكاك كما لا يخفى فليست **قوله** فشرط قبضها في العوضين سكاك او وقع في كونه
 الصحيح ولم يقع في بعضها لفظ في العوضين شئ من الشاقي على تلك النسخة كما لا يخفى
 فلتنازل **فصل قوله** صحت وبطل استثناءه بشرط
 يقع ما لم يصح استثناءه لظرف الهبة صارت شرطا كذا والشروط كذا في كونه مخالفاً مقتضى
 العقد فالتكليف والهدية وحدها لا يبطلان بشرط العكس وهي ان تؤثر في العقود
 الشرعية لا المحلست اذا وجدت لا مرد لها فلا يمكن ان يحد عدما واعلم ان استثناء
 المحلل ينقسم على ثلثة اقسام في حكم التصرف ويبطل الاستثناء كالهبة والديك
 والصلح والعدو وفي قسم لا يحل التصرف كالبيع والاجارة والوصى لان العقود

هذا هو
 كلامه
 كما في
 الاسماء
 كما في
 هو واداه

جمع

يبطل بالشرط وكذا استثناءه المحلل وفيه وجهان في الاستثناء استثناءا كالهبة
 لان افراد الوصية جائز فكذا استثناءه **قوله** اقول اذا اوصى بشرط ان يوصى
 شيئا لم يوصى كلام ومما هو المفهوم من هذا القول انه اذا اوصى بشرط ان يوصى
 شيئا معين من الموصوف يصح الشرط لان العوض معلوم مع انه ليس كذلك
 اذ قد صرح في غايه بانه اذا اوصى بشرط او حصة او اسم بشرط ان يوصى
 بيتا معيناً منها او درهما واحداً من ثلث الدراهم يصح الهبة والشرط فليس
 لان بعض الهبة لا يصلح ان يكون عوضا وللوازم ان يوضح في هبة لا لعدم
 العوض ومن يطرح في اذ ما في بعض الطواشي ايضا كما لا يخفى فليست **قوله**
 كانه ومبها واستثنى المحلل النسبة في صحة الهبة الا انه لا يلزم ان يوصى بالخير فلتنا
 كلام ومما هو المفهوم من هذا القول انه لا يلزم ان يوصى بالخير فلتنا
 وهي باطله عندنا في صيغة ومحمد في لانه تعليق التعليل لا لا يخفى ان ملاحظة كون الوار
 في الوارثين يؤيد من هذا الما بين فليست والله اعلم **كتاب**
الاجارة قوله مستوعب في موضع فبيح ان يستوعب في موضع فلهذا لا يخفى
 في باب التعديل من اواخر الدين كالنقد بن والمكيد والموزون والعين كالنقد
 والعبيد ولا يخفى ان الاول ذكر المنفعة الخالصة ايضا كما ينبغي ان يرد كونه دابة
 فانه يصح كما هو صوابه في الهداية وشروطها هكذا وما جاز ان يكون مثلاً والبيع
 جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة من المنفعة فيعتبر من البيع وما لا يجر
 ثمنها يصح اجرة ايضا كما لا يخفى المعينة التي ليست من المنفعة كالا طول ووجه
 كلام ومما هو الايمان لو لم يصح ثمنها في المقابل فلتنا لان يقال المراد
 ما يصلح للتمتع فقط بدون اعتبار كونه لكنه بعيد فالاول ان يجر بالمنفعة
 الخالصة فانها لا يصح ثمنها اصلاً ويصلح اجرة فليست **قوله** يذكر الهبة لان الهبة اذا
 كانت معلومة كان قدر المنفعة منها معلوماً اذا كانت المنفعة لا يتفاوت كذا
 في الهداية وفيه اقرار ان يستجاء الارض للذراع لانه معلومة حيث لا يصح

العقد حتى يسع ما يفرج فيها متعارف فيكون المعقود عليه مجهولاً كذا في الكفاية
ويعلم من هذا انه لا بد من التقييد في كلام المصنف ايضا كما لا يخفى **قوله** فوق ثلاث سنين
في المختار وفي المصنف هذا اذا لم يشترط الواقف في حكمه ان المتوفى لا يوارى اكثر
بغير هذه المدة ولو شرط ان يوارى اكثر من سنة لا يجوز ان يوارى اكثر من سنة
منها وقال الشيخ الامام ابو جعفر الكوفي في الصبغة يجوز قدر ثلاث سنين وفي غير
الصبغة لا يجوز اكثر من سنة وقال القاضي الامام علي السعدي لا ينبغي له ان يفعل
ولو فعل صححت الاجابة كذا في غاية البيان والطيلة في النجاشي من ثلاث سنين ان يرفع
لا الحكم حتى يحزن لانه محلف فيه كذا في الكفاية **قوله** فعليه عدم الجواز اذا كانت متواترة
المعنى في شرح من المصنف الخلية طوار الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقد
عقوداً متفرقة كل عقد على سنة فكتب المتاجر فلان ثلثين عقوداً كل
عقد على سنة فيكون العقد الاول لازماً واكثر غيره لازم لانه يضاف كذا في الذخيرة
ولا يخفى انه يفرق من هذا ما يفرق اعراض الشرح فتدبر وقد يقال في دفعه عند العقد
اقرار جديد ولا يشترط جديد على ما لا يخفى وفيه كذا في الظاهر ان اعراض التاجر
من جوارها بمقدور مختلفة في مجرى واحد فليست **قوله** ولا يجب الاجارة بالعقد المرد نفسه
لا وجوب الاداء كذا في الكفاية **قوله** فان الاجارة حذفت بحذف العقد صححت الاعتناء اذا كانت
عبداء وحذفتنا لا يجوز كذا في البسوط **قوله** وسقط بالعصب بقدر فوت مكنة نفع اذا
غصب الدار المتجارة عاصب من يد المتاجر سقطت الاجارة لان تسليم المحل انما اقيم مقام
تسليم النفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فلت التمكن فالتسليم والفسخ العقد سقط
الاجارة وان وجد العصب في بعض المدة سقط بقدره اذا انشأ في بعضها كذا في الهداية
وذكر في العيال وقاضيه فان فاته لو غصب الدار المتجارة ان كان لا ينقص الاجارة
لكن سقط الاجار ما دامت في يد الغاصب كما لو ائتمدت الوار **قوله** ولا يحرم فيها هذا
عندنا في صنفه لانه امانة عنده وحذفتها يعني لانه ايجر شريك والعين في يد امانة
عنده مضمونة عندهما وسند كذا في دليل على الطرفين في بلك الاجارة المشتركة ومنه كذا

وسوان هذا مخالف كذا في النهاية وغاية البيان حيث ذكر فيه ما اذا اضر في قبل الاخر في عليه
الضمان في قول اصحابنا جميعاً اما حذفتها فلان في الشرح واما عندنا في صنفه فلانه لما
حذفها بتقصيره في القلع من المتفرق وليس بخالف كذا في الهداية كما هو بين الملك لانه يحكم
المثل على ما في هذا الكتاب كما لا يخفى فليست **قوله** يفرق في نفسه لانه لا ضمان
عليه في الطلب والمثل لان ذكر صار سنين كما قبله في صنفه الضمان عليه وصرح به في الهداية **قوله**
له جبرها للاجر هذا اذا اخلت وكانه واما اذا اخلت في بيت المورج فله جبرها في كذا في المصنف
قوله اجرة حيا به وحكي عن العتيقة اني صغرة انه قال تأويل المسئلة اذا كانت المنة بعد
بعضها في العدد اما اذا كانت مؤنة البعض ومؤنة الكسوة فان الاجرة حيا بها كذا
في المحيط هذا عندنا في صنفه وان يوسع في وعنده محمد له اجر الزمان في هذا موافق
لكذا في الهداية وسرورها ومخالف كذا في الجمع وسرورها حيث صرح فيه بان ابا يوسف مع محمد
لا مع آية صنفه ولو ترك الكتاب عنده ولم يحى باطون يستحق اجر الزمان اجماعاً والفرق
للمحمد اولها على رواية الجمع ان نقل الطعام على مقابل له الاجر لان في اقامته وقد قصده
بالرد واما نقل الكتاب فليس على مقابل له الاجر بخلاف مؤنة وانما الاجر مقابل لقطع ساقه
وقد قطعها له في الزمان **قوله** بار داف من جملته ايج ولو ادر في صبي لا يتسكع فيمن
ما زاد النقل وان كان صبي لا يتسكع فهو كالرجل وانما قيد بقوله ادر في صبي لانه لو
ركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع القيمة وان طابت الدابة يطبق مقال في الذخيرة
لما ذكر الحيات في النضج ان شأ صفت المتاجر وان شأ صفت العير فان ضمن المتاجر
لا يبرح على ذلك العير وان ضمن العير رجع على المتاجر ان كان له متاجر منه وان كان
استعاره منه فلا يرجع **قوله** ان كان المتجر يطمح بهذه الدابة بهذا القيد معتبر في ادراك
الرجل ايضا كما صرحوا به فالمناسب حمل المتن على التقييد في المسئلة كما لا يخفى في مثل
باب الاجارة الفاسدة ولنا ان المتافع غير متقومة بنفسها
واما ان حذفتها في المسئلة المفضلة في الفسدة وفي الشدة المفسدة بالناسا ما بلغ
لانه لا يتعين فيه المسئلة في الحكم بالفساد فليست **قوله** لا يجوز الاجارة على اللطائف

لان القرينة متى حصلت وقعت من الحلال اي ثواب هذا العار حصر للفاعل لا للغير والذات
 يعتبر اصلها العامل وينتقل لا الامر فلا يجوز اخذ الاجر من غيره كما في الصوم والصلوة
 كذا في الهداية والشروع وفيه كلام وسوان هذا الكلام بالتحقيق غير انه يقع في الامر
 لان الفاعل في الصحيح مع ان فيه الامر ليس بشرط وكان العامل عاملا لأمره لا
 لنفسه مع انه طاعة نور هذا على ما ذكره من ان القرينة متى وقعت يقع ثوابها للفاعل
 لا للغير ومن محذور لا يقع للامر الا انما بالنعقة فيندفع الشك من حيث انتقال
 القرينة ولكن يبقى الشك بان ثوابه وقع لغير الفاعل مع انه قد يشك في قوله ان
 القرينة متى وقعت يقع ثوابها للفاعل لا للغير فليست من الله اعلم **قوله** وان كان اثر
 السابق لا يفسد اثره من عليه بان الكلام في موضع خرج الارض الذرية بالكرامة في الاثر
 ينبغي ان يفسد العقد بشرط الشبهة سواء بقي ثوابه بعد المدة او لا لانه شرط لا يقتضيه
 العقد اذا انقضى بحصوله بالكرامة مرة ولا حتى دفعه وهو موجود بشرط ان لا يقتضيه العقد
 لا يفسد الاجارة كما لا يفسد البيع اذا لم يكن فيه ثمن لا احد المتعاقدين او لم يبيع
 سيح بان يكون ادميا فليست من **قوله** ولما ان الجنس بانفراد جرم النساء اما في السوا
 الاجارة عقود مختلفة ينفذ في كل ان يحسب حدود المتعاقدين في كل من هذه المسئلة
 الشك كذا قيل والحق دفعه على المتعاقدين الصداق فليست من الله اعلم **قوله** هذا شرط يقتضيه العقد
 بهذا التعليق مطرد في الاول لا الثاني كما لا يخفى فليست من الله اعلم **قوله** وجه ان الجملة التي
 ينبغي ان يواد ارتفع الجملة من غير نزاع لان الجملة المنقصة هي المودعة اليه وعلى
 هذا ينبغي ان يعتبر نزاعه جرمه في نفسه براسه بغير غيره اذا لم يعلم خصوص ما يذرع
 وبالجملة المسئلة على ما علم فليست من الله اعلم **باب من الاجارة**
 موك غير انه يشترط ان يتعبد في البيع دون الاجارة بهما كلام وسوان الجملة التي في
 طرف الاجارة يقع كما ذكره واما الجملة التي في طرف العبد المستأجر فيقول انه لو كان
 هذه الدار سنة بجنه او هذه الدار بعشرة فليست ثابتة وهي ينقض الترخيص في تسليم
 العبد في اذ المستأجر يرد هذا والموجود في الاثر فيتحقق الترخيص فينبغي ان لا يفسد

بدون شرط خيار التعبد في البيع ويمكن للرجل بان يقال ان الترخيص في باب البيع
 بحر العقد فلا يفسد الجملة المعقضية للمنازعة حين في حوزة البائعين لا بائعات
 اختيار والاجارة في باب الاجارة لا يجب بخلاف العقد بل العود وحدهم والرجل يتوقع الجملة
 لا الحالة فلا حاجة الى اثبات خيار فليست من الله اعلم **قوله** لهما ان كل مقصود اياه فان الهداية
 ولهما ان ذكر اليوم للتوقيت وذكر العقد للتعليل ولا يقع في كل يوم ممتنان وفيه
 ان الكلام وسوان الامامين حولا اليومين في مسئلة ان استأجر ليل في اليوم كذا وكذا
 للتعليل من باع سلطان الخيل على التوقيت فكيف لم يمتد ما ان الامر بالباطل من سافلته
قوله حكم الحاكم يعني ان جاء بالعبد وهو من بعض القول قوله وان جاء به وهو صحيح
 فالقول قول المعجر وسحق الاجارة والله اعلم **باب من الاجارة**
 من تاديله حياط على من ليس ماله اي لا حاجة الى هذا التاويل فان الحياط الذي
 يعمل للجنس وقد تم عن كذا بان يظهر خياله عند الجنس ورومان محبان لعل من
 معاملته وسلم العود اليه **قوله** وصحت الاجارة وصحتها اما الاجارة فلا يملك المرافق
 ووجوده لا يقتضيه في الحال فيكون مضافة ضرورة وسومع قول علماء المالكية
 ينفذ ساعة على حسب حدودها وامسحها بغيرها فمضاهيها مضاهيها كما ان في البيع
 وسواها لانه يعتبر به حتى لا يحسن تعليقه بالشرط فلا اضافة الى الزمان المستقبل
 كالبيع اقول مكدا وقعت العيانة مضاهيها في الاجارة في الفصولين وفيهما من
 الكتب المعبرة ووجهه ما ذكره وبعد ذلك نقل في الفصولين مع كماله حيث ذكر
 في فتوى قاض خان ظهير الدين لو قال اجرتك دار من هذه الدار كل شهر بكذا جاز
 في قولهم ولو قال اذا جاء من الدار فاجرتك فاسحكم لم يفسد اجرا كما ذكره في قوايد
 المحيط ولو قال فاسحكم من هذه الدار فاجرتك فاسحكم من هذه الدار فاسحكم من هذه الدار
 واختر ظهير الدين انه لا يفسد بين الكلامين تناف ظاهر فليست من الله اعلم **قوله** لا البيع
 واجارته لان هذه الاشياء تملكيات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يخفى
 فليست من الله اعلم **كتاب المكاتب**

الانساب ذكر كتاب المكاتب عقيب كتاب العتاق ولهذا ذكر الحكم الشهيرة في الكفاية كتاب
المكاتب في كتاب الولاء عقيب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق بالاولاد
حكم من اخلهم العتق ايضا وقيل فيه مناسبة ايراد كتاب المكاتب بعد كتاب العتاق
ان كل واحد من الراجحة والكتابة عقد يستفاد به المال بمقابلته ما ليس عليه وجب
فيه لذكر العوض بالمال في العتق بطريق الاصل وقولنا بمقابلته ما ليس عليه
اخر ان من البيع والدية شرط وقولنا بطريق الاصل ان من البيع والدية
والعتاق على ما فان العوض ليس بصله الطلاق والعتاق وكذلك الكتاب لانه يبيع بلامية
الماله **قوله** في السلم الاصل قائم بما هو في المكان المستقر في ثابته في السلم ايضا لا الكفوف فيه
اطال **قوله** فان اديته فانت حردان عجزت فتن كذا في الداية ايضا فقولنا فان ايت
فانت حرد لا بد منه لان قوله جعلت عليك كذا في الكتابة وحمل الحرة لان المولى يستبد بغيره
عبد فلا يتعين حرة الكتابة لا بقوله ان اديته فانت حردان وقوله كذا في عدم التماثل
وقوله فان عجزت فانت فتن لا يحتاج اليه هنا في الكتابة ايضا وانما ذكر حردا
للعبد على الاداء عند الخوم كذا في الكفاية ولا يخفى ان الكلام فيما ذكر في الكتابة
كما في اليه قول الشارح او بلفظ يرد في معناه ودون مجموع هذا في الكتاب فلا بد من
ذكر قوله فان عجزت فتن فليت **قوله** ومن انه حردا فتن حتى اذا ملكها او في اتم بكونه
ايضا الا ان ابا يوسف رحمه الله يوجب حرة قيمته كبر اذا نكح على غير الغرض بيمينه فحرة
مذا وعلى رواية عدم الجواز لو اجازت باليمين فتن رواية عن علي بن حنيفة في العتق
اي كان خوض المولى ان يتملك كسب عبده فاذا اعطى ما كره العبد عينه فانت فتن كسبه
كسبه فتن عن الكسب ليعتق كذا في الداية والشرح وفيه كلام وهو ان يتعين عين
الغير على ان خوضه العبد لا كسبه فتن فتن رواية عن علي بن حنيفة في العتق
ولا فرق في ظاهر الرواية بين يمينه باءا في حرة بذكر الشارح او لم يصرح **قوله** وحردا فتن
لا يعق الا بآداء القيمة اما في حرة المولى هو الظاهر من دليل المدققة وهو موافق لما وقع
في اكثر النسخ للداية وفي بعضها لا يعق الا بآداء قيمة نفسه وقيل في الكفاية ما في النسخ الا و

الضريبة ما يطالب به بالزكاة كره وهو ما خرد
من قوله لعبد ضربت عليك كذا في جميع كل
شهر اي جعلت عليك والاسم الضريبة كره

اي بعين الغير
قوله في المسائل من سماء وورد في
تسهيل شرح لفظ الاشارة الى العتق

شكلا جازما لعمامة رواه الكتب ولو قيل بان المراد قيمة العتق اصبحت الى المداينة
مطلبة وهو وجوبها عند ذكر المداينة في الكتاب وان وجهها فليت **قوله** فلا ينقص مما سمي
وزيد عليه لا يقال ينبغي ان ينقص عن المسمى كمنه البيع والمولى وان لم يرض منها
فلم يرض البيع منها ايضا لانا نقول البيوع العتق انما صار موجبا للقيمة لانه صار
شرا بالقيمة لهذا لا يجب القيمة عند القبض والملك كذا في العتق ولا كذا في الكتابة
الحرة **قوله** يجب قيمتها بغير قيمة وهذا يؤيد ما في اكثر نسخ الداية في الاخير **قوله** وبغيره لانه
مذا موافق لما ذكر في شرح الجامع الصغير وفي شرح الطحاوي والشرائح لو ادعى المولى لا يعق
ولو ادعى القيمة يعق لان الكتابة انقلب على القيمة صحيا بعد الاسلام ولا ينقصه
بقاؤه صحيا ولو يدعى فيه فبقاؤه صحيا دليل على ان المولى لم يبيع بولا فلا يعق بآداءه
وفي صورة كتابة المولى عبد المولى على وقوع العقد فكذا بسبب الجور في كذا كذا
فيبقى المولى بولا واذا بقيت بولا يعق بآداءه كذا في الكفاية والله اعلم
باب في المكاتب **قوله** وشركا في شركة العتاق وشركة
المفاوضة **قوله** ولما كان ان يقول المولى لهما هذا القول لهما لان وجوب العتق
مبنى على سقوط الحد وسقوط على الملك والمكاتبين على الشراء وهو ما دون فيه فيكون
مادونا فاما يقول به كمالا في فليت **قوله** ولا فائدة في التخيير لانه ان يقول اما ان يبيع
بعد الموت حكم الكتابة واجلها او لا فاعلم ان يتعين ثلث القيمة وعلى الاول يظهر
فايد التخيير اذ ان ابدى بيع الاجازة في حق حار ويطول بظاهر الاخير فليت **قوله**
لانه لا يقدر على الاداء الا به فيه من فتن ظاهرة اذ قد سبق ان الاستقراض جائز في ذلك
الاختبار في الكتابة لخاله فليت المولى المولى **باب** **قوله** لكن الكتابة صارت مائة عن الرفع اما
وكاتب سيد جاهلا بغير لوم لم يصبه خنار الفداء **قوله** لكن الكتابة صارت مائة عن الرفع اما
اعلم ان المكاتب اذا جنى جناية خطأ فانه يبيع في الاقل من قيمته ومن اشترى الجناية
لان دفعه منعذ بسبب الكتابة وهو اصح بكسبه وموجب عند تعذر الرفع على من يكون
الكسب له فالواجب هو الاقل من القيمة ومن اشترى الجناية الا يرى ان في جناية المداينة والاول

عتق

ان العتق
مبنى

اقول بغيره لان الكتابة في دون اجلها على ما سمي
لانه العتق يبيع كذا وكذا في حال
في حرة من قبل المولى فلا يقع في حرة المداينة

باب الموت والجور

وموجه

على الطلاق بعد الاصل ثم جعلا لا يضمنان شيئا للزوج لانها ما اتفقا على الزوج الا مجرد
النكاح فكذا هم هنا كذا في غاية البيان ومن هذا يعلم وقع قول الشارح ولما كان يقول
المهر كالعقد كما لا يخفى على المتدبر الصادق فليت مرا **قوله** اقول كون الاكراه مسقطا
للمهر متفق عليه لا يخفى ان عدم تحقق الاكراه من غير سلطان رواية من لا يخفى
كما صرح به ومنه ان المسئلة منقولة ما تضاف الروايات فلا وجه حملها عليه فليت مرا والله اعلم
كتاب المحقوق وسيجي بحكمه فانه كالصبي العاقل ومنها
كلام ومساواة لا فرق بين الصبي العاقل وخبر العاقل وبين المحقق والمعلوب المقنوع
في عدم صحة الطلاق والاعتناء كما صرح به وسيصح الشارح فلا وجه من هنا لتفصيل
المحقق بالمعلوب احرازه من المعنوية كما لا يخفى فليت مرا **قوله** وهو المعنوية الذي يصح
قال في شروح الهداية المعنوية الماصلة العاقل كالصبي بصير ما دوننا باذن الاب
او وصيته او الجرد دون غيره من معنى من الاقارب كالابن والابن لا العاقل الاولاد
المعنوية واخره من عليه بان خصيص الوجه يدل على ان الواو لا مل على عليه وهو محكم
والظاهر انه يلزم من بطلان الصبي العاقل والخبر ان قوامه من الاقارب يمنع الدلالة
على ما ذكره فتدبر وذكره في شرح المحقق انه لو بلغ ثم عنه لا يلزم الاذن له فباسا كما قال
ابو يوسف ابو بكر البيهقي في شرحنا انما قال به محمد **قوله** لما بيناه انه لا يخرج في افعال
الجوامع ان لا ينفرد للافعال لوجودها كاو لا يشرط فيها القصد ولا يفيض القام ما سلفه
الافعال بتعلق به حد او قضا من لا يجعل عدم القصد شبهة وانما في حد ما فان قلت
فكذا الاقوال الموجودة حيث اقل من شرطها القصد فاجب من وجهين الاول ان المال
الموجود حيث لا يلزم على مدلولها فلا يمكن ان لا يجعل موجودا لك ان القول قد يقع
صحة كما ذكرنا وهذا ومنه لا فلا بد من القصد ولذا لم يعتبر قول المبيع العاقل اذا كان
منزلا في الحجج او لا ان لا يعتبر فليت مرا **قوله** خلاف لا يترتب فانه يصح له الظاهر
ان الاتم له كذا الطلاق والعناق يخرج بقوله عقد كما لا يخفى **قوله** فانه لا يبيحان فان اجاز
الولي فالغاية البيان وانما لا يخرج اقرارهما وطلاقتها لان ذكره من احضار الزوال المحرور

وكذا ما هو مقرر محض قاطع عنها ومن هذا يعلم ان الاقرار كالطلاق والعناق ينبغي
ان يذكر معها فليت مرا **قوله** لسفاهة وتبذير كالانفاق في البحر والارواح بالنار كذا في الغاية
ولا يخفى ان هذا من شعار الجاهل لا السفه فلا يناسب محله الشارح فتدبر والله اعلم
فصل في طوع الاصلام بالاضلام لحقه ان بالانزال السوا كاف
بطوع الاصلام او بطوع الاصل او بغيره الا انه اصره الانزال المديب بالانزال
بطوع او فليت مرا **قوله** فان راها واما لا قد بلغنا صدق اهل الان بلوغها يتوقف
على اخبار سماها **قوله** ان لم يوجد علامة الانزال او مبلغ السن لانه اطلاق لغيرها على بلوغها
فاذا افرز زمان لا يكذبها الظاهر قبل قولها في ذكر كافر المرأة بالحيض وقال صاحب
العناية لا يصدق في الاصل من الشئ خسر لان الظاهر يكذب وقال في غاية البين
يستطيع ان يشر ان لا يكون جال الاحكام مثله والله اعلم
الماء والدين في بيعه بغيره ببيع وشئ وكسفت ما دون ابي في
المصرفات التي بعد هذا التصرف لانه بهذا التصرف اذا لاذن يثبت به فلا يبيع
ما دوننا اذ العلة متقدمة على الحكم وهذا التصرف على الاذن كذا في بعض شروح الهداية
وقال في الهداية لا فرق بين ان يبيع عينك مملوكا للمولى او الاجنبى باذنه او بغيره
بيعا صحيحا او فاسدا وفيه كلام ومساواة هذا ينبغي انه لو راها ببيع شيئا بعينه
لا يبيع ما دوننا وبينهما تدافع لانه لا يبيعه ما دوننا **قوله** في من الصريح فاذا لم يبيع ما دوننا
يصرح الاذن في شئ بعينه فبالدلالة او لا ويمكن الفرق بان صرح الاذن في شئ
بعينه او شره فان سكوتة رضاه من غير استخادم فيجوز ما دوننا بسكوتة
لا باذنه في شئ بعينه فليت مرا **قوله** ان دل على نفي الحكم لا معنى ان لم يدل قولوا ان
مطلقا صح كذا تخارج منه بان كخصص الصحة العامة عند الاذن المطلق بالذكر على نفي
الصحة عند الاذن المقتيد ولا سيما وان دل فالنوع فيه ضم قيد الاجماع كما ضمنه
الشرح فليت مرا **قوله** اقترا من المفاوضه لانها ينبغي على الوكالة والكفالة كنه
لا يضر تحت الاذن ولو قد ذكر كانت عينا لان في المفاوضه عينا وزيارة تحت

والكفالة

بقدر ما يملكه المأذون وهو للوطانة **قوله** لما انه ليس بالخجارة فاله الداية والهدايا
لم يملكه في وجه العبد وقت نظر لانه مال من كسبه المالك قطعاً بغيره فيجب العبد وقت
بالمر فليست **قوله** ولا مكان لانها ليست بخجارة اذ التجارة مبادلة المال بالمال
وبد الكتاب معاً بل على الحق الا ان يجزى ما ولم يكن يدورنا اصله لان الكتاب دون
ما ساعه ويرتفع الى المولى اذ الوكيل في الكتابة سعيه لكونها اسعاطا لانا
في الهداية والشروع واجزى من عليه بانه لو كان وكيلاً لما توقع عقده على الاجابة
ويمكن ان يجاز عنه بان اشياء وماله بطرح الاصل فليست **قوله** وبكسبه الذي حصل
ومعهم ايضا باطصيص ولم يذكر كونه اكتفاً بكسبه **قوله** ولبيد اخذ على مثله اذ يقع في
كسبه في كل يوم درهمين ومثله يكسب مما وطال انه مدبون والسيد يا فذرر مما حفظ
والدريم المار للحرمان **قوله** غرم السيد قيمته ما وان قلت غاية الاستيلاء والتدبير انما
كالعقود وقد صرح بانه لا ضمان في احتياق المستولاة او المديونة فليست العقوبة
لم يتلف شيئا على الغارمين والاستيلاء والتدبير منها فوز عليهم حوز البيع فليست
قوله انما لم يجز ابو حنيفة في التهمة المناسبة تأخير ذكر دليلها عن دليله كما وقع
في الهداية لان دليلها في الحقيقة هو ان يسله كما لا يخفى فتدبر **قوله** فلو كان بكثر خط
العصر اذ كذا في الهداية ايضا والظاهر من هذا عدم الخط في هذه المسئلة لكن وجه
فوقه في حنيفة ليس بظاهر فليست **قوله** وانما قال معلل ربه لادبها وطال انه صرح بعدم
الاعلام كمال ان يكون عدم النفاذ والانعقاد لعدم الرضا من المشتري اذ لو لم يعلم
ان عليه ديناً فعند الاعلام يندفع عدم الرضا من المشتري فيتوهم النفاذ والانعقاد
وعدم الخيار فندفع المصير بهذا القيد **قوله** فان تصرفه دليل لانه ينبغي ان يكون هذا
في حق نفسه لانه حق مولاه كما لا يخفى **قوله** الا اذا اقر سيده باذنه من ذاته صريح علم بيمينه
والرخص ان القول للمولى فليست **قوله** وتصرف الصبي ان يقع له ذكر هذه المسئلة بهذا
الكتاب نظر المالا اذن ولي الصبي وكونه ما ذونا باذنه وبين حكمه وذكره في كتابه
حيث قال ومن عقد منهم وهو موله اجاز له اذ هو فظلالا كونه محجوراً وبين حكمه كما لا يخفى

قوله وشروطه ان يعقل كون البيع كالثاني فمعنى ان الشرط من كون الصبي قلا ان يوفى
مضمون البيع لا ان يعرف محو العتق **قوله** ثم القاضى او وصيه من اخالفه كما ذكر في
الخلاصة من ان القاضى اذا اذن للصغير وان اوج بصيرة ما ذونا فانه يستلزم تقديمه
على الاب في الاذن كما لا يخفى فتدبر **قوله** فاله العناية ثم القاضى او وصيه ثم الوالى و
ولي للمهر العبد ولاه عليه اذ ليس بعبد القضاة وقيل كلام لفر وسواء من ماله منه
ان لو اولى من اخذ عن القاضى ووصيه مع انه ليس كسبي بل يصح تصرفه مع وجود القاضى
ووصيه كما صرح به في بعض الكتب فليست **كتاب الغصب**
قوله حتى قطع الارضه سه كذا في اكثر النسخ ووقع في بعضها قطع الارضه سه
والمكسب ما وقع في البعض كما لا يخفى فليست **قوله** لا الاثبات اليد لم يوجد في ما بين
المستثنى قبل انشاء الحق فيحقق ما عتبر ان الرب كالمكسب عند انشاءه ولا يخفى
ما فيه فليست **قوله** وبه يفتى هذا قول الكرخى وموافق لما في المحيط حيث قال ان الفتوى
على قول الحسن الكرخى كذا في الامام دفعا للحج عن الحسن وعلى هذا قد اورد البصير الامام
الاجل الشهيد في الباب الاول من الوقعات ومحالف لما في الهداية حيث قال ومن اثنى
لا يطيب هو الخيارات وموافق في الاسلام **قوله** هذا عندنا في حنيفة وان القاضى لا
يكون مشروءاً مع احتمال الاصل ولا ينقطع الا احتمال الا بالفضاء فيشكل من ذهب
في حنيفة غير المتكلى فانه ينبغي على اصله ان يعتبر بيمينه يوم القضاة كما عتلى اذ الانتقال الى
القيمة ثم بالفضاء ايضا كما صرح به في كتاب الصلح فيمن غصب ثوباً واستملكه
فصاح على اكثر من قيمته فانه يوجب عندنا في حنيفة ان لا يحق هو العيش ما لم يعطى القيمة
ويشكل ايضا قول محمد لان الجور نال المالك لا قبله فيمنبغي ان يعتبر بيمينه غير المتكلى يوم الملاك
عند محمد كما في المتكلى يوم الانقطاع والاصل المذكور متفق بينهما لكن انشئت الجور بالفضاء
لا بالانقطاع وعكس محمد ولكن ان تعار ان غصب غير المتكلى المالك من وقت الغصب لعدم
المتكلى بخلاف المتكلى لا بما مشله كبقائه قافراً ولكن بشرط في مسئلة الصلح على
قولنا في حنيفة لانه يلزم ان لا يصح الصلح على اكثر من قيمة الثوب لغير القيمة من وقت الغصب فليست

قوله لان يد المالك لا يزول الا باخراجه عنها اذ في حشره وموانه اذا فرغ من ارضه الغير
او حبس في ارضه العارية يكون الازالة مع فسخه العين منقول في التوبة بحيث كان يحصل
للمتصرف العتق وكان قبله صا طالق لقضا **قوله** لم يفتوت شيئا منها كاطراف البيوت لا
يفوت شي من المنفعة وانما يد ظرف النقصان **قوله** عقوم ملائحة وبنا ويقوم في
هذا الطريق نظر لان قيمة الارض المشغولة بمسح الفلج الناقص يتعوض اليه فلو فرضنا
ان قيمة الارض عشرة وقيمة الشاغل السحق الفلج خمسة تكون قيمة الجميع اربعة عشرة لان نقصان
الارض بالفلج الممل لان تكلفه يقال المراد بقوله بلائحة وبنا بعد فسخها فليست ممل والله اعلم
فصل قوله اذن المالك مرد عودته او مضي الضمان لعدم رضاه
كذا قالوا ولا يخفى انه على مقتضى هذا لا يبرئ من ان يجبر العاصب اذا طهر وقيمة اقل
لانه لم يبرئ رضاه فليست **قوله** لان سبب التلف حصل في يد العاصب فكان له مبرر وممكن
عند العاصب فصار كما لو جنت عند العاصب ثم ردم قبلت شكل الطائفة عند المالك او دفنت
بان كانت الخيانة خطأ فانه يرجع على العاصب قيمتها كما لم يرد ما اصلها فكذا هذا اذا قالوا
وفي كلام وموانه لم يرجع الرد وصارت كانهما ملكت عند العاصب ينبغي ان يضمن قيمتها
يوم الغصب لا يوم العلوق كما لو ملكت عند حقيقه لانها غير مثلي فلا وجه لقوله ضمن قيمتها
يوم علقته ويمكن الجواب بانه لو سلمها لم يبرئ من ان العاصب لا يحسد جعله كانه غصبها
يوم العلوق ولكن هذا الجواب ينافي فيه ما ذكره في تقريره الذي من ان الرد لم يحصل فكانها
ملكته عند العاصب فصار كما لو جنت عند العاصب فان المالك عند العاصب كان طار
بحقيقته يوم غصبه فينبغي ان يكون الولاة كذا ذكره عليه **قوله** وحدهما اذ المالك
واعطى ما زاد المثل في كلام وموان هذا الشكل عام من ان اصله وموانه اذا خرج بفعله
حتى زال اسمه وعظم منافعه ملكه فيستعين الضمان والمالك كذا ذكره في الاسم الممل وعظم ما يقصد
من الاعراض بفعله وموانه قال الممل ويخفى فينبغي ان لا يباخره ويمكن ان يتكلف وقال كانه
تخلل بنفسه لانه طبعته ان يجمل بنفسه والملاح امره ان لا يستتبع خلاف ظاهره فليست
قوله اما اذا اخلا او دبح بذى قيمته يصير ملكا للعاصب في هذا التحليل ظاهر واما لو دبح

فخا لطلوع وتزويد الهداية فالتحقيق فليست **قوله** لانه غصب جلد اخيه مد بونج ولا قيمة له
فان قلت هذا المعنى قائم عند ما دبح بلا قيمة له قلت لانه لم يضمن من العاصب شي متقوم في
به جابنه فبقى على ملك المالك حتى وقع التعويم بالمدر بونج في ملكه فعند ما ابلغ ملكه المتقوم
فيضمن فليست ممل والله اعلم **كتاب الشفعة** **قوله** لا بد من احوال في الطلب بطريق
لا بد من طلب الموأنة ولا بد من اثبات طلبه عند الحاكم ولا يعلن ذلك الا بالاشهاد وطلبه
التقرير وقبله يكون طلب الموأنة ولا يخفى انه على هذا اذا اشهد على طلب الموأنة ينبغي ان
يكفي وان لم يطلب طلب التعريف والاشهاد طهره العرض وموانه طلبه خارجا فليست **قوله** في
قوله بانه في سكة اخرى هذا الدفع وهم من يقر بهم انه اذا كان بانه في سكة اخرى لم يكن
شفيعا لا لادان واما اذا كان المخلص الذي لم يكن بانه في سكة اخرى فلم يبرئ من
الطاعة الشفعة في هذه الصورة **قوله** وهو طلب الموأنة والاول ان يشهد عليه
في مجلس علي لو يمكن من الاشهاد ليسقط عنه البين وحلف الشفيع على انه طلب الشفعة
حين علم لو انك المشتري طلبه فلا يثبت له الشفع ويبرئ على هذا ما ذكره الهداية
وغيرها كما لا يخفى وما ذكره بعض المتأخرين من ان الشفع تكلف باقامة البينة
في طلب الموأنة لانه انما يحلف عليه وبإفاد المبيع بالشفعة لعل ما ينبغي لان طلب الموأنة
يجب على قهر العلم بالشرع وقد سعى في بيته من بعض اهله وعبيده ولا يتفق
عنده من يصح هذا عليه حين سعى في لوطف بالبينة عليه حين سعى لزمه
الواجب والتكليف فالشفع يسعه فينبغي ان لا يكلف الله نفع الاوسر فليست **قوله**
او على من سعى او شري الممها كلام وموان تقرير المقتضى والشرح عا لفت **قوله** في
الهداية وكذا الكتب لان المسئلة فيها ان اليد شرط في الاشهاد على البايع
فقط لا ادنيه وفي المشتري فلا بد من التكليف في التطبيق فليست **قوله** وان وجد ولم
يفعل بطلب الشفعة لملا يبرئ المشتري لانه بما يتصرف في الدار على سعيه ان لا يطلب
الشفعة ثم يطلب بعد ذلك فيسقط عنه فانه كذا قالوا ومن سلكا ولم
انه يشكره فلو ان حقيقه عدم بطلان الشفعة بنا فيه طهونة مطلقا لان القهر

المراد من الشفعة

لازم فيه ايضا فينبغي ان يقدّر فيمكن ايضا ولا فرق بينهما في دفع الضرر في دفع الضرر
على الصحيح كما يأمّر بالاخذ اذا التزم في دفع الضرر في دفع الضرر المذموم بناء على
ان التصرف بناء على احتمال وقوع الشفعة بعد الطلب في دفع الضرر في دفع الضرر
قوله في تأخير لا يبطل الشفعة هذا عندنا في حنفية وفي رواية في يوسف وفي رواية اخرى عندنا
يبطل بناء على اكثر من ثلثه ايام والتقدير مثلثة ايام او شهر عند عدم القدرة واما ما
فلا يفسد مادام القدرة باقية **قوله** والعهد على البائع معنى في صورة عدم التسليم على
المشتري واما في صورة التسليم يكون العهد على المشتري لانه تم ملكه بالقبض فيكون
البائع اجنبيا كذا في الهداية وخبرنا ولا معنى لانه يبين في المشتري ان يذكر قوله
فادخل المشتري اياه بعد قول المصم والعهد على البائع فليست **قوله** ولو سكت عنه بطلت
ومن لم يكتف به لا يبطل لان الطلب لا يفسد ولم يتمكن من الاخذ في الحال فافاد
في الطلب فيصير طلبه عند حلول الاجل **قوله** ومن ان يترك كذا في الهداية ايضا وقولنا
ان يكون المراد ان يترك الاخذ في الشفعة ويحكم ان يكون ان يترك البناء والعهد للمشتري
ويأخذ المبيع ومن يدعي غاية البيان بشي لا الاول لكن الظاهر هو الوجه الثاني كما لا يخفى
فليست **قوله** وسوق قول الشافع الا ان عندنا في دفع الضرر في دفع الضرر المذموم بناء على
القطع ويكون النقص للمشتري فافاد عندنا في دفع الضرر في دفع الضرر المذموم بناء على
يوسف الآخر ان له ان يقلع البناء ويضمن النقص كذا في الكفاية **قوله** فانه رخص
نقمة البناء او الفس على البائع الظاهر ان المراد بنقمة البناء غير ما يقابل مقلوبا
فليست من الدليل على **باب ما هي فيه اولا وما يبطلها** او حجب بقضا
لا فرق في هذا بين القبض وعدمه وان رد ما يغير قضا او نقلا البيع فليست
الشفعة لانه في حقه لو لايتها على النفس ما وقد قصد البيع في دفع الضرر في دفع الضرر
فان لم يوجد حجب البيع وهو مبادلة الحال بالحال بالراضين والشفعة تملك ومردود
بالعيب بعد القبض لان قبله من الاصل وان كان بغير قضا على ما عرف كذا في الهداية
وقال في العناية ان مواد القدر كما في صورة الرد بغير قضا واما قولنا في دفع الضرر في دفع الضرر

القدر في دفع الضرر في دفع الضرر المذموم بناء على دفع الضرر في دفع الضرر
قوله منكر ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه وفيه كلام وهو ان يمكن ان يقال مراد
حجب الهداية كون التقيد بالقضا لغوا في صورة عدم القبض لا الفرق بين القبض
وعدمه حتى تنافض ما سبق فيتم كلام الشارحين كما لا يخفى فليست **قوله** والله اعلم
كتاب القسمة ويجب كونه عدلا عالما ولم يقل عدلا مأمونا عالما
بها كما وقع في الهداية لان الامانة من لوازم العدالة والتجرب طوار ان يكون خطا مبر
الامانة كما وقع في الكفاية لبيان لان طوار العدالة يستلزم طوارها كما لا يخفى فليست
قوله والصواب في ابيهما فليست **قوله** والصواب في الماتن وهو ما كما لا يخفى فليست
قوله وفيه عروضا المدح فيها ان ذكر من المصلحة فيما سبق بقوله وان **قوله**
عليها في محذوطين لبيان عدم منافاة طوار اعتبار مبادلة لا مقصودا اصليا
كما لا يخفى **قوله** فالسحق باطنيا وان كان الاحتياج في معنى البيع واحتياج بعض المبيع
لا يبطل البيع فيما بقي لم يثبت لطيان والمشتري ان شاء بعض المبيع في الباقى وان
شأ به بعض المبيع فكذا في القسمة والله اعلم **كتاب المزاينة**
اذ لا مناسبة بين الارض والوراء والفضا بطانة معرفة الحاس والتنا سب
ان ما صدر عنه عن القوق لطوانه هو جرح ما صدر عن غيره فهو جرح وسى لطوان
والفساد ان المذاينة ينفع اجماع ويتم شركة وانقضاء اجماعه انما هو على
منفعة الارض او العائل دون غيره لانه يستحق بعض الطابع فلا حجة الاضمار
فيه نص وسوس بعض الطابع او كان للمشتري وطوعا او كرها شيئين مختلفين ولكن النظم
فيه هو استحقاق الارض والعامل فيكون موزن الارض كل واحد من الصغر
فهو من قبيل استحقاق الارضين او كان للمشتري وطوعا او كرها شيئين مختلفين ولكن النظم
انما هي للمساواة لفساد العقد لا ليعمل اذ راى التمر فنية نظر لان اجماع
على التمسك فبيننا والعمال السابق ومحل الادراك معنى الطابع فانه قبل ان لا يعطى او قبل

لا ضمان ان يكون عدم المخرج لانه لا يخرج فليست له العلم **كتاب الزنا**
 كان الممنوع من مخرج لم يذكر المخرج ان هذا الممنوع لا يثبت قوله فذكره القدر
 كما لا يخفى فليست له **قوله** او اقله فيبالي انما ذكره الاقله احتراز عن قول ان يمكن حصوله
 بان يقول شيان الاقله فيزججه لا يجوز **قوله** وايضا اذا لم يوجد ما ان يخرج على ما
 لغز الله في الغرضه او لعدم الوجود فليست له **قوله** **كتاب النكاح**
 فلا يجوز بيعها بمواد واماد ابدا ولا بشرى بها اسد منها ما يجوز **قوله** اذا كان للحي
 ضره بان لم يتمكن الحكمه وكان بحيث يصنع لو لم يدر فليست له **قوله** لكن الاضحية
 هذا ليس بواجب موقع للمالك لا يخفى فليست له **قوله** ما فيه فان وقع لا يجوز الفناء ولا
 بل يصح في كل ما كذا الكفاية **قوله** بل يصح خاصا فقد ملك النكاح له ولكن ان كان
 عنه بان العصبه وان وجد بعد ملك النكاح لكن لا يتغير قبل النكاح لان الاضحية لا
 الرجوع وقد يكونان لا للزوج لان الحفظ يجب على المورث فلا يتعين العصبه لا بالزوج ولا
 العصبه ابتداء فان العصبه سنا يتعين قبل النكاح كذا قيل فلا يخفى ما فيه فليست له العلم
كتاب الكراهية **قوله** واما المكروه كراهية فشرعية او كراهية
 تنزيهية عند محمد ما كان تركه او مع عدم الممنوع عن الفعل وسواء المندوب ما كان
 قوله اولى مع عدم الممنوع عن الشر **قوله** كما ان شرابا لم يدر ام كذا اشرها في كلام
 وهو ان فليس الاكس على الاشرار بعض الامه لا الكراهية الامه الا ان يكون الذي
 المحذور بواحد بالكراميه كراهية التحريم فليست له **قوله** واما الطلار احتراز عن الامه الجوسية
 التي اخذت من الرضا لان النظر في جميع البدن مبنية على حال الوطى فيستغنى بانثنا
 كذا في العناية ونهزم من هذا ان الامه التي اكسها للغير من الامه الجوسية كما لا يخفى
 فليست له **قوله** وعند ما ذكر في تحريمه وفيه فليست له **قوله** **كتاب النكاح**
 والشرع في ذلك لا يدرى لورود النكاح فيه وقال ما لا خلاف في ان فيه الحكم **قوله**
 وسر الامه وام الولد هذا في زمانهم وامه زمانه فلا يحل لغيره امر النكاح **قوله**
 لانه يومهم على بالامر لان يكون الحق مصدر الاصفه شبهة فالمنع له

فلا يمنع فليست له العلم **كتاب النكاح** **قوله**
 بخلاف العتق فان الصفه مطلوبة من صاح طاهر بهذا الكلام بشرط ان لا يكون
 الرمن بالعتق صلا وسج ان الرمن بالاحيان المضمونه بالملك او القتمه جائز
 فلا بد من تخصيص بالاحيان المضمونه بغيره لكنه تكلف لا يخفى فليست له **قوله**
 والتحلية قبض منه كماله البيع من كلام وهو انه ينبغي ان لا يكون التحلية قبض
 اذا القبض منصوص في الرمن خلاف البيع حتى يستدلوا على شرطه القبض في الرمن
 لقوله تعالى فان مقبوضه والاصل ان المضمون من راعي وجوده على اكلها لا
 كما مر في كتاب الامه فليست له ان يراعى في الرمن حقيقة القبض ولا يكفي مجرد التحلية
 كماله الامه فليست له العلم **باب ما يصح منه والرمن به** **قوله** ولا عين مضمونه
 بغيره ما الاحيان منها ما هي مضمونه بانفسها اي بالملك او القتمه بان الملك والقتمه بعد
 نفس الشيء شرعا ومنها ما هي مضمونه بغيره اي بغير الملك والقتمه من الرمن في المبيع الغير
 المملوك اذا ملك **قوله** لانه صفة في صفة ولانه بيع شرط لا يقتضيه العقد **قوله**
 ولو ملك رايته والرمن معها ايا هذا احتراز عما اذا كان في يد احدهما لان حكم اليد
 اولى لان يده دليل سبقه وكذا احتراز عن قول الساجي اولا ثم اعلم ان المسئلة كمالها
 فيما لم يكن لواحد منها يد اصلا فليست له العلم **باب ما يصح منه عند عبد**
 ولما ابرج عليه عند الاحتياج فان عدم القبض في لوطه ضمان بان يملكه من ثم
 جازي رجع على الراي من دون الرمن وقال في الكفاية قوله فان عدم القبض بشرط
 القبض عند ما ذكر وقد مر في او كتاب الرمن انه يلزم بيع العقد وملكه من عدم
 بشرط اطمه فبان له قوله في بشرط اطمه وقد يكتفي بعدم بشرط اطمه القبض في الدوم
 لا يكتفي بشرط اطمه ترتب لاصحام من كون الرمن ضمانا للرمن ولا يخفى ما فيه فليست له
قوله ضمن المستحق الراي من وجه البيع والقبض او العتق لا لا يخفى انه ينبغي ان يكون له
 تضمن بشرى ايضا لان بشرى بالاصحاحه خاصا فليست له ان يضمن امره
 فليست له العلم **باب القود فيما دوز النفس** **قوله** وليس الشاح العظيم

اولا ببيع

الشبهة

والامر في العكس شكل لان الاختصاص بعد لان شين الشان بزيد على شين الخرج من
 ان يتغير الارش فليت **قوله** وعند الشان ان احد الرجلان سكنيا وامراه
 على ارضها اما احبها لانه لو وضع احد على احد طريق اليد والارض على الآخر
 وامر احدهما التمسك بكنان فلا فضايل عليهما عند الشان فلو نظرا من ثلث ماله
 فيه اشجار وموانع وصية والقائل من العاقلة والوصية للقائل ماطلة يجب ان لا يصح
 في حصته واجيب بان الزوج لم يبق او صعب كذا في الدية وانما على عند الشان الوصية
 وكان بغير عاينها ولا مانع منه الا ان لو وجب له شيئا وسلم جاز كذا في العاقلة
 ولا حتى انه في الفكاك في الكت بمران وصية فليت **قوله** والحمد لله
 كما اذا اتى بمناخ امر ضيق مرضه بالعارية فاستغنى بها المستغنى ملك كان ذكر
 من جميع المال لان المنافع ليست بمال الا اذا كانت في عقد مفاوضة ومنع كون
 العود من كل حال انه لا يفسد سقوط الثلث بان كحل العود مالا بطريق ان عكس ذلك
 والله اعلم **باب الشبهة في القتل موطا** فان كونها
 فلا شئ لها ولا اخر بثلث الدية حال في المداية ومعناه اذ اذيرها المشهور وعليه ايضا
 فغنية الشاة في الاكسوة الرابعة كما لا يخفى **قوله** وفيه نوع نظر لانه ان اردنا ان يكون
 ان خيار الكسوة مع بطلان الاصدار ان كسند البشيش اي من مضمونه اولى وان جعل
 شئ للعفو عن المحرم لكنه ليس بحرم عن العفو كما لا يخفى وفيه صورة تصديق القابل بثلث
 الحكم في التصديق الذي هو الاقرار بالثلثين لهما وفيه صورة تصديق الاقرار بثلث
 الحكم في التصديق الذي هو عفو فلو انظر في عبارة المداية فليت **قوله** والعكس ان لا يكون
 على القائل شئ في كسبه لان الاقرار بالعفو عفو بلا مونة وبمعنى الاقرار بثلثي الاخرين
 مالا فلما التلثان وان لم يستند الشبهة لهما احصاها بل بالافراد الحكم الا ان
 جعل الاقرار بالعفو عفو وفيه ما فيه فليت **قوله** فصار مفر اليا بما اقر به القابل
 فهذا الاقرار من اللز وان كان مكذبا للقائل ان التلث له لكنه ليس بشك في حقيقة
 بل انما هو الوجوب لا بغيره وفيه مثله لا يرد الاقرار من قول القائل ما به جعل المنة لكونه كسبه فلو كان

لانه يبطل الاقرار وكذا كذا في هذه المسئلة كذا في **قوله** ان الذي البه ماله
 الذي معقود والضمان بالفعول ولا فاعل الا الذي في عيبه حال الذي ولذا يحرم العبد
 برده الذي بعد الذي والله اعلم **باب حديث قوله** او سقط الطرف والركبة
 لخصاصة لعل الاصل لخصاصة لاجل ان يكون لمن علم بالورد **باب حديث الرقي وعليه**
 هذا عندنا وود لست ان مولاه عاقلة فيجب على المولى ان يدفع او العاقلة كذا في الهداية
 وغيره وفي كلامه وهو ان هذا كذا على من سب ان جنى العبد او جنى على العبد
 لا عقلة العاقلة في هذا من هذا التعليل على من سب كذا في الحديث فليت **قوله** فكان الصلح
 باطلا فيرد اياه من كلامه وهو ان هذا بطلان خاصة جواب من ان الوكيل بالبيع الشرط
 اذا اصاب من الشئ في مال لا يجب شئ فلم يبطل الصلح وانما يبطل على من سب ان
 يوسف محمد لانها بيان العفو عن اليد عفو عن السرقة والبطانية فينبغي على هذا
 العكس ان يكون الصلح من اليد صلا على البطانية السرقة عند ماله ولان في
 عند مما لم يخرج فليس **قوله** واخذ الفقه ينفق ان يرد على المولى الا ان يرد مضمون
 كما لا يخفى **قوله** لقضوه المصلحة على هذا ينبغي ان يكون الحكم كذا لو كان العبد ماله
 لان من هذا الامور من التجارة فلا بد من خات الا ان فيكون محجوزا في فليت **قوله** وارأى
قوله دفع نصفه الى الاخرين لان حق الكسوة في الدية اربعة الا ان **قوله** وارأى
 منازعه عند ماله لان احد ويليا العبد لا يمانع في النصف والوليا اطفا فصار عود
 في النصف الاخر فربما لا يرد على العبد وثلاثة اربعة لو طفا واحدا ولا يرد على النصف
 وفي المسئلة كل نصف فالمسئلة من اثنين وتكون لثلاثة والله اعلم **فصل قوله**
 فان اعتبر حاله لم يخرج لهما من كلامه وهو ان ما يقع من المردود وقد صرحوا فصار
 الامة لاطالة فاعتق المولى الامة ثم القته في ان الولد بان المعبر حاله الضرب حتى
 تجزى العتية لا الدية فليت **قوله** ثم سبى دفعه بغير المداية ينبغي ان يفيد دفعه اتفاقا
قوله وبعد الشبهة ينبغي محلا للانشاء واما بعد الموت فلا يقع محلا للانشاء فليت
 اطفا من هذا في صورة وهو القائل ينبغي ان هو الغنولين جردا لا يرد وقد قلنا في صورة لا

الطفا

وعليه

او العتية جنى على

غلة المسئلة

الديتين

الردود

م القت جيننا

1. 2. 3.

118320H M.

Süleymanîye-i ...
Kismi | AMCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA
Venikayn ...
Eski Kayıt No | 179